

أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية

المسارات، العثرات، المآلات

السنوسي بسيكري

أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية
المسارات، العثرات، المآلات

تأليف:

السنوسي بسيكري





النسخة الأولى: مارس/آذار 2022 م - 1443 هـ

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات



الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (+974)
فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

التجهيز وتصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

المحتويات

مقدمة

يسلط هذا الكتاب الضوء على وقائع وأحداث تخص الشأن الليبي منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط عام 2011م حتى التوافق على حكومة الوحدة الوطنية التي من أبرز مهامها تهيئة الظروف لإجراء انتخابات عامة كان من المفترض أن تُجرَى في الرابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 2021م، وتم تأجيلها. ولا يقف الكتاب عند مجرد سرد الوقائع والأحداث، بل يتجه إلى قراءتها، ويولي اهتماما للوقوف على طبيعة الأزمة الليبية ومحركات النزاع الذي عاد بعد استقرار نسبي استمرّ عامين إثر نجاح الثورة في إسقاط النظام وتقديم بديل ديمقراطي.

ولا ينفك تقييم الوقائع والأحداث والنظر في دوافع الصراع الذي تصاعد مع إطلاق عملية الكرامة عام 2014م والبحث في مواقف مختلف الأطراف السياسية والعسكرية الفاعلة والمبادرات التي طرحت لاحتواء الصراع، لا ينفك تقييمها عن رأيي ونظرتي الخاصة للمشهد وتقديري لتوجهات ومنطلقات أطراف النزاع، إلا أني اجتهدت في أن أكون موضوعيا؛ إذ لم أتردد في إيراد مختلف المواقف بغض النظر عن من صدرت عنه، وتقييمها وفقا لمعيار مدى إسهام تلك المواقف والأشخاص في إذكاء النزاع والانحراف عن مسار احتواء الصراع والإخفاق في التساوق مع أصلح المقاربات لمعالجة مختلف المختنقات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ولأن الغاية الأساسية من هذا الجهد أن يقف المهتم بالشأن الليبي على الصورة العامة للمشهد وتطور الأحداث باتجاه التأزيم خاصة بعد الانقسام السياسي الذي وقع عقب انتخاب مجلس النواب عام 2014م، فقد انتقلت في تتبع تطورات الأوضاع في ليبيا بداية من الوقوف على إرهاصات الثورة، مرورا بالوقائع التي تصف بداية تفجرها وما صاحب ذلك من أحداث توثق التفاعلات الداخلية والخارجية المتصلة بها، منتقلا إلى المراحل التي تلت ذلك بالتركيز على رصد وتقييم مقاربة الانتقال الديمقراطي التي أطّرها الإعلان الدستوري الذي صاغه المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس/ آب 2011م ونسج على

منوالهـــا المؤتمر الوطني العام ومن بعـــده مجلس النواب ثم اتفاق الصخيرات وصولا إلى اتفاق جنيف في يناير/ كانون الثاني 2021م.

هناك جهود بحثية عديدة تناولت المســألة الليبية بعد ثورة فبراير اتســمت بالموضوعية والعمق في قراءة أســباب النزاع وتداعياته، إلا أنها تناولت فترات محدودة من عمر الأزمة الليبية بعد الثورة. وأزعم أن هذا الكتاب يتميز بتغطيته لأهم المحطات والواقع والأحداث خلال الســنوات العشــر الماضية التي تلت تفجر الثورة، معتمدا على كم كبير من المصادر وعلى ذاكرتي الخاصة وما وثقته من وقائع وأحداث وكوني منغمسًا في الحالة الليبية ومتتبعًا وراصدًا للتطورات عبر الظهور الإعلامي المكثف ومن خلال إصدار كتابين حول ليبيا وعشــرات الورقات البحثية ومئات المقالات التي نشرت في مواقع محلية وعربية.

لقد كان اهتمامي كبيرا وأنا أعد هذا الكتاب أن أقف على أســباب التأزيم ومحركات النزاع ومهيجات الصراع، ذلك لأن بحثها والوقوف عليها يساعد كثيرا على فهم طبيعة الأزمة الليبية ويسهل الوصول إلى البدائل الصحيحة لمعالجتها، وهــو الأمــر الذي قاربته وأنا أتناول الملفات المهمة والمواضيع الشــائكة التي كانت عنوانا للنزاع.

إن الباحث لمرحلة ما بعد الثورة وبعد مضي أكثر من عشــر ســنوات على اندلاعها ســيجد في الكتاب ما يلبي متطلبات بحثه، ويمكن القول إن الكتاب يمكن أن يكون مرجعا لهذه الفترة؛ إذ تتوفر فيه تغطية أهم الأحداث والوقائع، مع التوثيق لتلك الأحداث والوقائع بحسب ما توفر من مصادر. وسيجد الباحث أن الكتاب استعان بعشرات الكتب والدراسات والتقارير التي عُنيت بهذه الفترة الزمنية، باللغتين العربية والإنجليزية، وقد تم إدراجها في قائمة المراجع.

وأخيرا فبرغم فرحي بأن أصل إلى ما وصلت إليه عبر عمل استمر أشهرا طوالا، فإني أعتقد أنه جهد بشري يعتريه النقص ويخضع لقاعدة القصور البشري التــي تتنافــى والكمال، ولا يفوتني في هذه الســانحة أن أشــكر مركز الجزيرة للدراســات على دعوته لي للبحث في هذه الفترة الحافلة من عمر ليبيا، راجيا من الله أن يكون جهدا نافعا.

السنوسي بسيكري

الفصل الأول

الثورة.. دوافع وإرهاصات

الثــورة الليبية كانت صدى لثورات الربيع العربي التي ســبقتها، ولقد كان التغيير الذي وقع في تونس ومصر حافزا كبيرا لانتفاضة الليبيين، ولا ريب في أن نقل وقائع الثورتين التونسية والمصرية على الفضائيات بكل حيثياتها المثيرة حرك نوازع الليبيين للانتفاض، ولعبت وســائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في اندلاع شرارة الثورة ثم أخذها زخما كبيرا. ولأن الثورات العربية كانت ردا على واقع سياســي واقتصادي واجتماعي متردٍّ، فقد توافرت الحالة الليبية على دوافع كافية للثورة على النظام.

تقــول الصحفيــة الأيرلندية مــاري فيتزجيرالــد (Mary Fitzgerald) في تعليــق علــى كتاب عاصفة الرمال، ليبيا من القذافي إلى الثورة: "ندرك جيدا أنه لفهــم الدوافع التي أدت إلــى الانتفاضة، يجب فهم ما الذي حصل في العقود المنصرمة"[1].

ويذهب الباحث التونسي منصف وناس إلى أن عنف النظام السابق، بغض النظر أكان ثوريا أو أيديولوجيا، ساهم وبشكل رئيسي في مراكمة الأحقاد التي شكلت البيئة الحاضنة للانفجار في فبراير/ شباط 2011م[2].

فما من شــك في أن ثورة الســابع عشــر من فبراير كانت تعبيرا عن حالة الســخط لإفرازات أربعين سنة من حكم نظام القذافي، وأن السيل الهادر الذي عبر عن نفسه بأوجه مختلفة من الغضب والرغبة في التغيير الجذري إنما تراكم بسبب ممارســات كانت مظاهرها كبتًا سياسيًّا وترديًا اقتصاديًّا وتخلفًا اجتماعيًّا وثقافيًّا.

وبالنظر إلى واقع الدول التي شهدت ثورات، وتلك التي لم يقع فيها شيء

---

(1) هيلسوم، ليندسي "عاصفة الرمال: ليبيا من القذافي إلى الثورة" ترجمة هنادي مزبودي، دار الفرجاني، طرابلس 2014، الغلاف الخلفي للكتاب.

(2) وناس، منصف "ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى" الدار المتوسطية للنشر تونس 2018م ص 19

مشابه، نجد أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية أسهمت، مجتمعة أو متفرقة، في التغيير الذي وقع، وليبيا مثال لاجتماع كل العوامل. فليبيا دولة غنية بالنفط وكانت حتى سبعينيات القرن الماضي في مستويات اقتصادية واجتماعية متقدمة إلى أن أصاب واقعها السياسي والاجتماعي والثقافي التردي الذي تعانيه الآن، وذلك بسبب السياسات الفاشلة التي اتبعها نظام العقيد معمر القذافي والتي استمرت لعقود.

من ناحية أخرى، فإن القذافي مثَّل حالة مستفزة لليبيين، فهو الحاكم المطلق الذي لا يحكم والسيد المطاع الذي يسوس الجميع بالعصا والجزرة إلا أنه ليس رئيسا، ولو كان كذلك لألقى بالاستقالة على وجوه الليبيين كما صرَّح في الخطاب الذي هدد فيه المنتفضين ضده في فبراير/ شباط 2011م بالاستئصال[1].

هذا علاوة على شطحاته الفكرية والسياسية التي قدمت تفسيرات غير منطقية لكثير من الأحداث ومقاربات تتعدى المقبول لحل نزاعات ومشكلات، ومنها آراؤه في الدين وخياراته في إدارة الدولة وتوجيه المجتمع، وشخصنته لكثير من الأحداث واتخاذ موقف بناء على هذا الأساس سواء على الصعيدين المحلي أو الخارجي[2].

يضاف إلى ذلك سعي القذافي للقيام بدور أكبر مما تتيحه له الجغرافيا والديمغرافيا الليبية التي اعتبرها أضيق من قدراته كقيادي وزعيم ولا تليق بإمكانياته كمصلح عالمي، فمن القومية العربية بنكهة ناصرية متشددة، إلى القيادة الأممية، فالزعامة الإفريقية وملك ملوك إفريقيا.

ثم تحوله من زعيم يقارع الأنظمة الغربية ويتحداها ويثوِّر الجموع ضدها طوال ثلاثة عقود، إلى التسليم والرضوخ لشروطها المهينة من أجل رفع قيود الاستيراد والتصدير التي فرضت على البلاد لما يزيد عن عشر سنوات بداية من عام 1992م واعترافه بارتكاب جرائم ضد مصالح غربية واضطراره لدفع مليارات

---

(1) https://www.youtube.com/watch?v=RSh6QAs_my8

(2) – من ذلك مثلا تعاطيه مع الأزمة التي نشبت مع سويسرا الاتحادية حينما سخط من تعامل السلطات بها مع ابنه هنيبال في واقعة الاعتداء على خادمه، إذ طلب من مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة آنذاك جاد الله الطلحي تقديم التماس رسمي لمجلس الأمن، إبان عضوية ليبيا فيه، يطالب بتقسيم سويسرا إلى ثلاث دول.

الدولارات تعويضا عن ذلك والسماح للشركات الغربية بالعودة والتحكم في مفاصل الاقتصاد خاصة قطاع النفط.

لقد هز رضوخ القذافي الصورة التي رسمها في مخيال شريحة واسعة من الليبيين للزعيم الشجاع الذي يقارع الدول العظمى بكل بأس، فكان لهذا الانكسار أثره في النيل من هيبته والانتفاض عليه.

إن القول باتجاه وضع البلاد إلى الأفضل منذ عام 2003م وإنه بالإمكان الاستدراك على العقود العجاف فيه تبسيط مجحف يصل إلى حد التضليل؛ ذلك أن الاتجاه لم يكن إصلاحا يسهم في معالجة الواقع المتردي ويؤسس لاستقرار دائم وتنمية مستدامة، فإن مشروع "ليبيا الغد" الذي ظهر في تلك الآونة كان أقرب إلى عملية تجميل لصورة النظام وقد تم إيقافه بعد أن تحقق المنشود وهو إعادة تأهيل النظام وإدماجه في المجتمع الدولي، وقد ظهر الوجه الآخر لفكر وسلوك نجل القذافي سيف الإسلام الذي كان يقود ذلك المشروع وأنه ربيب الدكتاتورية ونموذج للتسلط والعنف وذلك في الأشهر الأولى للثورة، أما مشاريع التنمية فقد تأكد أن الفساد يتلبس بالكثير منها وأنها تفتقر إلى مقومات الاستدامة. ولأن الإصلاح السياسي والحقوقي كان شكليا دون تغيير في عقل النظام[1]، فإن الوضع لم يكن متجها إلى تغيير أو تقدم يتسم بالثبات والديمومة، ومن ثم فقد ظلت أسباب الثورة عليه متوفرة.

وقد راكمت هذه العوامل مجتمعة حالة الشك الذي انتقل إلى سخط تراكم لعقود ليشكل وقودا لغضبة عارمة مثلت نفسها في الثورة.

وسنتتبع في هذا الفصل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الليبي الذي سبق تفجر الثورة وكان عاملا رئيسا في تطور الأحداث فيما بعد فبراير/ شباط 2011م.

أولا: الواقع السياسي

وصل معمر القذافي إلى الحكم عام 1969م وكانت البلاد تشهد استقرارا سياسيا وتتجه صوب التحول الاقتصادي والاجتماعي وفق هامش من الديمقراطية

(1) Wehrey, Frederic "The Burning Shores: Inside the battle for New Libya" Farrar Straus and Group, New York ebook 2018 page 24

والحريــات العامــة يمكن القول إنه كان مقبولا وقابلا للتطور، دون إغفال الأثر السلبي للتحديات التي واجهت تأسيس الدولة بعد الاستقلال والخلافات ذات الطابع الجهوي والسياســي حــول مواقف الملــك وأداء الحكومات المتعاقبة والعلاقة بالإنجليز والأمريكان.

فبرغم الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها الملك، والنفوذ الذي حظيت به الحاشــية، وأثر ذلك على المشاركة الشعبية وعلى المعارضة والرأي العام، فإن الدستور الذي أقر عام 1951م أسس لمنظومة سياسية بآليات ديمقراطية، فالبرلمان كان منتخبا انتخابا شــعبيا، كما كانت الســاحة السياسية والفكرية تعج بالنشاط، ولم يؤد قرار الملك حظر الأحزاب إلى إلغاء الجماعات الفكرية والسياسية من المشــهد، فقد كانت التيارات الفكرية من إســلاميين بتعدد اختياراتهم، وقوميين بمختلف تكويناتهم، تعمل على الساحة ورموزها معروفة وتقوم بنشاطاتها على الملأ، كما كانت الصحافة الحرة نشــطة وتعمل بشــكل ملحوظ وتؤدي دورها باعتبارها ســلطة رابعة، ولم يحل التقدير الكبير للملك إدريس ســليل الحركة السنوســية التي يعود إليها فضل قيادة الجهاد ضد المســتعمر الإيطالي ثم ريادة الانتقــال نحو بناء ليبيا الحديثة دون انتقاده في مناســبات عدة ومعارضة بعض مواقفه في شــكل بيانات أو مظاهرات كما وقع في أحداث يناير/ كانون الثاني 1963م التي خرج فيها طلبة المدارس والجامعة الليبية محتجين على ما اعتبروه موقفا ســلبيا للملك تجاه الأحداث السياســية في المنطقة العربية، فكانت نتائج الصدام بين المتظاهرين والشــرطة سببا مباشرا لاستقالة الحكومة التي شُهِد لها بتحقيق إنجازات كبيرة.[1]

---

(1) انظر: خدوري، مجيد، "ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي" دار الثقافة بيروت، 1966م، ص 358. ويذكر في هذا الصدد أيضا أن ليبيا دعمت زمن المملكة القضايا العربية وكان الموقف الليبي من مقاومة الجزائريين للمستعمر الفرنسي مميزا وكذلك القضية الفلسطينية، ويأخذ القوميون في المنطقة العربية على الملك قبوله بالقواعد الأجنبية في البلاد، وكان موقف القاهرة زمن عبد الناصر ضاغطا على الملك من خلال التأثير على الرأي العام الليبي، فعلى سبيل المثال حدث أن تغيب الملك إدريس عن القمة العربية التي انعقدت في ديسمبر/ كانون الأول 1963م وصدر عن القمة قرارات أسهمت في خروج مظاهرات في بنغازي وطرابلس، وواجهت الشرطة الطلاب المتظاهرين بالقوة وسقط منهم عدد بين قتيل وجريح، ولأن الملك رفض طلب رئيس الحكومة إقالة رئيس الشرطة أبوقويطين، فقد قرر رئيس الحكومة، محي الدين فكيني، الاستقالة.

ومن المهم التنبيه إلى أن الحقوق كانت مصانة نسبيا، إذ لم تنفذ عقوبة الإعدام لأسباب سياسية خلال حكم الملك إدريس الذي استمر 18 عاما إلا مرة واحدة، حيث أعدم ابن عم الملك وابن أخي زوجته بعد إدانته بقتل أحد المسؤولين الكبار المقربين من الملك، ولم تعرف فترة حكم الملك اعتقالات سياسية إلا في أضيق نطاق، وفي الغالب خضعت عمليات الاعتقال للإجراءات القانونية ولم تسجل انتهاكات عنيفة من تعذيب وغيره لأسباب سياسية أو متعلقة بحرية الرأي والتعبير، إلا في حالات كانت استثناء.

أمام هذه الصفحة التي يمكن القول إن البياض ظاهر فيها وسوداها لم يحل دون نصاعتها، كان حكم العقيد معمر القذافي منذ سنواته الأولى استبداديا بامتياز، وتحول من طور إلى آخر في الدكتاتورية خلال أربعة عقود ليصل إلى نسخة فريدة في التسلط وقمع المعارضين بوحشية.

فقد جمَّد القذافي الدستور، وألغى المنظومة السياسية وفي مقدمتها مجلس النواب، وصار "مجلس قيادة الثورة" السلطة العليا في البلاد، واستفرد القذافي بقيادة المجلس بعد سنوات قليلة لينتقل إلى تطبيق رؤيته الخاصة فيما عرف بـ"سلطة الشعب"، التي كانت شكلا صوريا للديمقراطية. فقد ظل القذافي هو الحاكم المطلق، إذ صدر عن "مؤتمر الشعب العام" الذي تشكل عام 1978م -وهو يعادل البرلمانات في الأنظمة الديمقراطية- قرار باعتبار توجيهات القذافي واجبة التنفيذ، واعتاد القذافي أن يوجه خطابا لأعضاء مؤتمر الشعب العام في كل دورة من دورات انعقاده ليحدد لهم الأولويات والاتجاه العام لإدارة الدولة وكيفية التعاطي مع المشاكل والمستجدات الداخلية والخارجية.

أما على مستوى حراك المجتمع المدني، فقد قامت ثورة فبراير/شباط 2011 والمسجل من الجمعيات الأهلية في ليبيا لا يتعدى عشرين جمعية، يدير أغلبها أفراد من السلطة الحاكمة أو مقربون منها وموالون لها، وصدر قانون تجريم الحزبية عام 1972م، أي بعد أقل من ثلاثة أعوام من وصول القذافي للسلطة، ووفقًا لهذا القانون يواجه من يقوم أو يدعو إلى تشكيل الأحزاب والأنشطة الحزبية عقوبة الإعدام، وتمت ملاحقة التيارات الفكرية والسياسية بعنف، وواجه قادة الفكر والنشطاء السياسيون إجراءات مشددة كالتصفية أو

الســـجن أو النفي، ونجا من ذلك من اضطر إلى الانزواء والخروج من مســـرح الأحداث في جمود وصمت تام[1].

وأعاد نظام القذافي إلى الذاكرة الليبية ســـنوات بطش الاســـتعمار الإيطالي بعد أن نصب المشـــانق في الســـاحات العامة ونقلها على شاشات التلفاز، وقد تـــورط هذا النظام في جرائم مصادرة أموال المعارضين وهدم بيوتهم وتعذيبهم والتنكيل بهم[2].

وواجهت الصحافة المســـتقلة موجة الإقصاء والعنف ذاتها، فقد صودرت كافـــة الصحـــف الخاصة، وواجه الصحفيـــون والإعلاميون المســـتقلون مصير النشـــطاء السياســـيين، واقتصر العمل الصحفي على الصحـــف الحكومية التي كانت في مجملها مؤدلجة تعتمد رؤية ومشـــروع النظام الحاكم، وتروج للفكر الجماهيري الذي ضمّنه القذافي كتابه الأخضر[3] بأجزائه الثلاثة، حيث انطلقت حركة اللجان الثورية، وهي بمثابة الحزب السياسي الحاكم، في "التبشير" بالنظرية العالمية الثالثة وفكر القذافي، وتحكمت في العمل الصحفي والإعلامي، وكانت أداة الســـلطة في القمع وملاحقة "القـــوى الرجعية" التي تضم في تصورها كافة التيارات الفكرية وحتى المســـتقلين الذين لم ترق لهم توجهات النظام الحاكم. وقد تورطت اللجان الثورية في ممارسات وحشية وكانت ذراع القذافي في فرض إرادته وأفكاره.

وقـــد كثرت في عهد القذافي حالات الإعدام لخصومه السياســـيين، فعلى سبيل المثال أعدم ثلاثة من معارضيه شنقا في ميدان عام ببنغازي عام 1976م،

---

(1) لم يكن من قبيل المبالغة توصيف الكاتب الصحفي غسان شربل لموقف العقيد القذافي من الآخرين بقوله "في بلاد القائد التاريخي لا مكان للحياة.. تعمل في خدمته فيغرقك بعطاياه أو يسد جوعك بالفتات، تبتعد عنه فيحل عليك غضبه، وإن جاهرت بعدائك تنتظرك رصاصة أو شاحنة موتورة أو تتعفن في ظلام سجن شربل. انظر: شربل، غسان "في خيمة القذافي: رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده"، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2013م صـ 12.

(2) انظر: معيوف، أحمد "ملف حقوق الإنسان" موقع عين ليبيا 15 ديسمبر/ كانون الأول 2019م، shorturl.at /ehHLM

(3) كتاب مشهور، أصدره العقيد معمر القذافي في سبتمبر/ أيلول 1976، طرح فيه ما سماه "نظرية عالمية ثالثة"؛ ترفض الماركسية والرأسمالية وتقدم بديلا ثالثا لهما، وينقسم إلى ثلاثة أجزاء تتناول الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (المحرر)

وأعدم عشــرات الضباط الذين ساندوا عمر المحيشي أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في محاولة الانقلاب على رفقائه عام 1977م، ثم إعدامات من تم وصفهم بالقوى الرجعية في جامعتي بنغازي وطرابلس أمام الطلاب منتصف الثمانينيات، وكاتــب هذه الكلمات كان شــاهدا على بعضهــا، وإعدامات لعناصر من جبهة الإنقاذ[1] شــنقا فــي الميادين العامة في العديد من المدن في الشــرق والغرب والجنــوب فيما عرف بأحداث مايو/ أيار عام 1984، وإعدام 9 من المنتســبين للتيار الإســلامي بعضهم نفذ فيهم الحكم شــنقا في مجمع "سليمان الضراط" الرياضــي وســط بنغازي بعد تجميع عدد كبير مــن المواطنين عام 1987م، ثم إعــدام من اتهموا بالمشــاركة فيمــا عرف بانتفاضة أكتوبر/ تشــرين الأول عام 1993م[2] ومعظمهم ينتسبون إلى قبيلة ورفلة، وهدم بيوتهم وتشريد عوائلهم.

هذا فضلا عن العشــرات الذين قضوا تحت التعذيب في الســجون خلال الســبعينيات والثمانينيات والتســعينيات، وبينهم رموز سياسية واجتماعية بارزة مثل الشيخ البشتي، والمحامي محمد حمي، ورجل الأعمال مصطفى بن عمران وغيرهم كثير.

اختطــاف رجل الدولة المعروف والسياســي المخضــرم والحقوقي البارز الدكتــور منصور الكيخيا من القاهــرة عام 1993م وجلبه إلى طرابلس وتصفيته ثم الاحتفاظ بجثمانه في ثلاجة للموتى نحو عشــرين ســنة في مزرعة للقذافي وعائلتــه بطرابلس[3] يعكس مدى توحش القذافي ونظامه في مواجهة المعارضين السياسيين. ومن المعلوم أن الكيخيا انتهج خطا سياسيا مرنا في مواجهة النظام ولم يجد غضاضة في الحوار معه لأجل إقرار إصلاحات تنقذ البلاد من التردي السياسي والاقتصادي الذي عرفته طيلة سنوات حكم القذافي.

وكانت واقعة ســجن بوســليم بالعاصمة طرابلس مثالا صارخا على قمع

---

(1) جبهة الإنقاذ تنظيم سياسي معارض تأسس عام 1981م وضم معظم الشخصيات الليبية المبرزة في الخارج، وقد اختارت الجبهة الدكتور محمد المقريف رئيسا لها واستمر كذلك حتى قيام الثورة وانتخابه رئيسا للمؤتمر الوطني العام سنة 2021م.

(2) هي حركة عسكرية هدفت إلى الإطاحة بالقذافي قادها عدد من الضباط، معظمهم من قبيلة ورفلة في الغرب الليبي.

(3) السنكي، شكري "منصور رشيد الكيخيا: سيرته ومواقفه وقصة اغتياله" دار الرواد، طرابلس، 2018م ص 389.

ووحشية النظام السابق لمن لا يرضى عنهم ويصنفهم معارضين، فقد تم إطلاق النار في أحد ساحات السجن المذكور على السجناء بعد تجميعهم ليتم الإجهاز على 1268 سجينا، كلهم أو جلهم من الإسلاميين، وذلك في شهر يونيو/ حزيران 1996م. والجدير بالذكر أن المغدورين لم يحاكموا ولم يتوفر لهم أبسط حقوق الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء، وقد لاقوا خلال سنوات سجنهم الطويلة معاملة قاسية جدا[1].

وقد تكتم النظام على الحادثة نحو ست سنوات، واعترف بها بعد أن نجحت المعارضة في الخارج في الكشف عن كثير من تفاصيلها، وكان لضغوط أهالي الضحايا في الداخل إسهام في الكشف رسميا عن الواقعة مع سيناريو إخراجي مخالف للحقيقة وذلك لتجنب الملاحقة الدولية، فقد ادعى القذافي في خطاب متلفز أن السجناء تمردوا وقاموا بتعذيب وقتل الحراس وفر منهم المئات خارج السجن.

دوليا تبنى النظام السابق نهجا سياسيا يدور في فلك المعسكر الشرقي الشيوعي وذلك منذ السنوات الأولى من وصوله للسلطة، واستغل المظلة السوفياتية ليمد ذراعيه ويواجه الأنظمة الغربية، الولايات المتحدة وأوروبا، من خلال دعم الحركات الانفصالية والمناوئة لأنظمة أوروبية كما هو الحال مع الجيش الجمهوري الأيرلندي، وحركة الباسك في إسبانيا، أو مصادمة دول حليفة لها بدعم المنظمات المعارضة كمنظمة السندانيستا في نيكارغوا، أو التورط في أعمال عدائية على الأراضي الأوروبية كتفجير ملهى لابيل في ألمانيا، أو ملاحقة أهداف عسكرية ومدنية خارج أراضيها كتفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر، والطائرة التابعة لشركة بان الأمريكية فوق قرية لوكربي بإسكتلندا بالمملكة المتحدة وذلك حسب ما قضت به المحكمة الأسكتلندية، يضاف إلى ذلك خرق القوانين في تلك الدول باستهداف عناصر المعارضة الليبية في الخارج حيث نفذ سلسلة من التصفيات الجسدية لنشطاء سياسيين وإعلاميين ورجال أعمال ليبيين في العديد من العواصم الغربية والعربية[2].

---

(1) مجزرة سجن بوسليم، الجزيرة نت، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016م، shorturl.at /dfnEF

(2) بعد مرور 44 عاما.. أحداث إبريل ذكرى أليمة في الذاكرة الليبية، بوابة الوسط، 7 إبريل/ نيسان 2021م
http: / /alwasat.ly /news /libya /316675?author=1

القذافي كان متشـــددا تجاه المعارضين لنظامه في الخارج وحدد الموقف منهـــم في خطابات عـــدة ألقاها خلال الثمانينيات من القرن الماضي منها قوله: "سنقتلهم، سنسبي نساءهم، ونيتم أطفالهم، ونرمل زوجاتهم"[1].

قاد هذا السلوك العدائي للنظام إلى فرض قيود مشددة عليه وعزله إقليميا ودوليا، وقد شـــكلت الضغوط التي تعرض لها أحد أهم أســـباب تراجع النظام عن سياساته العدائية للغرب بل الانفتاح على العواصم الغربية وتسوية الخلافات العالقة من خلال تســـليم المتهمين في تفجير لوكربي ودفع التعويضات الكبيرة لضحايا الطائرتين الأمريكية والفرنســـية وضحايا ملهى لابيل والتعويض كذلك عن قتل الشرطية البريطانية إيفون فليتشر عام 1984[2].

ولقد كان لهذا الســـلوك أثره الســـلبي على الليبيين خاصة الذين انتهكت حقوقهـــم بالســـجن والتعذيب ومصـــادرة ممتلكاتهم أو فقـــدوا أقرباء لهم في السجون ولم يتم إنصافهم وتعويضهم على الشكل السخي الذي تم به تعويض ضحايا العمليات التخريبية خارج الأراضي الليبية.

سيف الإسلام القذافي والانفتاح المحدود

تبنى سيف الإسلام معمر القذافي، الابن الثاني للقذافي في الترتيب، مقاربة الانفتاح في الداخل والخارج، ونجح في إنهاء عزلة نظام والده من خلال تسوية الملفات العالقة، واتجه وفق مقاربته لتحقيق إصلاحات سياسية وتطوير اقتصادي وتنموي، فقد قام بحلحلة أهم قضايا السجناء السياسيين، ملف جماعة الإخوان وملف الجماعة الإسلامية المقاتلة، الذي انتهى بالإفراج عن كل أعضاء الأولى وأبرز قادة الثانية فضلا عن العديد من أعضائها.

حاول سيف الإسلام تمرير دستور للبلاد وضعه ثلة من الخبراء والنشطاء

---

(1) شربل "في خيمة القذافي" مصدر سابق ص 178

(2) كانت الشرطية البريطانية إيفون فليتشر ضمن آخرين يؤمنون مظاهرة معارضة لنظام حكم العقيد معمر القذافي أمام السفارة الليبية في لندن عام 1984، وقد أطلق عليها الرصاص من داخل السفارة كما أطلق على المتظاهرين، وسقطت قتيلة، بحسب تحقيقات الشرطة البريطانية. ينظر: بريطانيا تقبض على ليبي في قضية قتل شرطية في لندن عام 1984، رويترز، 19/ 11/ 2015، تاريخ الدخول 13/ 9/ 2021، shorturl.at /iGKOU. (المحرر)

الليبيين، وبرغم أن مشروع الدستور وضع القذافي في مكانة لا يمكن المساس بهـا فإنـه وُوجه بالرفض مـن قبل العقيد بتحريض من قيـادات بارزة من بقايا حركة اللجان الثورية، أو ممن أطلق عليهم "الحرس القديم"، وتم التحفظ على المسودة، وكذلك رُفضت فكرة المنابر السياسية التي اعتبرها النافذون من الدائرة المقربة من القذافي خرقا للعقيدة السياسـية للنظام وأنها ستكون واجهة خادعة للأحزاب السياسـية، ولم يمض وقت طويل حتى صـودرت القنوات الفضائية والصحف الخاصة التي أنشـأها سـيف الإسلام، الأمر الذي عزز الفرضية التي تقول بأن التوجه الانفتاحي الذي بشّـر به سـيف الإسـلام هو من قبيل تبادل الأدوار لمجابهة الضغوط الدولية، أو كما يؤكد أحد المقربين من سيف الإسلام الذين عملوا في إحدى مؤسساته: "كانت الدعوة إلى الإصلاح والمناداة به عبر الدور المحدد لسـيف الإسـلام القذافي مناسبة لسحب البساط من تحت أقدام المعارضة التي نادت بإسـقاط النظام، وأيضا استيعاب الإسلاميين وتجيير ذلك لخدمة أهداف النظام"[1]، دون اسـتبعاد فرضية اسـتغلال النزعة التجديدية التي راقت للابن لأجل تقديم صورة مختلفة للنظام، وانقلب عليها الأب بعد أن طبع علاقاته مع الغرب وصار في مأمن من الملاحقة.

ويدعم حجج من قالوا إن مشـروع سـيف الإسلام كان خادما لنظام حكم والده وليس مناقضا له موقف الابن من أحداث فبراير/ شـباط 2011م بداية من خطـاب التهديد في أول ظهور لسـيف بعد تفجر الثـورة مرورا بتحريضه على الثـوار ونعتهـم بالجرذان وصولا إلى إعلانه تقسـيم الليبيين إلى درجتين، وأن خير ليبيا ونفطها والحكم فيها كل ذلك سـيكون للمناطق والقبائل التي وقفت مع النظام ضد الثورة، أما مواطنو الدرجة الثانية فهم سكان المدن التي انتفضت في فبراير/ شباط 2011م وما بعده[2].

---

(1) الصواني، يوسف ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013م ص 65

(2) https://m.facebook.com/almanaraFM/videos/ليبيا-مواطنين-درجة-أولى-ودرجة-ثانيـة-/456230489188131//?locale2=ne_NP

ثانيا: الواقع الاقتصادي

نالت ليبيا استقلالها عام 1952م، وكانت يومها من أكثر دول العالم فقرا، واعتمدت الحكومات بعد الاستقلال بشكل كامل على المساعدات الخارجية التي بلغت نحو 30 مليون جنيها إسترلينيا، وذلك في الأعوام 1952-1960م[1]، ولم يتغير الوضع إلا بعد اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره بكميات اقتصادية منذ عام 1963م.

لقد كان من أبرز مظاهر إخفاق نظام العقيد القذافي الفشلُ في تحقيق التنمية، والانحدارُ بالوضع الاقتصادي والمعيشي لليبيين إلى مستنقع الأزمة. فلقد استلم البلاد وهي على عتبة الانطلاق الاقتصادي وذلك بعد النتائج المهمة للخطة الخمسية الأولى في التاريخ المعاصر لليبيا 1963-1968م، التي رُصد لها 169 مليون جنيه، إلا أن الزيادة المطردة في إنتاج وتصدير النفط سمحت بإنفاق نحو ثلاثة أضعاف المبلغ المخصص للخطة تقريبا، وكان لقرار الحكومة تخصيص 70٪ من عوائد النفط لصالح مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2] أثرُه في ارتفاع مستوى الدخول، بنسبة 100٪ للعاملين بالقطاع العام[3]، وشهدت البلاد نقلة على مستوى القطاعات الحيوية من إسكان ومرافق وصحة وتعليم.

فقد وضعت الخطة الأساس لخروج البلاد من ربقة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر المدقع إلى رحابة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وصممت الخطة الخمسية الثانية 1969م1974-م، لتبني على ما تحقق في سابقتها، بتحقق قفزة تنموية وفق الأهداف المرسومة، ولكن إسقاط النظام الملكي حال دون تنفيذها.

سار النظام الجديد على المنوال التخطيطي ذاته خلال السنوات الأولى من حكمه، حيث ارتفعت مخصصات الخطط التنموية الثلاث اللاحقة وهي الخطة الثلاثية 1973-1975، والخطة الخمسية 1976-1980، والخطة الخمسية 1981-

(1) جلالة، مبروك، ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الرابع 2018م

(2) خدوري" ليبيا الحديثة" ص 377

(3) مبروك، ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد العدد الرابع 2018م

1986، وكانت نتائج الخطتين الأوليين مهمة، غير أن التحول الاشـتراكي الذي أخذ في التبلور منذ عام 1976م، وما صاحبه من تدهور في مستوى إنتاج وأسعار النفط منتصف الثمانينيات، المصدر الرئيسي لتمويل خطط التنمية، انعكس سلبا علـى نتائـج الخطة الأخيرة، ليتوقف بعدها التخطيـط الاقتصادي لما يزيد عن عقدين من الزمن.

لقد تسـبب تبني مقولات الكتاب الأخضر في جزئه الاقتصادي، التي هي في جوهرها اتجاه اشـتراكي، في انحرف المسـار التخطيطي ودخلت البلاد في أزمتها الاقتصادية التي لا تزال مظاهرها وآثارها قائمة إلى يومنا هذا.

تحول قاد إلى خلل هيكلي

مشكلة الاقتصاد الليبي أنه اقتصاد ريعي يعتمد على سلعة ناضبة في تمويل كافة أوجه النفقات العامة، وأنه المصدر الرئيس المباشـر لدخل نحو 80٪ من الليبييـن في شـكل مرتبات من الخزانة العامة. هـذا النمط من أنماط الاقتصاد تكرس بفعل السياسـات الخاطئة للنظام السابق، التي قادت إلى تعزيز الاعتماد على النفط، والفشـل في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة تخفف من الاعتماد على الخام الأسـود وترفع من مسـاهمة القطاعات غير النفطية فـي الناتج المحلي الإجمالي.

لقد اندفع القذافي بحماس لتنفيذ مقاربته الاشتراكية نهاية عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات فقام بإزاحة القطاع الخاص من المشهد وأمم الشركات الخاصة بكافة أنواعها، وقفل الكثير من المحال التجارية، فأصيب القطاع الخاص بالشلل وقـد كان واعـدا ويقوم بدوره كرديف ومكمل للقطاع العام في إدارة النشـاط الاقتصادي. ولأجل أن يغطي القطاع العام الفراغ الخدمي والتجاري والصناعي تم إنشـاء عشرات بل المئات من الشركات والمؤسسات العامة في مجال البناء والتشـييد والتجارة في مختلف المجالات من مواد غذائية وخضراوات وفواكه وملابس ومواد منزلية ومواد كهربائية وصحية ومواد البناء، وتأسسـت المصانع التـي تقوم بتجميع الأجهزة الكهربائية والآلات الزراعية وسـيارات النقل العام والشـاحنات، وقس على ذلك شـركات الخدمات من فنادق وشـركات السفر والسـياحة، ومؤسسـات النقل والمواصلات. وشـجع على هذا الاتجاه ارتفاع

أســعار النفط نهاية الســبعينيات لتصل إلى 39 دولارا للبرميل، وكذلك الوفرة في إنتاجه. غير أن الصدمة النفطية، التي أوصلت سعر بريل النفط إلى 6 دولار منتصف الثمانينيات، ثم الفشل في إدارة تلك المؤسسات الضخمة ذهبًا بالإنفاق الهائل على القطاع العام أدراج الرياح.

التحول إلى النموذج الاشــتراكي المتشــدد حشر الاقتصاد الليبي في زاوية التأزيم والركود، فبعد عقد من الزمان أصبحت خزانة الدولة مثقلة بفاتورة إنفاق عام كبير، وتراكمت خســائر الشــركات العامة التي حلت محل القطاع الخاص في كافة الأنشــطة كما ســبقت الإشارة إليه، وعرفت الموازنة عجزًا خلال عقد الثمانينيــات حيث بلغ الدين العام 1986م نحو 160٪ من الموازنة ونحو 120٪ مــن الناتج المحلي الإجمالي[1]، وقد تراجع خلال التســعينيات ليبلغ نحو 7.8 مليارات دينار وبنسبة 70٪ من الناتج الإجمالي، ويعود هذا التراجع في أحد أهم أســبابه إلى الركود وسياسة التقشف بعد فرض قيود على الصادرات والواردات بقرار من مجلس الأمن وعقوبات من قبل الولايات المتحدة منذ عام 1992م.

خسائر كبيرة

وعلى ســبيل المثال فقد بلغت خســائر الشركة العامة للأسواق، وهي من كبريات شــركات القطاع العام التي تأسســت نهاية عقد السبعينيات لتحل محل تجارة المواد الغذائية والملابس في القطاع الخاص، بلغت خســائرها بعد عشر ســنوات من تأسيســها نحــو 400 مليون دينار ليبي (وهو مــا يعادل 1.2 مليار دولار حســب ســعر صرف الدينار تلك الفترة). وكان هذا حال معظم شركات القطاع العام، مما حدا بالقذافي إلى التراجع على استحياء عن أفكاره الاشتراكية والسماح بتصفية عدد كبير من شركات القطاع العام وبعودة القطاع الخاص في شــكل "تشــاركيات" و"الموزع الفرد" ولكن بطريقة مشوهة لم تسهم في تحقيق التــوازن بين القطاعين العام والخــاص، ومن ثم أخفق التحول المرتبك في أن يكون رافدا للاقتصاد الوطني.

(1) بسيكري، السنوسي، أوراق في الاقتصاد الليبي، مكتبة وهبة القاهرة 2008، ص 25

تداعيات تفوق الحصر

كان من نتائج مرحلة التحول الاشتراكي أن تحملت الخزانة العامة عبء التوظيف لوحدها ليشكل القطاع العام الملاذ الأول والأخير للباحثين عن وظائف بنسبة تصل إلى 80٪ من القادرين على العمل. ولتصبح نسبة المرتبات من الميزانية العامة مع نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات ما يزيد على 40٪، وظل هذا الوضع سائدا حتى الوقت الراهن.

يضاف إلى ما سبق توجيه كم كبير من إيرادات النفط إلى الإنفاق العسكري وشراء السلاح بكميات كبيرة، حيث بلغ ما تم إنفاقه حتى منتصف الثمانينيات نحو 80 مليار دولار أميركي. وكانت نتائج الإدارة الخاطئة للاقتصاد الوطني وللكم الهائل من الموارد ما يلي:

خسائر كبيرة في أموال الشركات والمؤسسات التي لم يكن لها مردود اقتصادي ثم تصفية معظم الشركات والمشروعات التي تم إنشاؤها خلال عقد الثمانينيات.

استمرار الاعتماد على النفط موردا أساسيا ورئيسيا للإيرادات وفي تمويل النفقات بنسبة تتعدى 90٪.

ترهل القطاع العام وضعف إنتاجيته وضعف إنتاجية العامل والموظف بالتبعية، وارتفاع فاتورة إدارته حيث تشكل نفقات تسيير الجهاز الحكومي نسبة تزيد على 15٪ من الميزانية العامة في المتوسط.

صغر حجم القطاع الخاص وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أصبحت لا تتعدى نسبة 8٪ في أحسن الأحوال، وذلك جراء تأميم أغلب نشاطات القطاع الخاص من بناء وتشييد وتجارة وتصنيع بداية من عام 1979م، بعد أن كان يمثل وعاء توظيف لنحو 70٪ من القوى العاملة ومصدرا جيدا للإيرادات السيادية غير النفطية.

وظل الاقتصاد الليبي رهينا لإنتاج النفط وأسعاره في السوق العالمي منذ السنوات الأولى لاكتشافه وتصديره بكميات اقتصادية مطلع الستينيات من القرن الماضي، ولم تنجح مساعي تخفيف الاعتماد عليه وإحلال قطاعات أخرى محله طوال فترة حكم القذافي التي استمرت ما يزيد على أربعين عاما.

ضخامة الجهاز الإداري الحكومي

أشرنا إلى أن تبني الاشتراكية على النهج الذي اتبعه القذافي بتأميم القطاع الخاص أدى إلى تضخم القطاع العام بشكل كبير، وصار هو الملاذ لكل البالغين سـن العمل الوظيفي، حتى تعاظمت الخدمة المدنية ليصل عدد موظفي الدولة إلى نحو مليونين، أي نحو ثلث عدد السـكان، وهي نسـبة كبيرة جدا، ويرتبط ذلك بمحدودية الإنتاجية للموظفين والعمال، ويوضح كيف شكل تضخم الجهاز الإداري أحد أهم أسـباب المختنق الاقتصادي والاجتماعي الذي واجهته البلاد منذ عقود.

ولأن أعداد المتدفقين إلى القطاع العام في ازدياد، ولصغر وضعف القطاع الخاص الذي ظل محدود الأثر والمسـاهمة فـي الناتج القومي، فقد صار بند المرتبات في الميزانية كبيرا حيث شـكل نحو 40٪ منذ التسـعينيات، كما سبق الإشارة إليه.

عدم كفاءة الإنفاق التنموي

بلغـت نفقات التنمية خلال ثلاثة عقود حتى نهاية التسـعينيات نحو 120 مليار دولار[1]، وبلغت التعاقدات للمشـروعات التنموية في قطاعات الإسـكان والمرافـق والكهرباء والخدمات العامة من تعليـم وصحة وغيرها خلال العقد الأول مـن الألفية الثالثة ما يعـادل المبلغ المذكور، إلا أن رداءة البنية التحتية، وعدم كفاية وكفاءة المشـروعات التي تعتمد عليها الخدمات العامة من إسكان وكهرباء ومياه ومرافق عامة ومواصلات واتصالات وتعليم وصحة يكشـف عن عدم جدوى ما تم إنفاقه.

معضلة الإنفاق الاستهلاكي الكبير في ظل أزمة الإيرادات

دخـل الاقتصاد الليبي أزمته الأولى في منتصف الثمانينيات، بعد ما عُرف بالصدمة النفطية الثانية[2]، ولأن التوسـع الضخم في الإنفاق على مشـروعات

---

(1) بسيكري مرجع سابق ص 29

(2) الصدمة النفطية الأولى كانت في أعقاب حرب 1973 بين العرب وإسرائيل، إذ استخدمت الدول العربية المصدرة للنفط البترول سلاحًا فقاطعت به الدول التي تدعم إسرائيل مما أدى إلى ارتفاع

القطاع العام ضاعف الاعتماد على الخزانة العامة في كل شيء، عرف الاقتصاد الليبـي عجـز الموازنة والدين العام، ثم أدت المناكفــة مع الأنظمة الغربية إلى فرض قيود على أنشـطة مهمة من الاقتصاد في مقدمتها قطاع النفط، فتعاظمت آثـار الأزمـة وعجزت الخزانة العامة عن سـداد المرتبات التـي صار تأخيرها لعدة أشـهر أمرا اعتياديا، فضلا عن اقتصار تمويل الأنشـطة التجارية والصناعية والإنشائية على سداد المرتبات، فأصيب الاقتصاد بانكماش وجمود، ووقع نقص شـديد حتى في السـلع الأساسية، وتدنى سـعر صرف الدينار وظهرت السوق الموازية للعملات، ولم يتغير الوضع إلا بعد تسوية النظام مشاكله السياسية مع الأنظمة الغربية، إذ رُفعت القيود عن الاستيراد والتصدير الليبي وشهد الاقتصاد انتعاشا كدرت صفوَه إدارةٌ غير رشيدة للموارد وتفشي الفساد بعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي والشـروع في تنفيذ مشـروعات تنموية ضخمة، دون أن يغير ذلك من مستويات دخول المواطنين المتدنية التي لم تشهد تغيرا إلا بعد تفجر ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط 2011.

والقصـد أن نمـط إدارة الاقتصـاد الليبي منذ الثمانينيـات جعله اقتصادا اسـتهلاكيا بامتياز، حيث تشـكل النفقات الاستهلاكية (المرتبات، نفقات تسيير الجهاز الإداري الحكومي، الدعم السـلعي ودعم الوقود وما في حكمها) نحو 90٪ من الإنفاق العام في الميزانيات العامة، واسـتمر هذا الوضع حتى الوقت الراهن.

مفارقة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

يحتج كثيرون في مقدمتهم أنصار النظام السابق من أن تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة وقعت خلال حكم القذافي لليبيا تؤيدها الأرقام، فبعد أن كانت ليبيا "تحتل المرتبة رقم (64) على المسـتوى العالمي في التنمية البشـرية سنة 2000م، تقـدمت إلى المركز رقم (61) في تقرير سنة2001، ثم المركز (55) فـي تقريـر عام 2009م، فالمركز (52) في تقرير عام 2010م، مع احتفاظها عبر السـنوات الثلاث الأخيـرة بالمركز الأول على المسـتوى الأفريقي في التنمية

أسعاره العالمية، وحينما نجحت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ارتفعت على إثرها الأسعار مرة أخرى وتضاعفت مقارنة بما كانت عليه عام 1973 مما مثَّل صدمة ثانية للمستهلك الغربي. (المحرر)

البشـــرية. ومـــن ناحية أخرى ارتفع العمر المتوقع عنـــد الميلاد للذكور من 46 ســـنة في عام 1970 م إلى 77 ســـنة في عام 2001م وارتفع عند الإناث من 48 ســـنة إلى 80 سنة في نفـــس الفترة. وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007 نحو 7290 دولارا أمريكيا. وعلى الصعيد التعليمي بلغت نســـب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين (15 ســـنة فأكثر) نحو 88.31٪ كما ارتفعت نســـبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 15 جامعة منتشـــرة في أنحاء البلاد (مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المـــتوفرة بها). وعلى صعيد الأمن الاجتماعـــي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي، بفضل سياســـات الدعم الســـلعي والتأمين الصحي، وكذا الأمـــن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظـــام، وذلك رغـــم تنامي معدلات الجريمة في العقديـــن الأخيرين، وهو ما عـــزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للاســـتقرار فيها، وفي تقرير نُشـــر في عام 2007م، أشـــاد صندوق النقد الدولي بالســـلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي، مشـــيرا إليى النمو الســـريع في النشـــاط غير النفطي (7.5٪) والنمو القوي في إنتاج النفط (4.7٪) في عام 2006"[1].

ومع التأكيد على أن تطورا مهما في مؤشـــرات التنمية البشـــرية وقع خلال حكم النظام القذافي، فإن الســـؤال الأهم هو: هل تعكس تلك المؤشرات كثرة موارد البلاد وقلة عدد السكان والفرص التي أتيحت لها بعد الانطلاق من قاع الفقر خلال خمسينيات القرن الماضي؟ والجواب أن قيمة الموارد مقارنة بحجم السكان كان يمكن أن تحقق معدلات أفضل بكثير مما تحقق.

مـــن ناحية أخرى، ما هي دلالة هذه الأرقام وأثرها في المجال السياســـي والاقتصـــادي والاجتماعي؟ ولماذا لم تظهر هذه المؤشـــرات في شـــكل تغيير حقيقي في هيكل الاقتصاد الذي يعتمد على النفط مصدرا وحيدا ورئيسا للدخل وللإنفاق العام؟ ولماذا لم تنعكس المؤشرات الإيجابية في التعليم والصحة على

(1) مهدي، محمد عاشور "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، الهيئة العامة للاستعلامات، shorturl.at /hvwIN

مساهمة المواطنين في تنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاج؟

علاوة على ما سبق، وبالنظر إلى أثر زيادة الناتج المحلي وارتفاع مؤشرات التنمية، والتحجج بأن دخل الفرد في ليبيا من أعلى الدخول في أفريقيا وفي كثير مــن بلدان العالــم العربي إذ بلغ نحو 7300 دولار عام 2007م، وكأن المواطن الليبي يتقاضى هذا المبلغ فعليا، علاوة على ذلك فإن متوسط الدخول الحقيقية لليبيين لم يتعد نصف هذا المبلغ، كما أن مستوى الخدمات التعليمية والصحية لم يكن بالجودة التي تلائم الموارد الليبية.

يضــاف إلى ذلك تســاؤل مشــروع وهو: هل تمــت المحافظة على تلك المؤشــرات؟ ذلــك أن قيمتها تلاشــت تماما تقريبا مع الأزمــات التي مني بها الاقتصاد الليبي بعد التحولات الجذرية غير المدروسة التي شهدتها البلاد، كما سبق شرحه وتفصيله أعلاه.

فما قيمة أن يكون مؤشــر الانتظام في المدارس الأعلى في إفريقيا، لكن مخرجات العملية التعليمية متدنية جدا؟ وهذا واقع التعليم العام في ليبيا الذي لا يجادل فيه أحد. وما قيمة أن يكون العلاج مجانا في المستشفيات الحكومية، لكن الخدمات الطبية فيها ســيئة جدا حتى إن قطاعا كبيرا من الليبيين من ذوي الدخل المحدود لم يثقوا فيها وفضلوا بيع ما يملكون طلبا للعلاج في بلدان مثل تونس ومصر والأردن التي لا تملك ما تملكه ليبيا من ثروات؟

ثالثا: الواقع الاجتماعي والثقافي

مؤشــر التنميــة الاقتصادية والاجتماعية الذي اعتمدتــه الأمم المتحدة لا يقصر الرفاه على مســتوى الدخل الفردي كما كان ســائدا حتى التسعينيات من القرن المنصرم، حيث انتقل المؤشر الأممي إلى إضافة الصحة والتعليم لتحديد مســتوى الرفاه الحقيقي، ذلك أن دولة كليبيا يرتفع فيها مستوى الدخل الفردي بسبب قلة عدد السكان وارتفاع الدخل العام وكونها دولة منتجة ومصدرة للنفط، ويمكن أن تصنف دولة رفاه اعتمادا على مؤشر الدخل الفردي، إلا أن مستويَي التعليم والصحة متدنيان ولا يعكسان الثراء الذي تظهره تدفقات إيرادات النفط، وبهذا يكون التقييم القائم على مستوى دخل الفرد قاصرا وسلبيا.

1. **مســتوى الدخل الفردي**: حســاب مستوى دخل الفرد عبر قسمة الناتج

المحلي الإجمالي على عدد السكان لا يعكس مستوى الدخول المتاحة لليبيين، بـل يمكن أن يكون مضللا بصورة كبيرة؛ ذلك أن سياسـات إدارة المال العام وأوجه إنفاقه تخلص بنا إلى نتيجة معاكسة.

فقد ظلت معضلة الحجم الكبير لمخصصات المرتبات في الميزانية العامة مقلقة للنظام السـابق، وكان من سياسـات احتواء تضخم فاتورة المرتبات أن صـدر القانـون رقم 15 لعام 1981م الذي يقضي بتثبيت المرتبات. لقد أسـهم هذا القانون بدرجة كبيرة في تدني مسـتوى عيش الليبيين، فالأسـعار استمرت في الزيادة وكلفة العيش في الارتفاع إلا أنَّ مستوى الدخول ثابت.

ومـع اسـتفحال الأزمة الاقتصادية منذ منتصـف الثمانينيات التي من أهم مظاهرها تدني القوة الشـرائية للدينار الليبي أمام ارتفاع سـعر صرف الدولار، ازداد الأثر السلبي لتدني مستوى الدخول، فعلى سبيل المثال لا يتجاوز مرتب الطبيب عند أول درجة إدارية بعد التعيين 190 دينارا، ومع وصول سعر صرف الـدولار نحو ثلاثة دنانير في فترات عدة خلال عقد الثمانينيات والتسـعينيات وحتـى الألفية الثالثة، فإن الدخل الحقيقي للطبيب أصبح في حدود 65 دولارا فقط، مع التنبيه إلى ثبات القيمة بالدينار الليبي واختلاف مقابلها بالدولار لعدم ثبات سعر صرفه في السوق الموازي.

2. قطاع التعليم: اهتمت الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال بقطاع التعليم، وتأسست المدارس الثانوية التي لم تكن متوفرة قبل الاستقلال، وافتتحت أولى الجامعـات في مدينة بنغازي عام 1955م، ليكـون مقرها القصر الملكي، قصر المنار. وشهد القطاع توسعا كبيرا بعد وصول القذافي للحكم، فقد ازداد حجم الإنفاق على التعليم وافتتحت المدارس في مختلف المدن والقرى، وبدأ التوسع في تأسيس الجامعات لتصل إلى 21 جامعة في عام 2001م، وانخفضت بشكل كبير الأمية، وبحسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001م فـإن معـدل محو أمية الكبار ارتفع إلى نحو 80.8٪، أو 91.3٪ للذكور و69.3٪ للإناث. وأظهر تقرير منظمة اليونسـكو عن "التعليم للجميع" الصادر عام 2000م، أن ميزانية التعليم بلغت 640 مليون دينار سـنة 1993، وقال معهد اليونسـكو للإحصاء إن الإنفاق العام على التعليم كان يمثل 2,7٪ من إجمالي

الناتج المحلي سنة 1999، وأكدت دراسة أجراها البنك الدولي أن الحصة المخصصة للتعليم من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا من أعلى الحصص في العالم إذ بلغت 7٪ عام 1997م، وأن نصيب نفقات التعليم من نفقات تشغيل القطاع العام بلغ 27٪ في عام 2007، وهي نسبة عالية قياساً بالمعايير الدولية.[1]

والمفارقة هي أنه برغم الإنفاق الهائل والتوسع الكبير فإن مخرجات القطاع التعليمي ظلت محدودة ولا تتناغم مع متطلبات سوق العمل، وشهد التعليم تدنيا ملحوظا منذ منتصف الثمانينيات، "ذلك أن التوسع الذي طرأ على التعليم بجميع مراحله قد انطوى على قدر كبير من مبادلة النوعية بالكم، فقد اقترن هذا التوسع بإهمال كبير للجوانب النوعية وأشار إلى تلك النقطة بوضوح تقرير التنافسية للعام 2011م"[2].

وكان من أسباب تدهور التعليم الأثر السلبي للتوجهات السياسية للنظام ومن ذلك عسكرة المدارس الثانوية وتحويلها إلى ما يشبه الثكنات العسكرية، وتغيير المناهج لتواكب الاتجاهات الفكرية للنظام، خاصة ما عرف بتثوير المناهج التعليمية، وثقافة التمرد التي اقترنت بالطبيعة الثورية للنظام وحرصه على نقلها إلى جميع الليبيين بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات.

وكان من أهم أسباب تردي التعليم أيضا تكدس العاملين فيه، فقد أصبح هذا القطاع الملاذ الأول لتوظيف أعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، حتى بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم نحو 550 ألفا عام 2011م، تنقص معظمهم الخبرات المطلوبة لأداء رسالة المعلم التعليمية والتربوية، وبلغت نسبة أعداد المعلمين إلى أعداد الطلبة نحو معلم واحد مقابل أربعة طلاب، وهي نسبة كبيرة جدا عالميا[3].

---

(1) عوض، هناء "التعليم في ليبيا، مراحل تطوره وإلى أين وصل"، أهرام كندا، 12 يونيو/ حزيران 2019م http://www.ahram-canada.com/156579/

(2) الربيعي، فلاح "تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل" مركز دراسات الوحدة العربية". مجلة المستقبل العربي العدد 457، مارس/ آذار 2017، موقع مركز دراسات الوحدة العربية، من دون تاريخ نشر. shorturl.at/tyAR1.

(3) القلالي، عبد السلام "المنظومة التعليمية في ليبيا" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم طرابلس 15-17/ 9/ 2012م 2012-education-system-libya-paper-dr-elqallali.pdf

ويستنزف قطاع التعليم نحو ربع الباب الأول من الميزانية العامة، أي ما يزيد على خمسة مليارات دينار ليبي[1]، ويتجه قدر ضئيل من ميزانية التعليم لبرامج التطوير، وبرغم ضخامة المبلغ المخصص للمرتبات، فإن العائد منها للمعلم قليل بسبب الأعداد الكبيرة من العاملين في القطاع كما سبق الإشارة إليه.

ومع ضعف الرقابة وحالة الإحباط العام بسبب تدني مرتبات المعلمين التي بلغت في المتوسط العام نحو 370 دينارا، أي ما يعادل 265 دولارا وفق السعر الرسمي وذلك حتى عام 2010م، وأقل من ذلك بكثير وفق تقديرات سعر الدولار في السوق الموازية، فقد عمت القطاع الفوضى والتسيب وصارت ظاهرة الغش في الامتحانات شائعة، وضاعف من الأثر السلبي التوسع في التعليم الحر (الخاص) الذي لم يكن خاضعا لرقابة حكومية صارمة.

3. **قطاع الصحة**: شكل قطاع الصحة أحد أبرز إخفاقات النظام السابق، فبرغم تطور مؤشرات الصحة العامة خلال العقد الأول من حكمه، فإن القطاع شهد تدهورا كبيرا كان من أهم أسبابه انخفاضُ التمويل لأسباب سبق ذكرها، وتضخم القطاع بسبب تراكم العمالة التي تفوق البنية التحتية للصحة. كما مثل القطاع أحد أهم فضاءات الفساد، وكان من أبرز مؤشرات تردي الخدمات الطبية واتجاه الليبيين إلى الخارج طلبا للرعاية الصحية، حيث أصبحت تونس ومصر والأردن محطات للاستشفاء لتقدم الطب عندها مقارنة بالوضع في البلاد.

من أبرز مؤشرات الإخفاق في القطاع الصحي عدم تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الطبية خلال أربعة عقود من حكم النظام السابق بوفرة في المنشآت الطبية، وكفاءة في الأداء. ففي مدينة بنغازي التي تأتي في الترتيب الثاني من حيث عدد السكان بعد العاصمة ويعتمد على خدماتها كافة مدن وقرى الشرق وبعض مدن وقرى الجنوب، تم بناء مستشفى واحد فقط في عهد القذافي من أموال الدولة، وهو مستشفى الـ"1200"، الذي استغرق بناؤه ما يزيد على 30 عاما. أما المستشفيات الأربعة الأخرى في المدينة، فإن أحدها بناه المستعمر

---

(1) واقع التعليم في ليبيا: المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، إبريل/نيسان 2016م http://loopsresearch.org/media/images/photofmkdgao2jn.pdf

الإيطالي وهو مستشفى الجمهورية، والثاني شيده الإنجليز زمن الإدارة البريطانية التي لم تدم إلا سبع سنوات فقط وهو مستشفى 7 أكتوبر، والثالث تم بناؤه زمن المملكة وهو مستشفى الجلاء، والرابع أنشئ بأموال الضمان الاجتماعي وليس الخزانة العامة وهو مستشـفى الهواري، مع التنبيه إلى أن عدد السكان تضاعف بـل زاد على الضعف بنصف خلال تلـك الفترة، والوضع لا يختلف كثيرا في العاصمة.

4. واقـع ثقافـي متردّ: تؤدي الحروب والأزمـات إلى كوارث كبيرة على مختلف الصعد السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة، لكنها بالمقابل قد تكون باعثا للفعل السياسي والثقافي البناء، ولقد كانت مرحلة ما بعد الاستعمار وفترة تأسيس ليبيا الحديثة شاهدة على ميلاد وعي فكري وثقافي مبشر. ولأن الاستقرار السياسـي ثم التحول الاقتصادي ما بعد اكتشاف النفط كان عامل جذب لنخب متعلمة ومثقفة من بعض الدول العربية، ولأن المناخ السياسي يسمح نسبيا بتطور فكري وثقافي، شـهدت البلاد انطلاقا واعدا في مجال الفكر والثقافة والأدب، وتأسسـت دور النشـر والمكتبات وتوسـعت الأعمال الفكرية والأدبية ونشط المسـرح وتطورت الأغنية والدراما الليبية لتسـبق أخواتها في كثير من الدول العربية التي هي اليوم رائدة في عالم الفن.

واجهت الحالة الثقافية والأدبية والفنية الواعدة القيود والانكسـار بسـبب سياسـات نظام العقيد القذافي الإقصائية والانتقائية، خاصة بعد تطبيق مقولات الكتاب الأخضر نهاية السـبعينيات، فانحسـر الإنتاج الفكري والثقافي والأدبي والفنـي والرياضي مع هيجان المد الثوري، وصارت الرواية والقصيدة والأغنية مجاراة لهوى النظام وشـعاراته. ثم عانت السـاحة الثقافية والأدبية من الإهمال ونقص التمويل بسبب تأزم الوضع الاقتصادي وشح الموارد المالية.

وكما كان للنظام السابق مشكلة مع السياسي والصحفي والإعلامي الحر، كان له نفس الموقف مع المثقف والأديب والشـاعر والفنان الحر؛ لهذا أصبح هامـش الإنتاج والإبداع محدودا ومقصورا فـي الغالب على من يتناغمون مع "الفكر الأخضر"، ويتكيفون مع توجهات ورؤية السلطة الحاكمة.

لقد كان للنظام السابق خصوصية في التعاطي مع الفكر والأدب وروادهما

فقد كان "متميزاً في شططه، فلم يترك وسيلة إلا واستعملها؛ من وصم المثقفين بالعمالة للأجنبي، إلى الاتهام بالزندقة والخروج عن الدين، إلى الادعاء بانتماء المثقفين إلى مدارس فكرية هدامة، وهذه الأوصاف والاتهامات تستدعي الإعدام أو السجن أو النفي والتشريد. ولم يتورع في ابتكار مناهج وأنساق لثقافة مشوهة مزورة ومدجّنة حاول أن يغرسها بديلاً عن الثقافة الحقيقية، ويصنع عبرها أتباعا وأشــياعا يحارب بهم البقية الباقية التي أصرت على تحدي الســجون والتنكيل والمطاردة"[1].

وكان مــن علامــات التضييق على الحراك الثقافــي أنه عندما تصدر مجلة فكرية أو أدبية مستقلة وتناقش مواضيع جادة وتطرح آراء جريئة يبحث المعنيون عن علاقتها بالنظام، وينتظرون مصادرتها ومحاسبة المشرفين عليها إن لم يكن لهم صلة بالسلطة، ومثال ذلك صحيفة "لا"، ومجلة "عراجين"، الأولى صدرت خلال عقد التسعينيات والثانية في العقد الأول من الألفية الثالثة، فقد توقفتا عن الصدور بقرار من السلطة.

الخلاصة

ليــس مــن المبالغة أو التجني القول إن القذافي أســس للفوضى بشــكل متعمــد اتســاقا مع تفكيره وخياراتــه الفكرية، فهو من أنصــار التغيير الجذري والنهــج الانقلابي فــي الإدارة العامة للدولة، وفكرة تحريــض الجماهير على ممارسة السلطة في فلسفته اقترنت بالعنف والتمرد، وشعار الزحف على إدارات المؤسســات العامــة والخاصة وتغيير قيادتها عنوة هو ســلوك محمود والتعبير الصحيح عن الســلطة الشــعبية، وفق رؤية القذافي. وقــد كان الدكتور منصف وناس مصيبا حينما قال واصافا ممارســات نظام القذافي "إنها [أشــبه] بزراعة جرعات قوية من العنف السياسي والمادي والرمزي"[2].

صحيح أن القذافي اعترف بفشل هذا النهج وأقر بنتائجه الخطيرة في أكثر من مناسبة، إلا أنه لم يفعل أو يسمح بفعل الضروري لمأسسة الدولة ومعالجة الآثــار المدمرة لثقافة "الســلطة الشــعبية" و"الاشــتراكية" و"التغيير الاقتصادي

(1) اعبيد، علي، أزمة الثقافة في ليبيا، موقع عين ليبيا، 11 أغسطس/ آب 2016م، shorturl.at /lCKM2

(2) منصف "ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى"، مرجع سابق، ص 18

والاجتماعي الثوري".. لذا فإنه من المنطقي القول إن حكم القذافي، علاوة على الكبت والقهر والعنف والإخفاق في تحقيق نقلة على مستوى الحكم ومؤسساته وعلاقة السلطة بالمجتمع والفشل في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، تسبب في إصابة الدولة والمجتمع بحالة من الشلل والخلل في القيم والمفاهيم. لقد انحرف الاتجاه الفوضوي الذي تلبس به القذافي وجعله جزءا من سلوك مؤسسات الدولة وثقافة المجتمع عن مسيرة التحديث الذي تبلورت ملامحه بوضوح أكثر قبيل مجيء القذافي للسلطة خاصة مرحلة الإدارة البريطانية والمملكة، وانحدر بالبلاد إلى مستوى متدنّ من التخلف، لا تزال مظاهره وآثاره مشاهدة حتى الوقت الراهن.

إنَّ خطابات وتصرفات وآراء القذافي الغريبة كانت محل سخرية وتندر لغرابتها، وكانت غرابة تلك الآراء والتصرفات بادية في ملبسه ولغة جسده، ومواقفه في الملتقيات والمحافل العربية والدولية، وفي نظرته للدين والسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وقراءته للتاريخ وتفسيره لما يجري حوله، ولم تكن شخصية ومحدودة الأثر، بل وجدت مساحتها وتأثيرها الأكبر في إدارة الدولة وتوجيه المجتمع، فكان نتاجها تشوهات كبيرة، أسهمت في التمرد عليه، ولا تزال نتائجها ظاهرة في الواقع المأساوي اليوم. إنها مشكلة الاعتقاد بامتلاك الفكر الأوحد والحق المطلق التي تلبس بها القذافي، فهي ورطة وجودية قاتلة للجميع: الحاكم والمحكوم، الشعب والنخبة، كما يستخلص الباحث التونسي منصف وناس[1].

وبآلية التحليل السياسي يمكن القول إن القذافي قوَّض شرعيته بيديه، وعرَّض نظامه للسقوط باختياره، فالشرعية الثورية، التي اعتمد عليها في تثبيت حكمه، والتي مثلت امتدادا للانقلابات الكبرى وفي مقدمتها انقلاب 23 يونيو/ حزيران 1952 في مصر، تقوضت بسبب الصدام الذي وقع فيه القذافي مع كافة الأنظمة العربية ثم الأنظمة الغربية وإصراره على تزعم النظام العربي وفق رؤيته الراديكالية، أما ورقة مناصرة القضية الفلسطينية ومقارعة الكيان الصهيوني فقد انتهت إلى التسليم بوجود إسرائيل واقتسام الأرض والسلطة مع الفلسطينيين في

(1) وناس "ليبيا التي رأيت" مصدر سابق ص 39.

مقترحه بإنشـــاء دولة "إسراطين"، كما انتهت شـــرعية مواجهة الإمبريالية به إلى التسليم الكامل للضغوط والرضوخ المشين للمطالب والشروط الغربية في قضية لوكربي وملف الممرضات البلغاريات وأيضا ملف المصالح النفطية والاقتصادية للشـــركات الكبرى[1] كما فشـــلت النظرية العالمية في أهم أركانها، وهما الركن السياســـي والركن الاقتصادي، فأصبح القذافي ونظامه بعد انهيار أسس شرعيته في مهب الريح، وعندما حانت الفرصة لإنعاشـــه من خلال مشـــروع ابنه سيف، انقلب على المشـــروع، فتقوضت شرعيته وفقد فرصة الاستدراك والتغيير فكان ذلك من أهم أسباب الانتفاض عليه.

(1) أدى نزاع نظام القذافي مع القوى الكبرى إلى فرض عقوبات عليه وخروج عدد من الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية من البلاد وتوقف أنشطة الاستكشاف، ولقد كانت حصص الشركات من ضمن أجندة التطبيع مع الغرب مطلع الألفية الثالثة.

الفصل الثاني

اندلاع الثورة.. استجابة الداخل وتفاعل الخارج

لم يكن ثمة شك في أن إخفاقات العقود السابقة للثورة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لابد أن تجد طريقها في شكل من أشكال التغيير ويكون لها تأثير كبير على مجرى الأحداث، غير أن ما حدث فاق أثره التوقعات، وهو الزمن المستغرق بين بداية الهبة وسقوط النظام نهائيا، وحجم التفاعلات على المستويين الداخلي والخارجي، واتجاه الثورة وتطورها.

وبرغم وقوع ثورتين شرق وغرب البلاد، في تونس ومصر، وبلوغهما نتائج كبيرة بتخلي رأسَي السلطة عن الحكم، ثم انطلاق شرارة الثورة بداية من الخامس عشر من فبراير/ شباط 2011 في مدينة بنغازي، ثم ما وقع من أحداث كبرى في مدينة البيضاء شرق بنغازي، يومي السادس عشر والسابع عشر، ليكون صداها أكبر وأكبر في بنغازي منذ اليوم الثامن عشر، بالرغم من ذلك كله فقد ظل غامضا لدى جل المتابعين والمراقبين ما يمكن أن تسفر عنه الثورة، ومرت فترات بين شهر فبراير/ شباط بداية الثورة، وشهر أغسطس/ آب تاريخ سقوط العاصمة، وسيناريو التسوية السياسية أو استمرار سلطة النظام على المنطقة الغربية -عبر التقسيم- لا يزال محتملا.

ولقد كان الفارق الجوهري هو رد فعل النظام، ممثلا في القذافي وأسرته ودائرته المقربة، الذي تمحور حول العزم على مقاومة الثورة واستخدام المتاح من القوة لوأدها، وذلك بالمقارنة بما وقع في مصر وتونس. فبرغم تعاظم الضغوط من الداخل والخارج، فقد اختار القذافي ألا يقف عند المحطة التي وقف عندها زين العابدين وحسني مبارك فيجنب البلاد ويلات الحرب، بل أصر على أن يستمر في العنف دون تقدير للعواقب، ليس فقط على شخصه وأسرته ونظامه، بل على البلاد، فلقد كان اختياره مدمرا وآثاره التدميرية لا تزال ملازمة للأحداث حتى اليوم.

وسنبحث في هذا الفصل أحداث ووقائع اندلاع الثورة، وردود الفعل على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى أن سقط النظام وانطلقت مرحلة التأسيس لما بعد الثورة.

أولا: الشرارة الأولى وأصداؤها في الداخل

ذكرنـــا أن مـــا وقع في تونس ومصر كان ملهما لليبيين للثورة على القذافي ونظامه، لكن لا يمكن قراءة وتفسير توقيت اندلاع الثورة دون الإشارة إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي، واختيار تاريخ له علاقة بحادثة انتفاض غير مبرمجة ضد النظام، وهي المظاهرة التي وقعت ببنغازي في السابع عشر من فبراير/ شباط 2006م، والتي ســقط فيها ضحايا بعد أن تحولت بعض شــعاراتها من التنديد بالرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، إلى مهاجمة النظام الحاكم.

لقد سهل الفيس بوك نشر فكرة الخروج يوم السابع عشر من فبراير/ شباط، وشكلت رمزيةُ التاريخ وما تركز في الذاكرة الليبية عموما و"البنغازية" خصوصا جــراء حادثــة القنصلية الإيطالية[1] حافزًا لمجاراة ما وقع في تونس ومصر. غير أن هناك حدثًا له علاقة بالدوافع التي ســبق استعراضها في الفصل الأول، وهو الموقف الصلب لأهالي ضحايا مجزرة سجن بوسليم التي راح ضحيتها 1269 ســجينا، كان بداية الانتفاض، وقد وقع قبل الموعد المقرر للهبة بيومين. فلقد أدى إقدام الســلطة على اعتقال محامي أهالي الضحايا والنشــط المبرز في هذا الملــف آنــذاك، فتحي تربل، إلى احتجاج أهالــي الضحايا ليرفعوا من صوتهم الذي كان ظاهرا لســنوات في شــكل فعل حقوقي للمطالبة بالكشف عن مصير الضحايا، وذلك في وقفة احتجاجية أمام أحد مراكز الأمن الداخلي جنوب مدينة بنغازي، اتسمت بالجرأة، وأطلق فيها النداء المزلزل: "نوظي نوظي يا بنغازي.. جــاك اليــوم اللي فيه تراجي" أي انتفضي يا بنغازي فقد جاء اليوم الذي انتظرته طويلا. وما إن تناقل الفيسبوك مقاطع مصورة للحادثة وللهتاف حتى تنادى شباب لها وانطلقوا في حراك سلمي من موقع الوقفة الاحتجاجية حتى مركز المدينة، في مســيرة على الأقدام لنحو 10 كم، حيث تفاعل معهم عدد من أبناء الأحياء

(1) عقب صلاة الجمعة يوم 17 فبراير/ شباط 2006م خرج جموع من المصلين في مظاهرة منددين بالرسوم المسيئة للرسول وتجمعوا قرب القنصلية الإيطالية، وهتف بعضهم بهتافات ضد نظام القذافي وواجهتهم قوات الأمن بالرصاص الحي وسقط عدد من المتظاهرين بين قتيل وجريح.

التي مروا بها وانتهت المسيرة بمواجهة مع قوات الأمن التي استخدمت خراطيم المياه الساخنة وألقت القبض على عدد من المتظاهرين من بينهم الكاتب إدريس المسماري [1].

شجع حراك يوم 15 فبراير/ شباط الشباب للخروج اليوم التالي وكانوا على موعد مع الأمن وعناصر اللجان الثورية الذين انتشروا في وسط المدينة وبعض مفارق أحيائها، حيث وقعت مواجهات ووصل إلى المستشفيات عدد من الجرحى من المتظاهرين.

مدينة البيضاء في الموعد

لقد كانت أحداث 15 فبراير/ شباط في بنغازي ملهمة بلا شك للمناطق في الجوار وفي أقصى الغرب، غير أن ما وقع في البيضاء، 200 كم شرق بنغازي، أعطى للحراك بعدا أكبر وأسهم في بلورة إطار أوضح للثورة والإعلان عن هدفها بشكل صريح وهو إسقاط النظام.

في يوم 16 فبراير/ شباط، ومن مفرق "الطلحية" بأحد أحياء المدينة، تجمع وانطلق متظاهرون يجاهرون بمطلب إسقاط النظام، وقاموا بإحراق صور القذافي، وتمت مواجهتهم بالرصاص الحي وسقط شابان ضحية عنف قوات الأمن، الأمر الذي عظم من غضب الناس فكان اليوم التالي حافلا من حيث أعداد المتظاهرين، وردود الفعل بحرق مرافق أمنية، وصار الوضع أخطر بعد وصول أعداد إضافية من عناصر الأمن من طرابلس، وبحسب بعض المصادر فإن عدد القتلى من المتظاهرين بلغ 15 شابا[2].

زاد إهراق الدم من سخط الناس وإصرارهم على المضي في موقفهم، فوقعت مواجهات أكبر، وتم تحييد كتيبة "الجارح" الأمنية من النزاع بتوقفها عن مواجهة المتظاهرين وفرار معظم عناصرها، وكتيبة الجارح هي من كبرى الكتائب الأمنية التابعة للنظام في المنطقة الشرقية لتصبح البيضاء والمدن والقرى القريبة متحررة من قبضة النظام، وسارع النشطاء إلى ترتيب الوضع لمنع الفوضى هناك.

---

(1) هو صحفي وكاتب ومؤسس مجلة عراجين الأدبية التي تم إيقافها من قبل السلطات.

(2) شلقم، عبد الرحمن: نهاية القذافي، دار الفرجاني طرابلس 2012م ص 33.

بنغازي والتغيير الكبير

أيام عصيبة مرت ببنغازي منذ الشرارة الأولى وحتى يوم 22 فبراير/ شباط؛ اليـوم الذي فقد فيه النظام السـيطرة تماما علـى المدينة وصارت الثورة حقيقة ساطعة في بنغازي، ومن ثم كل الشرق الليبي.

وقـد حرك النظام عناصـره الأمنية من داخل المدينـة ووصلت إمدادات من خارجها. بدأ الفعل القمعي بمجموعات تنتسـب للجان الثورية والأمن، ثم وصول من عرفوا بذوي "القبعات الصفراء" الذين انتشروا في المدينة يلاحقون المتظاهرين، إلا أن مسـعاهم في قمع الاحتجاجات خاب، فقد تحرك الشـباب في فعل استباقي إلى ضرب كل المراكز الأمنية، فتهاوت القوة في داخل المدينة، إلا كتيبة "الفضيل بوعمر"[1] التي تجمع فيها عناصر من داخل المدينة وخارجها، لكنها تهاوت هي أيضا بعد ملحمة مواجهة سـقط فيها العشـرات من الشـباب الثائر، وانتهت باقتحامها، وبهذا انتهى حكم القذافي في الشـرق، وكانت المدة القصيرة التي شـهدت تغييرا كبيرا بتحرير الشرق من قبضة القذافي محل تباهي الأهالي، في حين اعتبرها آخرون، بعد سنوات من اندلاع الثورة، خللا؛ إذ رأوا في ذلك إبقاءً على أنصار النظام الذين شـارك أغلبهم في عملية الكرامة، التي أطلقها خليفة حفتر عام 2014م، واستغلوها للانقلاب على الثورة ومكتسباتها.

بلغت حصيلة الإصابات بين المتظاهرين حسب مركز بنغازي الطبي خلال خمسـة أيـام 544 إصابة منهم 22 لقوا حتفهـم، في حين قدرت منظمة هيومن رايتس ووتش القتلى بنحو 173[2].

أصداء الثورة في المنطقة الغربية

لـم تتأخر مـدن الغرب الليبي في التفاعل مع الحـراك الكبير في بنغازي والبيضاء ومدن الشـرق، فكان أن تحرك شـيب وشـباب الزنتان في موقف لم يكن متوقعا حتى إنه كان صادما للقذافي نفسه فاستدعى بعضا من أبناء الزنتان

(1) هي أكبر كتيبة أمنية في بنغازي، وكان مقرها من أهم مقرات إقامة القذافي عندما يأتي إلى بنغازي.

(2) نوتان، جان كريستوف "حقيقة حربنا في ليبيا" ترجمة خالد جهيمة دار الفرجاني طرابلس 2015 ص22، 23.

ليعبر لهم عن الصدمة[1]، ذلك أن قبائل الزنتان من أهم حلفاء القذافي وتربطها بقبيلة القذاذفة روابط اجتماعية قوية.

ولقد كان للثورة أصداء كبيرة في أهم مدن الغرب، طرابلس ومصراتة والزاوية وزوارة ومدن الجبل، التي واجهت قمعا مبكرا، وكانت وقائع المواجهات بين ثوار مدن الغرب وكتائب النظام أكثر عنفا وضراوة، ولقد كانت استجابة مدن الغرب سلمية، ثم تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى حرب ضروس دامت أشهرا من خلال حصار المدن. وقع هذا لمصراتة والزاوية ومدن الجبل الغربي وزوارة، كما وقع التضييق على ثوار طرابلس بإحكام القضبة الأمنية على المدينة، لكن إرباك النظام وإضعاف قوته من خلال استهداف مراكز إدارته لعملياته الأمنية والعسكرية من قبل طيران الناتو[2] وصمود الثوار وقوة تنظيمهم لعملياتهم السرية قاد إلى هزيمة النظام وتحرير العاصمة وكافة مدن الغرب من قبضته في 20 أغسطس/ آب 2011م.

سلطة الثورة والانتقال إلى معركة انتزاع الشرعية

كان من الطبيعي بعد أن نجحت الثورة في إسقاط النظام في المنطقة الشرقية بعد أسبوع من شرارتها الأولى أن يكون لها قيادة سياسية تمثلها في صراع انتزاع الشرعية أمام المنتظم الدولي، وتكون بمثابة الحكومة التي تدير شؤون المناطق المحررة وتقود الصراع مع النظام في الجبهة العسكرية وفي التدافع لأجل سحب البساط من تحت أقدامه في المنطقة الغربية والجنوب.

طرح ائتلاف ثوار بنغازي، الذي ضم المحامين وغيرهم ممن تصدروا المشهد منذ اليوم الأول، فكرة تشكيل مجلس انتقالي ليكون الواجهة السياسية للثورة والثوار، ووقع الاختيار على الكوكبة الأولى من أعضائه من خلال مداولات بين الائتلاف ومجموعة الجامعة الدولية، التي ضمت نخبة محسوبة على أهل الفكر والتنظير واتخذت من الجامعة الدولية ببنغازي مقرا لعقد اجتماعاتها، فصار المجلس الانتقالي أشبه بالمجلس التشريعي، وأسندت رئاسته إلى أبرز

(1) شلقم، نهاية القذافي، مصدر سابق، ص 121.

(2) تدخل حلف الناتو في النزاع الليبي عام 2011م عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1970 الذي يقضي بحماية المدنيين من هجمات كتائب النظام بعد تفجر الثورة.

المنشــقين عن نظام القذافي في الداخل وهو المستشــار مصطفى عبدالجليل[1]، الذي كان محل إجماع وعامل جذب في الداخل والخارج، وتم إســناد السلطة التنفيذية للدكتور محمود جبريل[2] الذي نجح في أن يكون وجها مقبولا لتمثيل الثورة في المحافل الدولية وأمام حكومات فاعلة إقليميا ودوليا.

ويمكــن القــول إن المجلــس نجح في تحقيق غاياته بملء فراغ الســلطة وانتزاع الشــرعية الدولية، واســتقطاب مزيد من المدن إلى صف الثورة، إلا أن التحدي الأكبر تمثل في صعوبة فرض الاستقرار والتأسيس لمرحلة ما بعد الثورة من خلال انتقال ديمقراطي صحيح، وهو ما ســيكون محل البحث في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

خطة النظام لمواجهة الثورة

تتبع الخطوات التي اتخذها النظام وقراءة المواقف والتصريحات الصادرة عن قمة هرم الســلطة أظهرت عزمه على وأد الثورة ومقاومة أي تغيير يفرض عليه، واســتخدم في ذلك العصا والجزرة، والوعد والوعيد، كما استخدم تعبئة القبائل الموالية له من أجل اســتئصال الثوار، وإقناع الرأي العام بأن ما يجري مؤامرة دولية لاستعمار ليبيا ونهب ثرواتها.

فقــد وصل وفد النظام إلى بنغازي منذ اليوم الأول للانتفاضة، يمثله أمين اللجنة الشــعبية العامة، البغدادي المحمودي (رئيس الوزراء خلال فترة ما بين 2006م و2011م)، والــذراع الأمنــي الأبرز للنظام، عبدالله السنوســي[3]، وآمر الحرس الشــعبي، ضو المنصوري، ورئيس القيادات الاجتماعية، عمر أَشْــكَالْ، إلا إنهم أضاعوا البوصلة بالتقائهم بالقيادات الأمنية والاجتماعية الموالية للنظام

(1) هو قاض سابق وأصبح وزيرا للعدل قبيل قيام الثورة وكانت له بعض المواقف التي صادم فيها النظام، وكان من أوائل المسؤولين الذين انشقوا عن النظام في الثورة.

(2) خبير في الاقتصاد والتخطيط الإستراتيجي وأصبح رئيسا لمجلس التطوير الاقتصادي عام 2008م، وهو من المؤسسات المهمة التي تم استحداثها بتوجيه من الخبير الأمريكي في المنافسة مايك بورتر. انشق عن النظام في الثورة وصار من أبرز الواجهات السياسية لها.

(3) هو عديل القذافي، ومن أبرز القيادات الأمنية، ومن القلائل الذين يعتمد عليهم القذافي في إدارة الملف الأمني، تولى مناصب أمنية عديدة، وكان طرفا فاعلا في تسوية كل القضايا الأمنية المهمة في الداخل والخارج.

في المدينة، وليس من برزوا كقيادات أو فاعلين في الحراك، لذا فقد كان الطلب واضحـا وصريحا وهو احتواء الحراك ووقف الاحتجاجات أو مواجهة الغضب العارم للقذافي[1].

ثم لم يلبث النظام أن اتجه إلى سياسة القبضة الأمنية فقام بتشكيل غرفة عمليات بقيادة الطيب الصافي أحد المبرزين في حركة اللجنة الثورية المعروفة بسجلها الدموي، وهو المسؤول الذي تقلد مناصب عدة بينها وزارة الاقتصاد، علاوة على أنه من المقربين من القذافي بشكل شخصي، وقد أظهر الصافي ولاء كبيرا للعقيد في الفترة التي قضاها في إدارة الصراع عبر غرفة عمليات المنطقة الشرقية، تجلى ذلك من خلال المكالمات التلفونية التي تم الكشف عنها، وبعضها اتصال مباشر بالقذافي، وأخرى مع قيادات أمنية ومدنية، يطلعهم فيها على سير الأحداث، ويجيب عن استفسارات ويعلق على تطورات المشهد السياسي والأمني في الداخل والخارج.

أربك الحماس والتفاعل الشعبي الكبير مع حراك الشباب على مستوى كافة مدن الشرق، وصدى ذلك في الغرب، الذي اتسم بالسرعة والفاعلية، أربك النظام ودفعه إلى الانتقال إلى القوة الضاربة من خلال زحف الجيش، بعد أن فشلت مساعي تطويق الاحتجاجات من داخل المدن عبر عناصر الأمن والمرتزقة، فأرسل القذافي رتله الشهير[2] يوم 19 مارس/ آذار الذي حاول الدخول إلى بنغازي عنوة وسحق الثورة بالقوة من خلال السيطرة على ساحة الحرية التي كانت ملتقى عشرات الآلاف من المحتجين منذ العشرين من فبراير/ شباط 2020م، ثم ملاحقة رموز ونشطاء الثورة والفاعلين فيها.

كما شكل التعاطف الدولي مع الثورة، والقلق من أن يقدم القذافي على مجزرة كبيرة ضغطا دفع النظام إلى التعجيل بالحسم، وهو ما عبر عنه سيف الإسلام تعقيبا على قرار مجلس الأمن رقم 1973 بحماية المدنيين بأنه قد تأخر،

---

(1) شلقم، نهاية القذافي، مصدر سابق ص 45.

(2) أرسل القذافي في 19 مارس/ آذار 2011م قوة كبيرة إلى مدينة بنغازي لوأد الانتفاضة قدرت بأحد عشر ألف عنصر مدججين بالسلاح الثقيل والمتوسط، وواجهت مقاومة من الثوار، وتم دحرها بفعل طيران الناتو تنفيذا لقرار مجلس الأمن القاضي بحماية المدنين.

وأنه خلال 48 ساعة سيحسم النزاع لصالحهم[1]، وكان يقصد الرتل الكبير الذي اتجه إلى بنغازي.

غايـة الرتـل كانت محددة وهـي إنهاء الثورة، والوسـيلة كانت بينة وهي اسـتخدام القوة، والسـقف غير محدود وقد كشـف عنه مقطع مرئي ومسموع للحظة وصول الرتل مشارف بنغازي، حيث تظهر جثث ملقاة على قارعة الطريق وصوت أحد عناصر الرتل يقول "لا رحمة ولا شفقة" "حرقناهم" "اقتلوهم"[2].

واجه الرتل مقاومة باسـلة من بضع عشرات من الشباب، وكانت المقاومة مباغتـة فاسـتطاعت إيقاف مقدمـة الرتل وفصلها عن البقيـة، ثم جاء القصف الجـوي من قبـل الطيارَين الليبيَين، فخري الصلابي ومحمد السـمين، اللذين أقلعا بطائرتيهما من قاعدة بنينا ليحدث ربكة كبيرة في صفوف المهاجمين مما دفعهـم للتراجـع نحو 20 كم بعد أن وصل بعضهم إلى المدينة فعلا. وقبل أن يعيد المهاجمون ترتيب صفوفهم جاء الطيران الأجنبي فوجه ضربات قوية للرتل استهدفت مدرعات ودبابات وسيارات ناقلة للقواذف المتوسطة فتشتتوا وانسحبوا إلى اجدابيا نحو 150 كم غرب بنغازي[3].

فشلت خطة إجهاض الثورة بالقضاء على شرارتها في الشرق، فاتجه تركيز النظام إلى منع انتقالها بنفس الزخم والنتائج إلى الغرب والجنوب، فحرص على صمود كتائبه في المدن التي تمثل محطات مهمة بين بنغازي في الشرق ومدن الغرب، مثل مدينة اجدابيا ومدينة البريقة ومدينة سرت التي شهدت قتالا شرسا وكرّا وفرّا عدّة أشهر.

وكذلك دخل النظام في إستراتيجية كسر عظم الثورة في الغرب بمحاصرة أبرز بؤرها، وهي مصراتة والزاوية وزوارة ومناطق الجبل جنوب غرب طرابلس، مـع منـع أي تفاعل منظم مع الثورة فـي العاصمة. إلا أن الصمود الكبير برغم الفظائع والانتهاكات والبطش حال دون إجهاض الثورة بشكل سريع في الغرب، كمـا خطط له النظـام. ولأن المقاومة كانت صامدة وفاعلة فقد مثّل هذا عامل

(1) https://www.aljazeera.com/news/2011/3/17/no-let-up-in-gaddafi-offensive

(2) https://www.youtube.com/watch?v=meEvyJpJvi8

(3) Gaddafi Troops on the Way to Benghazi,Channel 4 new, 17 March 2011 https://www.channel4.com/news/libya-gaddafi-troops-on-the-road-to-benghazi

ضغط على المجتمع الدولي للإسراع بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي نص على فرض حظر جوي في سـماء ليبيا والعمل على إعاقة قوات القذافي ومنعهـا من تنفيـذ هجمات ضد المدنين المنتفضين عليه، فكان أن اتجه النظام مـن الهجوم إلى الدفاع وأخذت قبضته تتراجع وسـلطته تنحسـر تدريجيا في مصراتـة والزاوية وزوارة والجبل، ثم تعاضـدت قوة الثوار الزاحفة من الغرب مـع الانتفاضة داخل العاصمة فأدت إلى هزيمة قوات النظام، وهروب القذافي إلى سرت في أغسطس/ آب 2011م، ثم محاصراته هناك حتى مقتله في أكتوبر/ تشرين الأول من نفس العام. وكان القذافي قد حاول الخروج من مدينة سرت التي فر إليها بعد تحرير العاصمة طرابلس في 20 أغسـطس/ آب 2011م بسبب تضييق الخناق عليه من قبل الثوار إلا أن رتله واجه قصفا جويا فلجأ إلى مواسير تصريف مياه الأمطار حيث ألقت القبض عليه قوة تنتسب إلى مدينة مصراتة.

وبرغم تغيير النظام إستراتيجيته التي قامت على العنف وسحق الثورة إلى المناورة السياسية والبحث عن حل سلمي للصراع وذلك منذ مايو/ أيار 2011م، فإنـه رفض مبادرات متعددة مـن بينها المبادرة النرويجية التي تدعو إلى إعلان القذافي شـخصيا عن إجراء انتخابات وعدم ترشحه وتشكيل حكومة مؤقتة من الطرفيـن إلى حين انعقـاد الانتخابات العامة. ولم يقبـل القذافي إلا بالمبادرة الأفريقية التي رعاها الاتحاد الأفريقي منتصف إبريل/ نيسان 2011م والتي دعت إلى وقف إطلاق النار، وتم رفضها من المجلس الانتقالي لأنها لا تدعو صراحة إلى تنحي القذافي عن السلطة.

ومن المفارقات أن الوفود التي فاوضت باسم النظام كانت تتحدث عن أن القذافي ليس رئيسـا وأنه لا يحكم، وأن اللجنة الشـعبية العامة (رئاسة الوزراء) والقيادات الاجتماعية ستتولى إدارة الحوار والتفاوض لتحقيق إصلاحات، الأمر الذي أكد عدم جدية النظام في إيجاد حل ينقذ البلاد من شلال الدم.

كان مـن الواضـح أن الغاية من التحرك الخارجي لنظام القذافي هو وقف العلميات العسـكرية ضده التي أشرف على تنفيذها حلف الناتو -والتي جاءت تنفيـذا لقـرار مجلـس الأمن رقم 1973م وسـاهمت فيهـا دول غربية وعربية واسـتمرت حتى القضاء على قوات القذافي ومقتله في أكتوبر/ تشـرين الأول

2011م كما سبقت الإشارة إليه- وليس التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة ويحفظ ليبيا والليبيين من عواقب الحرب.

محاولة النظام استغلال تناقضات الموقف الدولي

تبيـــن لنظام القذافـــي أن المنتظم العربي والأطـــراف الدولية الفاعلة تتجه إلـــى مناصرة الثورة والتصـــدي لخطته الهادفة لتصفيتها، لهذا حاول بما أتيح له مـــن إمكانيات أن يحدث صدعا في وحدة الموقف العربي والدولي، إلى درجة مصادمة القيم والمواقف التي جاهر بها لعقود ومنها محاولة استغلال ثقل إسرائيل الدولي، حيث كلّف أحد السفراء الليبيين في مكالمة تلفونية مسربة باللعب على وتر الخطر الذي يهدد إســـرائيل بســـبب الثورة الليبية بالقول إن القاعدة تستفيد منها وتوظفها لصالح أهدافها التي تتمحور حول الصدام مع الغرب[1].

نجح القذافي في اســـتمالة جناح مؤثر ضمن الاتحاد الأفريقي وبعض أهم العواصم الأفريقية لكســـر الطوق الذي فرضته الأطـــراف الدولية الفاعلة بطرح مبادرة تسوية سياسية بين الثوار والنظام، ولقد وجدت المبادرة الأفريقية صدى دوليا ولم يفشلها إلا رفض الثوار.

ســـعى النظام أيضا عبر مبعوثين عدة إلى توســـط بعض الأطراف العربية والأوروبية لوقف العلميات العســـكرية التي يشـــرف عليها الناتو، ومنها وفوده إلى دولة الإمارات والنرويج وبلجيكا، إلا إنها فشـــلت في تحقيق الغاية منها، وكان العامل الأبرز في فشلها هو رفض النظام مطلب تغيير ديمقراطي حقيقي.

لكن النظام لم يقدر التحدي تقديرا صحيحا كما سبقت الإشارة إليه، وظل عناد القذافي هو سيد الموقف، حتى وهو محاصر في أيامه الأخيرة، حيث عرض عليه ابن عمه وقائد حرسه الوطني، منصور ضو، التنازل ووقف نزيف الدم فردّ عليه بأنه ليس رئيسا ليقرر نيابة عن الليبيين، وذلك كما ورد في شهادة منصور ضو بعد اعتقاله[2].

(1) https://twitter.com/janzoure/status/1067341059917864961?lang=gu
(2) https://www.youtube.com/watch?v=RWiASEVLQpc

إرهابيون وليسوا ثوارا

في تواصله مع الغرب عبر الخارجية والسـفراء ووسائل الإعلام الأجنبية، ركـز القذافي على ذريعـة الإرهاب، وأن الثوار بينهـم متطرفون يريدون إقامة إمارات إسـلامية متشددة، ولم يقبل الغرب هذه الدعاية خاصة مع تواتر تقارير عن صحفيين أجانب عايشوا الثورة وتنقلوا بين مدنها ودخلوا جبهات القتال تؤكد عدم وجود التنظيمات المتشـددة فيها، وأن ما رأوه شـباب مدنيون يقاتلون من أجـل الحرية والحقوق، إلا إن واقعة قتل رئيس أركان القوات التابعة للمجلس الانتقالي[1] على أيدي متشـددين إسـلاميين كانت بمثابة الصدمة للثوار، وكان لهـا تأثيرهـا في موقف الرأي العام لعديد من الدول التي شـاركت في الحملة العسـكرية ضد كتائب القذافي[2]. ولقد حاول النظام اسـتغلال الواقعة لصالح موقفـه ودعايته، فالحـدث كان خطيرا وقد وضع المجلس الانتقالي في موقف صعب جدا، وكانت الحداثة سـببا مباشـرا لانسحاب بعض الدول من التحالف الدولي[3].

الانشقاقات وتصدع قاعدة النظام

الحـراك القوي الذي قاده شـباب والتفت حوله نخب عجل بالتصدع في القاعـدة القبلية والنخبوية وحتى الأمنية للنظـام، فتتابع إعلان عدد من الوزراء والسـفراء استقالتهم وانضمامهم للثورة والثوار، وكان من أبرزهم مصطفى عبد الجليل الذي أصبح رئيسـا للمجلس الانتقالي، السـلطة العليا للثورة، ومحمود جبريـل الذي أصبح رئيس المكتـب التنفيذي للثورة، وعبد الفتاح يونس الذي أصبح رئيس أركان قوات الثورة، وعبد الرحمن شـلقم، مندوب ليبيا في الأمم المتحدة، صاحب الخطاب الشـهير في اجتمـاع مجلس الأمم الذي صدر عنه قرار حماية المدنيين. وتتابع انشقاق السفراء في عواصم عربية وأفريقية وأوروبية

---

(1) هو اللواء عبد الفتاح يونس، من رفاق القذافي في الانقلاب الذي نفذه عام 1969م وشغل مناصب عسكرية وأمنية عدة آخرها منصب وزير الداخلية، وكان من أوائل الضباط المنشقين عن القذافي بعد اندلاع ثورة فبراير.

(2) شلقم "نهاية القذافي" مصدر سابق ص 514.

(3) نفس المصدر ص 514.

وغيرها، كما انشــقت أيضا أعداد إضافية من كوادر النظام ورموزه مثل موســى كوسه وزير الخارجية ورئيس جهاز الأمن الخارجي السابق، وبن قدارة محافظ المصــرف المركــزي، وآخرين، إلا أنهم لم يلتحقوا بالثــورة، وظلوا بعيدا عن المشهد السياسي.

ولقــد كان لهــذه المواقف المبكرة أثرها الكبير في تدافع انتزاع الشــرعية بيــن الثــورة والنظام، فقد جعلت النظام يبقى فــي العراء أمام الدول التي يمثل المنشــقون فيها ليبيا، كما أنها ساهمت في خلخلة القاعدة السياسية التي يعتمد عليها النظام، حيث أصبح الشــك هو ســيد الموقف داخل دوائر سلطة النظام. من جهة أخرى، فقد كان لهؤلاء إسهامهم في تعزيز شرعية المجلس الانتقالي، فلقــد كان لبعض المنضمين للثورة ممن انشــقوا عن النظام دور مهمّ في إقناع المجتمــع الدولي بقدرة المجلــس الانتقالي على ملء الفراغ الذي تتخوّف منه الأطراف الدولية.

عبــرت وزيرة الخارجية الأميركية وقتها، هيلاري كلينتون، في بادئ الأمر، عــن عدم ارتياحها لنتائج التدخل لحمايــة الثورة والثوار وعن جهلها بأهدافهم وتخوفها مما يمكن أن يقع في حال نجاحهم في السيطرة على الحكم، ثم غيرت من موقفها بعد لقائها الأول مع محمود جبريل وقالت بوضوح "ترك فيَّ جبريل انطباعا قويا، ووجدته مسؤولا وذا رباطة جأش.. ويدرك حجم الجهد المطلوب لإعادة بناء دولة دمرتها عقود القســوة وســوء الإدارة... سيكون جبريل وأولئك الذين يمثلهم أفضل ما يمكننا أن نأمل.. واســتنادا إلى لقائي مع جبريل رأيت أن هناك فرصة معقولة لأن يغدو المتمردون شركاء يتمتعون بثقتنا"[1].

ثانيا: الموقف الدولي من الثورة والنظام

الأحداث الكبيرة التي شــهدتها المنطقة العربية، خاصة ما وقع في تونس ومصــر، أوقعــت الأنظمة الغربية في حرج، فهي، حتى تفجر الثورات، كانت لا تــزال تتفيأ ظــلال العلاقات المتينة مع الأنظمة الدكتاتورية، ليس مع الشــركاء القدامى حســني مبارك وزين العابدين فحســب، بل صار القذافي الذي وصفه

(1) كلينتون، هيلاري "الخيارات الصعبة"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت الطبعة الثالثة 2016، ص 356.

الرئيس رونالد ريغان بالكلب المسعور[1]، شريكا، وقد زاره رؤساء دول وحكومات غربية، وتوافدوا إلى طرابلس ومعهم الوزراء ومدراء الشركات الصناعية والتجارية الكبرى في بلدانهم لعقد الصفقات المختلفة في قطاع البترول والبناء وحتى التسليح. بل إن تقديرات كبرى الأجهزة الاستخباراتية الغربية أكدت أن الربيع العربي ربما لا يمر بليبيا وذلك بعد سقوط النظامين التونسي والمصري[2].

وقد كان مبعث الحرج والتردد راجعيْن إلى المصالح الكبيرة التي ربطتهم بنظام القذافي في سنواته الأخيرة، في مقابل ضغوط تواجهها تلك الدول من الداخل والخارج لعدم اتخاذها موقفا قويا يتفق مع الشعارات التي ترفعها حول الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أمام هذه الضغوط تطور موقف الأمم المتحدة والأطراف الغربية صوب الأحداث الكبيرة بالمنطقة، وكان لمواقف أهم العواصم الغربية أثرها في مسار الثورات في تونس ومصر، خاصة بعد أن تأكدت لها جدية الموقف.

كان الموقف الفرنسي متقدما وسابقا لكل الأطراف الدولية، إذ وصل إلى التنديد برد فعل النظام على الاحتجاجات السلمية، بل بالمطالبة برحيل القذافي عن الحكم، ويرجع إلى باريس الفضل في تحريك العواصم الأوروبية للتصعيد من موقفها تجاه الأحداث المتسارعة في ليبيا[3]. ولقد كان التدخل الفرنسي سريعا، ولهذا أسباب منها ما يعود لموقف شخصي للرئيس الفرنسي، ومنها ما يتعلق بسياسة فرنسية يراد منها إعادة الدور والحضور الفرنسي في المنطقة وعلى الساحة الدولية[4] ، ومنها الاقتناع بأن نجاح العملية العسكرية وإنهاء تهديد القذافي بإسقاط نظامه ممكنان، وهذه الاقتناع له مسوغات بعضها مستوحى من نتائج التدخل الفرنسي في ساحل العاج في إبريل/ نيسان 2011م بطلب أممي[5].

---

(1) رايس تلتقي مع القذافي في زيارة تاريخية، رويترز، 6 سبتمبر 2008م https: / /www.reuters.com / article /oegtp-libya-us-gaddafi-ab1-idARAEGO60803920080906

(2) Wehrey, The Burning Shores, previous reference page 25

(3) كريستوف نوتان "حقيقة حربنا في ليبيا" مصدر سابق ص 34.

(4) Wehrey. Previous reference, page 36

(5) نوتان، مصدر سابق ص 390.

الموقف الأمريكي عندما يتبلور يكون حاسما في رفع الشرعية عن أي نظام وتسهيل عملية الانتقال كما وقع في مصر وتونس، وهو ما وقع في ليبيا، وذلك بعد تردد مبعثه موقف رافض للتدخل من قبل وزير الدفاع، روبرت غايتس، ومجلس الأمن القومي، إذ كان اتجاه أعضاء فريق الأمن القومي ووزير الدفاع يتمثل في عدم تدخل الولايات المتحدة مباشرة[1]، إلا أن البيت الأبيض اختار اتجاها مخالفا مما جعل مشاركة الولايات المتحدة في الحملة العسكرية حاسمة، حيث استطاع الثنائي سوزان رايس مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وسمانثا باور المستشارة في مجلس الأمن القومي، التأثير على وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون[2]، التي أسهمت بدورها في بلورة موقف مغاير لموقف المؤسسة الأمنية الأمريكية. وقد وجد هذا الموقف طريقه إلى الرئيس باراك أوباما، الذي قرر المشاركة في عمل عسكري ضد القذافي وكتائبه، بشرط أن تكون المشاركة محدودة وتقتصر على سلاح الجو والصواريخ الموجهة، وأن تسند قيادة الحملة العسكرية إلى حلف الناتو، وأن يتحمل الشركاء الأوروبيون أكثر الغارات، لكونهم الأقرب إلى ليبيا والأكثر تأثرا بما يمكن أن يقع فيها[3]. وقد جاء موقف باور بناء على اقتناعها بأن أسرة القذافي ستقاوم الانتفاضة بعنف حتى الموت[4]، وكذا موقف رايس التي كان إسهامها فعالا جدا ومنطلقا من تقديرها لماضي النظام الليبي وموقفَي القذافي وابنه سيف من الانتفاضة اللذَين لخصهما خطاباهما الشهيران، فضلا عن خبرتها بالمجازر التي وقعت في أفريقيا وكان آخرها ما وقع في رواندا[5].

استعانة سلطة الثورة بالمجتمع الدولي

ما إن أعلن القذافي حربه على الثورة والثوار حتى اتضح لسلطة الثورة الممثلة في المجلس الانتقالي، ومن خلفها النخبة النشطة والعلماء والمشايخ والمقاتلين على الأرض، أن الحاجة للحماية والدعم الدوليين ضرورة، وأن

---

(1) كلينتون "خيارات صعبة" مصدر سابق، ص 359.

(2) هيلسوم، ليندسي "عاصفة الرمال: ليبيا من القذافي إلى الثورة" مصدر سابق ص 284.

(3) كلينتون، هيلاري "خيارات صعبة" مصدر سابق ص 360.

(4) Wehrey, previous refernec, page 35.

(5) نفس المصدر ص 35.

لا طاقــة للثــوار بمجابهة قوة وبطش كتائب القذافــي منفردين. ولقد تبلور هذا الموقف قبل الرتل الذي هاجم بنغازي، وذلك بعد الهجوم الكاسح الذي شنته كتائب القذافي على مناطق راس لانوف والبريقة واجدابيا، شرق ليبيا، والحصار المطبق على مدن مصراتة والزاوية والجبل في الغرب.

ولقــد اتجــه المجلس الانتقالي والمكتب التنفيــذي المنبثق عنه إلى حث الأطــراف الدولية الفاعلة على التحرك لدعم الثوار وطلب المســاعدة بشــكل رسمي من مجلس الأمن، لوقف عنف كتائب القذافي ضد المدن التي انتفضت لإسقاطه، تارة عبر المطالبة بحظر الطيران وأخرى بتسليح الثوار، ولم يكن هذا الموقــف محــل جدل أو خلاف ظاهر بين أنصار الثورة، وإن كان هناك من لم يتحمســوا بقوة لهذا التوجه من بعض الكتاب والنشــطاء الذين طالبوا بأن يؤطَّر الدعم الدولي وأن يقابله حضور كبير للثوار في معركة المصير مع القذافي.

المنتظم العربي والموقف من الثورة ورد فعل النظام

ينبغــي القــول إن تبلور موقــف عربي قوي ضد عنف نظــام القذافي في مواجهــة الاحتجاجات الســلمية مهد لتطور الموقف الأممــي باتجاه تبني قرار يحمي المدنيين ويتصدى لعزم النظام على سحق الثورة. فقد سبق قرار مجلس الأمــن رقم 1973، تعليــق عضوية ليبيا، ممثلة بنظام القذافي، في جامعة الدول العربية، ولحق ذلك بيان وقرار للجامعة، صدر البيان في الثاني والعشــرين من شــهر فبراير/ شــباط، أي بعد أيام قليلة من انطلاق شــرارة الثورة، وجاء القرار بتاريخ الثاني عشــر من مارس/ آذار ودعت فيــه الجامعة مجلس الأمن لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا.

كما أن وفودا ومســؤولين عــرب التقوا بمســؤولين غربيين حثوهم على التحرك الســريع لدعم الليبيين في المطالبة بحقوقهم المشروعة وقد أعربوا عن الاســتعداد للمشــاركة في أي عمل عســكري ضد كتائب القذافي، وبقدر فاجأ الساسة الغربيين[1].

لقد تأثر الموقف العربي الرســمي بالربيــع العربي الذي بدا جارفا آنذاك،

---

(1) كلينتون، خيارات صعبة مصدر سابق ص 357.

وكان للموقف العنيف الذي انتهجه القذافي تأثيره على اختيارات المنتظم العربي وذلك بالمقارنة مع مواقف الرئيسين المصري والتونسي، كذلك تأثر الموقف العربي بمواقف العواصم الغربية التي تماهت مع الزخم الشعبي الكبير في الدول التي شهدت ثورات.

تدويل القضية الليبية

يمكن القول إن تعاطي المجتمع الدولي مع الثورة الليبية وردود فعل النظام حيالها كان سريعا، وقد لا نبالغ إن قلنا إنه كان غير مسبوق، في سرعة وطبيعة رد الفعل، وذلك برغم تناقضات الأطراف الدولية، خاصة الموقف الروسي الصيني في مواجهة الأطراف الغربية، وأثر تركة التدخلات السلبية في العراق وأفغانستان، والخشية من النتائج العكسية للتدخل، والجهل بالثوار والشك في قدرتهم على إدارة البلاد في حال سقوط النظام[1].

في المقابل فقد تفاعلت المنظمات والصحافة الدولية مع القضية الليبية بشكل مختلف وذلك لأن القذافي هو من يقف في مواجهة المنتفضين، فكان الاحتمال الراجح هو أن يقع ما لا تحمد عقباه، وشكل هذا التفاعل ضغطا على الحكومات، ولخص ذلك الوزير البريطاني لشؤون شمال أفريقيا والشرق الأوسط أليستر بيرت، بقوله: "أكثر من أي شيء آخر، كان خطاب زنقة زنقة والذاكرة الجماعية عن روندا وسريبرينيتسا ما دفعنا للتحرك"[2].

قرارات سريعة صدرت عن مجلس الأمن كانت تصاعدية في قوتها، بدءا من القرار رقم 1970 لسنة 2011 الذي حظر بيع الأسلحة لليبيا، وتجميد أصول القذافي وخمسة من أبنائه وحظر سفرهم، وذلك بالإضافة إلى نحو عشرة من أركان حكمه، وإحالة الملف إلى محكمة الجنايات الدولية التي وجهت اتهامات للقذافي وسيف الإسلام وعبد الله السنوسي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ثم صدور القرار رقم 1973 لسنة 2011 القاضي بحماية المدنيين الذي مهد لاستخدام القوة ضد رتل القذافي الذي توجه لاقتحام بنغازي في 19 مارس/ آذار 2011م.

---

(1) كلينتون، هيلاري "خيارات صعبة" مصدر سابق ص 354.

(2) هيلسوم، ليندسي "عاصفة الرمال: ليبيا من القذافي إلى الثورة" مصدر سابق ص 276.

ومن المهم التنويه بأن قرارات مجلس الأمن سبقتها تفاهمات مبدئية على مســتوى الدول الثماني الكبار، ومشاريع قرارات، الأول فرنسي بريطاني رفضته روســيا التــي اقترحت قرارا يدعو إلى مجرد وقــف إطلاق النار، وهنا تدخلت الولايــات المتحدة بمشــروع قــرار يتضمن عبارة "اتخاذ إجــراءات ضرورية"، ونجحت الدبلوماسية الأمريكية في تمريره.

لقد كان لموقف جامعة الدول العربية أثره في التمهيد لموقف دولي قوي ضد أي عمل عســكري يهدد الاحتجاجات والمظاهرات، كما ســبق القول، ثم صــدر قــرار حماية المدنيين وتفويض الدول الأعضــاء لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع العنف الممنهج الذي تبناه القذافي.

وما إن صدر القرار الأممي حتى انطلقت المقاتلات الفرنسية ثم البريطانية وصواريــخ كروز الأمريكية لتلاحق أرتال كتائــب القذافي عند المدخل الغربي لبنغازي، وتضرب أجهزة رادارات واتصالات ومخازن وقود ودفاعات جوية في مناطق عدة في الوسط والغرب وتبعتها طائرات إماراتية وقطرية[1].

واستمرت الحملة العسكرية ضد قوات القذافي التي تراجعت إلى اجدابيا ثم إلى البريقة لتعود إلى سرت بعد أشهر من القتال والمواجهة مع قوات الثوار. كما أسهمت الضربات الجوية في فك الحصار عن مصراتة التي شهدت ملحمة صمود أســطوري وطوَّر ثوارها أســاليب فعالة لمنع قوات القذافي من إخماد الثورة والســيطرة على المدينة، كما كان للحملة العســكرية تأثيرها في إضعاف قوة القذافي في العاصمة كما سبقت الإشارة إليه.

جدل إساءة استخدام التفويض الأممي

لا يزال الجدل قائما حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر في 17 مارس/ آذار 2011م، وقد وقف المؤلف على عشــرات الدراسات والبحوث والمقالات التي تناولت القرار وكيفية تطبيقه. فلقد اعتبرت بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن القرار أساسا قانونيا للعمليات العسكرية التي نفذتها ضد قوات القذافي، في حين اعتبر آخرون في مقدمتهم روســيا تلك العمليات اســتغلالا

(1) الدول المشاركة في فجر أوديسا، الجزيرة نت، 23 مارس/ آذار 2011م.https: //bit.ly /3KGjFkf

للقرار لتصفية النظام وتغيير السلطة السياسية في ليبيا، وهو ما لم يكن مقصودا وما كانت موسكو لتوافق عليه.

وانتقــل الجــدل إلى أهل الاختصاص في الجامعــات والمعاهد والمراكز المعنية بالعلاقات الدولية وتلك المختصة في دراســة الأزمات والنزاعات، بين مــن ينظــر إلى التفويض على أنه كان لأجــل حماية المدنيين، وأن حمايتهم لا تستلزم المضي في العمل العسكري حتى إسقاط النظام الذي هو مطلب سياسي، ومن يدافع عن سياســة الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي شــاركت في الحملة العســكرية ويحتج بأن تلك الدول تنفذ عملا عادلا بعد أن تأخرت في ذلك سابقا[1].

ومن المهم التنويه إلى أن القرار يفوض الدول الأعضاء في استخدام كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق حظر الطيران، وحماية المدنيين. ولأن القرار صدر في ظــروف واضحة ومحددة تتعلق بالعنف الذي انتهجه النظام ضد الاحتجاجات، ولأنه جاء ردا على إعلان النظام عن عزمه وأد الثورة بالقوة، فقد صار مفهوما أن تُستخدم القوة ضد كتائبه في كل مكان كانت موجودة فيه باعتبار أنها لم تتوقف طيلة أشــهر بعد اندلاع الثورة عن محاصرة المدن الثائرة، فصار مبررا أن تمتد الحملة العسكرية التي أشرف على تنفيذها حلف الناتو وشارك فيها العديد من الــدول الأعضــاء في الأمم المتحدة من خارج الحلف وذلك حتى القضاء على آخر فعل عنيف صادر عن كتائب القذافي.

ولا يستبعد أن يكون دافع بعض الأطراف الغربية التي ساهمت في إصدار القرار وشــاركت بفعالية في العمل العســكري سياســية أو لحسابات مصلحية خاصة[2] أو حتى شخصية، كما أن الدعم المباشر للثوار في شكل سلاح وغيره كان مخالفــا للقرار 1970، لكنه قد يكون تفســيرا مبررا لعبارة "كل الإجراءات اللازمــة" التــي وردت في القرار اللاحق رقم 1973، ومــع الأخذ في الاعتبار بمعرفة الأطراف التي دعمت العمليات العســكرية ضد كتائب القذافي بتاريخه

(1) Prommier, Bruno: "The use of force to protect civilians and humanitarian action: the case of Libya and beyond", review December 2011. https://www.corteidh.or.cr/tablas/r29540.pdf

(2) Dawson, Grant "the UK and the Intervention in Libya in 2011" November 2017 p 1 https://www.otago.ac.nz/ncpacs/otago668865.pdf

العنيف في التعامل مع المعارضين لحكمه، وسـجله في حقوق الإنسان، ثم ما صـدر عن القذافي قـولا وفعلا أثناء الثورة جعله محـل اتهام كبير وصل إلى حـد وصفه بالجنون[1]. بل إن مواقفه المعلنة منذ اندلاع الثورة التي منها تعهده بملاحقة الثوار شارعا شارعا وبيتا بيتا عززت من موقف الدول التي دعت إلى التحرك العسـكري السـريع ضد القذافي وكانت سببا في عدم معارضة الروس للقرارين 1970 و1973[2]. وتلقي أوسـاط سياسـية روسية باللائمة آنذاك على الرئيس ديمتري ميدفيديف الذي انتقد القذافي وطالب برحيله، وسـمح للغرب بتنفيذ ضربات جوية أدت إلى الإطاحة به، وقد برز ذلك في الخلاف مع رئيس وزرائـه آنـذاك فلاديمير بوتين فـي توصيف الأزمة الليبية وفـي قراءة التدخل الغربي[3].

يضاف إلى ذلك الدروس المسـتفادة من تجارب تأخر فيها الفعل الأممي المطلـوب لحمايـة المدنيين، فوقعت مجازر بشـعة كما هـو الحال في روندا وليبيريا والبوسـنة والهرسك، وعليه يمكن القول إن الخوف من أن تقع مجازر كبيـرة في ليبيا على يد النظام فتضاف إلى التقاعس الغربي في تجارب سـابقة وتصبح وصمة عار إضافية لهم، كان له أثره في سرعة الفعل وفي عدم اقتصار العمليات العسكرية على حماية بنغازي من رتل الموت.

وحتـى مع رجحان القول بأنه قد تـم تخطي التفويض الأممي عبر القرار 1973 والخروج به من حماية المدنيين إلى تحقيق أهداف سياسـية عبر ترجيح كفة الثوار ضد القذافي، فإن كثيرا ممن اقتنعوا نظريا بهذه الفرضية برروا العمل العسكري ضد كتائب القذافي بما تطلبه الواقع الليبي زمن الثورة الذي لا يمكن أن تتعاطى معه الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفق المبادئ التي تحكمهما.

وننوه إلى أن الجدل الذي دار حول التجاوز في تنفيذ قرار مجلس الأمن كان له أثره في تعثر العمليات العسـكرية الأممية ضد النظام، ولقد كانت أشهر مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ويوليو/ تموز عام 2011م شـديدة على الثورة والثوار

(1) شلقم مصدر سابق ص 164.

(2) كلينتون "خيارات صعبة" مصدر سابق ص 361.

(3) حمداني، زهير "روسيا في ليبيا... رهانات جديدة على أسس قديمة" الجزيرة نت 24 يونيو/ حزيران 2017م. shorturl.at /sxB12

بسبب ضبابية موقف الأطراف الدولية الفاعلة، الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وتأرجح موقفها بين اشتراط تنحي القذافي وأسرته لوقف العمل العسكري ضده، واستعدادهم لتغليب الحل السياسي على العسكري لحل الأزمة واحتواء النزاع، وكان لهذا التذبذب أثر كبير على سير العمل العسكري.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن كتائب القذافي لم تتوقف عن العمل العسكري الهجومي العنيف طيلة فترات المواجهات، كما أن إصرار القذافي على البقاء والاتصال بالقبائل لاستمالة أبنائها للقتال معه لم ينته بسقوط العاصمة، وبالتالي فقد أعطى القذافي المبرر للأطراف الدولية لتوسيع العمليات العسكرية واستمرارها.

وأخيرا، فإن القول بأن الأطراف الدولية الغربية التي جمعها حلف الناتو كانت متجهة إلى إنهاء النظام انتقاما أو لتصفية حسابات قديمة معه قول واهن وتدحضه حجج منها تصالح تلك الأنظمة مع نظام القذافي قبل الثورة وتوافد قادتها إلى خيمة القذافي في طرابلس، كما أن العواصم الغربية تبنّت مقاربة إيقاف الاقتتال ووقف شلال الدم الذي تورط فيه القذافي في مواجهة المظاهرات والتوصل للتسوية السياسية، لكن القذافي رفض ذلك واستمر في استخدام القوة [1].

ضحايا عمليات الناتو من المدنيين

سقط عدد من الضحايا المدنيين جراء قصف الناتو في العاصمة وبعض المناطق التي كانت مسرح عمليات كتائب القذافي، وبحسب إحصاء أعدته صحيفة نيويورك تايمز فإن نحو سبعين مدنيا قتلوا، وقدَّر معهد الخدمات المتحدة الملكي البريطاني عدد القتلى من المدنيين بنحو مائة[2]. واستخدم النظام ورقة المدنيين لتأليب الرأي العام المحلي والدولي ضد العمليات العسكرية، ولم يألو جهدا في تضخيم الأرقام بالادعاء بأن عشرات من الضحايا يسقطون يوميا، وأوصل عددهم إلى أكثر من ألف قتيل وأربعة آلاف وخمسمائة جريح، وهو ما لم يتم إثباته. وتورط النظام في تلفيق حوادث زعم أن أصحابها ضحايا لقصف

(1) كريستوف تان "حقيقة حربنا في ليبيا" مصدر سابق ص 45.
(2) هيلسوم "عاصفة الرمال" مصدر سابق صـ 310

الناتو، ومنها حادثة الطفلة "نصيب" التي قيل إنها تعرضت هي وعائلتها للقصف وثبت بشهادة طبيب من المستشفى أنها دخلت في غيبوبة إثر حادث سير[1].

ولقد تلبست حملة أنصار النظام السابق ضد الناتو والخطاب المهيِّج بحجة قتل المدنيين، تلبســت بخطأ موضوعي وانحراف أخلاقي. فالنظام متورط طيلة عقــود في انتهاكات فظيعــة ضد المدنيين لمواقفهــم ومعارضتهم للنظام، ولم يحرك هؤلاء ســاكنا، بل كانوا يهتفــون "صَفّيهم بالدم"، كما تورطت كتائبه في أعمال عنيفة بل وحشــية بعد تفجر الثورة منها حادثة "معســكر اليرموك" حيث تمت تصفية العشــرات من المؤيدين وحرق جثثهم، والواقعة مثبتة[2]، ومثيلاتها كثيرة، فهل يكون القتل على أيدي الناتو جرما أما القتل والتنكيل على أيد النظام وأعوانه فلا غبار عليه؟!

الخلاصة

مفارقة الفعل ورد الفعل التي وسمت الثورة الليبية بوسم عنيف بعد أسابيع قليلــة من اندلاعها، وذلك كانعكاس للممارســات العنيفــة للنظام التي وثقتها منظمــات حقوق الإنســان الدولية[3]، إنما هي صدى لتقدير القذافي لشــخصه ومكانته ولنظرته لليبيا ولليبيين، ولقد كشف خطابه الناري الشهير هذه المفارقة وحدد مسار التعاطي مع الثورة وشكَّل رد الفعل من أنصارها بل حتى المجتمع الدولي.

عبــارات مــن مثل "أنا المجد"، "من أنتم"، "أنا بنيت بنغازي طوبة طوبة".. إلخ تعكس كيف كان ينظر القذافي لنفسه، وما هي نظرته لليبيا ولليبيين، ويؤكد تصريح ابنته عائشة بأن من لا يحب والدها لا يستحق الحياة، عمق الأزمة التي يعيشها الأب وأبناؤه والخلل في تعاطيهم مع الاحتجاجات والمظاهرات.

ولم تكن هذه الحالة النرجسية المفرطة في التعالي من جهة والتحقير من جهة أخرى بسبب صدمة القذافي مما وقع، وليست وليدة الثورة عليه، بل مثلت

---

(1) هيلسوم "عاصفة الرمال" مصدر سابق ص 311.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=9e2IKxNQ36s

(3) The Battle for Libya: Killing. Disappearance and Torture" Amnesty International May 2011 p 7-8

الثنائية التي أطَّرت العلاقة بينه كحاكم وبين الليبيين كمحكومين وفرضت نمطا منحرفا في كيفية تصرفه بمقدرات البلاد.

وتكمن خطورة تضخيم مكانة العقيد في نفسه وفي أسرته وفي عقول شريحة واسـعة من الليبيين الذين هتفوا بشـعار "الله ومعمر وليبيا وبس" ليسـبق معمر فـي المكانـة والأولوية ليبيا في عقول هؤلاء، أنه خلق حالة فصام في المجتمع انعكست في شكل عنف مفرط جدا ضد كل من دعا إلى رحيل القذافي، دون حساب أو اهتمام لنتائج هذا الانحراف على ليبيا، ولقد كانت آثار هذا التمجيد مدمرة وعواقبه وخيمة ولا تزال إلى اليوم.

مـن ناحية أخرى، فقد هيَّأ هـذا التطرف الأجواء لتدخل المجتمع الدولي والأطـراف الدولية الفاعلـة، فقد كان رد فعل القذافي والهسـتيريا التي انتابته ووعـده ووعيده مبرّرًا لإصدار قرارات التدخل الدولي ومواجهة قوات القذافي بقوة لمنع سيناريو مرعب تم التخطيط له وتم الشروع في تنفيذه.

ونذكِّـر بأن الموقف الليبي القوي المتماسـك ضد النظام كان له أثره في تفاعـل العالـم مع الثورة بعد أن اتجه النظام اتجاها عنيفا ضدها، وقد ظهر هذا مـن خـلال التأييد للثورة في معظم مدن الغـرب والجنوب كما هي الحال في مدن الشرق، حيث تروى القصص والحكايات عن أيام الثورة وأجوائها في تلك الأماكن بنفس المشاعر والتعابير[1].

(1) لي لوبرانو، ماري "تاكسي نحو بنغازي" ترجمة خالد جهيمة دار الفرجاني طرابلس 2013 ص 262.

الفصل الثالث

سلطة الثورة والتأسيس لمرحلة الانتقال الديمقراطي

النقاش حول الانتقال الديمقراطي والتأسيس لمرحلة ما بعد ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط 2011 وما بعد سقوط النظام كان مبكرا، ومنذ الأشهر الأولى للثورة، حتى قبل أن تتحرر العاصمة أو يسقط النظام نهائيا. ولم يكن هناك خلاف حول النظام الديمقراطي الذي يكون فيه للجميع حرية اختيار من يمثلونهم أو يعبرون عنهم في البرلمان أو الحكومة.

الخلاف الذي وقع أثناء البحث والتفكير في شكل نظام الحكم دار حول النظامين الرئاسي والبرلماني ولم يكن خلافا حادا، ظهر الخلاف المقلق مع الحديث عن سلبية تركز السلطة في العاصمة وإمكان تكرار ذلك حتى بعد إسقاط القذافي، وبرغم أن الجميع أعلن رفضه للمركزية، فإن اتجاها سياسيا بنزعة جهوية حرك أولى الأزمات السياسية التي عرفتها الثورة.

كان لسان حال الكثير من نشطاء الغرب الليبي الدعوة إلى إسناد منصب رئاسة الحكومة إلى شخصية من طرابلس، وذلك بعد سقوط النظام والشروع في النقاش حول تشكيل الحكومة المؤقتة[1]، إلا إن الجدل الكبير ومنذ الأشهر الأولى للثورة دار حول التهميش والمركزية وبديليهما "الفيدرالية" وقد تركز هذا الجدل في الشرق الليبي.

ولقد كان للضغوط التي مارسها مبرزو التيار الفيدرالي أثرها الواضح في رسم ملامح الانتقال الديمقراطي وأسلوبه وأدواته، وذلك برغم محدودية أنصاره في ذلك الوقت، وسيأتي الحديث عن تأثير التيار الفيدرالي على المسار السياسي والأمني لاحقا.

---

(1) عبر رئيس ائتلاف ثوار 17 فبراير في طرابلس للمؤلف عن هذا التوجه وذلك قبل تشكيل الحكومة المؤقتة التي رأسها د. عبد الرحيم الكيب.

كما كان للنزاع الفكري أو الأيديولوجي، الإسـلامي الليبرالي، أثره المبكر على سير عملية الانتقال الديمقراطي، وظل هذا النزاع أحد أبرز أسباب التأزيم التي عرفتها البلاد، ولا تزال تعاني من تبعاته.

طُرحت أيضا ملفات تتعلق بكيفية حماية الثورة ومعاقبة من ناصروا النظام في فترات حكمه ووقفوا معه في عنفه ضد الثوار، وكان هذا الملف محل جدل أسهم في الانتقال بحالة التأزيم خطوات نحو التعميق. يضاف إلى ذلك توجهات وممارسـات السلطة التشريعية والتنفيذية وفشلهما في معالجة الملفات الحيوية الكبرى من مثل بناء المؤسسـتين العسـكرية والشـرطية وملف الثوار الذي له علاقة بالملفين السابقين، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وتحريك عجلة الاقتصاد وتحسين مستوى الخدمات العامة.

وسـنحاول في هذا الفصل أن نتتبع بالمعلومـات والتحليل الظروفَ التي نشأت فيها سلطة الثورة وكيف ألقت بظلالها على خياراتها ومواقفها، والمقاربات الرسمية والأهلية لمسار الانتقال وبناء المؤسسات الديمقراطية وما يتبع ذلك من قضايا تخص الحريات والحقوق والأمن والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

المجلس الانتقالي

بداية ينبغي قبل البحث في خيارات المجلس الانتقالي الوطني للتأسـيس لمرحلة الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية أو الدستورية أن ننوه إلى خصوصية تأسيس المجلس ذاته وكيف ألقت هذه الخصوصية بظلالها على أدائه.

نشـأ المجلس الانتقالي في فراغ سـلطة وغياب مؤسسات، وصار منوطا به التصدي لتحديات ومخاطر تواجه الثورة، والإشـراف على عملية إعادة بناء المنظومة الرسـمية في المجالين السياسي والأمني، ولقد شكل عدم الاستجابة الكاملة لقطاعات حيوية من قوات مسلحة وشرطة وقضاء فضلا عن القطاعات الخدمية والإنتاجية تحديا كبيرا أمام إدارة المرحلة الانتقالية.

من ناحية أخرى، عانى المجلس الانتقالي منذ تأسيسـه وحتى بعد اكتمال أعضائـه من ضعف ظاهر راجع بالأسـاس إلـى أن دواعي ضم معظم أعضائه كانت متعلقة بضغوط مرحلة التحرير، وليس احتياجات مرحلة التأسيس والبناء.

بمعنى أن المجلس تشكل لمواجهة التهديد الذي فرضه نظام القذافي وجاء ضم الكثير من أعضائه بهدف التصدي لهذا التهديد سياسيا من خلال بروز مجلس يمثل أكبر عدد من المناطق ليُكسِب الثورة مزيدا من الشرعية والتأييد المحلي والدولي. وقد اهتم المجلس بالتدقيق في معايير العضوية، إلا أن الضوابط لم تخرج عن كون العضو ثقة والتأكد من ذلك من خلال طلب تزكية من بعض من تمكّن المجلس النواة (الأعضاء الذين تكون منهم المجلس في بدايته) من التواصل معهم من وجهاء المدن والمناطق المختلفة التي أصبحت ممثلة في المجلس الانتقالي.

العامل الثالث أن المجلس وقع تحت ضغوط الداخل والخارج في مرحلة كانت شديدة التعقيد وتتلاطم فيها أمواج الخلافات الفكرية والسياسية والاجتماعية، فمن ثقل الخارج إلى تركة النظام السابق، إلى المشارب المختلفة لمكونات الثورة واتجاهات الثوار، إلى طموحات الليبيين في أن يتغير حالهم إلى الأفضل في لمح البصر بمجرد سقوط النظام، إلى الحاجة الماسة لتحسين الأوضاع بعد ثورة جارفة ومقاومة شرسة من النظام وما تبع ذلك من دمار وخلافات كبيرة وخطيرة بين المناطق والمدن المتجاورة.

العامل الرابع تعلق بالخلل القانوني والتنظيمي والفكري الذي قاد إلى حالة من عدم الانسجام من أهم مظاهرها تفرد رئيس المجلس الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، بصلاحيات واسعة بعيدة عن باقي أعضاء المجلس، والخلافات بين الأعضاء التي كان طابعها أيديولوجيا، حيث انعكس الخلاف بين من يحسبون على جماعة الإخوان ومن يصنفون ضمن التيار الليبرالي على سياسات المجلس، وبرز النزاع حول الإعلان الدستوري والمادة 30 منه بالتحديد. وقد وقع خلاف حاد أيضا بين المجلس وبين المكتب التنفيذي التابع له، وكان لهذا الخلاف أثره في ارتباك سياسات وقرارات المجلس والمكتب.

بعد ظهور بشائر انتصار الثورة، خاصة مع تحرير العاصمة وانهيار نظام القذافي تماما برز بشكل أكبر سؤال شرعية المجلس الانتقالي، وأهليته لوضع الأساس للمرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام، وبرزت مسألة التمثيل للمكونات الفاعلة في المجلس الرئاسي، خاصة الثوار والعديد من المناطق في غرب البلاد

وجنوبها، وقد كان هذا أحد أهم أسباب السخط الذي تطور إلى مهاجمة أحد المقرات التابعة للمجلس بحي "الحدائق" بمدينة بنغازي، ومحاصرة رئيسه، حيث تم تدمير السيارة التي كانت تقله من قبل الجموع الهائجة، وخرج عبد الجليل من الباب الخلفي بمساعدة حراسه ومجموعة من الثوار تدخلت لاحتواء الموقف، وكان المؤلف شاهدا على الواقعة بكل تفاصيلها.

وعندما انتقل المجلس إلى العاصمة بعد إعلان التحرير في أكتوبر/ تشرين الأول 2011م، تعاظم النزوع الجهوي، واشتدّ شعور فئات عدة من أبرزها أنصار الطرح الفيدرالي بالإحباط، حتى أصبح لسان حالهم يقول إن الشرق كان مفجر الثورة ومصدر قوتها في أصعب أوقاتها، ثم إذا بالغرب يجني الثمار بتمركز السلطات فيه.

وفوق ذلك كله كانت الحالة أشبه بالعقم فيما يتعلق بالتعاطي مع الوضع الجديد وذلك برغم وجود كافة التخصصات الإنسانية في المجلس، فأن تمتلك بعض المعرفة بأساسيات التحول والانتقال الديمقراطي شيء، وأن تجد لها أرضية خصبة أو استعدادا للقبول باشتراطاتها والأخذ بها شيء مغاير تماما.

لقد كان الواقع معقدا جدا، واستعدادات الليبيين في المجمل كانت أقرب للانحراف بهم إلى أي وجه غير الاستقرار والتحول، وذلك برغم الحالة الإيجابية التي طغت في الأشهر الأولى من الثورة.

ولأن الخلافات كانت راجحة لأسباب تتعلق بتعدد الآراء واختلاف الاتجاهات الفكرية والسياسية والتناقضات الاجتماعية ذات البعد الجهوي والمناطقي وازدياد نفوذ المجموعات المسلحة، فإن للحالة الليبية خصوصية تجعل من التعامل السلس مع الآخر أمرا متعذرا، ولهذه الخصوصية ارتباط بالظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي ساد لعقود، وبلور طرق تفكير وردود فعل الناس على الشكل الذي أصبح غالبا منذ عام 2013م.

الأهم من ذلك كله هو الفشل في إيجاد قوالب وآليات ووسائل للحوار تمنع تحول الخلافات إلى نزاعات وصراعات، الأمر الذي جعل مهمة المجلس الانتقالي، ثم الأجسام التشريعية اللاحقة، صعبة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس الانتقالي الوطني مارس مهام كبيرة

وصلاحيات واسعة ووظائف متعددة تأرجحت من الدور التأسيسي للانتقال الديمقراطي، والدور السيادي من خلال إصدار قرارات تنفيذية تتعلق بإدارة البلاد وتنظيم وترتيب أعمال مختلف الهيئات والمؤسسات العامة المدنية والعسكرية، والدور الرقابي على المكتب التنفيذي الذي هو من مسؤوليات المجالس التشريعية، كما اطلع بدور نيابي عبر نشاط وحراك أعضائه كممثلين للجموع المناصرة لثورة فبراير/ شباط، هذا بالإضافة إلى دوره في التحرك على الساحة الدولية والمصادقة على الاتفاقيات مع العالم الخارجي[1].

أولا: خطة المجلس الوطني للانتقال والاستقرار

بالنظر إلى مداولات المجلس الانتقالي الوطني، وتصريحات رئيسه ومعظم أفراده، والتشريعات الصادرة عنه، فإن خطة الانتقال تقوم على انتخاب جسم تشريعي يضع الدستور ويختار حكومة تسيِّر البلاد في المجالات المختلفة. ولقد شرع المجلس، كما سبقت الإشارة إليه، في ممارسة صلاحيات السلطة التشريعية بكامل جوانبها واختصاصاتها، ومارس سلطات تنفيذية خاصة فيما يتعلق بإدارة الملف الأمني والعسكري بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة.

1. قوانين وقرارات ذات طبيعة تأسيسية

مرحلة الانتقال والتأسيس بدأت فعليا في فترة المجلس الوطني الانتقالي، فقد أصدر المجلس ثلاثا وستين قانونا، وقرارات أكثر من ذلك، عدد منها يتعلق بالانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي وفق رؤية جديدة تتماهى مع التغيير الجذري الذي وقع بعد ثورة فبراير.

فقد صدر عن المجلس الانتقالي قانون تأسيس دار الإفتاء، وقانون إلغاء تجريم الحزبية، وقانون ينظم تشكيل وعمل الأحزاب السياسية وقانون ضوابط الكيانات السياسية، وقانون نظام الإدارة المحلية، وقانون تشكيل الهيئة العليا لمعايير النزاهة والوطنية، وقانون إنشاء المفوضية العليا للانتخابات، وقانون الدوائر الانتخابية، وقانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وقانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وقانون تعديل بعض أحكام القضاء، وقانون إعادة تنظيم

(1) كشبور، المهدي "تقرير عن عمل المجلس الوطني خلال عام 2012م، (د.ن)".

المحكمة العليا، وقانون تعديل أحكام تتعلق بالجهاز المصرفي، وقانون إنشاء جهاز المخابرات العامة، وقانون صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي، وقانون تعديل أحكام الخدمة العسكرية، وقانون تعديل أحكام تتعلق بتنظيم العمل السياسي والقنصلي.

ودار جدل حول العديد من قوانين وقرارات المجلس الانتقالي، فالمتحفظون يرون أن مهام المجلس ينبغي أن تقتصر على إدارة المرحلة بسياسات الحد الأدنى، وتترك القوانين ذات الطبيعة التأسيسية للمجلس التشريعي المنتخب، لتكون متناغمة مع الدستور الذي تأخر إقراره، في حين يرى المجلس ومن ناصروه في إصدار هذا الكم الكبير من القوانين والقرارات التأسيسية أن التحديات التي تواجه مرحلة الانتقال تتطلب التعجيل بوضع قاعدة قانونية صحيحة وإلغاء جملة القوانين والقرارات الجائرة التي تقيد الحريات والمؤسسية وحماية الحقوق، وأن المجلس التشريعي المنتخب يمكن أن يقوم بالاستدراك على سياسات المجلس الانتقالي التي تمظهرت في شكل قوانين وقرارات تأسيسية.

وبمراجعة القوانين والقرارات التي صدرت عن المجلس الانتقالي يتكشف أن المجلس لم يتبن رؤية تدعمها سياسات عامة متناغمة، وأن الإعلان الدستوري لم يكن دستورا شاملا يؤطر القوانين والقرارات، بل إن كثيرا من السياسات كانت تقع تحت ضغوط مكونات متعددة ضمن زخم الثورة، ولهذا تكرر الخلاف حولها واضطر المجلس لمراجعتها إما من خلال قرارات وقوانين تعدل ما صدر، أو تلغي القانون أو القرار كما وقع مع مسألة تمجيد القذافي، حيث صدر قانون يعاقب على تمجيده وبعد احتجاج بعض الجهات الحقوقية تم إلغاؤه.

2.الإعلان الدستوري والانتقال الديمقراطي

بغض النظر عن تقييم خيار المجلس الانتقالي فيما يتعلق بوضع قاعدة قانونية علوية تؤطر أداءه وتحدد مسؤولياته وصلاحيته وتؤطر العلاقات في مجتمع الثورة وما وراءه، فإنه من المهم الإشارة إلى أنه نجح في دسترة المرحلة

الانتقالية وما بعدها، وظل الإعلان الدستوري هو محور ارتكاز الانتقال حتى اليوم.

ولقد كان الجدل حول الإطار الدستوري الذي ينبغي أن يسير عليه المجلس محتدما، فقد نادى البعض باعتماد دستور للثورة منذ أسابيعها الأولى، واستقر الأمر على تبني إعلان دستوري يتضمن عددا محدودا من المبادئ العامة، ثم وقع التعديل فيه مرات إلى أن صار الإعلان الذي أسس لمرحلة انتخاب المؤتمر الوطني العام في 2012م، ثم مرحلة انتخابات البرلمان العام 2014م، ولا يزال الوثيقة الدستورية الحاكمة حتى اليوم.

تضمن الإعلان الدستوري الذي صدر في 3 أغسطس/آب 2011م 37 مادة مقسمة على خمسة أبواب، وهي الأحكام العامة، والحقوق والحريات، ونظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية، والضمانات القضائية، وأحكام ختامية. وهو ما يجعله مقاربا للدساتير، إلا أنه لم يشتمل على أحكام أخرى أساسية لا غنى للدساتير عنها.

وقد تم التعديل في الإعلان الدستوري مرات عديدة بين عامي 2011م و2016، وكان أول وأبرز التعديلات في فترة المجلس الانتقالي، وتم من خلاله انتزاع صلاحية تعيين أعضاء الهيئة التأسيسية لوضع الدستور من المؤتمر الوطني العام وجعلها عبر الانتخاب الحر، وذلك استجابة لضغوط التيار الفيدرالي.

ويمكن القول إن أهمية الإعلان الدستوري تكمن في المادة 30 ضمن باب نظام الحكم في المرحلة الانتقالية، الذي حدد الخطوات والإجراءات المتعلقة بانتخاب المؤتمر الوطني العام المفترض أن يستلم عملية استكمال متطلبات الانتقال الديمقراطي من المجلس الانتقالي ليدخل البلاد في مرحلة الاستقرار عبر استيفاء شروط الانتقال. ولم يكن لمعظم بنود الإعلان الدستوري قيمة حقيقية، لا الأحكام العامة ولا الحقوق والحريات التي تعرضت للانتقاص والانتهاك، ولا الضمانات القضائية، فقد ظل القضاء بعيدا عن مسرح التأثير، وصارت أحكامه المتعلقة بخلافات المرحلة الانتقالية محل جدل وغير قابلة للتطبيق.

3. المادة 30 ما لها وما عليها

كانت المادة 30 من الإعلان الدستوري هي تاج الإعلان وأهم بنوده، فقد حددت أعداد المؤتمر الوطني العام المزمع انتخابه، وحددت صلاحياته ومسؤولياته الرئيسية وفي مقدمتها اختيار الحكومة ووضع الدستور والاستعداد لانتخابات البرلمان.

لكن المادة أثارت جدلا وأسهمت في الانحراف عن مسار الانتقال المنشود؛ إذ لم تكن مفهومة الحاجة إلى مرحلة انتقالية ثانية، إلا الاستجابة للضغوط التي تطالب بأن يرسم ملامح الانتقال جسم منتخب، وقد ثبت أن الجسم المنتخب لم يستطع القيام بالمهمة كما ينبغي، كما أنه لم ينل الاحترام المطلوب من قطاعات واسعة من الليبيين بوصفه الجسم التشريعي الممثل للشعب عبر اقتراع حر غير مسبوق في التاريخ المعاصر للبلاد.

من ناحية أخرى، فإن المادة أضفت تعقيدا على عملية الانتقال كان من بين أهم أسباب التعثر والنزاع الذي عرقل كثيرا من مهام المؤتمر الوطني العام، وأخص هنا إسناد صلاحية اختيار الحكومة إلى المؤتمر الوطني العام بعد انتخابه، وليس إلى الحزب الفائز بالانتخابات، أو ائتلاف التكتلات التي حصلت على الأغلبية.

إن حرمان الحزب الذي حصل على ما يزيد على 50٪ من أصوات الناخبين التي بلغت نحو 1.7 مليون ناخب لهو بمثابة مسمار في نعش الانتقال في مرحلته الثانية، ويمكن تفسير الأخطاء التي وقع فيها تحالف القوى الوطنية، الحزب الذي فاز بأكثر الأصوات في انتخابات يوليو/ تموز 2012م كما سيأتي لاحقا، بأنها رد فعل على حرمانه من تولي السلطة التنفيذية بعد فوزه الساحق. ونحن لا نتحدث عن منع تعسفي، فالنهج كان وفقا للإعلان الدستوري، لكننا نناقش النهج الذي خالف الأعراف الديمقراطية، وظهر عواره بعد الانتخابات ونتائجها.

وبغض النظر عن تركيبة حزب التحالف وكيفية تشكله، فإن فوزه حدد الاتجاه الصحيح للناخب الذي صوت للتحالف باعتبار أن رئيسه ومؤسسه هو الدكتور محمود جبريل، الخبير الذي تطلع الليبيون، أو شريحة واسعة منهم، إلى أن يقود عملية الانتقال وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي حرموا منه وتفاعلوا مع الثورة لأجل نيله.

إن الحيلولة دون تولي الحزب الفائز بالانتخابات السلطة بمقتضى النتيجة وإخضاع عملية تحديد من يكون على رأس السلطة التنفيذية للمؤتمر الوطني العام قد مهد للنزاع الذي انزلقت البلاد في دهاليزه ولم تخرج منها إلى الوقت الحاضر.

4. خيارات صعبة في مرحلة حرجة

ما من شك في أن الارتباك كان عنوانا بارزا خلال مرحلة المجلس الانتقالي في إدارة الأزمة الليبية بعد تفجر الثورة، وأن انتزاع صلاحية إعداد الدستور من المؤتمر الوطني العام، الذي انتخب بمشاركة غير مسبوقة، بلغت 61٪ ممن يحق لهم الانتخاب، عكس ارتباك المجلس الانتقالي، فالهيئة التي أسند إليها وضع مسودة الدستور انتخبت بمشاركة 31.7٪، وهي قليلة مقارنة بنسبة مشاركة من انتخبوا المؤتمر الوطني العام، كما أن مجاراة التيار الفيدرالي وبعض النشطاء الفاعلين لم يحقق الاستقرار ولم يرضهم، فمن رفض مسودة الدستور التي أقرت بأغلبية 43 صوتا من أصل 44 من أعضاء الهيئة التأسيسية هم بعض نشطاء التيار الفيدرالي ومن ساندهم من أصحاب النزعة الجهوية، وعضدهم في ذلك مكون الأمازيع والتبو والطوارق.

كان أيضا لغياب جيش نظامي الأثر الكبير في اختلال الوضع الأمني وفشل جهود المجلس الانتقالي في تنظيم فوضى السلاح والمسلحين. من المهم التنويه إلى أن خللا بنيويا عانت منه بقايا الجيش يعود إلى مقاربة النظام السابق التي قامت على استبدال الجيش بالكتائب الأمنية الخاصة وتهميش الضباط القليلي الولاء للنظام، وكان هذا من أكبر التحديات أمام خطة ترتيب وضع القوات المسلحة بعد الثورة.

اعتبرت خطوة اختيار عنصرين من بين الثوار لقيادة مرحلة ما بعد سقوط النظام في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وهما المحامي فوزي عبد العال، والعقيد أسامة جويلي إيجابية[1]، إلا أنهما واجها تحديات كان من بينها عزوف أعداد كبيرة من الضباط وضباط الصف عن الالتحاق بالجيش والشرطة، وعدم كفاية

(1) سالم، بول – كادليك، أماندا "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا" معهد كارينجي لدراسات السلام بيروت 2012 ص 14.

العـــدد القليل الذي التحق بالثورة، وكذلك ضعف كفاءتهم باعتبار أن معظمهم تم تهميشـــهم زمن النظام الســـابق بعد أن تبنى القذافي استراتيجية التعويل على الكتائب العســـكرية والأمنية الخاصة التي يقودها أبناؤه وأقاربه وأهمل الجيش. كما أن مقاربتهما في إدارة الملف الأمني والعســـكري لم تكن بالمستوى الذي تتطلبه الحالة الليبية بعد انتصار الثورة.

يضاف إلى ذلك الخلاف حول مقاربة إعادة بناء المؤسســـتين العســـكرية والشـــرطية، ولقد ظهر ذلك بوضوح في تقرير وزير الدفاع في حكومة الكيب، أسامة جويلي، الذي قدمه للمؤتمر الوطني في 2013م والذي كشف عن خلافات أسهمت في إفشال خطط دمج الثوار وإعادة بناء القوات المسلحة.

ويقترن بالإخفاق في ترتيب الوضع الأمني الإخفاق في تأمين الحدود، ومع التأكيد على صعوبة السيطرة على حدود يتعدى طولها أربعة آلاف كم، فإنَّ أخطاءً تلبســـت بها خيارات المجلس الانتقالي في إدارة هذا الملف أســـهمت في عدم التأسيس لمقاربة صحيحة لمعالجة هذا الملف الحساس؛ إذ استجاب المجلس الانتقالي لضغوط كبيرة فقام بتأســـيس مـــا عرف بحرس الحدود وخصصت له ميزانية أولية بمائة وخمسين مليون دينار ليبي، أي نحو 112 مليون دولار بسعر الصرف عام 2012م، وشـــرع الجســـم الجديد في تجنيد عناصره وتوريد آليات ومعدات لمباشرة مهامه، إلا أنه لم يقم بالمهمة كما ينبغي لقلة خبرة من أسند إليه المهمة وللخلاف على صلاحياته ومسؤولياته وعلاقته الإدارية.

فبرغم الموارد الكبيرة والصلاحيات الواســـعة، فإن الجهاز لم يحقق تقدما فـــي كبـــح جماح فوضى الحدود خاصة الجنوبيـــة، فقد تطورت حركة التهريب عبر الحدود وتشكلت عصابات محترفة تحت سمع وبصر جهاز حرس الحدود، وصارت فوضى الحدود من أكبر التحديات التي عرفتها البلاد بعد سقوط نظام القذافي.

ثانيا: مساهمة المكونات السياسية والمجتمعية في مرحلة الانتقال

المجتمع المدني بمفهومه الواسع كان غائبا تماما قبل ثورة فبراير، وما إن رفعت القيود عن حركة المجتمع وانطلاق النشطاء حتى اتجه كثيرون إلى تأسيس الأحزاب والجمعيات، فقد سبق تأسيس الجمعيات كل كيانات المجتمع المدني

المختلفة، وشهد عام 2011م تأسيس 504 منظمات مجتمع مدني ليقفز العدد إلى 1914 العام الذي يليه[1]، وانخرط كثير منها في نشـاطات وبرامج ومشـروعات لها علاقة بالانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسـي والوعي المجتمعي المطلوب للمشاركة في المرحلة الانتقالية الأولى بشكل فعال.

ويمكـن القـول إن المرحلة الانتقالية الأولى شـهدت دورا حيويا ومؤثرا للكيانات السياسـية والمنظمات المجتمعية وتجمع النخب والنشـطاء في رسم ملامح الانتقال الديمقراطي والتأسـيس لما بعـد الثورة، وكان في مقدمة ذلك دور ائتلافات ثورة 17 فبراير في بنغازي وطرابلس ومصراتة، وتجمع المحامين والقضـاة، ومنظمة آثال ببنغازي، وتجمع خبـراء الجامعة الدولية، والمجموعة الاستشارية الوطنية بطرابلس، والمجالس المحلية، وغيرها من الفواعل السياسية والفنية، فقد كان لبعض هؤلاء إسهامهم المباشر في تأسيس المجلس الانتقالي والمجالس المحلية الناشـئة بعد الثـورة، وفي تحديد ملامح المرحلة الانتقالية وإطارها العام، وفي مقدمتها الإعلان الدستوري.

كمـا لعبـت منظمات المجتمـع المدني دورا مهما في اسـتصدار العديد من القوانين التأسيسـية المتعلقة بالانتقال والبناء المؤسسـي مثل قانون تشكيل الأحزاب وقانون المجتمع المدني والقوانين المتعلقة بإطلاق الحريات وضمان حقوق الإنسـان وإنفاذ سـلطة القانون، والقوانين والقرارات المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

وشهدت الشهور الأولى من تفجر الثورة حراكا سياسيا وإعلاميا واعدا كان له أثره في التحول الديمقراطي، فقد تأسست الصحف الورقية وانتشر توزيعها في مختلف ربوع البلاد لاحقا، منها صحيفة ائتلاف فبراير، وليبيا اليوم، والكلمة.. إلخ، وشهدت الفترة ذاتها ظهور محطات فضائية وقنوات إذاعية أبرزها قناة ليبيا الأحرار، وقناة ليبيا الحرة. وأغلب تلك المؤسسـات قامت على الجهود الذاتية والدعم المحلي، باسـتثناء قناة ليبيا الأحرار التي تأسسـت في الدوحة وأشرف على تأسيسها الإعلامي محمود شمام.

---

(1) المعداني، سالم "حول منظمات المجتمع المدني في ليبيا" الوسط 20 ديسمبر/ كانون الأول 2018م
http: / /alwasat.ly /news /opinions /230298?author=1

ولقد شـكل هذا الفعل الصحفي والإعلامي المسـتقل أحد أهم إفرازات الثورة وكان له دوره في توجيه المسار السياسي والتحول الديمقراطي.

ثالثا: الدعم الدولي السياسي والفني

الدعم الدولي كان من أهم أسـباب نجاح الثورة، وقد سـبق اسـتعراض الموقف الدولي من الانتفاضة والموقف من سلوك النظام العنيف في مواجهتها، والاعتراف بالمجلس الانتقالي الوطني بوصفه سـلطة شرعية وحيدة في البلاد، وتسهيل العديد من الإجراءات المتعلقة بنقل السلطة إلى هذا المجلس.

كما شـهدت الأعوام الأولى بعد الثورة حركة نشـطة للمنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في تكريس السلوك الديمقراطي ووضع البنية الأساسية للانتقال وبناء المؤسسـات وزيادة الوعي المجتمعي بالمتطلبات الأساسية لبناء دولـة حديثـة، وبلغ عدد المنظمات الدوليـة العاملة في ليبيا 80 منظمة، وذلك خلال السـنوات 2011-2019م، حيث سجل عام 2012م أكثر الأعوام حضورا للمنظمات الدولية والتي بلغ عددها 38 منظمة من جنسـيات عدة ونشـاطات مختلفة[1].

وفيمـا يتعلق بالمنظمات الدولية الرسـمية، فقـد عمل في ليبيا 25 منظمة دوليـة تضم وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، من ضمنها بعثة المنظمة الدولية للهجرة المرتبطة بالأمم المتحدة، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تحت مظلة فريق الأمم المتحدة في ليبيا بقيادة المنسق المقيم، وأيضا كمنسق للشؤون الإنسانية حيث تنفذ الأنشطة الإنسـانية تحـت رعايته، إذ ركـزت تلك المنظمات على سـتة قطاعات ذات أولوية تتمتع فيها الأمم المتحدة بالخبرة هي: الخدمات الاجتماعية، والانتعاش الاقتصادي، والإدارة العامة والحكم، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية وسيادة القانون، والثقافة والسياحة، والبنية التحتية والإسكان[2].

---

(1) المعداني، سالم "حول المنظمات الأجنبية والدولية في ليبيا"، مدونة المجتمع المدني 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019م https: / /ccslibya.ly /ngonat/

(2) القنطري، أبوالقاسم "دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية في ليبيا" المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات 2017م.

وكان للأطراف الدولية أيضا إسهامها في تقدم الدعم الفني خلال المرحلة الانتقالية الأولى وما بعدها، فقد مول الاتحاد الأوروبي والعواصم الغربية برامج ومشـــروعات كثيرة تتعلق بالممارســـة الديمقراطية وعمل المؤسسات الحكومية والحكـــم المحلـــي والمنظمـــات الأهليـــة، ودور المرأة والشـــباب في التحول الديمقراطي.

ومـــن أبرز المنظمات الأجنبية غير الحكومية، وتلك التي تتلقى دعما من حكوماتهـــا، والتي كان لها إســـهام في التوعية بمتطلبـــات الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسســـي، أو إدارة الأزمات وحل النزاعات "مركز الحوار الإنســـاني" (HD)، ومنظمة مارســـي كورب، والمنظمة الفنية للتعـــاون والتنمية، والمنظمة الدولية للدفاع عن المدنيين، ومجموعة الاستشارات الدولية.

ولقـــد كان للمنظمـــات الدولية والأجنبية دورهـــا الحيوي جدا في التوعية العامة وتطوير قدرات الحكومات والمجالس المحلية في الإدارة العامة والحكم المحلي، كما أنها لم تمارس ضغوطا مباشرة أو تدخلا في توجهات وسياسات المجلـــس الانتقالي، إلا أن جدلا ثار حول الدور الفكري لتلك المنظمات التي عنـــت بالتحـــول الديمقراطي والحريات وحقوق الإنســـان. والحقيقة أن مقاربة الكثيـــر من تلـــك المنظمات تركز علـــى جوانب فنية وتوعويـــة يتطلبها تفعيل دور المجتمـــع والتوازن بيـــن الحكومة والمجتمع لتحقيق الانتقال الديمقراطي، ولأنها تســـتند على رؤية إنســـانية أنتجتهـــا الثقافة الغربية في مـــا بعد الحداثة، فإن مقاربتها تتحفظ على مبدأ قدســـية الشـــريعة. وبمراجعة العديد من التقارير التي أعدتها منظمات دولية وأجنبية حول مســـودة الدســـتور التي أعدتها الهيئة التأسيســـية المنتخبة، والعديد من القوانين التي تســـتند على الشريعة الإسلامية تظهر معارضتها وتحفظها على المســـودة وعلى القوانين والقرارات التي تراعي نصوص الشـــرع مثل رفض الآراء والاختيارات المصادمة للعقيدة الإســـلامية، والتفـــاوت بين الذكر والأنثى في الميراث، والحريات الشـــخصية المطلقة مثل العلاقات خارج إطار الزوجية والمثليين[1].

(1) مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، اللجنة الدولية للحقوقيين، د.ت، Microsoft Word – Updated Libya Report– 15.12.15 Final Arabic

إخفاقات لها تداعيات

صحيـــح أن المجلس الانتقالي نشـــأ في ظـــروف صعبة وواجهته تحديات جمـــة، إلا أنـــه وقع في أخطاء كان من الممكن تلافيهـــا، ولقد كان لها كلفتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما يلي:

1. الهـــدر في المال العام: كان مـــن أبرز مظاهر عجز أو إخفاق المجلس الانتقالي ومكتبه التنفيذي إدارة المال العام، وأوجه الإنفاق، وضبط تلك النفقات ومنع وقوع الهدر فيها والفساد.

صحيح أن شـــح الموارد المالية خلال الأشـــهر الأولـــى من الثورة وضع المجلـــس أمـــام تحدٍّ كبير، إلا أن الأزمة لم تطل وســـرعان ما تدفقت الأموال من الأصول الليبية في الخارج التي رفع عنها التجميد. وبحسب تقرير لمؤسسة كارينجـــي فإنـــه تم رفع القيود عن نحو 100 مليار دولار، وتم الإفراج عن أول دفعة وهي نحو 40 مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول 2011م[1]، وهو رقم لا يمكن الجزم به، وذلك للخلاف حول تقدير قيمة الأصول الليبية في الخارج التي هي بحســـب تقارير المؤسســـة الليبية للاستثمار لم تتعد 70 مليار دولار. وعلى العمـــوم فقد توفرت الأموال للمجلـــس الانتقالي خصوصا بعد تدفق الإيرادات النفطية إثر عودة إنتاج الخام الليبي إلى مســـتوى قريب من مســـتواه قبل الثورة وذلك في شهر يونيو/ حزيران 2012م.

التحـــدي الحقيقـــي كان في القدرة على إدارة المـــوارد المالية والإيرادات العامة بكفاءة وفاعلية وشـــفافية، فقد وقعت تجـــاوزات كبيرة في الإنفاق العام الذي رتبته المرحلة الانتقالية، من أبرزها إدارة ملف الجرحى الذي راكم هدرا وفسادا كبيرين دون أن يحقق النتائج المرجوة[2]، ففي حين حرم كثير من الجرحى من العلاج اللازم، أسرف آخرون في نفقات العلاج، وكان الهدر والفساد الأكبر في تحميل نفقات ســـياحة وترفيه وعلاج ثانـــوي وحتى جراحات تجميل على ملف الجرحى. وبحســـب مصادر رســـمية فإن النفقات التي حملت على ملف

---

(1) سالم – كادليك، مصدر سابق ص 11.

(2) الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات مايو/ أيار 2016م photodrxop3en61.pdf /05 /http: / /www.eanlibya.com /wp-content /uploads /2016

الجرحى حتى أغسطس/ آب 2012م بلغت 1.8 مليار دولار، حيث توزع النفقات على 45 دولة وكانت التكاليف مبالغ فيها بشكل كبير في كثير من الحالات[1].

والوجه الآخر من أوجه الهدر كان المكافآت الكبيرة لحَمَلَة السلاح، فقد تم صرف مبالغ مالية مجزية لأعداد كبيرة من المسلحين[2] ومن التحق بهم ولم يكن لهم إسهام حقيقي في مواجهة كتائب القذافي أو تحرير البلاد من قبضته أو حفظ الأمن. فقد استلمت وزارة المالية مئات القوائم التي تضم مئات الأسماء ممن يدعون انتسابهم للثوار، وتجاوزت النفقات مليار دينار ليبي، أي ما يعادل 750 مليون دولار، وثبت أن العديد من هذه القوائم وهميٌّ وأنه شمل أعدادا كبيرة ممن ليست لهم علاقة بالثورة والثوار.

من ناحية أخرى، فقد ظهر للفساد وجه جديد تمثل في تورط بعض من كانوا ضمن الثوار، وغيرهم ممن استغل الفراغ وضعف أداء وحضور سلطات الثورة، لتنشأ ظاهرة الابتزاز والرشوة بمبالغ كبيرة أغلب ضحاياها كانوا من بقايا النظام السابق، ورجال الأعمال، ولقد أدى عدم الضرب على أيدي هؤلاء إلى استفحال الظاهرة لتتطور إلى فساد عظيم بأوجه مختلفة[3].

2. الفشل في ترتيب الوضع الأمني: التحدي الثاني الذي مثل إخفاقا كبيرا للمجلس الانتقالي هو العجز عن الترتيب والتنظيم الجيد للوضع الأمني خاصة ملف الثوار وغيرهم ممن انتحل صفتهم. وبدأت ملامح العجز في عدم تمثيل المجلس الانتقالي كقيادة ميدانية للثوار، بل استغرق العمل السياسي والتنظيمي جهود المجلس وانتهج أسلوب الإدارة التقليدية لثورة وأزمة تتطلب مسارا مختلفا يتناغم مع الحالة الثورية.

لقد فرض نهج المجلس الانتقالي، خاصة رئاسته، واتخاذها أسلوب القيادة الطبيعية كأنها في أوضاع اعتيادية فصاما وانفصالا عن الحالة الثورية التي جسدتها مجاميع كبيرة من آلاف المسلحين ومئات الكتائب، الأمر الذي

---

(1) وزيرة الصحة: تم التعامل مع ملف الجرحى بمنتهى الانتهازية من قبل بعض النفعيين، صدى البلد، 16 أغسطس/ آب 2012م. https: / /www.elbalad.news /242749

(2) الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات مصدر سابق.

(3) الخطف مقابل الفدية، الشرق الأوسط، 29 يوليو/ تموز 2018م العدد (14488) shorturl.at /fqtzI

دفع تلك المجاميع إلى أن تشــكك في توجه وخيارات المجلس الانتقالي مما صعَّب عملية احتوائها وإدماجها.

إن ارتباك ســلطة الثورة ممثلة في المجلــس الانتقالي والمكتب التنفيذي في تحديد مسار منضبط في التعامل مع مختلف تحديات مرحلة مواجهة النظام وما بعد ســقوطه، ومنها التعامل مع رموزه وأنصاره، والتعامل مع المجموعات المتشددة، والمتنفعين من الثورة، كان من بين العوامل التي وضعت بذرة الخلاف والتشتت، وقس على هذا الملف كل أو جل الملفات الأخرى، فهي تارة تتعامل بمنطق ثوري، وتارة تتعامل بفلســفة البناء وما يتطلبه من مرونة وتســامح، دون معيار ضابط أو تفسير أو توضيح يقنع الجموع الفاعلة من خلفها.

لقــد قاد الفراغ وغياب المقاربات الجــادة والحازمة في معالجة الفوضى الأمنية إلى فسح المجال لتغول كثير من المسلحين والكتائب المسلحة، والتيار المتشــدد، ودفعها إلى مقاومة أي تغيير تجاه الاســتقرار وترتيب الوضع الأمني مؤسساتيا. فقد سلم المجلس الانتقالي السلطة إلى المؤتمر الوطني بعد انتخابات 7/ 7/ 2012م وعلى الســاحة ما يقرب من 1000 كتيبة مســلحة، تضم نحو 200 ألف عنصر[1]، ومجموعات متشددة أعلنت في مناسبات عدة عن رفضها التحول الديمقراطي.

3. فشل جهود ترميم النسيج الاجتماعي: المظهر الآخر من مظاهر الإخفاق هــو عدم تحقيق نتائج مرضية في ملف المصالحــة الوطنية والعدالة الانتقالية، وقد يكون موضوع العدالة الانتقالية كبيرا ومن الأجدى ترحيله لســلطة تتحلى بالشرعية الواسعة عبر الانتخابات، إلا أن المصالحة كانت ضرورية عبر احتواء التوتــرات التــي وقعت بين المدن والقبائل وإطفاء حرائق فترة المواجهات أثناء الثــورة والتقــدم خطوة في الصلح والمصالحــة دون إهمال الحقوق والأضرار المترتبة على ما وقع من انتهاكات.

4. الجــدل الذي اقترن بمقاربة الانتقال الديمقراطي: حيث شــابت مقاربة المجلس الانتقالي في التمهيد للاســتقرار وفتح البــاب لمرحلة انتقالية جديدة أخطــاء كانت لها نتائجها الســلبية على عملية التحول السياســي والاقتصادي

---

(1) سالم –كاليك مصدر سابق ص 13.

والاجتماعــي. صحيح أن الضغوط كانت كبيرة على المجلس فيما يتعلق بنهج الانتقال، إلا أن للقيادة دورها ومســؤوليتها في الانتقال الصحيح، وكان يمكن أن تقــوم بما يلزم للتصــدي للضغوط التي تريد تحقيق مصالح فئوية أو خاصة على حساب الانتقال الصحيح، وإقناع الرأي العام وتعبئته باتجاه المقاربة المثلى للانتقال الديمقراطي، وهذا ما لم يقع.

الخلاصة

يمكن القول إن المرحلة التأسيســية الأولى بعد ســقوط النظام لم تمض بشكل جيد، وكان سبب الإخفاق أن التركة السياسية والأمنية، سواء التي راكمتها توجهات وسياسات وممارسات النظام السابق أو تلك التي اقترنت بالثورة وكانت إفرازا مباشــرا، أكبر من قدرات وإمكانيــات المجلس الوطني الانتقالي ومكتبه التنفيذي.

وعندما تظهر مؤشرات عن عجز الجهات المسؤولة في إدارة الأزمة بشكل مُرضٍ تظهر تحديات جديدة كانت كامنة ووجدت في العجز والارتباك ســانحة للبروز، ولقد مثلت الاحتجاجات الكثيرة التي واجهها المجلس الانتقالي تعبيرا عن هذه المفارقة.

محمــود جبريــل، الذي أجمع كثيرون على كفاءتــه وأهليته لإدارة الأزمة والتأســيس لمرحلــة ما بعــد الحرب، لم ينجح في المهمــة التي أُنيطت به في رئاسة حكومة الثورة لأسباب عدة أهمها الخلاف بينه وبين المجلس الانتقالي، فقــد اعتبر محمود جبريل المجلــس الانتقالي معيقا لجهوده وأنه يمارس مهاما تنفيذية من اختصاص المكتب التنفيذي، وتحكّم (المجلس الانتقالي) في المال العام وأوجه إنفاقه وجرَّد المكتب التنفيذي من كثير من صلاحياته[1].

لكــن التبعــة في عجز المكتب التنفيذي عن إدارة الأزمة زمن الثورة وبعد سقوط النظام لا تقع على عاتق المجلس الانتقالي وحده، فقد كان لعدم تماسك وانســجام وفاعلية المكتب التنفيذي أثره المباشر في عدم تحقيق نتائج مُرضية. فقد ترك غياب محمود جبريل المستمر عن البلاد، وانشغاله بمهمة حشد الدعم

(1) شلقم، مصدر سابق، ص 525.

للثورة في المحافل الدولية، أثره في تشرذم المكتب التنفيذي وعدم قدرة نائب رئيس المكتب، علي العيساوي، على تفعيل السلطة التنفيذية وجمع كافة أعضاء المكتــب التنفيذي والعمل كفريق واحد وفق خطــة ملائمة للتحديات ومكافئة للعوائق. ولقد مثلت حادثة مقتل رئيس الأركان، اللواء عبد الفتاح يونس، اختبارا صعبا أمام المجلس الانتقالي والمكتب التنفيذي التابع له وكشــفت عن بعض مظاهر الضعف من خلال الارتباك في إدارة هذه الأزمة.

لقــد كان تضــارب مقاربات معالجــة الفوضى الأمنية وفوضى الســلاح والمســلحين بيــن المجلــس الانتقالي والمكتــب التنفيذي أحــد أبرز عوامل الإخفاق في الحد من الآثار الأمنية السلبية، وكان لعدم تناغم المكتب التنفيذي، والخلاف بينه وبين المجلس الانتقالي، وابتعاد كتائب الثوار عنهما أثر كبير في تطور التحديات الأمنية بشــكل ســريع في حين ظلت الســلطتان متأخرتين في تقدير مخاطر هذا الوضع وفشلتا في الاتفاق على مقاربات ناجعة للتخفيف من تداعياتها.

لقد فرَّخ الخلاف في قمة هرم ســلطة الثورة مســارات إدارة أزمة مختلفة وغير متسقة، وأسهم ذلك في الفشل في تنظيم الجيش والشرطة واحتواء الثوار بشكل فعال، واقتصرت برامج الدمج على أطر عامة تغلف الفوضى ولا تفككها وتفشل في إعادة ترتيب الأجسام النشاز.

ولقــد كان للخلاف على الرؤية والسياســات في مرحلة الثورة وما بعدها أثره في توسيع الهوة بين مكونات عدة ضمن الثورة، وارتباك التوجه وإضعاف وحــدة مكونات الثورة. فهناك رأي قطاع من الثوار من المســلحين والمدنيين، وهم الأقلية، الذين دعوا إلى استمرار حالة الثورة بكل ما تعني الكلمة، بمعنى عدم الانتقال إلى الحالة الســلمية والمؤسســاتية قبل تثبيت الثورة وإنهاء تهديد خصومها، خاصة من أعوان النظام السابق، بل ومحاسبتهم جميعا، وإعادة تأسيس مؤسســات الدولة وفق النفس الثوري الذي لا يقبل بوجود أي ممن تعاون مع النظام السابق من مسؤولين وموظفين كبار.

في مقابل هذا الرأي برز موقف إنهاء حالة الثورة والانتقال إلى الدولة دون استصحاب الحالة الثورية، ذلك أن استصحابها يعني تكرار تجربة القذافي، وهو

الأمر الذي جاءت الثورة لإنهائه، واقتضى هذا الطرح التسامح مع من لم يحمل السلاح أو يحرِّض ضد الثورة، بل تم التجاوز عن الكثير من هؤلاء، ولقد كان هــذا التوجــه هو ما اختاره المجلس الانتقالي، خاصة رئيســه، ونادى به تجمع الحقوقييــن والقانونيين الــذي كان له الريادة في هذا التوجه، ولم تعترض عليه بشكل مباشر وقوي الجمهرة الكبيرة من أنصار فبراير.

الفصل الرابع

المسار الانتقالي بعد انتخاب المؤتمر الوطني
الخيارات والنتائج

كانت البداية الفعلية للممارســة الديمقراطية مع انطلاق انتخابات المؤتمر الوطني في شــهر يوليو/ تموز 2012م، وذلك كما تقرر في الإعلان الدســتوري ورســمت المــادة ثلاثين منه، الذي يبدأ بانتخابــات مؤتمر وطني عام (مجلس تشــريعي)، ينــاط به القيــام بأهم الخطوات في الانتقال وهي وضع الدســتور، واستكمال اشتراطات ومتطلبات إعمال الدستور.

وكانــت انتخابات المؤتمر ســابقة ربما لم تعرف زخمها حتى الانتخابات في فترة الحكم الملكي، ولم يُشهد إقبالٌ مثيل لها في انتخابات البرلمان والهيئة التأسيسية والمجالس البلدية التي لحقت انتخابات المؤتمر الوطني العام.

وتقضي المادة الثلاثون من الإعلان الدستوري والمادة 6 من قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام بأن يتكون المؤتمر الوطني من مئتي عضو، مائة وعشرون منهم يُنتخَبوا من المســتقلين، وثمانون عبر القوائم، وهو التعديل الذي وقع في النســخة الأولى من المادة 6 من قانون انتخاب المؤتمر الوطني والذي تقضي بأن يُنتخب العدد الأكبر من أعضاء المؤتمر الوطني عبر القوائم، إلا أن تخوف البعض من أن يســتفيد من هذه النســبة الإســلاميون عموما وجماعة الإخوان بالتخصيص باعتبار أنهم الأكثر تنظيما حســب اعتراضهم، فقد تم تقليص عدد المقاعــد التي تُشــغل عبر القوائم. وحصل أن وقع العكــس، إذ حققت قوائم حزب التحالف الوطني، المصنَّف مدنيا أو ليبراليا، أعلى الأصوات وليس التيار الإسلامي بمختلف مكوناته، حتى قال بعض الإسلاميين "رب ضارة نافعة".

وســنتعرض فيمــا يلي من صفحــات لتجربة الانتقال بانتخــاب المؤتمر الوطنــي العــام وكل ما يتعلق بهذه الانتخابات، وما وقع من أحداث خلال فترة المؤتمر الوطني العام وتوابعها، ونقف عليها وعلى تداعياتها السياســية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا: قانون الانتخابات ودور المفوضية والنتائج

نظم انتخابات المؤتمر الوطني العام القانون رقم 4 لسنة 2012، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، الذي حدد طبيعة الجسم الجديد بكونه سلطة تشريعية مؤقتة، وأن عدد أعضائه مائتا عضو، ونص على أن تشرف على عملية الاقتراع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي أصبحت إحدى الهيئات السيادية في البلاد.

وقد سبقت الإشارة إلى أنه بناء على القانون رقم 4 لسنة 2012م فإنه قد تم اعتماد النظام الانتخابي المزدوج وفق مقاربة الأغلبية والتمثيل النسبي بنظام الفائز الأول للدوائر الفردية ونظام الصوت الواحد غير المتحول للدوائر التي تحوي أكثر من مقعد بالنسبة للقوائم التي تقرر أن يكون عدد أعضائها مائة وعشرين، في حين يُنتخب ثمانون عضواً عبر القوائم المغلقة التي تتبناها الأحزاب وتكون فيها أسماء المرشحين من الذكور والإناث بالتناوب، ذكرا فأنثى وهكذا، حسب الدوائر الانتخابية التي تم إقرارها وعددها ثلاثة عشر دائرة انتخابية على مستوى البلاد[1].

ووفقا لسجل الناخبين الذي نص عليه القانون رقم 4 فقد قيد نحو 2.9 مليون مواطن أسماءهم، صوت منهم نحو 1.8 مليون ناخب، أي أكثر من 60٪ من المسجلين، في أكثر من ألف وخمسمائة مركز اقتراع في الداخل والخارج لصالح نحو ثلاثة آلاف وسبعمائة مترشح من بينهم نحو ستمائة وثلاثون مترشحة[2].

وقد شارك في تنظيم ومراقبة الانتخابات آلاف من الليبيين والأجانب، بلغ عددهم حسب إحصائيات المفوضية العليا للانتخابات أكثر من 27 ألفا ما بين إعلاميين ومراقبين دوليين ووكلاء المترشحين للانتخابات. وكان لمشاركة وحيوية منظمات المجتمع المدني المحلية الأثر الإيجابي في تنظيم الاقتراع والمراقبة، حيث شاركت مئات المنظمات المجتمعية في الانتخابات في معظم المدن الليبية، واستلمت المفوضية العليا للانتخابات عشرات التقارير التي

(1) انتخاب المؤتمر الوطني العام، المفوضية العليا للانتخابات، بدون تاريخ shorturl.at /mA056

(2) نفس المصدر السابق

أعدتها المنظمات المحلية والدولية بخصوص سير العملية الانتخابية في الدوائر الثلاثة عشـر، منها تقرير لجامعة الدول العربية، وتقرير شـبكة الانتخابات في العالم العربي، وتقرير الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات.

فقد أسهم الاتحاد الأوروبي بتوفير 21 خبيرا في مجال الانتخابات ينتمون إلى 18 دولة من دول الاتحاد انتشـروا في 11 دائرة انتخابية من الدوائر الـ13، واعتبـر خبراء الاتحاد الأوروبي في تقريرهـم النهائي لتقييم انتخابات المؤتمر الوطنـي العام أن الإطار القانوني والدسـتوري للانتخابات كان مطابقا للمعاير الدولية ولأفضل الممارسات في مجال الانتخابات الديمقراطية، وأعطى الخبراء الأوروبيون تقييم "جيد جدا" لسير العملية الانتخابية[1].

وأقر الجميع بأن الانتخابات كانت نزيهة وشـفافة، وأن مسـتوى التنظيم والتفاعل الشـعبي فـاق التوقعات، ولم يعكر صفو هـذا العرس الانتخابي إلا منغصات تورط فيها بعض أنصار التيار الفيدرالي، حيث حطموا موجودات أحد مراكز الاقتراع وقفلوه بحجة أن تنظيم الانتخابات لم يراع حقوق "إقليم برقة".

ومن بين عشـرات الأحزاب التي شـاركت فـي الانتخابات والتي قدمت مرشـحيها فـي مختلف الدوائر فـاز حزب تحالف القـوى الوطنية[2] بعدد 39 مقعدا من خلال القوائم، وهو خلاف توقعات الجميع بمن فيهم أعضاء المجلس الانتقالي الذين صمموا انتخابات المؤتمر الوطني والذين قلصوا عدد المترشحين عبر قوائم الأحزاب إلى 80 عضوا بدل 120 خوفا من فوز الإسلاميين وخسارة الليبراليين، فكانت النتيجة عكسية تماما.

وجاء حزب العدالة والبناء[3] في الترتيب الثاني بعدد 17 مقعدا وبفارق كبير عن حزب التحالف، ولم تفز جل الأحزاب الإسلامية، مثل الوطن والرسالة إلا

---

(1) التقرير النهائي للفريق الأوروبي لتقييم انتخابات المؤتمر الوطني العام
https://hnec.ly/wp-content/uploads/2016/01/EU-EAT-Libya-2012-Final-Report-Arab.pdf

(2) تأسس الحزب عام 2012م، وأشرف على تأسيسه الدكتور محمود جبريل، رئيس أول حكومة في الثورة، وضم الحزب عشرات الكيانات والمنظمات وجمهرة من النشطاء ورجال أعمال العديد منهم انتسبوا للنظام السابق، ليصبح وقتها أكبر كيان سياسي.

(3) أشرفت على تأسيسه جماعة الإخوان المسلمين وانضم إليه أعداد كبيرة من غير المنتسبين للجماعة.

بمقعد أو اثنين على الأكثر. كما كانت حصة أقدم الكيانات السياسية في فترة حكم النظام السابق، وهو جبهة الإنقاذ الوطني، محدودة فقد جاء في الترتيب الثالث ونال ثلاثة مقاعد فقط، وكانت نتائج بقية الأحزاب التي تجاوز عددها المائة لا تذكر.

والحقيقة أن العامل الأبرز في مخالفة نتائج انتخابات المؤتمر الوطني للتوقعات هو رمزية ومكانة الدكتور محمود جبريل، فقد بدا في نظر الليبيين -الذين يتطلعون بشغف إلى البناء وتحسين مستوى عيشهم- المنقذ، فكان هذا الإقبال الكبير على قوائم التحالف في مختلف الدوائر الثلاثة عشر، وثبت أن أعدادا كبيرة من الناخبين يصلون إلى مراكز الاقتراع يسألون عن "صندوق" الدكتور جبريل، واتفق في ذلك كبار السن والشباب، والذكور والإناث.

أما العامل الثاني فهو فلسفة حزب التحالف التي قامت على استقطاب كافة المكونات السياسية والمجتمعية والكيانات الاجتماعية في كيان واحد دون اعتبار للانتماء والخلفية الفكرية والسياسية، فقد ضم حزب التحالف متدينين وليبراليين، وأنصار فبراير وأنصار الفاتح من سبتمبر، والبدو والحضر، وجموعا من مختلف القبائل، كما أنه عمد إلى تطعيم خطابه وبرنامجه بنفس إسلامي من خلال إعلانه عن احترام الشريعة الإسلامية واعتبارها المصدر الأساسي للتشريع، وذلك بعد الحملة الكبيرة التي أشرف عليها الدكتور جبريل بنفسه والتي زار فيها نحو 40 مدينة في الغرب والشرق والجنوب الليبي.

بالمقابل فقد انقسم الإسلاميون إلى نحو عشرة أحزاب وكيانات، وتنافسوا في الدوائر ذاتها، كما أنهم عجزوا عن تقديم خطاب لافت للرأي العام وافتقروا إلى أدوات التواصل والتأثير في الناخب تاركين الانطباعات السلبية التي حملها الليبيون عن الإسلاميين متأثرين بخطاب النظام السابق، الأمر الذي شتت أصوات الناخبين وأوقعهم في حيرة أسهمت في أن يكون ترتيب الإسلاميين ثانيا وبفارق ملحوظ.

وبالمختصر فقد تفوق التحالف عبر البرنامج الاقتصادي والتنموي المقترن باسم وخبرة مؤسسه، وزاحم الإسلاميين في محور ارتكاز مشروعهم وهو مكانة الشريعة الإسلامية في التشريع، في حين ظهر الإسلاميون باهتين في المشروع التنموي وفي المشروع الإسلامي التغييري.

وتجيب هذه الحقائق عن الادعاء بأن الإسلاميين يسيطرون على المؤتمر الوطني العام ويُسيِّرون البلاد من خلاله على هواهم، الذي أصبح إحدى الذرائع لإنهاء المؤتمر ورفض التمديد له، ذلك أن الإسلاميين بكافة أطيافهم في المؤتمر لم يزيدوا على بضعة وخمسين عضوا، أي نسبة 25٪ من العدد الإجمالي لأعضاء المؤتمر[1].

وبجانب التحالف والعدالة كانت الغالبية من المستقلين، وهم في الفترة الأولى من عمر المؤتمر أكثر تأثرا باتجاهات الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين، وقد أثرت هذه النقطة السلبية جدا في أداء المؤتمر[2]، إلا أن الصورة تغيرت في اللاحق من عمر المؤتمر وذلك بعد اصطفاف المستقلين في كتل سياسية كان لها دورها البارز في توجيه دفة الأحداث.

نتائج لا أثرَ ديمقراطيًّا لها

من ناحية أخرى، وبالعودة إلى تأثير المادة 30 من الإعلان الدستوري والفقرة الخاصة بنسبة أعضاء المؤتمر الوطني العام عبر القوائم إلى المجموع العام، وما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق حول مسألة إسناد تشكيل الحكومة إلى المؤتمر الوطني بعموم أعضائه وليس الحزب الفائز بأكثر الأصوات، وقع إشكال حقيقي يناقض الخيار الديمقراطي الذي توافق عليه الجميع بعد الثورة.

المنطق الديمقراطي يقضي بأن يشكل الحكومة الحزب أو التكتل المتحصل على أعلى الأصوات، سواء حظي بأغلبية تسمح بتفرده باختيار الحكومة، أو من خلال البحث عن حلفاء لتشكيل ائتلاف حكومي.

وبالنظر إلى عدد الأصوات التي تحصل عليها حزب تحالف القوى الوطنية، والتي بلغت نحو نصف عدد أصوات الناخبين، فإنه الحزب المرشح لقيادة المرحلة الانتقالية الثانية عبر حكومة يشرف على اختيار رئيسها وأعضائها، وهو ما لم يقع للأسباب السالفة الذكر.

(1) الزروق، محمد "أيام المؤتمر: الثورة في ليبيا يوما بيوم" أروقة للدراسات والنشر، عمان، 2015 ص 171.

(2) الشلوي، عبد الفتاح "أسرار تحت قبة البرلمان" (د.ن) طرابلس 2015 ص 90.

ولقد عبر مجمود جبريل عن اعتراضه مرات وفقا للمنطق الديمقراطي الذي أشرنا إليه والذي لا يخفى على أحد، إلا أن اعتراضه فقد قيمته لكونه جاء بعد الانتخابات وليس قبلها، فمن المفترض أن يكون اعتراضه على الآلية التي تم اعتمادها والنهج الذي تمت مقاربته إبان وضع قانون الانتخاب والمادة 6 منه.

لا نستطيع الجزم بأن الدكتور محمود جبريل شارك بعض الفاعلين من التيار المدني المناوئ للإسلاميين في المجلس الانتقالي قلقهم من أن يتقدم الإسلاميون عليهم، وبالتحديد جماعة الإخوان لكونها -حسب رأيهم- التكتل الأكثر تنظيما، ولهذا أصروا على الصيغة التي خرجت بها المادة 6 من قانون الانتخابات تحسبا لفوز الإخوان بأعلى الأصوات وبالتالي تفردهم بتشكيل الحكومة. لكن اعتراض الدكتور محمود جبريل كان ينبغي أن يكون على التعديل الذي أصر عليه من هم أقرب فكريا وسياسيا له، وعلى إسناد مسؤولية اختيار رئيس الحكومة للمؤتمر وليس وفق مقاربة أعلى الأصوات، وبالتالي صار اعتراضه معدوم التأثير بعد ظهور نتائج الانتخابات.

وبالنظر إلى إرادة الأغلبية المقترعة، ليس من المبالغة القول إن هذا المنطق المعكوس الذي قيد الفلسفة الديمقراطية وأوقع خللا وأوجب حرمان الأغلبية من أن تمثل بحكومة يشكلها الحزب الذي صوتوا له، كان له أثره المباشر في تأزم الوضع والوقوع في الصراع داخل المؤتمر الوطني العام. ولم يكن هذا الصراع أبرز أسباب إخفاق المؤتمر في تحقيق مهامه ومسؤولياته فقط، بل كان سببا كذلك في تأزيم الوضع خارج المؤتمر ضمن المنتظم السياسي والاجتماعي والمجتمعي والعسكري الرحب.

ثانيا: المؤتمر الوطني وإجراءات تنظيم السلطة

التأم المؤتمر الوطني العام واجتمع فيه الأعضاء المئتان فمثلوا روزنامة تشتمل على كافة ألوان الطيف الفكري والسياسي والاجتماعي الليبي، ولأنه تشكل عبر الاقتراع العام، ولأن وعي المواطن كان محدودا ونواياه حسنة، ولأن بعض من ترشحوا أجادوا فن التلون واستخدموا نفوذا ماليا أو اجتماعيا للفوز بمقعد في المؤتمر، ولأن معظم الأعضاء صوت لهم أقل من 20٪ ممن

اقترعوا داخل مناطقهم ودوائرهم الانتخابية الفرعية[1]، فقد جاء الجسم الجديد التشريعي ضعيفا وغير قادر على أن يتصدى لعملية خطيرة وكبيرة وهي الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي.

لقد أثبتت الممارسة أن كثيرا من الأحزاب أو الشعارات التي وظفها كثير ممن تم انتخابهم في المؤتمر الوطني العام كانت وسيلة للوصول إلى الغاية وهي عضوية المؤتمر، إذ تلبس المؤتمر بحالة سيولة أو ميوعة كبيرة بتبديل شريحة واسعة من أعضائه لمواقفهم والتغيير في تخندقاتهم، ومن ذلك ظاهرة الكتل السياسية التي تخطت كتل الأحزاب في أعداد أعضائها وفي تأثيرها على مسار المؤتمر وما صدر عنه من قوانين وقرارات.

الطيف السياسي للمؤتمر الوطني

أشهر قليلة انقضت بعد التئام الأعضاء في اجتماعاتهم الأولى كانت كافية ليتبلور الطيف السياسي داخل المؤتمر الوطني العام، فقد ذكرنا أن حزب تحالف القوى الوطنية حاز 39 عضوا، علاوة على المستقلين ومن اقتربت مواقفهم من مواقف كتلة التحالف، لتبلغ الكتلة المصوتة في اتجاه التحالف نحو 80 عضوا.

هناك أيضا كتلة حزب العدالة والبناء التي ضمت أزيد بقليل من 30 عضوا أتوا من القوائم والمستقلين، وحزب جبهة الإنقاذ الذي حاز 5 أعضاء، ويضاف إلى الأحزاب أو الكتل الثلاث الرئيسية أفراد وتيارات "من أبرزهم التيار السلفي، وأفراد مستقلون، والمستقلون في المؤتمر بين الربع والثلث من المقاعد تتجاذبهم الأحزاب في المواقف المختلفة ... وتشكلت كتل منها كتلة العمل المشترك، وهواها مع التحالف، والكتلة الوطنية للمستقلين، ويغلب عليها أهل الغرب، وهواها مع الجبهة، وكتلة الوفاق، وتميل إلى الاتجاه السلفي، وهذه الكتل غير ثابتة الأعداد، فالدخول إليها والخروج منها دائم، ويكون لها حيوية في أحداث الانتخاب، ويصيبها الوهن بعد الفراغ منها"[2].

---

(1) Said, Abdualkarim-Yurtsever, Serdar "An Analysis of the Future of Libyan Political System" International Journal Entrepreneurship and Management Inquries page 10

(2) الزروق مصدر سابق ص 62– 63.

وقــد نجح فــي نيل عضوية المؤتمر الوطني العديــد من الأحزاب بممثّل واحــد، وهــي ما عُرف بأحــزاب العضو الواحد[1]، مثل حــزب التيار الوطني، وحزب الرسالة، وحزب الحكمة، وحزب الوطن، والتنمية والرفاه، وتيار شباب الوطــن، وحزب لبيك وطني، والحزب الوطني الليبي، وحزب الركيزة، وحزب الوطــن والنماء، وحــزب التجمع الوطني، وتجمع وادي الحياة، والقائمة الليبية للحريــة، وكتلة الأحــزاب الوطنية، وتجمع الأمة الوســط، والاتحاد من أجل الوطن، وتجمع الأصالة، والتيار الوسطي، وتجمع ليبيا الأمل[2].

وسبقت الإشارة إلى أنه قد غلب على سياسات وقرارات المؤتمر الوطني التجــاذب بيــن أهم كتلتين حزبيتين وهما كتلة التحالــف الوطني وكتلة العدالة والبناء، فقد ظهر التدافع بينهما منذ اليوم الأول وذلك لاختيار رئاســة المؤتمر الوطني العام، ثم ما لبث أن ظهرت كتلة الوفاء لدماء الشــهداء[3] التي شــكلت ثقلا مهما في مكافأة وزن حزب التحالف.

شــكل العامــل الجهوي أيضا بعدا واضحا فــي مواقف الأعضاء فقد كان "حاضــرا بقــوة فــي المؤتمر، ويجــذب الأعضاء في مواقف كثيــرة، ليس من المســتقلين فحســب، بل المنتســبين إلى الأحزاب أيضا، ويقاطع كثيرا الانتماء الحزبــي، فيحصــل من ذلك موقف معقد كل التعقيد، من أظهر خصائصه تلون الموقــف السياســي باللون الحزبــي والجهوي، وعدم وضــوح اتجاه تصويت الأعضاء بين الناحيتين"[4].

وإذا تتبعنا أداء المؤتمر الوطني من خلال حوارات الأعضاء في الجلسات، وأعمال اللجان المختصة، أو نشاطهم ضمن دوائرهم الانتخابية بوصفهم ممثلين لدوائرهــم، أو حتى تمثيلهم الخارجي ضمــن الوفود التي طافت عديد البلدان

---

(1) بلغ الحماس لتشكيل الأحزاب بعد سقوط النظام والاستعداد للانتخابات الذروة فتأسس عدد كبير من الأحزاب، تجاوز عددها مائة حزب، إلا أن عضوية الكثير منها اقتصرت على مؤسسيها أو عدد قليل من الأعضاء، ولأنها لم تحظ بشعبية كبيرة اقتصر فوز مرشحيها على عضو واحد.

(2) الشلوي، مصدر سابق ص 249.

(3) تأسست الكتلة بعد أشهر قليلة من انتخابات المؤتمر الوطني العام، وجاء تشكيلها بهدف خرق هيمنة الحزبين الرئيسين، التحالف والعدالة والبناء على المؤتمر، لتصبح كتلة مؤثرة، مع ملاحظة أنها كانت أقرب في مواقفها إلى العدالة والبناء وإلى مخالفة تحالف القوى الوطنية.

(4) الزروق، مصدر سابق ص 63.

في العالم، فسيتضح أن ممارسات أغلب الأعضاء كانت دون مستوى عضو المجلس التشريعي بمراحل. وأُخذ على عدد من أعضاء المؤتمر ممارسات غير مقبولة ويمكن أن تصنف ضمن الفساد مثل الانتفاع المباشر بميزات مادية ليست ضمن مخصصات الأعضاء، وتواصل بعضهم بشكل مباشر مع الحكومة لتحصيل منافع لهم أو لذويهم، هذا علاوة على التنافس على الابتعاث والإيفاد في المهام الرسمية دون عائد مباشر على الدولة أو المؤتمر، كما ظهر هذا في التنافس على عضوية اللجان حيث تدافعت أعداد كثيرة من الأعضاء لشغل عضوية اللجان الأربع: لجنة المالية، ولجنة التعليم العالي، ولجنة الخارجية، ولجنة الاستثمار الخارجي، والسبب معلوم[1].

ومع مرور الشهور وتطور الأحداث تغيرت تركيبة المؤتمر، فمن رباعية التحالف والعدالة والمستقلين وبقية الأحزاب الصغيرة، إلى ثلاثية التحالف والعدالة والوفاء، ثم ما لبث أن تغيرت التركيبة في نهاية عمر المؤتمر لتشمل عشر كتل هي: الحراك الوطني بواحد وعشرين عضوا، وكتلة الوطن بعضوين، والعدالة والبناء بتسعة عشر، والوفاق الديمقراطي بأحد عشر، وكتلة ليبيا بثلاثة عشر، والرأي المستقل بثلاثة عشر، والوفاء للشهداء بأربعة وثلاثين، والمبادرة الوطنية بأربعة عشر، ويا بلادي بتسعة، والمستقلين بتسعة أعضاء[2].

وفي تطور كان له أثر سلبي من ناحية أداء المؤتمر الوطني العام تشكلت كتلة "الأربعة والتسعين"[3]، التي يرى البعض أنها اتجهت اتجاها تعطيليا من خلال اشتراطها مناقشة وإقرار نقاط عشر دون أن يهتم الكثير من أعضائها بحضور جلسات المؤتمر لمناقشة ما طالبوا به[4].

وأخيرا، فإن العديد من الأعضاء يرون أن رئيس الحكومة، علي زيدان[5]،

(1) الشلوي، مصدر سابق ص 303، 304، 314، 135.

(2) نفس المصدر ص 498.

(3) https://ne-np.facebook.com/ObservatoryLY/videos/228435622226424/

(4) الشلوي مصدر سابق ص 500.

(5) هو معارض للنظام السابق انتسب لجبهة إنقاذ ليبيا ثم استقال وتحول إلى العمل الحقوقي من خلال الرابطة الليبية لحقوق الإنسان حتى قامت الثورة، انتخب رئيسا للحكومة في أكتوبر/ تشرين الأول 2012م، وأقيل منها بعد أقل من عامين، ووقع نحو مائة عضو في المؤتمر بيانا طالبوا فيه بإقالته بينهم من يتهمه بالفساد.

أســهم بشــكل ملحوظ في إرباك المؤتمر من خلاله احتواء عدد من الأعضاء وتحــدي المؤتمر فيما يتعلق برغبــة الكثير من الأعضاء في إقالته بقوله "افعلوا إن حصلتم على مائة وعشرين صوتا"[1].

إجراءات تنظيمية

ركز المؤتمر الوطني على المســائل التنظيمية والفنية، فتم انتخاب الرئاسة ممثلة في الرئيس ونائبه ومقرر المؤتمر، وتم إعداد اللائحة التنظيمية، وتشــكيل اللجان المختلفة، التي بلغت نحو 30 لجنة مختصة، وتقدير مرتبات الأعضاء، وهي المسألة التي ظلت محل جدل وكانت سببا من أسباب سخط الرأي العام علــى المؤتمــر، ذلك أن اعتماد مبلغ 14 ألف دينــار ليبي، أي ما يعادل 10.5 آلاف دولار، مرتبا شــهريا مقارنة بمتوســط دخول معظم الليبيين الذي لا يصل إلى ألف دينار، يسّــر اســتجابة شريحة واســعة من الليبيين للقول بأن الأعضاء يحرصــون على مصالحهم الذاتية ويقدمونها على المصلحة العامة، وأن الإطالة في عمر المؤتمر إنما هي لجني أكبر قدر من الأموال، وقد تأكد ذلك بعد تعثر سير المؤتمر وفشله في القيام بمهامه التأسيسية خير قيام.

اختيار رئيس المؤتمر الوطني العام

منصــب رئيــس المؤتمر الوطني العام مهم جــدا كونه مزدوجا يجمع بين صلاحيات رئيس المجلس التشــريعي ورئيس الدولة، لهذا تسابق مرشحون كثر إلى الفوز به، وتنافس التياران الرئيســيان في نيل تلك الرئاســة، ويمكن القول إن فــوز الدكتــور محمد المقريف[2] جاء ليس فقط لرصيده السياســي، بل لأنه مثل في نظر أغلبية الأعضاء واجهة لثورة فبراير، وذلك قبل أن تتغير اتجاهات ومواقف العديد منهم.

لكن كان لكتلة العدالة والبناء إســهامها المهم في فوز المقريف برئاســة المؤتمــر، ويمكــن القــول إن صفقة عقدت بين الاثنين، ففــي مقابل أن يدعم

(1) الشلوي مصدر ص 500.

(2) هو المعارض المخضرم وأحد مؤسسي جبهة الإنقاذ الوطني في الخارج في ثمانينيات القرن الماضي وظل رئيسها حتى قيام الثورة.

الحــزب المقريف في انتخــاب رئيس المؤتمر الوطني العام يقف حزب الإنقاذ مع العدالة والبناء لفوز مرشحهم في سباق رئاسة الحكومة، وهو الدكتور عوض البرعصي[1]، وهو الأمر الذي لم يقع وعزاه العدالة والبناء إلى نكث المقريف أو حزب الجبهة بوعدهم، في حين نفى حزب الجبهة ذلك، وهو ما يشــير إلى ما ســبق ذكره من اتجاه المؤتمر إلى التدافع وتناقض مواقف كتله بدافع براغماتي مهما كانت مبرراته، الأمر الذي قوض الأساس الذي من أجله انتخب المؤتمر وهو استكمال أسس الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

اختيار الحكومة

ربما كان اختيار قمة هرم السلطة ممثلة في رئاسة المؤتمر الوطني ورئاسة الحكومــة هي جذوة النــار التي ألهبت الخلاف داخل المؤتمــر الوطني العام ليتحــول إلــى تجابه وتدافــع كان له الأثر الأكبر في جــل إخفاقاته. فقد أظهر الاصطفاف عند اختيار رئيس المؤتمر الوطني أن الانقسام بات جليا وأنه سيكون أشــد ضراوة في المســتقبل، ذلك أن خســارة المرشح المدعوم من قبل حزب العدالة والبناء في الجولة الأولى دفع بالحزب إلى الاصطفاف مع مرشح جبهة الإنقاذ، الدكتور محمد المقريف المعارض المخضرم، ضد مرشح حزب تحالف القوى الوطنية الدكتور محمود جبريل، الذي نُظر إليه من قبل العدالة والبناء على أنــه خصم فكري (ليبرالي)، في حين صنفه بعض المبرَّزين من الجبهة على أنه من أنصار النظام السابق، وأدى تنسيق العدالة والجبهة إلى خسارة التحالف.

تكــرر الســيناريو مع بعض الاختلاف عند اختيــار رئيس الحكومة، وكان أثــر ذلــك على تناغم المؤتمر الوطني أكبر وذلك أن التحدي والمواجهة كانت مع الدكتور محمود جبريل رئيس حزب التحالف ومؤسســه. فقد واجه الدكتور جبريل الدكتور عوض البرعصي مرشــح العدالة والبناء، والدكتور مصطفى أبو شاقور[2] الذي حظي بدعم الجبهة.

---

(1) هو خبير في مجال الكهرباء، وأصبح وزيرا في أول حكومة بعد تفجر الثورة، وصار نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة فترة علي زيدان إلا إنه استقال بعد أشهر من توليه المنصب بسبب خلافه مع الأخير.

(2) شارك أبو شاقور في المعارضة بالخارج في الثمانينيات من القرن الماضي ثم استقال وانشغل بالتحصيل العلمي والعمل، وعاد بعد الثورة ليصبح نائبا لرئيس الحكومة الثانية بعد الثورة برئاسة د.

لم ينجح مرشح العدالة والبناء في الجولة الأولى، ويرى الدكتور محمد الزروق، عضو المؤتمر عن العدالة والبناء، أن العامل الجهوي هو الذي أخرج البرعصي من سباق التنافس، ذلك أن الأعضاء المصنفين إسلاميين من المنطقة الغربية استكثروا على المنطقة الشرقية أن تفوز برئاسة المؤتمر ورئاسة الحكومة مع إدراكهم أن عوض البرعصي هو الأفضل، هذا علاوة على تأثير (فزاعة الإخوان) التي استخدمها البعض للتخويف منهم[1]. من هنا اتجهت كتلة العدالة والبناء لدعم مصطفى أبي شاقور على حساب محمود جبريل، فأبو شاقور إسلامي ومعارض قديم، على خلاف محمود جبريل، فكان أن فاز أبو شاقور بأصوات العدالة والبناء.

وقع خلاف بين حزب العدالة والبناء والدكتور مصطفى أبو شاقور على خلفية تشكيل الحكومة، ولقد كان لفشل الصفقة بين العدالة والبناء وجبهة الإنقاذ بخصوص انتخاب رئيس المؤتمر أثرها على موقف العدالة والبناء من اختيار رئيس الحكومة. فقد أخبر رئيس كتلة العدالة والبناء آنذاك، المؤلف عن الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع أبي شاقور وطلبه المباشر اشتراط الحزب المشاركة في الحكومة عبر مرشحين لعدد من الوزارات يرشحهم الحزب، فرفض أبو شاقور ذلك وهو ما كان سببا في الخلاف الذي تأكد بعد أن قدم أبو شاقور حكومة عليها العديد من التحفظات فلم تقبل الكتل تمريرها، وعندما رفض أبو شاقور التنازل، تم إسقاطه وانتُخب مرشح حزب التحالف، علي زيدان، بديلا عنه، وكان تشكيله الحكومي أكثر اتساقا وانسجاما بالنسبة لأهم الكتل في المؤتمر الوطني العام[2].

ثالثا: المؤتمر الوطني والمسار التأسيسي

المفارقة التي كشف عنها ما وقع في المؤتمر الوطني العام بعد التئامه في أولى جلساته بتاريخ 8 يوليو/ تموز 2012م هي أنه جاء عبر وسيلة لا تناسب المهام والمسؤوليات التي أنيطت به، ذلك أن الإشراف على تنفيذ العمل

عبد الرحمن الكيب.

(1) الزروق مصدر سابق ص 66.

(2) الزروق مصدر سابق ص 68.

التأسيسي الفعلي لا يمكن أن يتحقق بالشكل الذي تأسس به المؤتمر الوطني العام.

رأي المؤلف، الذي عبر عنه في مناسبات عدة قبيل وبعيد انتخابات المؤتمر الوطني العام، هو أن التعددية التي تكوِّن أرضية التنافس بين القوى الفكرية والسياسية المختلفة ليست الخيار الأنسب في مرحلة الانتقال الديمقراطي والتأسيس وإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق الظروف والحيثيات السياسية والاجتماعية والثقافية التي لا تخفى على أحد، إذ يقود هذا المسار إلى تشكل سلطات تشريعية وتنفيذية غير متجانسة بل مرشحة للتصادم الأمر الذي سيضر بالانتقال الصحيح والتأسيس السليم، وأن الأنسب استغلال حالة التقارب بعد تفجر الثورة للتوافق على حلحلة الملفات الحيوية وفي مقدمتها الدستور.

ومن المهم التنبيه إلى أن الأمم المتحدة والبعثة الليبية لم تكن داعمة للانتخابات، وتساءل رئيس البعثة الأممية لليبيا طارق متري[1]، وقتها، عن جدوى "الهروب إلى الانتخابات" في مجتمع ممزق، واعتبر أن الحاجة الأولى تتمثل في البدء بإعادة بناء الدولة قبل إطلاق عملية تنافسية تسهم في تعميق الانقسامات[2].

وليس هناك شك في أن التناقضات بين القوى السياسية داخل المؤتمر كانت من أهم أسباب تعثره في تنفيذ مهامه التأسيسية، وكان لها أثرها المباشر في أن تكون سياسات وتوجهات المؤتمر الوطني العام في عملية الانتقال منحرفة ومتلبسة بشوائب عدة.

وتعكس النزعة الخلافية وغياب روح التوافق كيفية جلوس الأعضاء في القاعة، وطريقة التصويت، وتوجهات الكتل الرئيسية، ودور المستقلين. يذكر عضو المؤتمر الوطني عبد الفتاح الشلوي أن معظم الأعضاء احتفظوا بأماكن جلوسهم ليكونوا بجوار الرفيق الفكري أو الجهوي أو المناطقي أو الشريك في الكتلة السياسية الأمر الذي منع الاندماج وإزالة الحواجز بين الأعضاء، وكيف تاهت الأغلبية المستقلة في بداية أمرها خلف الكتلتين الرئيسيتين، التحالف

---

(1) هو ثالث مبعوث أممي لليبيا، استلم منصبه في عهد المؤتمر الوطني العام، وعاصر بداية الانقسام السياسي وأسس للحوار بين الفرقاء.

(2) متري، طارق "مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2015م، ص 63.

والعدالة، وكيف غابت الرؤى الجامعة في أجواء الخلاف والتنازع.

المؤتمر والاستحقاق الدستوري

أجرى المجلس الانتقالي الوطني تعديله الدستوري الثالث، الذي يقضي بانتخاب هيئة لوضع الدستور بدل تعيينها من قبل المؤتمر الوطني العام، كما نص الإعلان الدستوري عند إقراره في أغسطس/ آب 2011م. وهو تغيير جاء استجابة لضغوط أنصار الطرح الفيدرالي برغم محدودية تمثيلهم لدى الرأي العام ليس فقط في الغرب والجنوب، بل حتى في الشرق كما أثبتت الدراسات الميدانية، خاصة الدراسة التي أجراها مركز البحوث والاستشارات التابع لجامعة بنغازي عام 2013م، حيث ثبت أن نسبة من يؤيدون النظام الفدرالي في الشرق لم تتعد 15٪[1]. ولمواجهة هذا التحدي، لم يعد التعديل أن يكون صفقة سياسية غير معلنة لإرضاء فئة من "إقليم برقة" اعتقادا من أعضاء المجلس الانتقالي أنهم بهذه الصفقة يحدون من مخاطر تعطيل انتخابات المؤتمر الوطني ومن مقاطعتهم لها[2].

الاتجاه الجهوي الذي حركه أنصار التيار الفيدرالي وفرضوه من خلال تقسيم عضوية الهيئة المعنية بوضع الدستور على الأقاليم التاريخية الثلاثة بالتساوي لا يستقيم ومعايير الإنصاف، فقد ظهرت إشكالية الاتجاه الجهوي والمحاصّة ومجافاتها للعدل وذلك بالنظر إلى انتخابات الهيئة وعبر التوزيع الجغرافي في الإحصاء السكّاني لعام 2006م. تظهر الإشكالية في تفاوت التمثيل بشكل كبير جدا، فقد حصل "إقليم طرابلس" على ممثّل واحد في اللجنة عن كل 190900 نسمة، في حين حصل "إقليم برقة" على ممثّل واحد عن كل 85500 نسمة، وحصل "إقليم فزان" على ممثل واحد عن كل 23431 نسمة[3].

وبالعودة إلى إشكالية تضاد نهج تشكيل المؤتمر والمهمة التي أنيطت به،

---

(1) نتائج المسح الوطني الشامل حول الدستور، مركز البحوث والاستشارات -جامعة بنغازي فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2013م ص 69.

(2) متري مصدر سابق ص 61.

(3) دون، بروس "تحدي الاشراك التام في ليبيا"، معهد كرينجي 26 سبتمبر/ أيلول 2013م https: // carnegie-mec.org /sada /53116

والتعديل في الإعلان الدســتوري بســبب ضغوط الفيدراليين، فإن الشرعية التي اكتسبها المؤتمر الوطني العام عبر الاقتراع الذي شارك فيه ما يزيد عن 60٪ ممن يحق لهم الانتخاب كافية لمنحه الأهلية للقيام بمهمة الإشــراف المباشــر على وضع الدستور، وليس انتخاب جسم آخر يقوم بالمهمة، وكان نسبة من صوتوا له من الليبيين تقل بفارق واضح عن نسبة من صوتوا للمؤتمر الوطني العام.

وبناء على الإعلان الدستوري فإن الإشراف على وضع الدستور هي المهمة الرئيسية للمؤتمر الوطني العام، وقد طرح ملف الدستور للنقاش، خاصة مسألة الإشراف المباشر على وضع الدستور أو الامتثال للتعديل الذي أجراه المجلس الوطني الانتقالي، واتجه أغلب أعضاء المؤتمر من الغرب الليبي إلى إعادة النظر في التعديل الدستوري الذي أجراه المجلس الانتقالي، إلا أن معارضة كثير من أعضاء الشرق أسقطت هذا الخيار.

تعقيدات بسبب الاستجابة للضغوط

يــدرك الجميع بواعث قرار المجلس الانتقالي بســحب اختصاص وضع الدســتور من المؤتمــر الوطني العام وجعله اختصاصا لهيئة تأسيســية منتخبة، إلا أن القرار صعَّب من عملية وضع الدســتور من خلال تداخل مســؤوليات وصلاحيات جسمين منتخبين، وهما المؤتمر الوطني وهيئة وضع الدستور وإطالة المســار الدســتوري بعد التعديل الثالث وذلك بالإبقاء على الاستفتاء حتى مع انتخاب الهيئة المعنية بوضع الدســتور، الأمر الذي جعل عملية وضع الدســتور شديدة التعقيد[1]. بمعنى أن هناك مؤتمرا وطنيا منتخبا له صلاحيات ومسؤوليات بخصوص الدســتور، وهناك هيئة منتخبة تضع مشروع الدستور، وهناك الشعب الذي سيستفتى على الدستور عبر اقتراع حر.

ولقد مثلت اســتجابة المجلس الانتقالي لشريحة أو مكون ضمن مكونات الشرق الليبي لانتخاب الهيئة التأسيسية وتشكيلها على غرار اللجنة الستين التي وضعت دستور ليبيا الأول عام 1951م، ثم إقرار المؤتمر الوطني رغم رغبة عدد غير قليل من أعضائه في التعديل على تعديل المجلس الانتقالي، مثلت حالة من

(1) عمري، خيري "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، مجلة سياسات عربية، العدد 13 مارس/ آذار 2015م.

عدم الرضا لدى قطاع من الغرب الليبي، وهو ما انعكس على محدودية الإقبال على انتخابات الهيئة التأسيسية.

في المقابل، لا نغفل أن التركيبة شـــديدة التعقيد في المؤتمر الوطني العام التي انتهت إلى عدم تجانســـه قد تجعل مهمة اختيار هيئة وضع الدستور صعبة ومشوبة بنزعات أيديولوجية وجهوية حادة، وبرغم أن هذه النزعات وجدت في الهيئة المنتخبة، فإن نســـبتها إلى الناخب مباشـــرة هي أقل ضررا من نسبتها إلى حزب أو كتلة سياسية في المؤتمر الوطني العام.

التحدي القانوني وإشكال الإطار الزمني لوضع الدستور

فتح تعجل المجلس الوطني في قراره بابا للجدل القانوني حول مشروعية التعديـــل الذي أجـــراه المجلس في الإعلان الدســـتوري بخصوص هيئة وضع الدســـتور، ذلك أنه تم تمرير التعديل دون توفر النصاب القانوني بثلثي أعضاء المجلس الانتقالي، فقد طعن في القرار قانونيون ونشـــطاء من المجتمع المدني وألقى ذلك بظلاله على عملية وضع الدستور.

هذا علاوة على أن جزءا من أزمة وضع الدســـتور اقترن بخلل في إطاره الزمني، ذلك أن الإعلان الدستوري قدَّر مدة شهر لانتخاب لجنة الستين، وهو أجل لا يفي باشـــتراطات الانتخاب ومتطلباته. وهذا الخطأ وقع بســـبب أن مدة الشهر كانت مخصصة لتعيين لجنة الستين من قبل المؤتمر الوطني، قبل التعديل، فوقع تغيير آلية تشكيل اللجنة ولم يقع تعديل الإطار الزمني.

من ناحية أخرى، فقد دخل القضاء على مسار وضع الدستور وذلك بقبول الطعن في التعديل الدســـتوري الخاص بانتخاب هيئة الدســـتور بدل تعيينها من قبل الدائرة الدســـتورية بالمحكمة العليا، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام المؤتمر لإعادة النظر في ملف الدستور ولجنته، وخيار التعيين أو الانتخاب.

ومن الإشكالات القانونية المتعلقة بالإطار الزمني تقرير الإعلان الدستوري فترة أربعة أشهر لإنجاز مشروع الدستور، دون التعقيب والاستدراك دستوريا في حال تجاوز المدة المقررة كما وقع فعلا، والأمر ذاته انطبق على الأجل المقرر لإجراء الاســـتفتاء على الدســـتور الذي حدد له الإعلان الدستوري شهرا، دون معالجة الأمر في حال التأخير، فقد مر على إنجاز الهيئة لمشـــروع الدســـتور ما

يزيد على أربع سنوات ولم يقع الاستفتاء عليه حتى تاريخ إصدار هذا الكتاب، والهيئــة قائمة وأعضاؤها يتمتعون بمميزات العضوية وفي مقدمتها الراتب الذي بلغ اثني عشر ألف دينار شهريا.

لجنة انتخابات هيئة الدستور

أصدر المؤتمر الوطني العام قراره رقم (30) لســنة 2013 بتشــكيل لجنة إعداد مشــروع قانون الهيئة التأسيســية لصياغة مشروع الدســتور الدائم للبلاد برئاسة عضو المؤتمر الوطني العام، سليمان زوبي. وكلف القرار في مادته الثانية اللجنة بإعداد مشــروع قانون انتخاب الهيئة التأسيســية لصياغة الدستور الدائم للبــلاد المنصوص عليها في الإعلان الدســتوري المؤقــت وتعديلاته، وألزمها بتقديم المشروع إلى المؤتمر الوطني العام في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخه. وأعطى القرار اللجنة الحق في مادته الثالثة في الاستعانة بمن ترى ضرورة الاستعانة به من الخبراء والمستشارين والفنيين وغيرهم.

ولقد تعثر نقاش مســودة قانون انتخاب الهيئة التأسيسية بسبب تغيب عدد غيــر قليــل من أعضاء المؤتمر الوطني عن جلســات نقاش القانون، وبســبب موقف المكونات الثقافية، إلا أن الضغوط دفعت الأعضاء إلى الاستجابة لاحقا وأقــر القانــون بالتصويت لصالحه من قبل 142 عضوا من أصل 200 عضو، مع انسحاب ستة أعضاء عن الأمازيغ قبل جلسة التصويت.

وأخذ على اللجنة أنها لم توســع تواصلها مــع كافة المكونات والفواعل المجتمعية والنشطاء، وأنها أعدت قانونا فيه من المثالب الكثير.

قانون انتخاب هيئة وضع الدستور

اشتمل القانون رقم 17 لعام 2013م على 53 مادة، تفصل في تركيبة الهيئة، ومهمتها، وســبيل تشــكيلها، وصلاحياتها، وشروط الناخبين، وشروط العضوية وسبيل الترشح، وضوابط الحملات الانتخابية، وإدارة العملية الانتخابية، والنتائج والطعون فيها.

ووقــع في القانون ثغــرات منها[1] التناقض بين بعض مــواده خاصة البند المتعلق بتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وهو ما تناقضه المــادة 49 التــي تنص على أن "يتولى المؤتمر الوطني العام تعيين جهاز إداري ومالي وآخر يختص بشــؤون الهيئة على أن تكون تحت إشــراف رئيس الهيئة"، كمــا أن تحديد كوتات للمكونات الثقافية والفئات المجتمعية المختلفة يتصادم وحق المساواة الذي نص عليه الإعلان الدستوري، وكذلك إشكالية عدم تحديد عــدد المقاعد فــي كل مدينة من المناطق الانتخابية الثــلاث الذي يفتح الباب للخلاف القبلي والمناطقي، والاقتصار على النظام الفردي في الانتخاب، والفوز وفق نظام الأغلبية البسيطة الذي يضعف من شرعية الهيئة.

وقــد تعددت مواقف القوى السياســية من القانــون، فقد كان التيار الأكثر اعتراضا على القانون هم الفيدراليون، فبرغم أن مطلبهم كان تشكيل هيئة وضع الدســتور من ســتين عضوا بالتســاوي بين الأقاليم التاريخية الثلاثة، فإن قطاعا مــن التيار اتجه إلى رفض القانون وطالبــوا بمقاطعة انتخابها باعتبار أنهم وهم مجتمعون ومِن خلفهم كل سكان المنقطة الشرقية بلا استثناء لن يحققوا مطالبهم في مواجهة الغرب والجنوب والأربعين مقعدا المخصصة لهم من أصل ســتين مقعدا، في ظل آلية التصويت داخل الهيئة بأغلبية الثلثين + 1، وهو متعذر وقد تعذر فعليا.

فيمــا يتعلق بالأحــزاب المعروفة، فقد اعترض حزب التحالف على قانون انتخابات هيئة وضع الدستور بسبب قصر الانتخاب على النظام الفردي واستبعاد القوائم، في حين دعم حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء للشهداء والرأي المستقل وكتلة يا بلادي النظام الفردي.

موقف المكونات الثقافية من مشروع الدستور

وفقًا لقانون انتخاب الهيئة التأسيسية لوضع الدستور فإن نصيب المكونات الثقافيــة، وهــم الأمازيغ والتبو والطوارق، 6 مقاعد من أصل ســتين مقعدا هي عدد أعضاء الهيئة، واشترط أعضاء المؤتمر الوطني العام عن المكونات الثقافية

(1) عثمان، مفتاح "عيوب قانون انتخاب الهيئة التأسيسية المقدم من اللجنة المكلفة" موقع ليبيا المستقبل 5 يونيو/ حزيران 2013م. http: / /archive2.libya-al-mostakbal.org /news /clicked /35167

وعددهم اثنا عشر عضوا إخضاع القرارات المتعلقة بكل مطالب المكونات الثقافية للتوافق وهي المطالب المتعلقة باسم الدولة والنشيد الوطني والعلم واللغة. ولأن المؤتمر لم يقر مسألة التوافق فقد سادت لدى المكونات الثقافية حالة سخط اتجهت إلى العصيان المدني وانتهت فعليا بمقاطعة انتخابات الهيئة ورفض مشروع الدستور[1].

وكان المؤتمر الوطني العام قد أصدر قانونه رقم 18 لعام 2013م بشأن حقوق المكونات الثقافية، الذي اعتبر لغة الأمازيغ والطوارق والتبو من المكونات اللغوية والثقافية في المجتمع الليبي، وأعطى الحق للمكونات الثقافية في تعليم لغتهم في مناطقهم ضمن مقررات التعليم، وألزم وزارة التعليم توفير الكتب والمعلمين لتلبية مطالب المكونات الثقافية، وكذلك إنشاء المراكز البحثية التي تعنى بالإرث والثقافة غير العربية في ليبيا والعمل على المحافظة عليها، ويطالب القانون وزارة الثقافة بدعم المهرجانات الثقافية للمكونات الثقافية، ويُلزم كل مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالتعاون لتنفيذ القانون.

برغم أن القانون يعتبر نقلة فيما يتعلق بحقوق المكونات الثقافية التي كانت محرومة حتى من تسمية الأبناء بأسماء تنتسب إلى ثقافتهم زمن النظام السابق، فإن مطالب المكونات ارتقت إلى دسترة حقوقهم السياسية والثقافية، وهو المطلب الذي لا يزال محل جدل حتى اليوم.

ومن المهم التنبيه إلى أن موقف المكونات الثقافية واللغوية لم يكن مفهوما من قبل معظم الليبيين وهو ما يعكس أزمة في التواصل، وتحدّيًا أمام التوافق. وفي المقابل فإن هناك موقفا معارضا لبعض مطالب الأمازيغ من قبل شريحة واسعة من النخبة غير الأمازيغية الذين قبلوا بمطلب "دسترة اللغة الأمازيغية"، بمعنى تضمين حقوق الأمازيغ التي تعترف بلغتهم وتدعم تعليمها والاحتفاء بها في مناطقهم بالدستور، ولكنهم اعترضوا على مطلب "ترسيم اللغة الأمازيغية" الذي يقضي بأن تصبح اللغة الأمازيغية لغة رسمية مثل اللغة العربية، من منطلق عدم قبولهم فرض إرادة أقلية لا تتجاوز 10٪ على المجموع العام وما يلحق ذلك من تبعات مالية وبيروقراطية ترهق كاهل الدولة.

---

(1) عصيان مدني بمناطق الأمازيغ، الجزيرة نت 25 يوليو/ تموز 2013م shorturl.at /arxTU

الدعوة إلى الأخذ بدستور سنة 1951 المعدَّل

كانت الدعوة إلى العودة إلى دســتور ســنة 1951 المعدل[1] محدودة جدا في البداية، إلا أنها أخذت بعض الزخم مع تأزم المسار الدستوري وتعثر إقرار مشــروع الدســتور الذي أقرته هيئة وضع الدســتور، حتى إن قيادات في حزبي العدالــة والبنــاء والتحالف وآخريــن في التكتل الفيدرالــي وثمانين عضوا في المؤتمر الوطني[2]، تبنوا مقاربة تعديل دســتور الاســتقلال إلا أنهم لم يستطيعوا تمرير هذا الرأي داخل المؤتمر، وظلت فكرتهم محدودة الانتشــار في أوســاط الرأي العام، كما يخالف العديد من الخبراء والمختصين والنشــطاء هذا الرأي للأسباب التالية[3] :

1- هذا الرأي يعني تفويت فرصة تاريخية قد لا تتكرر قريبا لوضع دستور عصري لليبيا يلبي متطلبات بيئة مختلفة تمامًا عن خمسينيات القرن المنصرم.

2- أنه تبني أسهل الطرق ألا وهو دستور 1951 المعدل، استبعاد لمشاركة شــعبية تلعب فيها التكنولوجيا الرقمية وســهولة الاتصالات وإشــراك المجتمع المدني النشط وخبراء ليبيا وشبابها الذي يمثل أغلب سكانها من المشاركة في إعداد الدستور.

3- أنه لو كانت الغاية هي تبني دستور 1951 المعدل لما كنا بحاجة لكل هذه الإجراءات المعقدة من انتخابات وتشكيل مؤتمر وطني عام ثم تشكيل هيئة الـ60 ثم إجراء انتخابات عامة، وهي عملية تحول ديمقراطي عسيرة قطعت فيها ليبيا شــوطًا لا بأس به ولم يعد يفصلها عن الخطوة الأخيرة سوى تشكيل هيئة الستين، وأنه في تبني دستور 1951 المعدل حرمان للشعب من فرصة المشاركة في وضع دستوره بعد كل هذا العناء.

---

(1) هو أول دستور عرفته البلاد بعد استقلالها مباشرة حيث أشرفت على إعداده لجنة ضمت 60 عضوا مثلت الأقاليم الثلاثة، طرابلس وبرقة وفزان، بالتساوي، وبرعاية ودعم من الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص أدريان بيلت، وأقر الدستور في أكتوبر/ تشرين الأول 1951م وتم تعديله عام 1963م بعد قرار إلغاء النظام الاتحادي.

(2) الزروق مصدر سابق ص 93.

(3) المقهور، عزة "هيئة الستين: أفكار وآمال" موقع ليبيا المستقبل 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م http: / /archive2.libya-al-mostakbal.org /news /clicked /28770

4- أن دستور 1951 الذي يتكون من 12 فصلا لم يعد بالإمكان التمسك إلا بجزء يسير منه، إذ إن أغلب فصوله لم يعد ملائما اليوم. كما أن القول بتبنيه وتعديلــه إنما يعني في النهاية كتابة دســتور جديــد. لذا فإنه من الأفضل وضع دســتور جديد مع الاســتعانة بدســتور 1951 إن كان لذلك من جدوى، إضافة إلى اغتنام هذا الظرف التاريخي والاستعانة بأفضل نصوص الدساتير في العالم وأكثرها تطورًا.

5- أن لجنة الســتين في ســنة 1950 لم يكن من بينها امرأة واحدة، وكان هذا أمرًا طبيعيًّا في فترة كان يطلق فيها على ليبيا "مملكة الرمال"، وبسبب شح في النســاء المتعلمات آنذاك، لذا اصطبغ هذا الدســتور بصبغة رجالية واضحة حتــى إنه يمكن أن يطلق عليه "دســتور الرجال". وواضــح أن المقصود بلفظ "الليبيين" في هذا الدستور هم الرجال، لذا فإن المرأة التي هي نصف المجتمع لم تشــارك في وضعه. وإن الوقت قد حان لكي يعكس دســتور ليبيا اليوم لفظ "الليبيــون والليبيات/ المواطنون والمواطنات"، وأن يعنى بفصل خاص بالمرأة، وأن يعكس متطلبات الشــباب وآمالهم، وحقوق المجموعات الثقافية والحقوق البيئية، والجوانب الاقتصادية والمحافظة على ثروات ليبيا.

6- أنه رغم أن الفصل الأول من دستور 1951 يتعلق بالحقوق والحريات فإن دســتور 1951 صدر قبل صدور أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنســان، لــذا جاء متأثرًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنســان لســنة 1948 دون غيره من الاتفاقيــات الدولية التي صــدرت بعده، فلا أثر لعديد من الحقوق التي وردت في العهدين الدوليين، ولا ما جاء في اتفاقية مكافحة كافة أشــكال التمييز ضد المرأة، ولا اتفاقية حقوق الطفل ولا غيرها من الاتفاقيات التي قفزت ونهضت بحقوق الإنسان والتي حرصت المجتمعات الحديثة على تضمينها في دساتيرها.

7- أن الدســاتير ليســت نصوصًا فحسب بل هي إجراءات شاقة للوصول إلــى صياغــة تلك النصوص التي عادة ما تكون توافقية يســبقها نقاش وحوار. وإجراءات وضع الدســاتير تعتمد بالأساس على التمثيل والشفافية والمشاركة، وهي إجراءات لم تعرفها الجمعية التأسيســية 1951 لأنه لم يكن العالم يعرفها آنذاك. ولما كانت الدســاتير اليوم هي وســيلة، من خلال إجراءاتها، تهدف إلى

دعم الوحدة الوطنية وغرس روح المواطنة والإسراع بعملية المصالحة الوطنية، فإن هذه الإجراءات لازمة اليوم وحاجة ضرورية لا يمكن القفز عليها والتمسك بدستور جاهز يحرم هذا البلد من اندمال جروحه من خلال وضع دستور لكل الليبيين ولكل مناطق ليبيا.

ومــع أهميــة التحفظات الآنفة الذكر، فإن التعقيــدات التي واجهت الهيئة أثناء وضعها مسودة الدستور، ثم موجة التحفظ والرفض التي وقعت بعد إقرار المســودة من قبل الهيئة بنصاب صحيح، قد تجعل إعادة النظر في بعض تلك التحفظات مبررا، دون أن يعني هذا تجاهل المسار الديمقراطي الدستوري الذي قاد إلى انتخاب الهيئة وأنتج مسودة الدستور.

الهيئة التأسيسية ومسار إعداد مشروع الدستور

التأمت الهيئة التأسيســية في مقرها بمدينة البيضاء وشــرعت في انتخاب رئاساتها، التي فاز بها الدكتور علي الترهوني، أستاذ الاقتصاد الذي اختار المنفى رفضــا لنهج النظام الســابق وذلك منذ أواخر الســبعينيات من القرن الماضي. وأصدرت الهيئة لائحتها الداخلية، إلا أنها دخلت في حالة جمود حيث نفدت المدة الدستورية المحددة لها دون أن تنجح في وضع مسودة أولية.

ونظــرًا لصعوبــة إدارة أعضائها مجتمعين وتفعيلهــم لإنجاز المهمة، وهو ما اعتبر أحد الانتقادات الرئيســية الموجهة لرئيس الهيئة، فقد تم التوافق على تشــكيل لجنة فرعية تقوم بجمع كل ما يتعلق بجهود إعداد الدســتور وصياغة مسودة تعرض فصولها تباعا على الهيئة مجتمعة، وبالفعل تم انتخاب لجنة من 12 عضوا، أربعة عن كل إقليم، وشــرعت في إعداد الصياغة، لتوكل إلى الهيئة مجتمعة صناعة الدستور عبر الحوار والنقاش والتدافع الذي تتداخل فيه الرؤى السياسية والاقتصادية والمطالب الاجتماعية والثقافية والفئوية، ثم اعتماده.

تعثر مهمة الهيئة التأسيسية

كان مــن الطبيعــي أن تدخل الهيئة التأسيســية في نقاشــات طويلة حول موضوعــات ليســت لها علاقة مباشــرة بالمهمة المناطة بهــا، وإن كانت تلك الموضوعات تساعد على إيجاد مدخل صحيح للبدء في العمل المناط بها، إلا

أن النقاشات والحوارات طالت وتشعبت بشكل أضاع كثيرا من الوقت.

ويعزو البعض أهم أسباب تعثر الهيئة ليمر نحو عام دون أن تخطو خطوات عملية لوضع مشروع الدستور، إلى إدارتها ورئيسها تحديدا، حيث ظهر الضعف في إدارة الجلسات وضبط النقاش بالشكل الذي انحرف بالهيئة بعيدا عن نقطة البداية[1].

لقد أنفقت الهيئة وقتا في نقاش الآلية المثلى لوضع الدستور، واختلفت الآراء في هذا الصدد، واختارت رئاسة الهيئة مسارا يبدأ بتواصل أعضاء الهيئة مع مناطقهم ومكوناتهم، ويبدو أن التواصل استغرق وقتا طويلا دون أن يحقق المأمول منه، كما أن مقاربة اللجان الثماني وسعت من مساحة الخلاف والتشعب[2].

وانتهى الأمر بعد مشوار تجاوز عامًا إلى تشكيل لجنة مصغرة من بين أعضاء الهيئة بالانتخاب، وعدد أعضائها اثنا عشر عضوا، يمثلون المناطق الثلاث، الغرب والشرق والجنوب، بعضوية أربعة أعضاء عن كل منطقة. وأنيطت بهذه اللجنة لملمة كل ما اقترح في محاضر اجتماعات الهيئة بخصوص الدستور، وصياغته وعرضه على الهيئة لإقراره. وأخذ على هذه المقاربة مخالفتها للائحة الداخلية التي تنظم عمل الهيئة التأسيسية والتي تقضي بأن يتم التصويت على المسائل المتعلقة بأسلوب عمل الهيئة بأغلبية الثلثين زائد واحد، فيم حين تم إقرار انتخاب اللجنة بالأغلبية البسيطة.

وانتهى عمل اللجنة إلى المسودة التي تم اعتمداها بتصويت 43 عضوا من مجموع 44 عضوا حضروا جلسة التصويت، وبذلك صارت المسودة معتمدة من قبل الهيئة وتنتظر إحالتها إلى الاستفتاء العام من قبل البرلمان، الذي تأخر في ذلك. وتم إقرار قانون الاستفتاء بشكل فتح بابا للجدل؛ إذ أقر القانون بغير نصاب قانوني، كما احتوى على مواد أثارت خلافات واسعة.

---

(1) أقدروة، عبد القادر "لماذا التأخير في عمل الهيئة التأسيسية" من صفحته على الفيسبوك بتاريخ 20 مارس/ آذار 2015م.

(2) نفس المصدر السابق.

النهــج الديمقراطي الذي ارتضاه جل الليبيين خيارًا مصيريًّا بعد عقود من الدكتاتورية وتسلط الفرد وتميز العائلة الحاكمة يقضي بأن تحدد الأغلبية ملامح المرحلة والسياســات العامة، إلا أن ذلك لا يجدي في مرحلة تأسيســية تتلاطم فيها أمواج الصراعات والنزاعات السياسية والأيديولوجية والجهوية والعرقية.

ولقد قامت الثورة وهناك شــريحة واسعة من الليبيين خاصة في الشرق لا يدركــون أن هناك مكونــات ليبية غير عربية وتتحدث بلغة خاصة ولها تقاليدها الاجتماعيــة والثقافيــة المختلفة، وقس على ذلك مــدى وعي المجتمع، الذي خضع لتجهيل وتزييف وعي لفترة طويلة، بمســائل غاية في الأهمية فيما يتعلق بالاســتقرار والســلم الاجتماعي، وبهويــة المجتمع، ونظــام الحكم في بعديه السياسي والإداري.

وكان من بين إشــكاليات وضع دســتور البلاد الضغط للإسراع في إنجاز المهمة على حساب استيعاب الرأي العام للدستور ومسؤوليته في إقراره، وذلك من خلال حوارات ونقاشات تنزل إلى مستويات عدة وتتسع لتشمل كل المناطق وكل الفئــات. فقد تجاذبت هذه الموازنة آراء عدة بين من يرى ضرورة التوعية ونقل مسؤولية إقرار الدستور إلى الرأي العام بغض النظر عن الوقت المستغرق، وبين من يتخوف من إطالة أمد إعداد الدســتور الذي هو الضمانة للاســتقرار والمانع من تدهور الوضع بسبب النزاعات.

وقد شاب عملية وضع الدستور ما شابها من توتر وتجاذبات، فتحقيق مبدأ الحياد ليس سهلا في ظل حالة الاستقطاب الفكري والسياسي والجهوي وحتى القبلي والمناطقي التي لونت المشهد السياسي الليبي.

الاتجــاه إلى احتواء النزاعــات المناقضة لمبدأ الحياد لأجل تعزيز التوافق عند وضع الدســتور اقتصر على إقصاء الأحزاب السياسية، ولأن أداء الأحزاب السياسية في المؤتمر الوطني كان غير مرضي، ونزاعها كان ذا مردود سلبي فقد صار اســتبعادها من انتخابات هيئة وضع الدســتور مبررا، فتم ذلك من خلال إلغــاء نظام القوائم والاقتصار على النظــام الفردي. والغريب أن جل الأحزاب والكتل السياســية في المؤتمر الوطني العام جنحت إلى مطلب إبعاد الأحزاب عن عملية وضع الدستور.

شكل ملف المكونات الثقافية أيضا أزمة تتعلق بالموقف من فلسفة وضع الدستور، بين التوافق وروحه والديمقراطية وأدواتها، فقد اعتبر قطاع واسع من الأمازيغ تساندهم نخب من العرب أن مطالبهم لا يمكن أن تخضع لآليات الديمقراطية ونصوص القانون، في حين اعترض آخرون من منطلق قانوني وهو مخالفة الإعلان الدستوري الذي تنص مادته السادسة على أن الليبيين "متساوون أمام القانون ومتساوون بحق التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفي ما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة بلا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري".

وتكرر التحفظ فيما يتعلق بتخصيص ست مقاعد للمرأة، حيث نظر إليه طرف على أنه تمثيل ضعيف، في مقابل طرف آخر يستند على مبدأ المساواة وعدم التمييز وذلك بعدم تخصيص فئة أو شريحة بعدد ثابت من المقاعد.

وكنا قد أشرنا إلى اعتماد النظام الانتخابي الفردي القائم على نظام الأغلبية البسيطة ويكون الفائز بالمقعد هو المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. ويرى منتقدو هذا الخيار أنه يفرز أشخاصا غير مؤهلين، ويعزز المنافسة القبلية والمناطقية.

ولقد كان لمناخ التنازع وأجواء الخلاف الحاد آثاره السلبية على عملية وضع الدستور، وذلك برغم التماهي مع مطالب قطاعات واسعة ومختلفة من المجتمع، فقد واجهت عملية انتخاب الهيئة التأسيسية لوضع الدستور تحدي العزوف الشعبي؛ إذ تمت الانتخابات في وضع أمني حرج وفي ظل انقسامات على الصعيد السياسي والاجتماعي والمناطقي. وعند مقارنة الوضع السياسي والأمني فترة انتخابات المؤتمر الوطني العام الذي كان بلا شك أفضل بكثير، ومع ذلك لم يشارك ثلث من يحق لهم الانتخاب، فكيف بانتخابات الهيئة التأسيسية التي وقعت في ظروف أكثر تعقيدا وأشد نزاعا، لذا كانت نسبة المشاركة دون الـ50٪، وهو وضع غير صحي ولا إيجابي لملف هو من أهم ملفات مرحلة الانتقال والاستقرار.

أما موقف الرافضين لمسودة هيئة وضع الدستور فينقسمون إلى ثلاث

مجموعات، المجموعة الأولى وهم المكون الثقافي، ويمكن فهم وتقدير موقفهم باعتبار أنهم اتسقوا في خياراتهم منذ الخطوة الأولى للمسار الدستوري، كما أن ردود فعلهم اتسمت بالعقلانية إلى درجة ما.

أما المجموعة الثانية فهم قطاع من التيار الفيدرالي، وهم الأضعف في موقفهم الرافض وذلك للأسباب التالية:

أن مسار وضع الدستور تم تطويعه تلبية لمطالب التيار الفيدرالي بداية من انتخاب الهيئة بدل تشكيلها من قبل المؤتمر الوطني العام، مرورا بجعل مقر الهيئة في مدينة البيضاء، في الشرق الليبي، معقل التيار الفيدرالي، وانتهاءً بمبدأ التساوي في عدد أعضائها بين المناطق الرئيسية الثلاث، الغرب والشرق والجنوب.

أن الاعتراض على نتاج عمل الهيئة الذي تم بشكل صحيح دستوريا وديمقراطيا، يشكل سابقة خطيرة ستقوض الانتقال الديمقراطي وتخضع مضامينه للضغوط والابتزاز من أي مكون أو فئة سياسية أو اجتماعية أو مسلحة، ما دامت قادرة على فعل ذلك.

أما المجموعة الثالثة فهم قطاع من النخبة يستند موقفه على ما اعتبروه تقييما موضوعيا ونظرة واقعية لمسودة الدستور، ويمكن القبول باعتراضاتهم كملاحظات ينظر فيها عندما يحين الوقت لتعديل الدستور؛ إذ لا يمكن أن يكون الدستور كاملا مكملا في أولى مراحل وضعه، وما يراه البعض قصورا يعتبره آخرون ضروريا، مع التنبيه إلى أن المسودة استنفدت وسائل وضعها من خلال أعضائها الذين تنوعت تخصصاتهم ومجالات عملهم وخبرتهم، ومن خلال الاستعانة بخبرات محلية وخارجية، وعبر التواصل الواسع مع مكونات الشعب، وقد أقرت المسودة بتصويت 43 عضوا من أصل 44 عضوا حضروا جلسة التصويت على المسودة.

رابعا: ضياع بوصلة التأسيس بالمؤتمر الوطني

بعد النزاع حول عملية وضع الدستور التي أنفق المؤتمر الوطني وقتا طويلا في نقاشها والبت فيها، اختلط المسار التأسيسي على المؤتمر وذلك لعدم اعتماده على رؤية ومقاربة انتقالية متناغمة مع علمية وضع الدستور وداعمة لها.

وقد تنازع أعضاء المؤتمر، خاصة كتله، حول مقاربة الانتقال والتأسيس للدولة تأسيسا صحيحا، فمن قائل بأن الانتقال ينبغي أن يكون وفق رؤية الثورة والثوار وأن يمضي إلى نهايته بدماء جديدة ومقاربة تغييرية شاملة، ومن قائل بأن الانتقال يتطلب التسامح والعفو وإشراك الجميع وعدم إقصاء، إلا من أقصى نفسه أو تورط في دماء الليبيين ونهب أموالهم، بل إن الفئة الأخيرة أصبحت مقبولة لدى البعض للمشاركة في التحول. ويمكن تقصّي انحراف المؤتمر والحكومة المنبثقة عنه، عن المسار التأسيسي والانتقال السليم عبر النقاط التالية:

1. استمرار المركزية وفشل مقاربة الإدارة المحلية

تفكيك المركزية كان من أكبر إخفاقات السلطات المتعاقبة منذ عام 2011م، وبرغم إيلاء ملف المركزية والحكم المحلي اهتماما كبيرا، وصدور قانون الإدارة المحلية رقم 59 عام 2013م، فإنه لم يؤسس لانطلاق صحيح للإدارة المحلية، وأدى التخبط في تنفيذه إلى نتائج غير مرضية، فقد ظلت إدارة كافة الخدمات مركزية، واقتصر دور المجالس البلدية على نشاطات محدودة تعتمد في غالبها على تمويل تطوعي، إذ لم يتم منح المجالس البلدية اختصاصات، كما لم تسعف المخصصات الحكومية في تولي المجالس جزءًا من إدارة الخدمات بشكل كفء.

2. الإخفاق في إعادة تأسيس الجيش والشرطة

تؤكد الوقائع على الأرض أنه لم يقع تغيير إلى الأفضل فيما يتعلق ببناء المؤسستين العسكرية والشرطية، بل كان ارتباك المؤتمر والحكومة واضحا في مقاربتهما للتعاطي مع مفارقة الجيش والشرطة والثوار، واستمر المؤتمر والحكومة في تكرار الأخطاء، وكان تغيير قيادة هذه المؤسسات مؤشرا على عجزهما في دمج الثوار وتفعيل عناصر الجيش والشرطة الذين يعدون بعشرات الآلاف.

لقد أثبتت مقاربة إعادة البناء من الأعلى إلى الأسفل فشلها، ذلك أنها قد تكون من بين أسباب تأجيج الصراع وقد تؤدي إلى "العنف الهيكلي مما يؤدي

في النهاية إلى مزيد من العنف"[1]، وكان من علامات الإخفاق ظهورُ خليفة حفتر وبناؤُه لجيش لا يمت إلى آمال الليبيين بصلة ويتورط فيما تتورط فيه المليشيات من سلوك إجرامي، وتغوّل الكتائب في العاصمة وتحوّلها إلى جماعات مصالح وضغط تؤثر في خيارات الحكومة بشكل ملحوظ.

الخلافات بين قادة الجيش من القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى وزير الدفاع إلى رئيس الأركان كان ظاهرا وأثر بشكل كبير على خيارات بناء الجيش، وبرز الارتباك في التعامل مع الثوار وعلاقتهم بالجيش ليكون عامل تقويض لمساعي البناء، ولم تتوفر قيادة عسكرية لديها رؤية وتتمتع بالحزم للتحكم في فوضى الملف العسكري.

أما على صعيد الأمن فقد ورثت الحكومة المؤقتة بقيادة علي زيدان إشكاليات وتراكمات من فترة المجلس الانتقالي والمكتب التنفيذي والحكومة المؤقتة برئاسة الكيب، فقد وجد وزراء الداخلية الذين تعاقبوا على الوازرة تحديات لم ترتبط فقط بفترة ما قبل الثورة أو ما وقع خلالها، بل كان جزء من تلك التحديات متعلقا بمقاربة المجلس الانتقالي والحكومات التابعة له للملف الأمني والعسكري، التي أسست للفوضى وأضفت عليها مشروعية دون أن تنجح في تفكيك مقوماتها وفي المقدمة منها الكتائب والمجموعات المسلحة وآلاف الآليات العسكرية الخارجة عن سلطة الحكومة.

تناوب على وزارة الداخلية فترة علي زيدان ثلاثة وزراء، استقال الأول وهو عاشور شوايل والثاني وهو محمد الشيخ لنفس الأسباب تقريبا وهي عدم تعاون رئيس الحكومة وعدم تسييل المخصصات المالية للوازرة أو عدم توفير الدعم اللازم لمواجهة التحديات العظيمة أمام الوزارة[2].

ولأن الوضع الأمني قد تطور باتجاه مستوى تأزيم كبير في السنوات التي لحقت، خاصة بعد تعاظم الدور الخارجي في النزاع، فقد صارت الديناميكيات المحلية والخارجية تعمل على زيادة التوترات وتعميق النزاع[3].

(1) كوسه، طلحه-أوزتورك، بيلغيان "مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام"، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020م ص 30.

(2) الشلوي مصدر سابق ص 282.

(3) كوسه، أوزتورك، مصدر سابق ص 32.

3. نتائج محدودة للمصالحة الوطنية

الانتقـال الصحيـح لا يمكن أن يتحقق في وجود أزمة حادة ونزاع محتدم دون تحقيق مصالحة وطنية على أسس صحيحة لا تنفك عن العدالة الانتقالية. ذلك أن الصراع الذي وقع أوجد قطيعة وأجج البغضاء بين الليبيين، خاصة في المدن والمناطق المتجاورة التي توجد بينها خلافات لها جذور تمتدّ إلى عقود بل ربما قرون.

مقاربة المصالحة الوطنية اتسمت بالتبسيط والعفوية المخلة فترة المجلس الانتقالي، ولم تتحسـن المقاربة كثيرا زمن المؤتمر الوطني، وباسـتثناء إصدار قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لم يقع شـيء مهم في هذا الملف، بـل إن الصـدع الاجتماعي تفاقم بعد تولي المؤتمر الوطني وازداد تصدعا فترة البرلمان وما بعدها حتى وصلنا إلى حالة من النزاع والصراع لم يشهدها المجتمع الليبـي منذ عقـود طويلة وذلك أثناء العدوان على العاصمة في إبريل/ نيسـان 2019م الذي قام به خليفة حفتر.

كان من أبرز أسـباب فشـل المصالحة الوطنية المناخُ السياسـي الملوث والصـراع المحتدم الـذي اندلع عام 2011م ولم يخمد أواره طوال السـنوات العشـر المنصرمة، ولقد ثبت أن المسـاعي الاجتماعية نجحت في إيقاف النزاع واحتواء آثاره المباشـرة لكنها لم تنتقل إلى صلح ثابت واتفاق متماسـك يمكن البناء عليه لتحقيق المصالحة الشاملة.

ويتحمل الساسـة وقادة الرأي مسؤولية الإخفاق في تحقيق المصالحة في فترات الهدوء التي أعقبت نجاح الثورة بعد إسـقاط النظام، فقد فسـح الفراغ المجـال لتوظيف النزاعـات القديمة والحديثة في الصراع المتجدد، خاصة بعد إطلاق عملية الكرامة[1] التي كانت المسؤول الأول عن تفاقم الصراعات وتعميق شـروخ النسـيج الاجتماعي على مستوى ليبيا، بل في المدينة الواحدة كما وقع في شرق البلاد.

ويمكـن القـول إن المصالحة والعدالة الانتقالية تأثـرت بموقف ومنطلق السلطة التنفيذية والظروف السياسية المحيطة بها، وهو ما يمكن تقصيه من خلال

(1) عملية عسكرية أطلقها خليفة حفتر في مايو/ أيار 2014م تحت شعار محاربة الإرهاب في بنغازي إلا أنها تحولت إلى مشروع سياسي.

تتبــع القوانيــن والقرارات والبيانات الصادرة عــن المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطنــي العــام والبرلمان والحكومات المنبثقة عنهمــا. وتفترض نعيمة جبريل أن "مســار العدالة الانتقالية في ليبيا قد تأثر بالســياق السياســي دون غيره من السياقات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية؛ حيث إن الطرف السياسي الغالب، والمســيطر على أدوات تطبيق العدالة الانتقالية؛ سواء كانت أدوات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، يتخذ المسار الذي يلائمه بما يتفق مع مصالحه الآنية ورؤاه السياســية، وبما يتفق مع ما يراه مناســباً في التعامل مع خصمه المغلوب بشأن محاســبته على ما قام به من انتهاكات فــي مواجهته، مع الأخذ بالاعتبار عديد العوامل مثل مدى قوته في الداخل والخارج، ومدى ســيطرته على كامل ربوع الإقليم الليبي"[1].

دار جدل أيضا حول إمكان الفصل بين المســارين السياسي والاجتماعي، بمعنى العمل على إنجاح المصالحة الاجتماعية حتى مع الجمود على المســار السياســي، إلا أن السلطات لم تول المصالحة الاجتماعية اهتماما ولم توفر لها الدعم اللازم، والأهم من ذلك المســاعدة في تنظيم وتنسيق جهود المصلحين، فقد تعددت واجهات الصلح وكثرت الأجســام المعنية بالمصالحة حتى عدت بالعشرات فكان هذا عاملا من عوامل إضعافها والتقليل من آثارها الإيجابية[2].

ومــن خلال تقييم مســار المصالحة الوطنية يلاحــظ الارتباك في مقاربة الصلح وعزلها عن العدالة الانتقالية التي تتضمن المحاســبة وجبر الضرر، فقد عجزت الســلطات عن محاسبة المتورطين في الجرائم كما دفعت الدولة مئات الملايين من الدينارات في شكل تعويضات لكنها لم تكن ضمن المقاربة الشاملة للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، فكانت النتائج باهتة وأقل بكثير من الجهود المستثمرة.

---

(1) محمد، جازية "أوجه العدالة الانتقالية في السياقات السياسية الليبية" المفكرة القانونية 14 يناير/ كانون الثاني 2020م https: / /legal-agenda.com /author /author67/

(2) ((في عام 2017 حضر المؤلف ملتقى لخبراء انتدبتهم البعثة الأممية لليبيا لتقييم جهود المصالحة والمساهمة في وضع مقاربة لها، ووقع خلاف حاد بين قيادات المصالحة كان من مظاهره الاعتداء الجسدي واللفظي حتى علّقت البعثة بأن ليبيا تحتاج إلى مصالحة بين لجان المصالحة قبل أن تباشر الصلح بين المدن والقبائل.

ويبدو أن غياب الرؤية الشاملة والإرادة الصادقة لدى السلطة التنفيذية أفسح المجال للمماطلة والتسـويف والتطبيق المجتزئ للمصالحة، بمعنى إهمال مبدأ المحاسـبة وجبر الضرر، ذلك أن السـلطة التنفيذية المنبثقة عن ملتقى الحوار الليبي منذ تشـكلها ظلت مندفعة في اتجاه المصالحة دون ذكر لجرائم وفظائع لم تقع إلا زمن الاستعمار الإيطالي مثلما وقع في مدينة بنغازي خلال السنوات العشـر الماضية من انتهاكات خطيرة وكذا ما وقع في مدينة ترهونة قبل وأثناء هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة من قتل بالجملة ودفن في مقابر جماعية لعوائل عددها بالعشـرات ولم يسـلم منها لا شـيخ ولا طفل ولا حتى امرأة، وكذلك الجرائم التي تورطت فيها مجموعات مسـلحة في العاصمة والمناطق المجاورة منذ العام 2014م وتلك التي وقعت في الجنوب[1].

وبالمجمل، فإنه وبالنظر إلى شـروط تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية فإنه من العسـير الجزم بأن المناخ السياسـي والوضع الاجتماعي مهيَّأً لتحقيق نتائـج إيجابيـة لجهود المصالحة وخطة العدالة الانتقاليـة، ذلك أن المصالحة الشاملة والعدالة الانتقالية تستلزم شروطا عديدة منها[2]:

- وجود رغبة شعبية في تطبيقها.
- وجود إرادة سياسية حقيقية لتطبيقها.
- الاستقرار السياسي.
- السيطرة الأمنية لمؤسسات الدولة.
- إنهاء مرحلة الصراع المسلح.
- وجود حكومة ذات صفة شـرعية ومعترف بها من كل الأطراف في الدولة.
- حزم من الحكومة في تطبيق آليات العدالة.
- قضاء مستقل ونزيه يتصدر للمهمة الكبيرة بكفاءة وحزم ومسؤولية.

(1) جريمة جديدة تتكشف في ترهونة بعد العثور على جثث ثلاث أخوات، منظمة التضامن لحقوق الإنسان، 11 يناير/ كانون الثاني 2021م https: / /hrsly.com /5558/

(2) نفس المصدر السابق.

4. إدارة ضعيفة للمؤسسات العامة

مثَّل ضعف أداء المؤسســات العامة، خاصة الاقتصادية والخدمية، مؤشــرا على ضعف أداء المؤتمر والحكومة والأجســام اللاحقة، ذلك أن الصراع الذي احتــدم منــذ عام 2014م، وما نجم عنه من انقســام، انعكس ســلبا على إدارة المؤسسات العامة، التي تجاوز عددها أربعمائة مؤسسة عامة سواء كانت تبعيتها للسلطة التشريعية كالمصرف المركزي وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية، أو تلك التي تتبع رئاسة الحكومة أو الوزارات المختلفة.

تتبع خيارات الســلطة المعنية في إدارة المؤسسات العامة يحتاج إلى جهد خاص لا تســمح به هذه السانحة، لكن النظر إلى عدد من المؤسسات السيادية والكبرى يمكن أن يكون مثالا لتقييم السياســات العامة التي اتبعت بخصوص إدارتها.

لقد كان المصرف المركزي، والمؤسســة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاســتثمار من أهم المؤسســات العامة التي شــهدت جدلا كبيرا حولها داخل أروقــة المؤتمــر الوطني العام ثم تأثرت بدرجة كبيرة بالصراع والانقســام كما سيأتي لاحقا، مع التأكيد على تفاوت نسبة الجدل والضرر بينها.

فقد وقع تكليف رؤســاء ومديري الأجهزة والمؤسسات والشركات العامة الحيوية في شرك التجاذب السياسي الأيديولوجي وحتى الجهوي، ومع استثناءات محدودة، لم يتولّ إدارتها مكلفون يتمتعون بالأهلية والكفاءة المطلوبة، فتكليف الصِّدّيق الكبير محافظا لمصرف ليبيا المركزي وقع ضمن المماحكة بين التيارين الفاعلين في المؤتمر الوطني، حيث حُســب الكبير على الإخوان، برغم أنه لا ينتمي لهم، وانعكست رغبته في تفنيد هذه الشبهة على بعض قراراته واختياراته لشــغل مناصب عدة بالمصرف المركزي، ثم أصبح بقاؤه على رأس المركزي من أبرز أسباب الصراع في البلاد، كما أن أداءه لم يكن بالمستوى الذي تتطلبه الأزمة الاقتصادية كما سيأتي لاحقا.

الأمر ذاته تكرر مع المؤسسة الليبية للاستثمار، ومع اختيار رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، وكانت النتيجة ضعف في إدارتها، ومراوحة انعكست على أدائها،

ومهَّـد الخلاف حول المكلفين بإدارتها فتـرة المؤتمر الوطني العام إلى النزاع الذي قاد إلى تشكل مؤسسات موازية في الشرق.

لقد واجهت السلطات ظروفا سياسية وأمنية صعبة فقد تجاوزت اقتحامات المؤتمـر الوطني العام مائتين وخمسـين اقتحاما تعرض في الكثير منها أعضاء المؤتمر إلى الضرب المبرح[1]، وهو ما يشير إلى وجود قوى سياسية ومجموعات مسـلحة تتمتع بسـلطة ونفوذ يفوق سـلطة ونفوذ المؤتمر والحكومة، ولا أدل على ذلك من حادثة اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في مشهد مهين ليس لشخصه فقط بل لهيبة الدولة ولمكانة مؤسساتها التنفيذية.

في المقابل، لم تول الحكومات المتعاقبة مسألة تحسين القدرات المؤسسية اهتمامـا كبيـرا، وظلت مشـكلة تنامي قوة ونفوذ المجموعات المسـلحة دون احتواء، كذلك تفاقمت البيروقراطية وترهل الجهاز الحكومي وما ينتج عنه من تدني مستوى الخدمات العمومية.

وبالنظـر إلـى واقع جهاز الدولة، فقد ازداد قطاع الخدمة المدنية بشـكل ملحوظ خلال السـنوات العشـر المنصرمة، من 1.4 مليون عامل وموظف إلى ما يزيد على مليونين، أي بزيادة 600 ألف عامل وموظف، وهو ما يعادل عدد موظفـي الجهاز الحكومي في تونس تقريبا. وبالنظر إلى ما يشـكله الموظفون العموميون إلى عدد السـكان، فإن نسـبتهم في ليبيا هي من أكبر النسـب على مسـتوى العالـم إذ تقترب من 30٪، وهـي في الدول الأقل تقدما لا تصل إلى 10٪ في أسوأ الحالات.

أمـا فيما يتعلـق بكفاءة الخدمات، وتطبيق معاييـر الحوكمة، فإن التجربة الليبية تعكس تدنّيًا كبيرًا في معايير الشفافية والمساءلة، وهو ما جعلها تقبع في ذيل القائمة فيما يتعلق بمؤشـرات الفسـاد وذلك حسب مؤشر مدركات الفساد لمنطقة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عام 2020م حيث حلت ليبيا في الترتيب 17 من بين 18 دولة[2].

---

(1) الشلوي مصدر سابق ص 293.

(2) مؤشر مدركات الفساد 2020: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة الشفافية الدولية، 28 يناير/ كانون الثاني 2021م https: / /www.transparency.org /ar /news /cpi–2020–middle–east– north–africa

5. سياسات اقتصادية قاصرة

بعثــت الثورة الأمل لــدى كثيرين في أن يُصَحِّح الخلل الهيكلي للاقتصاد الليبي ويتم تبني رؤية وسياســات وإســتراتيجيات تخــرج الاقتصاد من الحلقة المفرغة إلى الانطلاق باتجاه تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وبالفعل اتجهت الجهــود إلــى وضع رؤية للبلاد، غير أنه يؤخذ على تلــك الجهود الازدواجية وغياب التنســيق؛ إذ شــكلت الحكومة فريقا لوضع رؤية 2030م تحت إشراف وزارة التخطيــط، في حين وجــه المؤتمر الوطني مجلس التخطيط العام لإتمام جهــد توقــف قبل الثورة متعلق برؤية ليبيا 2040م، وظلت الرؤيتان بعيدتين عن التطبيق. ويغلب على مشاريع الرؤية أيضا الاتجاه التقليدي واستصحاب الأفكار والمقاربات التي تلائم مرحلة ما قبل الثورة ولا تتواءم والتطورات المهمة بعدها.

وبرغم ضخامة المخصصات لاســتكمال مشاريع التنمية المتوقفة، والدعم الذي توفر للشــركات العامة والشــركات الاســتثمارية، خاصــة خلال الأعوام 2012-2014م، فــإن نتائج تلك المرحلة من الناحية الاقتصادية كانت محدودة، ثم جاءت مرحلة إغلاق النفط[1] التي أدخلت الاقتصاد الوطني في وضع حرج جدا، ثم تطور الوضع إلى الانقسام السياسي الذي لا تزال البلاد تعاني من آثاره.

ومما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية كانت غير بناءة ذلك أن الوضع المختــل زاد اختــلالا، فأعــداد موظفي الدولة تجــاوزت مليوني موظف وبند المرتبــات فــي الميزانية العامة بلغ نحو 25 مليار دينار عام 2020م، وتجاوز 40 مليارا في الميزانية المقترحة من قبل حكومة الوحدة الوطنية لعام 2021م، وتعود الزيــادة الكبيــرة إلى قرارات رفع مرتبات قطاعــات التعليم والصحة والداخلية وذلك دون أي إجراء مصاحب يصحح أوضاع القطاعات المعنية، ذلك أن كادر قطاع التعليم يصل في بعض التقديرات إلى نحو 600 ألف موظف يشرفون على تعليم نحو مليوني طالب، أي بمعدل موظف لكل 3 أو 4 طلاب، ونسبة كبيرة

---

(1) ادّعى عضوان من المؤتمر الوطني العام وهما العيضة وهاجر القائد بأن جماعة الإخوان تقوم بسرقة النفط فقامت مجموعة ينتسبون إلى حرس المنشآت النفطية بإغلاق النفط، وذلك في يوليو/ تموز 2013م، وقام زعيمهم وهو إبراهيم الجظران بتحويل حراكه إلى مشروع سياسي وشكل حكومة جهوية "برقاوية"، لم يكتب لها الناجح إلا أن الإغلاق استمر حتى عام 2017م وكلف البلاد خسائر بعشرات المليارات من الدولارات.

منهم يحتاجون إلى تأهيل لمواكبة أي تطور في العملية التعليمية في البلاد!!

وقس على ذلك واقع الجهاز المصرفي الذي تآكلت أصوله وعجز حتى عن توفير السيولة لطالبيها من أصحاب المرتبات من الخزانة العامة الذين يشكلون نحو 80٪ من الليبيين، وكذلك الوضع في المؤسسات والشركات المعنية بالاستثمار الخارجي والداخلي في مختلف القطاعات، التي تتعاظم نفقاتها في حين تقترب عوائدها من الصفر.

6. سياسة خارجية تفتقر إلى الحيوية

قامت ثورة فبراير ووزارة الخارجية بعيدة فعليا عن رسم السياسة الخارجية، أو المشاركة في توجيه سياسات ومواقف متخذي القرار، وانحصر أداء الخارجية في تنفيذ توجهات النظام وقرارات رأس السلطة معمر القذافي، وبالنظر إلى اتجاهات السياسة الخارجية الليبية والمراحل التي شهدت تحولات كبيرة فيها كان القرار دوما للقذافي برغم عدم صوابية خياراته بل وكارثيتها في أحايين عديدة، وظلت وزارة الخارجية بعيدة عن التأثير الفعلي، وظل وزراؤها وسفاراتها في الغالب طيعين لخدمة توجهات العقيد القذافي، خاصة فترة التحول الاشتراكي نهاية السبعينيات من القرن الماضي[1].

صحيح أن الوزارة تميزت نسبيا في تنظيمها ونوعية كوادرها خاصة بعد تخلي النظام عن الطرح الاشتراكي والثوري، وكان لهذا التميز إسهامه في التقليل من الأثر السلبي للسياسة الخارجية، إلا أنه لم يرتق إلى مستوى تغيير أولويات النظام أو مواقفه تجاه الدول والكيانات الدولية.

التغيير الملحوظ بعد الثورة أن الخارجية الليبية نأت بنفسها عن بؤر التأزيم تماما، وابتعدت عن المشاكل، إلا أنها لم تخط خطوات متقدمة باتجاه تعزيز حضور ليبيا خارجيا وتوظيف إمكانياتها لتحفظ لنفسها مكانة إيجابية في المنتظم الدولي. ففي فترة الاستقرار النسبي بعد الثورة في الأعوام 2012-2014م لم يظهر للوزارة أداء حيويّ وظلت مهام التواصل الخارجي المهم حكرا على رئيس المؤتمر الوطني ورئيس الحكومة، كما لم يقع تغيير مهمّ باتجاه معالجة المشاكل

---

(1) كعوان، نزار "السياسة الخارجية الليبية: الواقع والتحديات" أرتك للحلول التقنية والإعلامية، طرابلس، 2017م، ص 106.

الداخلية للوزارة المتمثلة في ضخامة كادرها بل زيادته من خلال الابتعاث غير المدروس ولا المخطط له، وفي الفصل بين اختصاصات الأجسام السيادية فيما يتعلق بالسياســة الخارجية، وكان هذا أحد أسباب الخلاف بين المؤتمر الوطني ووزير الخارجية زمن حكومة علي زيدان[1].

وتأثرت الخارجية كغيرها من الوزارات والمؤسســات العامة بعد الانقسام السياســي، مما قاد إلى اســتفحال المشــاكل القائمة، وبرز عامل الاســتقطاب والاصطفاف السياســي في البعثات الدبلوماســية بين من يؤيد الشرق ومن يؤيد الغرب، الأمر الذي انعكس سلبا على كافة مهامها ومسؤولياتها وبعثاتها بالخارج.

7. المجتمع المدني.. أفول بعد طفرة

شــهد العــام الأول من عمر الثورة طفــرة كبيرة في تأســيس الجمعيات والمنظمــات المدنية، وكذلك الأحزاب السياســية فترة الاســتعداد لانتخابات المؤتمر الوطني العام ســنة 2012م، وبلغت أعداد منظمات المجتمع المدني ما يزيد على ألفي منظمة تم تأسيسها خلال عامَي 2011 و2012م، كما تجاوز عدد الأحــزاب مائــة حزب خلال نفس الفترة، الأمر الذي أعطى مؤشــرا على رغبة جامحة لدى قطاعات واسعة من النشطاء خاصة من فئة الشباب من الجنسين في المشــاركة في عملية الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي، ولقد كان أثر ذلك المنتظم الواسع ملحوظا، ولقد ميز انتخابات المؤتمر الوطني ذلك الدور الفعال للمنظمات الأهلية، سواء على مستوى الدعم اللوجستي، أو في مجال المراقبة.

سعت الحكومة المؤقتة إلى تنظيم المجتمع المدني ودعمه فأسست مركز دعم المجتمع المدني الذي كانت تبعيته لوازرة الثقافة آنذاك، ثم تحول المركز إلــى مفوضية المجتمع المدني بقرار مــن الحكومة عام 2013م. وحصر القرار عمــل المفوضية في إشــهار منظمات المجتمع المدني الليبيــة واعتماد نظمها الأساســية ومتابعتها في أداء مهامها، وتوفير الدعم اللوجستي لها، وتنظيم عمل منظمــات المجتمع المدنــي الدولية التي ترغب في العمل بليبيا بالتنســيق مع الجهات المختصة.

(1) المصدر السابق ص 110.

وأصدرت مفوضية المجتمع المدني عام 2016م لائحتيـــن تنظيميتيـــن، إحداهما خاصـة بالمنظمـات المحليـة، والثانيـة للمنظمـات الدوليـة، وواجهت اللائحتان انتقادات منها التنصيص على أن يكون التوظيـف بموافقـة المفوضيـة، وعنـــد القيـــام بنشـــاط يجـب أن تكـون أسـماء المشـاركين والمدربيـن والمتحدثيـــن عنـد المفوضيـة قبـل انعقـــاد النشـاط بأسـبوعين علـى الأقل، ويجـــب أن تحصـــل المنظمات علـى موافقـــة المفوضيـة قبـل القيـــام بـــأي نشـــاط[1].

وفيما يتعلق بالإطار التشريعي، فإن المجتمع المدني في ليبيا لا يزال يفتقر إلى القاعدة القانونية التي تنظمه وتحميه، وبرغم أن جهود إصدار تشـريع بهذا الخصوص تعود إلى عام 2011م عبر تشكيل لجنـــة لهـذا الغـرض بقـرار مـن وزارة الثقافـة والمجتمـع المدنـي، التي قدمت مسودة القانون في 31 مـارس/ آذار 2012م، فإن القانون لم يصدر، وحلت محله اللوائح التنظيمية الصادرة عن المفوضية التي اتسمت بدرجة من التعسف، كما سبقت الإشارة إليه.

تجربة المجتمع المدني في ليبيا انطلقت بحماس فرأينا زخما في تأسـيس المنظمات، إلا أنها افتقرت إلى الإطار المفاهيمي الذي يجعل من إسهامها فاعلا بمعيار التأثير القوي في وعي الناس بالديمقراطية وأدواتها والإسهام المباشر في تحقيق انتقال ديمقراطي مطرد ومتوازن.

ولأن مجرد الحماس والرغبة في المشاركة في بناء الدولة وتحقيق الانتقال الديمقراطي لا يكفي لتأسيس مجتمع مدني متماسك ومنظم وفعال، فقد انحسرت المنظمات والأحزاب، وتقلصت من عدة مئات إلى بضع عشـرات. ولقد كان لضيق الهامش السياسي وتغول الميليشيات الخارجة عن القانون وضعف الحماية والدعم الحكومي دور في انحسار عدد ونشاط منظمات المجتمع المدني. كما كان للعامل الاجتماعي المتمثل في إحياء المجتمع القبلي ودور القبيلة والمنطقة والجهة في المجتمع أثره السلبي على أهمية ودور الجمعيات الأهلية في الحياة العامة.

ولا يقـــل العامل الاقتصـــادي في أثره عن باقي العوامل الأخرى، ذلك أن

---

(1) إدماج حقوق الإنسان في المجال الحزبي، مركز دعم التحول وحقوق الإنسان تونس 2017م ص 85.

توقف أو تعثر عجلة النشـاط الاقتصادي انعكس سـلبا على نشـاط المجتمع المدنـي، إذ لم تسـتمر في النشـاط والعمل إلا المنظمـات والجمعيات التي استفادت من المنح المقدمة من المنظمات والهيئات الدولية.

وبالعـودة إلى الإطار المفاهيمي، فإن إشـكالية المجتمع المدني في ليبيا هـي أنه لم يتأسـس وفق مقاربـة التفاعل الإيجابي بين ركنـي الفعل ورافعتي الانتقـال وهما الحكومة والمنتظم المدنـي، فالديمقراطية التي تقوم على نظام سياسي يعلي من قيمة المجتمع المدني ودوره في الانتقال والبناء المؤسسي لم تتحقق، كما أن ارتباك المسار الديمقراطي وغياب الحكومات الديمقراطية التي تدعـم مقومات التحول الديمقراطي، ضيَّقَا على المجتمع المدني وأخرجاه من دائرة التأثير الإيجابي وأفقداه القدرة على دعم عملية الانتقال. ولا يزال المجتمع المدني في هذه الحلقة المفرغة حتى اليوم.

ولقد جر الصراع السياسي الذي تحول إلى تنازع اجتماعي ذي طبيعة قبلية وجهوية قطاعا من نشطاء المجتمع المدني ومنظماتهم إلى الاصطفاف السياسي والجهوي، فأفقد هذا الاصطفاف قطاعا من المجتمع المدني مصداقيته وبالتالي فعاليته.

ويحتاج المجتمع المدني في ليبيا إلى إنعاش وتوعية ليضطلع بدوره البنيوي الحيوي في الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي، كما يحتاج إلى دعم ليطور من قدراته المؤسسـية فيتمكن أن يكون الرقيب على الحكومة والمنشـأ لكثير من السياسات والمشاريع والبرامج الأساسية لتحقيق الانتقال والاستقرار والبناء الصحيح لمؤسسات الدولة.

8. الأحزاب السياسية وتحدي الانتقال الديمقراطي

تجربة الأحزاب السياسية فقيرة جدا في التاريخ السياسي الليبي المعاصر، خاصة بعد استقلال البلاد عام 1951م، وأصبحت معدومة تماما في حقبة أربعين عامـا التـي حكم فيها القذافي، بل إن نظام العقيـد ورّث ثقافة معادية للانتظام السياسـي، وسـاعدت على تكريس إرث القذافي الأجواء الملبدة التي تأسست ونشـطت فيها الأحزاب، وممارسـتها التي لم تكن قريبـة من متطلبات مرحلة الانتقال والتأسيس الصحيح له.

سبقت الإشارة إلى القوانين التي تنظم تأسيس الأحزاب السياسية وتحدد مسؤولياتها وحدود نشاطها، وانتهت فترة زخم الأحزاب السياسية القصيرة، التي شهدت تأسيس عشرات الأحزاب السياسية، إلى هيمنة حزبين على المشهد السياسي خلال فترة المؤتمر الوطني العام، لينفرد حزب العدالة والبناء بالنشاط السياسي الذي تأثر برؤية المنتظم الدولي فترة الانقسام السياسي وما بعدها حتى إطلاق المسار السياسي بعد هجوم حفتر على طرابلس وتشكيل السلطة التنفيذية في فبراير/ شباط 2021م.

ولأن رؤية الأحزاب والقوى السياسية النشطة بعد انتخابات 2012م تنطلق من المنافسة والسعي للوصول إلى السلطة، وهو ما لا يتوافق وطبيعة الأزمة الليبية والواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الليبي، فقد انحرفت الأحزاب السياسية عن مسار الانتقال والتأسيس، ودخلت في استقطاب واصطفاف راكم عوائق أمام الانتقال ومهد للصراع الذي لا تزال آثاره باقية إلى اليوم.

الممارسة الحزبية التي شابها الكثير من التشوهات فكانت محل تضخيم من قبل الخصوم السياسيين، قادت إلى نفرة عامة من العمل الحزبي، فأجريت انتخابات البرلمان عام 2014م بعيدا عن الأحزاب السياسية، فكان أن حلت الجهويات والمناطق والقبائل محل الأحزاب، لتتشكل كتل هي أشبه بالأحزاب إلا أنها لم تبن على أسس حزبية ولا تتحمل مسؤولية العمل الحزبي ولا تتقيد بفلسفته وضوابطه.

وتمر السنوات ويستقبل الليبيون انتخابات برلمانية ورئاسية كان من المفترض أن تعقد نهاية عام 2021م، وهم أبعد عن الثقافة السياسية الحزبية، وأفقر إلى الوعي بدور الأحزاب في الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي، بوصفها قاطرة التعبئة السياسية والاجتماعية للدفع بالمسار الديمقراطي إلى الأمام. إذ لم تقع احتجاجات قوية على قرار مجلس النواب إقصاء الأحزاب من السباق الانتخابي، وبقيت المعارضة محتشمة وكان يمكن أن تجرى الانتخابات البرلمانية بعيدا عن حضور الأحزاب لولا تعثر العملية الانتخابية.

والمتتبع للأدبيات التي تعنى بالشأن الليبي يجد فيها شحا كبيرا في التوعية بمتطلبات الانتقال الديمقراطي ودور الأحزاب في هذا الانتقال، ولا تزال النخبة

تغــرد خارج ســرب التحول والبناء الصحيح، وتنهمــك في قضايا وملفات لها صلة بالصراع، وتعمل على تغذيته بدل تفكيكه ثم إعادة تشــكل العقل الجمعي بمتطلبات الانتقال والبناء والاستقرار.

9. العزل السياسي وضياع بوصلة التأسيس

كانت الدعوة إلى تطبيق العزل السياســي للعناصر التي تورطت في العمل مع النظام الســابق في مواقع حيوية مطلبا حيويا لجمهرة من أنصار ثورة فبراير المقتنعين بأن فلســفة الثورة تقوم على تمكين أنصارها وعزل أعدائها وكل من ارتبــط برابط مميز مع النظام، سياســيا أو عســكريا أو إداريــا، ومثَّل حلقة من حلقات منظومته.

وقد تشكلت تنسيقية للمطالبة بإقرار قانون للعزل السياسي وكانت من أبرز وســائل الضغط على المؤتمر الوطني، وبرغم أن أداء التنسيقية كان سلميا فإنها مثلت غطاء للثوار المسلحين الذين حاصروا بعض الوزارات، وكانت أيضا مظلة لمجموعات مارســت العنف ضد أعضاء المؤتمر وفرضت على عدد كبير منهم التوقيع على وثيقة تلزمهم باستصدار قانون العزل تحت تأثير السلاح وذلك إثر عملية اقتحام للمؤتمر الوطني العام[1].

والتحــدي أمام هــذه المقاربة الفكرية والثورية كان مــن قبل نخبة فاعلة ممن دعموا الثورة وكان لهم دور حيوي في انتصارها، داخل المجلس الوطني الانتقالي، وخارجه من المنتظم المدني، والنخبة النشــطة. فعارض هؤلاء بعض الآراء التي طرحت داخل المجلس بخصوص حماية الثورة، فقد واجه المجلس الانتقالــي صعوبات في بعض المحطات المتعلقة بالموقف من النظام وأعوانه، رأينا ذلك في قانون تمجيد القذافي وفي هيئة النزاهة.

ولأن مقاربة الانتقال الديمقراطي وفق المادة 30 من الإعلان الدســتوري تستند إلى الحكم المطلق للمادة 6 من الإعلان الخاصة بالحقوق والمساواة بين الليبيين، ولأنه لم يتم تضمين بنود واضحة وحاسمة في قانون الانتخاب تتعلق بمنع ترشــح من قاوموا الثورة أو تورطوا في ما يمكن وصفه بالجرائم، أو من

(1) الشلوي مصدر سابق ص 227.

ربطتهم صلات قوية بالنظام السابق، فقد التحق بالمؤتمر الوطني عدد من أنصار النظام الذين ظلوا مخلصين له حتى بعد مضي أشهر من تفجر الثورة.

في هذا المناخ المأزوم والملوث تم طرح فكرة العزل السياسي، وكان الإصرار عليها من قبل الحزب الأكثر عداوة للنظام السابق وأنصاره التقليديين وحتى من عملوا في مناصب حيوية في المنظومة الإدارية زمن النظام السابق ولم يكونوا من أولياء النظام السابق فكريا وسياسيا، وهو حزب جبهة الإنقاذ.

لم يكن الجدل حول مطلب العزل السياسي منصبًّا على مبدأ حق الليبيين في أن يعاقبوا المتورطين في دعم النظام السابق ونصرته، إذ لم يرفض هذا المبدأ حتى كبار المنظمات الحقوقية الدولية، فقد صرحت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش بأنه "من حق الليبيين أن يتوقعوا إزاحة المسؤولين الذين أساؤوا استغلال مناصبهم تحت حكم القذافي في ارتكاب جرائم وانتهاك حقوق الإنسان، وعدم السماح لهم بتولي مناصب عامة مجددًا"[1].

لكن احتجاج المنتظم الحقوقي المحلي والدولي، وفي مقدمتهم منظمة هيومن رايتس ووتش، ارتكز حول ما اعتبروه غموضا وإفراطا يمكن أن يقصي أعدادا كبيرة ممن تولوا مناصب إدارية زمن النظام السابق.

1.9 وقوع العزل في شرك المناكفة السياسية

معلوم أن فكرة العزل السياسي لم تكن لأجل حماية الثورة وتأمين المسار الانتقالي فقط وأن مناكفة سياسية كانت أيضا خلف طرح حزب الجبهة مقترحه لعزل من تولى مناصب حيوية خلال السنوات العشر الأخيرة من عمر النظام السابق، حيث إن الدكتور محمود جبريل كان من بين هؤلاء، وهو ما دفع الأخير وحزبه إلى تقديم مقترح يقصي أبرز قيادات حزب الجبهة، ومنهم الدكتور محمد المقريف والأستاذ عبد العزيز صهد اللذان شغلا مناصب في المنظومة الليبية الرسمية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فكان أن أُقر قانون العزل في ظل هذا التدافع السلبي، ويقر كلا الطرفين بأن القانون بهذه الصيغة يمثل معضلة

(1) على ليبيا أن ترفض قانون العزل السياسي، هيومن رايتس ووتش 4 مايو/ أيار 2013م https: / /www. hrw.org /ar /news /2013 /05 /04 /249585

ولا يخدم المسار الانتقالي بل يعقده، وهذا ما وقع فعلا.

حــزب تحالــف القوى الوطنية كان ضد قانون العــزل بقوة، لكن أعضاءه تحولوا إلى ملكيين أكثر من الملك نفســه بخصوص العزل، كما عبر به العضو عبد الفتاح الشــلوي، وهم من طرحوا فكرة أن يشــمل العزل كل من عملوا في مناصب حيوية منذ عام 1969م، والغاية كانت توســيع شريحة المعزولين لأجل إسقاط القانون[1].

بالنسبة للمكونات السياســية الأخرى، كحزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء وبلادي، فقد انجرَّت إلى إقرار قانون العزل بصيغته المأزومة اســتجابة لضغوط مكونات نشطة خارج المؤتمر الوطني العام وفي مقدمتهم ثوار قدموا للعاصمة من مناطق عدة وقاموا بمحاصرة مؤسســات سيادية وحيوية وتورط بعضهم في عنف مادي ومعنوي ضد أعضاء المؤتمر كما سبقت الإشارة إليه، مطالبين بإقرار قانون العزل السياسي الذي طال النقاش والجدل حوله.

وفــي حوار بين رئيس المؤتمر الوطني الدكتــور محمد المقريف ورئيس البعثــة الأممية لليبيا الدكتور طارق متري بخصوص طلب رأي البعثة في قانون العزل برر المقريف العزل بالنقمة الشعبية على من خدم النظام السابق وبقي في موقعه وكأن ثورة لم تقع، وشــدد على قوة الضغط الذي يمارس على المؤتمر الوطني من الثوار ومن ذوي الأصوات العالية[2].

ويذكر عضو المؤتمر الوطني العام عبد الفتاح الشــلوي وقائع كان شاهدا عليها تتعلق بقانون العزل منها تعرض محمد المقريف للتهديد المباشر بالسلاح مــن قبل بعض من اقتحموا جلســة المؤتمر الوطني حــول قانون العزل بقاعة الأرصاد الجوية بالكريمية، وتعرض السيارة التي أقلته من القاعة بعد أن ضرب عليها حصار محكم إلى وابل من الرصاص[3].

حــزب العدالــة والبناء الذي اتهم بأنه وراء قانــون العزل بصيغته التي أُقر بهــا ارتبــك في تعاطيه مع مقاربة العزل، فهــو لم يدافع عن مقترحه الذي جاء

(1) الشلوي مصدر سابق ص 240.

(2) متري مصدر سابق ص 96.

(3) الشلوي مصدر سابق ص 229، 234.

وسطا بين مقترحي الجبهة والتحالف، وأخذ بجريرة تصريحات بعض قياداته في الموقف من النظام السابق، وآثر أن يجاري ضغوط الفواعل السياسية والعسكرية.

أما حزب التحالف فبرغم كونه مشمولا بقوة ضمن مقترح الجبهة، وبرغم ثقة رئيسه في قدرة كتلة الحزب بالمؤتمر الوطني على إسقاط القانون، فإن توقعاته كانت غير صائبة وكشفت مداولات المؤتمر حول العزل السياسي عن غياب الانسجام والتنسيق بين أعضاء كتلته[1].

9. 2 قانون العزل.. الضرورة والمعضلة

قانون العزل السياسي الذي صوت لصالحه 164 عضوا، وعارض إقراره 5 أعضاء فقط، لم يحرم البلاد في مرحلة حساسة من انتقالها من قيادات وطنية وكوادر فاعلة يعدون بعشرات الآلاف فحسب، بل مهد الطريق لاستغلال جمهرة ممن شملهم العزل ليلتحقوا بركب المسار الفوضوي بعد صدور القانون ويكونوا ضمن مخطط الانقلاب على مكتسبات الثورة الذي قاده خليفة حفتر منذ عام 2014م.

لقد كان للنزاع المحموم بين فواعل سياسية في المؤتمر الوطني العام أثره في الإخفاق في ضبط مبدأ العزل السياسي الذي اقتضته المرحلة، وتقتضيه مشاريع التغيير التي تأتي بعد مرحلة طويلة من الاستبداد والقمع والنهب والفشل الذريع، وتتطلبه التحوطات من أن يعرقل هؤلاء المسار الانتقالي من خلال مواقعهم في الدولة، أو ينقلبوا عليه. فقد فشل المؤتمر الوطني في الموازنة بين الضرورة والمعضلة، ضرورة أن يكون هناك عزل سياسي لعناصر محدودة لمرحلة معينة، ومعضلة أن يخرج العزل عن سياق الضرورة ليشكل تحديا أمام الانتقال الديمقراطي.

3.9 العزل السياسي والبحث عن المخرج من التأزيم

ما من شك في أن صدور قانون العزل السياسي بالشكل الذي صدر به قد فجر أزمة هي الكبرى في المؤتمر الوطني العام، فقد صار بناء على هذا القانون قادة العمل السياسي الليبي والمرشحون للمناصب العليا معزولين، وهو ما دفع

(1) نفس المصدر ص 97.

الأطراف الفاعلة داخل المؤتمر الوطني، وأخرى نشطة من خارجه للبحث عن مخــرج من الوضع المأزوم للمؤتمر الوطني، ومن هنا اتجه الحوار إلى التوافق على خارطة للطريق تصحح الوضع المختل وتجد حلا لأزمة عدم الثقة والتنازع الشــديد بين الأطراف الفاعلة في المؤتمــر الوطني العام، ودارت حوارات بين الكتل السياســية، وقدمت مقترحات من خــارج المؤتمر الوطني، إلا أن النزاع كان أكبر من أن تحتويه مبادرة أو تتخطاه خارطة طريق جديدة.

10. العامل الخارجي والأزمة المستحكمة

يمكــن القول إن الدعــم الخارجي للحكومات المتعاقبــة لم يكن فعالا، وكانت الاستفادة من قرار مجلس الأمن الذي يحث الأطراف الدولية على دعم الانتقال والاستقرار في ليبيا محدودة من قبل تلك الحكومات، وخلص الشركاء الدوليــون إلــى اعتقاد مفاده أنَّ "عدم قدرة الليبيين على الإفادة من القليل الذي يقدم لهم لا يؤهلهم للحصول على الكثير"[1].

وشارك المؤلف في بعض المنتديات الدولية المعنية بالأزمة الليبية ولاحظ تكرار تحميل الحكومات المتعاقبة مسؤولية الإخفاق في تحقيق نتاج ملموسة في مجال الدعم المؤسساتي من قبل الأطراف الدولية، وكان عدم استقرار القيادات السياســية والفنية في الوزارات المختلفة وتغييرها بشــكل سريع من بين حجج الأطراف الدولية في عدم إكمال البرامج التي تم اعتمادها ســواء على مســتوى حماية الحدود أو تأهيل كوارد الأجهزة الأمنية والجيش.

فــي المقابل، فإن جزءًا من التعثر والإخفاق يعود إلى التســويف من قبل الشــركاء الدوليين والمبالغة في الزيارات الاستشــكافية والاجتماعات الدورية المتكررة مع المســؤولين الليبيين والتقارير والدراســات المطولة، وذلك على حساب البرامج التنفيذية والدورات التدريبية والدعم اللوجستي. وظهر الارتباك فــي إدارة برامج الدعــم والتأهيل التي يقدمها الشــركاء الدوليون، الأوروبيون والأمريكان، التي لا تدعم شــروطها متطلبات الانتقال المرجوّ والأثر الإيجابي للدولة والمجتمع الليبي[2].

(1) متري مصدر سابق ص 107.

(2) متري مصدر سابق ص 108.

11. أثر ضغط الرأي العام

أشرنا إلى الواقع الصعب الذي واجهه المؤتمر الوطني العام، وهو ما واجه قدرا منه مجلس النواب، وكان من أهم مؤشـــراته عدد الاقتحامات التي كانت بمعدل اقتحام كل ثلاثة أيام تقريبا طوال فترة عمل المؤتمر، ولقد شكل الاتجاه العدائـــي لبعـــض القنوات الفضائية للمؤتمر ضغطـــا كبيرا من حيث توجيه نقمة وســـخط قطاع واســـع من الرأي العام ضده، كما أضرّت تلك الحملة الســـلبية علـــى المؤتمـــر بمكانة وهيبة أعضائه، بل حتى تنقلهم، إذ واجه أعضاء المؤتمر صعوبات في حركتهم داخل المدن الليبية، وكان المؤلف شـــاهدا على حالات تعـــرض فيها أعضاء المؤتمر الوطني للمعاملة المهينة في المطارات منها واقعة التعرض لنائب رئيس المؤتمر الوطني في فترة رئاســـة نوري أبوســـهمين الذي واجه تهديدا مباشـــرا مـــن قبل بعض المتحكمين في مطـــار بنينا ببنغازي وهم يحملون السلاح لمنعه من السفر إلى طرابلس والالتحاق بالمؤتمر الوطني.

هذا الوضع الملغوم والضاغط أســـهم في دفع المؤتمر إلى تبني خيارات ليست في الغالب وفق رؤية متفق عليها، وأثر في أداء أعضائه بشكل سلبي حتى أصبـــح عدد كبير من الأعضاء يتماهـــون مع ضغوط الخارج ويوظفونها لصالح توجهاتهم السياسية والجهوية.

فقـــد ثبت أن الكثيـــر من اقتحامات المؤتمر الوطني العام كانت بتوجيه أو إيحـــاء من بعض الأعضاء، وقاد بعـــض آخر الحملة ضد المؤتمر العام أو ضد بعض كتله السياسية عبر القنوات الفضائية معلنين تبرّؤهم منه بل واستقالتهم من عضويته إلا إنهم لم يستقيلوا وظلوا يتقاضون مرتباتهم العالية ويتمتعون بمزاياهم التفضيلية ويمثلون المؤتمر في المحافل الدولية[1].

12. لجنة فبراير والطريق لانتخاب البرلمان

تعاظمـــت الضغوط الهادفة إلـــى إنهاء المؤتمر الوطنـــي العام، ولقد كان للإعـــلام الموجه، والنخبة النشـــطة النصيب الأكبـــر في صناعة رأي عام رافض لاســـتمرار المؤتمر، فكان أن تم التوافق على رســـم خارطة انتقال تضعها لجنة

---

(1) الشلوي مصدر سابق ص 306.

مكونة من عدد من الأعضاء برئاسة العضو سالم جنات، إلا أن مخرجاتها قوبلت بالرفض فتقرر تشكيل لجنة تضم أعضاء من المؤتمر الوطني العام وآخرين من خبراء القانون والنشــطاء السياســيين، فتشــكلت لجنة فبراير بعدد خمسة عشر عضوا، ستة منهم من أعضاء المؤتمر، والباقون من خارجه.

وأنيط باللجنة وضع قاعدة دســتورية للانتقــال بعد انتهاء المؤتمر الوطني وذلك في حال أعلنت هيئة وضع الدستور عدم تمكنها من إنجاز الدستور ليكون الأساس للانتخابات الجديدة.

وقدمت اللجنة مقترحا بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ووقع جدل حول شرعية مخرجات اللجنة حيث اعترض البعض على نقطة تصويت المؤتمر على مخرجات اللجنة وترحيل مقترح انتخاب الرئيس إلى البرلمان القادم وكان هذا سبب استقالة مقرر اللجنة د. عزة المقهور[1]، وأصدر المؤتمر قرارا بتحديد موعد انتخاب مجلس النواب وكان يوم الخامس والعشرين من يونيو/ حزيران 2014م.

الخلاصة

أثبــت مرحلــة المؤتمر الوطني العام أن البلاد تعاني من مشــاكل تتجاوز الخلافــات السياســية بين التيــارات الفكريــة المختلفة كما يقــع في الأنظمة الديمقراطية، وأن اختيار الشعب لممثليه عبر انتخابات ثبت أنها لم تشبها شائبة تزوير، وكانت المشاركة الشعبية فيها كبيرة، لم يكن كافيا لتحقيق الاستقرار بعد التغيير الجذري في النظام السياســي عقب ثورة فبراير، وأن خطة الانتقال التي اعتمدها المجلس الانتقالي لم تكن موفقة.

لقد ظهرت الآثار السلبية للمشاكل المزمنة التي يعاني منها المجتمع الليبي والتــي تراكمــت عبر عقود طويلة، كما تجلى عوار الفقر إلى البناء المؤسســي الرســمي والتنظيم السياســي المدني، وظهر تدنّي الوعي المجتمعي الذي تأثر ســلبا بمرحلة حكم القذافي، وفشــل المؤتمر الوطني في احتواء تلك السلبيات ولــو جزئيا، بل إن النزاع بين مكونات المؤتمر الوطني كان عامل تكريس لهذه المشاكل فكانت تجربته بالمجمل غير موفقة.

---

(1) نفس المصدر السابق ص 400.

وبالنظـر إلى المهام التأسيسـية الحيوية والخطيرة التـي أنيطت بالمؤتمر الوطني العام وفي مقدمتها الإشـراف على وضع الدسـتور وبناء المؤسسـات الحيوية، وتعزيز التوافق بين مكونات المجتمع واحتواء المجموعات المسلحة... إلخ، يمكن القول إن المؤتمر فشـل في أن يكمل مشـوار التأسـيس والانتقال الديمقراطـي، وقـادت الخلافات بين كتله والضغوط مـن خارجه إلى تكريس الواقع السـلبي والنكوص عن المسـار الانتقالي وفق اشتراطاته ومقوماته. ولقد كانـت مقاربة المؤتمـر للتمهيد للمرحلة الانتقالية اللاحقة التي جاءت بمجلس النواب عنونا كبيرا على الإخفاق، ومؤشر ذلك التأزيم الذي وقع بعيد انتخاب مجلس النواب وتداعياته الخطيرة على تماسك الدولة والمجتمع.

الفصل الخامس

الانقسام السياسي ومشروع عسكرة الدولة

بذرة الانقسام السياسي غرست منذ الأشهر الأولى من تفجر ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط، وبوادر الانقسام لاحت بوضوح مع تنامي الخلافات بين الفواعل السياسية الرئيسية في المؤتمر الوطني ومن يدعمها من قوى سياسية ومكونات اجتماعية وجهوية وتشكيلات مسلحة.

وقائع عدة صورت أزمة ما بعد الثورة، وكان أبرزها الخلاف الذي تحول إلى نزاع بين الفرقاء السياسيين، والبداية كانت مع التيار الفيدرالي، خاصة ذوي النزعة الجهوية الحادة ضمن مكوناته، ثم النزاع بين التيارين الليبرالي والإسلامي، الذي طغى بشكل أكبر على غيره من الخلافات وأخذ بعده التنظيمي والسلطوي في فترة المؤتمر الوطني العام، ليتحول النزاع بعدها إلى صدام مسلح ومواجهات كبيرة بعد إطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا اللتين لحقتا انتخاب البرلمان في يونيو/ حزيران 2014م.

ثم أخذ الصراع أشكالا وأبعادا أخرى، ليصل إلى محطة هجوم حفتر على العاصمة في إبريل/ نيسان 2019م، وبرغم هزيمة حفتر والولوج إلى المسار السلمي السياسي، فإن مؤشرات عديدة تؤكد أن نهاية الانقسام لم تحن بعد، وبأن الحرب غير مستبعدة ولو في شكل مواجهات محدودة أو متقطعة.

ولهذا الانقسام أسبابه التي تعددت من الخلافات الجهوية والقبلية إلى صراع النفوذ والتحكم في مفاصل الدولة فالتدخلات الخارجية التي وجدت أرضية في الداخل ووظفت التناقضات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية للتأثير في المشهد وتوجيه الأحداث بما يخدم أجنداتها.

أولا: إرهاصات الانقسام السياسي

التحفظ الذي أبدته رموز سياسية مرموقة على أداء المجلس الانتقالي الوطني أخذ اتجاها موضوعيا بحكم أن أداء المجلس الانتقالي لم يكن في مستوى الأحداث بل إنه تورط في ممارسات شكلت عبئا كبيرا على الثورة

ومشـــروعها الرامي لإســـقاط النظام وتأسيس دولة مدنية ديمقراطية ومؤسساتية، وقد ســـبق الحديث عن تلك الممارســـات بالتفصيل في فصل ســـابق من هذا الكتـــاب. إلا إن التحفظ لدى البعض تلبس بنفـــس أيديولوجي اقترن بالاعتقاد باختطاف المجلس الانتقالي من قبل الإسلاميين وتوجيهه وفق هواهم.

ويكشـــف عبد الرحمن شـــلقم في كتابه "نهاية القذافي" عن حالة السخط على المجلس الانتقالي، أو على قيادته وبعض أعضائه، التي ازدادت بعد حادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس على يد مجموعة إســـلامية متشـــددة. يقول شلقم: "استمرت الاتصالات بيني وبين الدكتور محمود جبريل، والدكتور علي الترهوني مسؤول ملف المالية والنفط بالمجلس التنفيذي، ومحمود شمام مسؤول الإعلام، ومحمد العلاقي مسؤول ملف العدل وحقوق الإنسان بالمجلس، وكان الحديث عـــن خطـــورة الوضع في بنغازي بعد اغتيال اللواء عبـــد الفتاح يونس، وما هو العمل الملح الذي لا ينتظر التأجيل، وما هي الطرق الأقصر والأنســـب لإيقاف اندفاع المتطرفين للسيطرة على القوات المقاتلة، وعلى وزارة الداخلية، وكذلك دور مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي. تحدثنا عن ضرورة تأسيس جبهة سياسية واسعة تضم كل القوى الديمقراطية المعارضة للمتطرفين، وســـيطرتهم علـــى مفاصل الأمور في المناطق المحـــررة، واللغة التي يجب أن نتحدث بها داخل المجلس الانتقالي"[1]. ويضيف شـــلقم في محادثة تلفونية مع محمود جبريل في معرض الحديث عن الخلافات القائمة: "لابد أن نشـــرع في تأسيس تنظيم سياسي فضفاض ومفتوح لكل ليبي يؤمن بالديمقراطية والتسامح والحداثة"[2].

وإن كان حديث شلقم جاء في أعقاب مقتل عبد الفتاح يونس وفي مواجهة المتطرفين الذين تورط بعضهم في اغتياله، فإن مضامينه تشـــمل الخلاف مع ما اصطلح على تسميته التيار الإسلامي الوسطي، فالفكرة تقوم على تنظيم أصحاب الأفـــكار الحداثية فـــي مقابلة الإســـلاميين، وغالبا يجمل كثير مـــن الليبراليين الإسلاميين ويضعونهم في سلة واحدة.

وبالنظر إلى من تشاور معهم شلقم حسب الأسماء التي ذكرها، فإن قصر

(1) شلقم مصدر سابق ص 521.

(2) نفس المصدر ص 523.

التشـــاور علـــى هؤلاء له دلالته التي ليســـت لها علاقة بكونهـــم على قمة هرم السلطة التنفيذية للثورة آنداك، فلقد ضم المكتب التنفيذي وقتها أعضاء آخرين لم يكونوا ضمن دائرة التشـــاور التي تحدث عنها شـــلقم، من بينهم د. عوض البرعصي، ود. أنور الفيتوري، ولم يقع إدماجهم في الحوارات، على الأرجح، لكونهم من الإسلاميين.

علـــى الضفـــة الأخرى، لم يكن موقف بعض الرموز الإســـلامية أقل حدة أو أكثـــر تســـامحا، ففي مقابلة للدكتور علي الصلابي مـــع موقع "الجزيرة نت" الإخباري في شـــهر ســـبتمبر/ أيلول 2011م قال صراحة: إن "محمود جبريل مع مجموعة من أمثال محمود شمام وعلي الترهوني وعبد الرحمن شلقم وقلة قليلة أخرى، مجموعة متحدة يريدون أن يفصلوا لليبيين ملابس خاصة على المقاس الذي يرونه، وأرادوا أن يأتوا بأناس على شـــاكلتهم ليســـيّروا شؤون الليبيين في مجالات الأمن والجيش، وفي مجال الطاقة والنفط، وفي الطب والصحة، وفي عموم الإدارات، للســـيطرة والهيمنة، ولم يشـــاوروا القوى الوطنية الفاعلة التي دفعت الغالي والنفيس من أجل الحرية.. ولن نســـمح لقلة قليلة من المتطرفين العلمانييـــن بأن يُدخلوا ليبيا في نفق جديد أســـوأ مـــن الذي أدخلنا فيه القذافي منـــذ أربعين عامـــا""[1]. ويحكي وصف الدكتور علي من أشـــار إليهم في كلامه بـ"المتطرفين العلمانيين" القصة كاملة.

واتهـــم الدكتـــور الصادق الغريانـــي [2] محمود جبريل في خطبة ســـبقت انتخابات المؤتمر الوطني العام باســـتغلال الدين لتمرير مشـــروعه السياســـي، واعتبره علماني الاتجاه مســـتدلا بتصريـــح لجبريل يقول فيه بأن الدولة لا دين لها، وعلق على ورود عبارة "السيادة للشعب" في برنامج الحزب السياسي الذي يقوده بأن هذه العبارة منافية للدين وانتجها الفكر الشيوعي، وأن إعلانه عن جعل الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع من باب المتاجرة والتغرير والتزييف،

(1) الصلابي: على محمود جبريل أن يرحل الجزيرة نت 13 سبتمبر/ أيلول 2011م shorturl.at /kIQ79

(2) عالم في الفقه وأصوله له مؤلفات معتمدة في الجامعات الليبية وتلقى قبولا خارج ليبيا. انحاز للثورة وكان له موقف قوي حرك قطاعات واسعة خاصة في الغرب. تم تعيينه مفتيا للبلاد عام 2012م، وواجهه خصومُه في تيار الكرامة في الشرق والغرب بعد فتاوى أصدرها ضد حفتر وعملياته العسكرية منذ 2014م.

وخلص إلى التوجيه بما يفهم منه عدم التصويت لحزب التحالف[1].

والملاحظة الفارقة أن من سبق بنقل النزاع إلى الرأي العام هم رموز التيار الإسلامي وذلك عبر اللقاءات المتلفزة والصحفية والخطب والدروس، وذلك برغم تحسس مبرزي التيار الليبرالي مبكرا من حضور الرموز والنشطاء الإسلاميين، كما سبقت الإشارة إليه في كلام عبد الرحمن شلقم. وهو على العموم صراع ما كان ليتأخر، وفي جعبة كل طرف الكثير ليلقم به خصمه، فالثورة التي وحدتهم إلى حين كانت لحظة حماس مشوب بخوف من خطر القذافي، ومع زوال الخطر عاد كل طرف إلى قواعده في الحكم على الآخر المخالف، والخوف من أن يتفرد بالقرار، والاجتهاد في إقصائه أو الحد من تأثيره في المشهد.

1. من الخلاف إلى الصراع

تحدثنا عن الخلاف داخل المؤتمر الوطني العام الذي تلبس بطابع حاد تجاوز التنافس التقليدي بين الكتل السياسية إلى الخصام الذي قاد إلى تعطيل المؤتمر الوطني والاقتراب به من حالة الشلل. ولقد كان النزاع داخل المؤتمر الوطني استجابة للنزاع خارجه وصدى له، فقد أصبحت شاشات القنوات الفضائية، خاصة قناة "العاصمة" وقناة "ليبيا أولا" وقناة "الدولية"، ولاحقا قناة "ليبيا الأحرار"، منابر لتعبئة الرأي العام ضد المؤتمر الوطني، وفضاء لحملات قوية تستهدفه شارك فيها أعضاء من المؤتمر الوطني ذاته، ونسج على منوالهم نشطاء سياسيون وإعلاميون، ثم انتقل الموقف المتشدد من المؤتمر إلى الكتائب المسلحة، ويذكر الجميع بيان كتائب القعقاع والصواعق، الذي حدد مهلة خمس ساعات لحل المؤتمر الوطني العام أو تقوم تلك الكتائب بمداهمته واعتقال أعضائه[2]. ولقد كان الموقف المتشدد لكتائب القعقاع والصواعق من المؤتمر من بين أسباب تفجر الوضع في الغرب الليبي واندلاع المواجهات فيما عرف بعملية فجر ليبيا[3] في أغسطس 2014م.

---

(1) مقطع صوتي للدكتور الصادق الغرياني حول محمود جبريل وحزب اتحالف، shorturl.at /enCEH

(2) الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب في ليبيا، الجزيرة نت 21 فبراير/ شباط 2014م.

(3) عملية عسكرية أطلقتها كتائب من مدن عديدة في غرب البلاد في يوليو/ تموز 2014م ضد كتائب

2. البعد الاقليمي والدولي في الصراع

وقع التدخل الدولي المباشـــر في المســـألة الليبية عام 2011م عبر قرار من مجلس الأمن وبموافقة وتأييد جامعة الدول العربية وبطلب من السلطة الجديدة المعترف بها في البلاد، ويمكن القول إنه توقف مع انتصار الثورة وسقوط النظام، لذا كان لوم كثير من المراقبين الدوليين للشأن الليبي أن المجتمع الدولي تخلى عن الليبيين وهم في أمس الحاجة للدعم بعيد انتصار انتفاضتهم.

لكن التدخل الخارجي بعد عمليات الناتو أخذ شـكلا مختلفا وكان الدور الأبرز فيه للدول الإقليمية التي انقسمت إلى محورين؛ محور تمثله قطر وتركيا ومحور آخر يشتمل على مصر والإمارات والسعودية والبحرين.

ومـن هنـا كان للنزاع الداخلي صدى خارجيا، وصار للتيارين الرئيســيين المتنازعين في الداخل (الإســلاميون والليبراليــون) مظلة خارجية من محوري النزاع الإقليمي، مع الفارق الكبير في طبيعة التدخل وحجم الدعم، خاصة بعد الانقســام السياســي عام 2014م، ثم تطور الاســتقطاب واتسعت رقعته صوب أوروبا وآسيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية كما سيأتي لاحقا.

3. تباين في تشخيص طبيعة الصراع وأسبابه

لا يتفــق من تناولوا بالبحث والنقاش الانقســام، الــذي بدأت إرهاصاته مبكرا وأخذ شكلا واضحا بعد عام 2014م وتطور بشكل مقلق جدا بعد ذلك، مــن جهــة طبيعته ودوافعه، فمن بين المعقبين من يتشــدد ويعتبره صراع الحق والباطــل، الإســلام والكفر، وهنــاك من يعيده إلى التركيبــة الاجتماعية للبلاد والنزوع الجهوي، وقريب من هؤلاء من يســتند إلى التاريخ وإلى شــكل الدولة الليبية قبل الاســتعمار الإيطالي التي كانت على هيئة ثلاثة أقاليم بينها تنافس، خاصة إقليمي طرابلس وبرقة، وهناك من ينظر إليه من زاوية الصراع السياســي

أخرى من أهمها كتائب تنتسب إلى مدينة الزنتان وذلك على خلفية تهديد الأخيرة باعتقال أعضاء المؤتمر الوطني العام، وبالعموم جاءت فجر ليبيا ردا على عملية الكرامة وحلفائها في المنطقة الغربية وكانت أحد أسباب الانقسام السياسي بعد أن سيطرت قوات فجر ليبيا على العاصمة ودعت المؤتمر الوطني للانعقاد من جديد. وقد انعقد المؤتمر لاحقا وشكل حكومة الإنقاذ في سبتمبر/ أيلول 2014م.

بين مشـــاريع فكرية وسياسية، أحدها مرجعيته إسلامية والآخر ليبرالية، ويذهب آخرون إلى ثنائية العسكرة والدولة المدنية كمحدد رئيس لتفسير الصراع الليبي. كما أن البعض يذهب إلى دور النظام السابق في تشكيل الاصطفاف، وأن مقدار مشـــاركة الفواعل من النظام الســـابق في عملية الكرامة كان فارقا في توصيف الانقسام والنزاع[1].

وعند البعض فإن المحدد الرئيســـي يقترن بتخلف الليبيين وانقطاعهم عن العالـــم خاصـــة في الحقبة التي تم فيهـــا عزل ليبيا عن الخـــارج وانتهاج نظام يكرس التخلف ويميل إلى العنف ويجعله جزءًا من ســـلوك المجتمع، وهو ما يرفضـــه الباحـــث علي احميده بالقول "إن الحـــرب الأهلية التي وقعت في ليبيا منذ عام 2011م واســـتفحلت خلال ســـنوات ما بعد 2014م لا تعود إلى عدم حداثـــة المجتمـــع الليبي أو تخلفه ونزوعه القبلي والجهـــوي، وإنما ترجع إلى الدور الســـلبي للنخبة القيادية التي تورطت في تضليله، وإلى التدخل الخارجي والثورة المضادة التي هدفت إلى تكريس مصالحها"[2]، وهو رأي تعضده قرائن عدة كما سيأتي لاحقا.

يـــرى وهري فريدرك (Wehrey Feredric)، وهـــو يناقش تطور النزاع في بنغازي إلى الصدام الاجتماعي بين البدو والحضر، بعد الشـــعارات التي رفعها بعـــض أنصار حفتر من الجهويين والقبليين ضد من ترجع أصولهم القديمة إلى الغرب الليبي، خاصة مدينة مصراتة، يرى أن النزاع بين من أصولهم من الشرق ومن أصولهم من الغرب لا يفسر بشكل كامل ما وقع في بنغازي، ويذهب إلى أن غياب المأسســـة أو المؤسســـاتية هي العامل الأكبر، وزادت من وقع النزاع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الغرب والشرق، وأن أثر القبلية أو الجهوية في هذا النزاع ثانوي[3].

وتتجه بعض المقاربات لتفسير الانقسام والنزاع إلى المجموعات المسلحة،

---

(1) Wehrey. "The burning Shores" previous reference page 108

(2) احميدة، علي "دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق" منظمة الإسكوا، ص 11. shorturl.at /nN289

(3) Wehrey, Freredric "The Burning Shores: Inside the Batlle for New Libya". Previous reference page 121

فأصحاب النظرية العقلانية يرون أن سلوك المجموعات المسلحة محدد مهم في اتجاه النزاع والتشظي، وذلك كرد فعل أو استجابة منها للتهديدات أو الإغراءات الخارجية، أو ضغط السلطة أو فسح المجال للمشاركة، أو الحروب من خسارة أو نصر وأوزان المجموعات المســلحة في الحلف المســيطر، في حين تذهب مقاربــات أخرى إلى النظــر إلى المجموعات المســلحة كمنظمات وأنها نتاج للتركيبة الاجتماعية التي تشــكلت فيها تلك المجموعات المســلحة، وأن هذا العامل يحدد رد فعلها تجاه الضغوط أثناء النزاع [1].

ومن المهم أثناء مناقشة مسببات النزاع ومحركات الصراع أن ننوه إلى أن الإطــار العــام للتحليل ينبغي أن لا يغفل حقيقة أن جذور النزاع تعود إلى حقبة قديمة تتعلق بتاريخ ليبيا الحديث وتركيبة المجتمع الليبي قبل وبعد الاســتعمار الإيطالي، التي لم يتم التعامل معها بشــكل حداثي بل تم تكريســها خاصة فترة حكم القذافي، وعليه فقد كان متوقعا أن يقع هذا النزاع وهذا التشــظي بمجرد ســقوط النظام المتحكم في تلك التناقضات الاجتماعية بالعصا والجزرة، وفي هــذه الحالة تتشــابه ليبيا مع الدول والمجتمعــات التي تتقاطع معها في كل أو بعض الخصائص الاجتماعية مثل الصومال وأفغانستان[2].

غير أن هناك ما يدلّ على صعوبة حصر أســباب النزاع ومحركات الصراع في عامل واحد، ويمكن القول إن لكل مرحلة أو جولة بواعثها، لكن تبرز النزعة التسلطية والاستحواذ وتعزيز المصالح وما يستلزمه ذلك من إقصاء الآخر ورفضه كليا في مقدمة عوامل تأجيج النزاع وتفجر الصراع، مع حرص المتســلط على توظيف كل المحركات الأخرى من الديني إلى الجهوي إلى الفكري والسياسي فالعسكري والمدني، لأجل تحقيق الغايات والمصالح.

وعند محاولة إســقاط هذه الفرضية على حالة الصراع الليبي منذ الدخول في الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة بعد انتصار الثورة، التي كان سببها إغلاق الموانئ النفطية عام 2013م، لا يمكن حملها على العامل الجهوي لكون إبراهيم الجظران قد ســلك هذا المســلك واتجه إلى تشــكيل حكومة جهوية "برقاوية"

(1) Lacher, Wolfram "Libya’s Fragmentation: Structure and process in Violent Conflict" ebook p 7

(2) المصدر السابق ص 9.

سانده فيها مبرزون من التيار الفيدرالي، وتماهى فيها مع النفس الجهوي المرتفع الذي شهد حراكا على الأرض ينبئ عنه تجمع "الوادي الحمر"[1] غرب بنغازي بنحو 450 كم.

فقد تبين لاحقا أن الجظران تحرك بنوازع المصلحة الخاصة والرغبة في التسلط وركب موجة الجهوية لتحقيق مأربه، إذ بعد إخراج الجظران من منطقة الحقول والموانئ تحالف مع عناصر وفواعل من الغرب الليبي أو ممن أقاموا فيه مؤخرا بعد تهجيرهم من الشرق، ومن بين هؤلاء خصوم أشداء للجهوية وللطرح الفيدرالي، وذلك لأجل استعادة سيطرته على الموانئ من جديد، وليعود للنفوذ والمميزات التي استفاد منها لسنوات.

المثال الأوضح هو خليفة حفتر، إذ لا يمكن تصنيف حفتر بالليبرالي المعادي للإسلاميين لأنه عمل على استئصالهم بالقوة في بنغازي ودرنة، والدليل تحالفه مع التيار السلفي المتشدد، الذي أصبح من أهم أعمدة نفوذ حفتر، كما لا يمكن اعتبار تحركه جهويا بسبب تحالفه مع قبائل الشرق، ذلك لأنه قمع الفيدراليين من ضمن من قمع، وجعل القبائل مطية لمشروع السيطرة بالقوة على مقاليد الأمور في العاصمة، ثم لم يلبث أن غدر بهم، كما تحدث حفتر بعد فشل حملته على العاصمة عام 2019م بلغة مدنية وخطاب مدني منافٍ لما كان يتحدث به قبل وأثناء حربه على طرابلس، ذلك أن المسير إلى كرسي الرئاسة في هذه المرحلة يتطلب هذه البراغماتية، ولو تغيرت الظروف لعاد إلى سابق هوسه بالقوة العسكرية والحروب.

فالمحرك هنا الطموح الشخصي والمصلحة الضيقة، والأدوات هي كل ما يمكن توظيفه لتحقيق الغايات الخاصة، دون أن ننفي أثر العوامل السابقة الإشارة إليها في إعطاء الصراع مدى أوسع وعنفا أكبر، فهناك من تورط في النزاع إيمانا منه بأنه يمثل الحق في مواجهة الباطل، والنقاء في مقابل الفساد، وهناك من حركه نزوعه لإقليمه وجهويته، وهناك من تحرك رفضا للعسكرة وطلبا للدولة المدنية الديمقراطية، وعليه فإن حصر تفسير ما وقع من تأزيم وحروب في

(1) منطقة شبه خالية من السكان تبعد نحو 450 كم غرب بنغازي باتجاه العاصمة طرابلس ويعتبرها أنصار الفدرالية وانفصال إقليم برقة عن باقي الأقاليم الحد الفاصل بين إقليمهم والمنطقة الغربية، وقد تجمع فيها هؤلاء في أكثر من مناسبة للتعبير عن موقفهم السياسي.

عامل واحد يعتبر قصورا في تفسير الظاهرة، مع التنبيه إلى أن تعظيم أثر عامل دون غيره من العوامل المشـــار إليها في تفســـير دوافع النزاع والصراع يعود إلى طبيعة المرحلة والظرف الذي وقع فيه الصراع والجهة التي تبنت الحراك، فعلى ســـبيل المثال يمكن الجزم بأن محركات ثورة فبراير تنتســـب إلى قيم نبيلة في مجملها، فهي هبة شبابية عفوية طلبا للحرية والكرامة والعيش الكريم، في حين كانت عملية الكرامة منذ يومها الأول مشروعا فرديا تحول من مهمة محددة هي مواجهة الإرهاب ووقف الاغتيالات والتفجيرات إلى مشـــروع حكم باستخدام القوة والاعتماد على كل دعم خارجي مهما كانت آثاره ونتائجه. وعند التحليل الموضوعي لا يمكن أن تنســـب إفرازات الثورة وتداعياتها السياســـية والأمنية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة إلى من فجرها، ولكن يصح بلا أدنى شـــك نســـبة تداعيـــات عمليـــة الكرامة منذ عام 2014 وحتى الوقت الراهن إلى عرابها لكونه المسؤول الأول والحاكم النافذ والمتحكم في كل مكونات عمليته.

ثانيا: عملية الكرامة والمنعطف الأخطر منذ الثورة

عين خليفة حفتر كانت على كرسي الحكم، وطموحه بلوغ قمة هرم السلطة، وقد كانت منافســـته لرئيس أركان قوات الثـــورة، عبد الفتاح يونس، ظاهرة، ثم تحركاته في أوســـاط الضباط بعد إعلان تحرير البلاد من ســـلطة القذافي، حيث تنقل بين المدن والتقى بالعديد من الضباط الكبار لإقناعهم بمشروعه العسكري، ثم "انقلابه المتلفز" أو "الانقلاب الإلكتروني" كما وصفه فريدرك (Frederic)[1]، وذلك في فبراير/ شباط 2014م، تعبيرا صريحا عن هذا الطموح، إلا أنه لم يلق الاستجابة التي توقعها، ويبدو أن المجموعات التي وعدته بالتحرك في المنطقة الغربيـــة، التي يعتقد أنها من بين كتائب مدينـــة الزنتان المتمركزة في العاصمة، نكصت على عقبيها.

الدرس الذي اســـتفاده حفتر من انقلابـــه الذي أعلن عنه عبر قناة الحدث العربية الفضائية هو الاتجاه من الأسفل إلى الأعلى والبحث عن حاضنة ملائمة، ثـــم تجميع قوة عســـكرية للقيـــام بالانقلاب، فتوجه إلى بنغـــازي حيث المناخ

(1) Wehrey, Freredric "The Burning Shores: Inside the Batlle for New Libya". Previous reference page 106

السياسي والأمني الملائم، وسواء كانت حالة الفوضى الأمنية في المدينة بتدبير أطراف متحالفة مع حفتر أو لا، فلقد شكلت وسطا سياسيا واجتماعيا ملائما ومشجعا للتحرك العسكري الذي أطلق عليه حفتر عملية الكرامة وكانت أولى عملياته القتالية بتاريخ 16 مايو/ أيار 2014م.

وبرغم فشل عملياته القتالية خلال الأشهر الأولى من إطلاق عملية الكرامة بفعل المقاومة القوية من قبل كتائب الدروع[1] وغيرهم، فإن استمرار الفراغ الأمني ومناخ الرعب المسيطر في المدينة جراء استمرار عمليات الاغتيال والتفجيرات، وعجز الحكومة عن فعل شيء تجاه هذا الوضع الخطير، وعدم قدرة الثوار على مواجهة ما يجري وملء الفراغ الأمني، مهد الطريق لقبول عملية الكرامة شعبيا، ولقد كان لدخول أطراف إقليمية على الخط أثره في تجاوز الإخفاق الذي منيت به العملية في بدايتها، وكانت جولتها الثانية بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2014م، فاعلة جدا حيث تم تعبئة قطاعات مختلفة من المجتمع، من عسكريين ومدنيين، ليكونوا قاعدة الانطلاق لمحاصرة مجلس شورى بنغازي واحتواء الانتصارات التي حققها ضد قوات حفتر من مايو/ أيار إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2014م.

1. من العمليات القتالية المحدودة إلى الإستراتيجية الشاملة

معركة حفتر لم تكن عسكرية فحسب، ولو كانت كذلك لانكسر مشروعه مع الهزائم التي تلقاها خلال الأشهر الأولى من إطلاق عمليته، وإنما كانت إعلامية وكان للنخبة دور فاعل فيها أيضا، فلقد أعاد الاعتبار لمشروع حفتر التعبئة العامة عبر القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، كما أعطى كُتَّاب وصحفيون ونشطاء وحتى أعيان ووجهاء لعملية الكرامة البعد الاجتماعي والشعبي الذي مكنها من استدراك الفشل العسكري والهزيمة في ميدان القتال، ثم لحقت عوامل أخرى وفرت لعملية الكرامة زخمها الكبير.

فمع تعاظم الدعم المالي والعسكري والفني ممثلا في الخبراء والمستشارين

---

(1) هي كتائب أسسها رئيس الأركان المعين من قبل المجلس الانتقالي، اللواء يوسف المنقوش، وأصبحت تابعة لرئاسة الأركان وضمت الثوار الذين تصدوا لكتائب القذافي في الثورة، وتشكل منها سبع دورع في شرق وغرب البلاد.

العسكريين من فرنسا والإمارات ومصر، تعزز موقف حفتر داخليا أكثر فأكثر ونجح في توسيع قاعدة حلفائه من مختلف قبائل الشرق، ومن التيارات السياسية والنخبة من كل الاتجاهات، وصار التياران السلفي والجهوي من أهم ركائز نفوذه، والتحق به عدد من ضباط وجنود النظام السابق الذين آثروا الانزواء في بيوتهم بعد الثورة أو غادروا البلاد إلى دول الجوار بعد سقوط النظام عام 2011م،

العقل المدبر لعملية الكرامة، وهم مجموعة خبراء من عدة دول حليفة لحفتر، دفع الأخير للتحرك أمنيا بجانب حراكه العسكري القتالي في بنغازي، حيث تم التركيز على إعادة إحياء الأجهزة الأمنية والمخابراتية، فصار حفتر بفعل السطوة العسكرية والأمنية هو الحاكم الفعلي للشرق الذي لا يقف أمام مشروعه أحد، وبرغم التكاليف الباهظة لعملية الكرامة في بنغازي من خلال أعداد القتلى والجرحى الذين عدوا بالآلاف إذ يؤكد الناطق باسم قوات حفتر أن قتلى "الجيش" بلغوا نحو ستة آلاف[1]، والدمار الذي لحق أحياء كبيرة وحيوية جدا في المدينة، فإن شعبية حفتر ظلت في ازدياد وسطوته إلى أعلى وذلك قبيل الهجوم على العاصمة، فصار الوصف الملازم لاسمه حتى في الإعلام الغربي، "رجل ليبيا القوي".

من أحاطوا حفتر بعناية التوجيه والإرشاد والتخطيط أدركوا أن الدعم النخبوي والشعبي الواسع لن يستمر طويلا، وأن الأمور حتما ستسير في اتجاه معاكس مع تطور الأحداث، لهذا رأوا أن التعويل ينبغي أن يكون على كتائب خاصة يقودها أبناؤه وأقاربه وآخرون موالون ولاء لا شك فيه، وعلى النفوذ والقوة وعلى العنف والبطش، لهذا كان الإسراع في توظيف الأداة الأمنية ممثلة في منظومة موازية للحراك العسكري والإعلامي، وكان الترهيب عبر وسائل الخطف والتعذيب وحتى القتل.

وهذا ما يفسر تركز القوة الضاربة في كتائب معدودة يقودها أبناؤه وآخرون، ويشرح العنف والإرهاب الممنهج الذي تورطت فيه عملية الكرامة بعد أن استتب لحفتر الأمر في الشرق، إذ لم يكن مستحيلا أن يتم تقديم المتهمين

---

(1) ليبيون جرحى يواجهون مصاعب، رويترز، 3 يناير/ كانون الثاني 2018م shorturl.at /erHJO

بأعمال إرهابية للمحاكم ثم إعدامهم علنا بأحكام قضائية، أو إعدام المعارضين في الخفاء، ولم يكن صعبا دفن جثث المغدور بهم في مقابر لا يعلم بها أحد، لكن مشاهد القتل الجماعي التي نفذها الضابط محمود الورفلي[1] وآخرون، وعشرات الجثث التي تم إلقاؤها في المكبات وعلى قوارع الطرق كانت متعمدة ليشيع الرعب بين الناس وتُقطع جذور أي معارضة قد تهدد تماسك المشروع العسكري.

كان المال أيضا عاملا مهما في تعبئة قطاع فاعل من المجتمع في الشرق الليبي وأنحاء أخرى، ولقد اتجه حفتر إلى القبائل فاحتوى الكثير من شيوخها، وجعل شبابها مخزنا لعمليته العسكرية، ولم تبخل القبائل عليه ونجح في استعاضة الآلاف من المقاتلين الذين فقدهم في معارك بنغازي بآلاف غيرهم.

أما على مستوى الخطاب، فقد نجح حفتر في تسويق فكرة الجيش في مقابل المليشيات، ونشر إعلامه وأنصاره دعاية الإرهاب والإرهابيين فصارت كالنار في الهشيم، وراجت تسمية مقاتلي مجلس شورى ثوار بنغازي[2] وكل من سادنهم أو دافع عنهم بالدواعش، ولقد أسهمت ممارسات بعض عناصر ومكونات مجلس شورى ثوار بنغازي في تكريس الدعاية وتقبل الرأي العام في الشرق لها، بل إنها صارت مقبولة ورائجة حتى في الغرب والجنوب.

مجلس شورى بنغازي وقع في خطأ القبول بعناصر متطرفة ومتورطة في أعمال إرهابية ضمن مناطق نفوذه، إذ لم يصدر عن المجلس براءة منهم، ولقد تورط بعض العناصر المحسوبين على مجلس شورى ثوار بنغازي في ممارسات عنيفة من مثل قطع رؤوس المقاتلين التابعين لعملية الكرامة، أو

---

(1) هو ضابط برتبة نقيب من أنصار النظام السابق وقبض عليه في بنغازي في بداية الثورة وأفرج عنه بعد إطلاق عملية الكرامة ليصبح من أبرز الأذرع العسكرية لحفتر واشتهر بعنفه في مواجهة خصوم عملية الكرامة وتصفيتهم على الملأ خارج القانون، وصدر بحقه قرار ضبط وإحضار من قبل المحكمة الجنائية الدولية إلا أن خليفة حفتر رفض تسليمه وقام بترقيته إلى رتبة رائد، ثم قُتل في ظروف لا تزال غامضة عام 2020م.

(2) تأسس مجلس شورى ثوار بنغازي بعد إطلاق عملية الكرامة مباشرة وضم كتائب من اتجاهات عدة من أنصار الشريعة وغيرهم من الثوار، وواجه المجلس قوات حفتر في بنغازي في حرب دامت نحو ثلاث سنوات، واتهم المجلس بتوفير غطاء لعناصر من تنظيم الدولة الإسلامية الذين شاركوا ثوار بنغازي في معاركهم ضد حفتر.

التنكيل بالجرحى، وبرغم محدودية هذه الأعمال وقلة عدد المنتسبين إلى تنظيم الدولة المتشدد بالنظر إلى المجموع العام للمقاتلين تحت مظلة مجلس شورى ثوار بنغازي، فإنها استخدمت بدهاء من قبل إعلام الكرامة، فصارت مادة لتمرير خطابها المتشـــدد ووصف كل من رفع ســـلاحه ضد حفتر بالإرهابي والداعشي الذي لا يســـتهدف حفتر بل يهدد أمن المواطن واســـتقرار البلاد، بل أصبحت تلك الأعمال مبررا لممارســـات وحشية تورط فيها ليس فقط جنود أو مقاتلون من المتطوعين، بل قادة عســـكريون من قوات حفتر، من مثل تصفية الأســـرى وحرق القتلى ونبش قبور الموتى واستعراض جثثهم في الشوارع وأمام بوابات المعسكرات بشكل مهين[1].

حادثة رفض "عمر أشكال"، ابن عم معمر القذافي، الذي كان سجينا عند مجلس شورى ثوار بنغازي، الخروج من منطقة قنفودة المحاصرة من قبل قوات حفتر عام 2017م[2]، التي كانت تدك بالمدافع والطائرات، ثم وفاته بسبب القصف، كانت دليلا على عدم صحة تعميم تهمة الإرهاب وانتفاء تهمة العنف عن شريحة كبيرة من المقاتلين تحت راية مجلس شـــورى بنغازي. فعمر أشكال والعشرات من الســـجناء من أعوان النظام الســـابق كانوا عبئا على المقاتلين خصوصا في الفترات الأخيرة من المواجهات مع قوات حفتر، إلا أنهم لم يقوموا بتصفيتهم، بل قاســـموهم ما توفر من طعام، ثم أخلوا ســـبيلهم، والملاحظ أن أغلب من أخلي سبيلهم لم يتورطوا في إدانة مقاتلي شورى بنغازي، ولهذا دلالته الجلية.

ومع التسليم بوجود إرهابيين ضمن المجموعات المسلحة في بنغازي ودرنة وتورطهم في أعمال إجرامية، فإنه من المهم التنبيه إلى أن مجابهة الإرهاب التي كانـــت من أهـــم مرتكزات وأهداف عملية الكرامة كانت دعائية في مراحل عدة من عمر العملية، فقد استعدى حفتر القوات العسكرية في الغرب بنفس الحجة مـــع أنها هي التي قامت بالتصدي لثالث أكبر تجمع لتنظيم الدولة الإرهابي في العالم، في مدينة ســـرت، كما كان لقوة الردع الخاصة وقوة مكافحة الإرهاب

---

(1) shorturl.at/nGST4

(2) "عمر أشكال.. عندما اتفق الفرقاء على رجل" بوابة أفريقيا الإخبارية 1 مارس/ آذار 2017م shorturl. at /actMS

دور مهـــم في تفكيك خلايا التنظيم في الغرب، خاصة في العاصمة، ومنعه من أن يكـــون لـــه موطأ قدم هناك، بأقل الخســـائر دون الحاجة إلى حرب ضروس تأكل الأخضر واليابس.

2. انحراف صمّ أنصار الكرامة آذانهم عنه

ســبقت الإشارة إلى أن خليفة حفتر قد بدأ مشروعه بانقلاب على السلطة المنتخبة التي تحوز على شرعية داخلية وخارجية، وقام بأعمال يجرمها القانون من مثل الاتصال بضباط وجنود ودعوتهم للانضمام لتنظيم خارج الجيش وبدون علم رئاسة الأركان وذلك لأجل التمرد والانقلاب على السلطة القائمة، حتى إن رئيـــس الحكومة آنذاك، علي زيدان، وصف انقلاب حفتر المتلفز بأنه مضحك، وأمـــر وزير الدفاع، عبد الله الثني، باتخاذ إجراءات ضده[1]. إلا أن خليفة حفتر نجـــح في اختـــراق كل الحواجز أمامـــه، فصار رئيس الحكومـــة ووزير الدفاع لاحقا من أنصاره متناســـين مواقفهم والأوامر التي أصدروها بحقه[2]. والغريب أن مجلس النواب برئاســـة عقيلة صالح رقى حفتر إلى رتبة فريق فمشـــير وعينه قائدا عاما للجيش مع ثبوت تلك الوقائع ضده.

وقس على ذلك مواقف النخبة الفكرية الذين قضوا فترة طويلة من عمرهم في الترويج للديمقراطية والحريات العامة ودولة القانون وحقوق الإنسان، وفي مصادمة نظام القذافي الذي ترسَّم حفتر منهجه وأسلوبه، وإذ بهم يروجون لحفتر متناسين أن التحكم في الجيش في هذه المرحلة الحساسة خطير إذ يشكل أكبر عائق أمام الانتقال الديمقراطي[3]، بل إنهم وقعوا ضحية لتبرير جرائمه وتجاوزاته التي مســـت الســـيادة الوطنية وورطت البلاد في صراع إقليمي دولي حول ليبيا، وترتب عليها الوقوع في تجاوزات تدخل ضمن جرائم الحروب والجرائم ضد الإنسانية، وما وقع في سجن "قرنادة" شرق بنغازي، ووقع في مدينة ترهونة من

(1) "زيدان ينفي حدوث انقلاب ويؤكد استقرار الأوضاع" الجزيرة نت 41 فبراير/ شباط 2014م shorturl. at /cAGIV

(2) زيدان يعود إلى طرابلس ويعلن تأييده لحفتر، DW 18 يونيو/ حزيران 2014م shorturl.at /twzA1

(3) Said, Abdualkarim-Yurtsever,Serdar "An Analysis on the Future of the Libya Political System" Journal EMI ISSN:2602-3970 p 9

الكشف عن عشرات المقابر الجماعية دليل إدانة قوي في هذا الصدد[1].

زد علـى ذلـك الموقف من الجرائـم التي وقعت في مدن الشـرق ضد أشـخاص لم يثبت أنهم تورطوا في أعمال مخالفة للقانون أو تلك التي يمكن وصفها بالإرهاب، إذ لم يقدموا لمحاكمة ولم يعط لهم الحق القانوني في الدفاع عن أنفسـهم، حيث تمت تصفيتهم وإلقاء جثثهم في مكبات القمامة، وما وقع لشخصيات بارزة مثل النائبة سهام سرقيوة والمحامية حنان البرعصي، يمر دون إدانة من الجمهرة الكبيرة التي ناصرت حفتر وعملية الكرامة.

هـذه النخبة بتنوعها بين ليبراليين وإسـلاميين، نذروا حناجرهم وأقلامهم باجتهـاد للتصدي للانتهـاكات التي وقعت وتقع في الغـرب الليبي، ولاحقوا حكومـة الوفاق و"المليشـيات" ودار الإفتاء والمفتـي بانتقاداتهم الحادة، وقد صدقـوا فـي العديد من الوقائع التي ذكروها، إلا أنهم لم يصدقوا في دوافعهم، ذلك أن حناجرهم صمتت ومداد أقلامهم جف أمام الممارسـات المثيلة التي وقعت في الشرق وتورط فيها حفتر أو المجموعات المسلحة التي تغطت بدثاره أو المفتون خاصة من المنتسبين للتيار السلفي.

فمـا من واقعة وقعـت في الغرب الليبي، خاصة فـي العاصمة طرابلس، ومثلت تحديا لسـلطة الدولة، أو اسـتيلاء على المال العام، أو انتهاكا صارخا لحق المدنيين في الحياة والعيش الكريم والتعبير عن آرائهم، أو الزج بالدين في تفسير ما يقع من أحداث، وهي كثيرة بلا شك، إلا وكان لها مثيل في الشرق، خاصـة فـي بنغازي، إلا أن النخبة الموالية لحفتر وللجيش الخاضع له احتجت بقوة على ما يقع في الغرب وفي العاصمة وجعلت من تلك الوقائع مادة للدعاية السياسية ضد من وقعوا فيها، وتجاهلت كليا شبيهاتها في الشرق وفي بنغازي، لتقع في ازدواجية مقيتة كانت عنوانا عريضا لمرحلة الانقسام.

لهذا فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن أزمة أزمات الانتقال الديمقراطي في منطقتنا العربية عامة، وليبيا لم تكن استثناءً بل مثالا حيًّا، هي زيف دعاوى الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان عند قطاع كبير من النخبة الليبرالية التي

(1) ((55 نائبا يستغربون الصمت الدولي إزاء المقابر الجماعية في ترهونة، وكالة الأناضول، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021م shorturl.at /lIPY6

لا تتأخـــر في قلــب الموازين والانقلاب على آرائهـــا التحررية عندما لا يكون الرهان الديمقراطي في صالحها، أو يكون خصمها الإسلامي أو الديني حاضرا في المشهد.

إنَّ التوصيف الســابق لا يبرِّئ النخبة من الإســلاميين وغيرهم في الغرب الليبي من التجاوزات التي كان لها أثر ســلبي بل وخطير على المسار السياسي والانتقــال الديمقراطــي منها رفض نتائج انتخابــات البرلمان عام 2014م، كما وقعوا في ازدواجية المعايير بتســليط الضــوء على جرائم وانتهاكات خصومهم وإغفال ما ارتكبه حلفاؤهم.

3. ليس حفتر وحده

ليــس من قبيل التضليل القول إن خليفة حفتر لا يتحمل وحده مســؤولية التوجه الفكري والسياسي لما بعد 2014م، وما تبعها من فوضى أمنية وحروب مستعرة، فما كان يمكن لحفتر أن يتوسع في قرارته المتعلقة بالحراك لعسكري ونقل القتال من مواجهات مباشــرة بالســلاح الخفيف والمتوسط خلال الأشهر الأولى من حملته العسكرية في بنغازي إلى حرب مفتوحة وطويلة الأمد ويتحرك بها من بنغازي إلى درنة ثم الجنوب ومنه إلى طرابلس ومدن الغرب الليبي، وما ترتب على كل ذلك من آثار مدمرة في الإنســان والعمران ومن تقطيع للحمة المجتمع الليبي، لولا التأييد الشعبي من داخل بنغازي ومن المدن المحيطة بها، وطلب الدعم من الجنوب وحث قبائل ومناطق في الغرب لتكرار تجربته عندهم.

قد يُفهم موقف النخبة وشــرائح واسعة من الرأي العام الذين أيدوا خليفة حفتر على خلفية ما وقع من رعب كان عنوانه انفلاتًا أمنيًّا تمظهر في التفجيرات المتكررة وتصفية المئات من الضباط والنشــطاء السياســيين في بنغازي خلال أعوام 2012–2014م، إلا أن قطاعًا من النخبة والنشــطاء تعمدوا تضليل الرأي العام لتمرير غايات سياســية وأيديولوجية، والكثير منهم انقادوا بحســن نية ولو بشــكل "عمياني" وراء الدعاية السياســية ولم يدفعوا باتجاه يحقق الغاية وهي مواجهة الرعب الأمني دون توريط البلاد في مشروع سياسي غايته التفرد بالقرار واستخدام كل ما هو ممكن من عنف وإقصاء لإنجاحه، لينتهي بهم الوضع إلى ما هو أسوأ مما وقع وذلك بإقرار العديد منهم في تعليقهم على الوضع الأمني

المخيــف الذي واجهتــه بنغازي بعد انتصار عمليــة الكرامة في حرب بنغازي وسيطرت الموالين لحفتر على المدينة.

ومــن هنا يمكــن القول إن خليفة حفتر نجح في نقل جزء من مســؤولية الحرب وتبعاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأخلاقية إلى البرلمان وإلى قطاع واسع من الرأي العام بمختلف مكوناته، وإلى شريحة واسعة من النخبة بكافة أطيافها وأوزانها السياســية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وإلى المكونات الاجتماعية من قبائل ومناطق، فالدعم الواسع والتأييد المحموم الــذي حظيت به عملية الكرامة يجعل المســؤولية عن النتائج الخطيرة المترتبة عليها تقع على المجموع العام المؤيد والنخبة منهم خاصة.

ولتسليط الضوء أكثر على أسباب التأييد الواسع الذي لقيه حفتر بعد إطلاق عملية الكرامة وأثناء الحرب في بنغازي وما بعدها، يمكن القول إن عوامل عدة تتداخل لتفسر بعض هذا الدعم، وإن أسبابا جلية توضح لماذا استمر التأييد برغم كارثية النتائج وخطورة التداعيات، وهي كما يلي:

- الاعتقــاد الجازم بأن خليفة حفتر جــاء ليواجه تطرفا دينيا ومجموعات إرهابيــة أصبــح خطرها مرعبا للرأي العــام، وأن خطر هؤلاء ماحق ويهون في سبيل القضاء عليه فعل أي شيء، وقد ساهم في الوصول إلى هذه الدرجة من اليقين ليس فقط الإعلام المحلي وأخطاء منتسبين لمجلس شورى ثوار بنغازي كما سبقت الإشارة إليه، بل كان لردود الساحة الإقليمية، وبالتحديد ممارسات تنظيمات متشددة، وما وقع في مصر بعد إسقاط الرئيس المنتخب أثر مباشر في تشكيل هذا الموقف.

- الاعتقــاد الجــازم بأن الحاجة لبناء الجيش هــي مرادف للحياة والأمن والأمان، وأن خليفة حفتر هو المؤهل للقيام بهذه المهمة الخطيرة والكبيرة بعد الإخفاق فيها من قبل الحكومات التي تعاقبت منذ عام 2011م، وبعد أن ســاد اعتقاد بأن الثوار لا يريدون جيشا ويسعون لمنع تشكله حتى يخلو لهم الميدان.

- غياب البدائل والافتقار إلى مبادرات ســلمية أو أمنية منضبطة لمواجهة الفوضى الأمنية وتفكك الدولة سواء في بنغازي حيث خرجت عملية الكرامة أو في غيرها من المدن، وقد أسهم في ذلك عدم قدرة قطاع كبير من الرأي العام

على استيعاب جدوى أو فاعلية أي بدائل غير القوة، وفي مقدمة هؤلاء شريحة واسـعة من الفاعلين السياسـيين والمثقفين والنشـطاء، ويعود هذا الاستسلام السـريع للخيار العسكري العنيف إلى الظروف السياسية والثقافية التي حكمت تشـكيل العقل الليبي خلال العقود المنصرمة، وإلى أخطاء وممارسات تورطت فيها القيادات السياسية التي تصدرت المشهد منذ فبراير/ شباط 2011.

– الخطاب المركز والدعاية المبرمجة لمشروع الثورة المضادة وفر الدعم الشعبي وأوهم الرأي العام بالقدرات الخارقة لحفتر وبأنه يتجه إلى تأسيس جيش قوي يحمي الحوزة ويدافع عن الدولة ومؤسسـاتها وهو الضامن لأمن الليبيين وأنه قادر على إنجاز تلك المهام سريعا، فالجيش، وفق الدعاية المبرمجة، دائما يسـيطر كليا والحسـم مسألة سـاعات أو أيام معدودات في كل الحروب التي أججها والرأي العام يصدق، لأنه يخشـى من مواجهة الحقيقة ويسـكن إلى ما ألفه وتعود عليه لعقود من الزمن.

– الأزمة الفكرية والجمود السياسي اللذان كان لهما انعكاسات عل خطاب وممارسات الأطراف المناوئة لحفتر. ففي بنغازي حيث البداية، كان بعض مواقف وممارسات مجلس شورى ثوار بنغازي ذا أثر سلبي في الصراع ومنها البيان رقم 19 الذي قوض مبادرة "مجلس شـورى بنغـازي" الذي تكوَّن آنذاك من أعيان ونشـطاء من جميع المكونات الاجتماعيـة في المدينة في محاولة لملء الفراغ بعد المواجهات التي خسـر فيها حفتر في بداية إطلاق عملية الكرامة، يضاف إلى ذلك فشل مجلس شورى الثوار في التواصل مع الرأي العام بخطاب عقلاني يرد بشكل مباشر وموضوعي على كافة الاتهامات والشبهات وفي مقدمتها ملف الاغتيالات، وملف القتل المروع الذي يأخذ شـكل الذبح بحيث ترسـخ هذا في ذاكرة الرأي العام، فأوصل هذا الفشـل إلى الاعتقاد بأن عناصر المجلس، خصوصا منتسبي أنصار الشريعة، بالفعل متورطون في هذه الجرائم. ويضاف إلى ما سـبق فشـله في طرح وترويج رؤية مقبولة للخروج من الدائرة المفرغة التي تجاوز عمرها ثلاث سنوات.

وينسحب ذلك على الفواعل السياسية والاجتماعية والعسكرية في الغرب التي ظلت مشلولة وتاهت في خضم الخلاف والنزاع ولم تفلح في المساهمة في

ترتيب الوضع الأمني في العاصمة، ووقف تغول وفساد المجموعات المسلحة وداعميها فكان ذلك مبررا لشن الهجوم عليها وتأييد قطاع من سكانها لهذا الهجوم.

- ضيق أفق النخبة الطليعية التي انتسب معظمها إلى التيار المدني الليبرالي وتبرمها من وجود الآخر النقيض الفكري والسياسي وتورطهم في خطاب وممارسة تصادم قناعتهم الفكرية التحررية.

- غياب أي جهد أو مسعى محايد من المبرزين ممن لا يناصرون أطراف الصراع لأجل التحذير من مخاطر الحرب الراهنة، وإبراز آثارها الخطيرة التي تتعدى خراب العمران إلى تشويه الذاكرة وتكريس الكراهية وتجذيرها إلى درجة أن صار كل شيء مبررا لدى طرفي النزاع لأجل النيل من الآخر وتحقيق النصر عليه. فبرغم خطورة الوضع، وبرغم استفحال الاستقطاب والاصطفاف، غاب الصوت الثالث والخيار الثالث فلم تظهر جهود مدعومة من أطراف ومكونات سياسية أو اجتماعية أو مجتمعية، أو مساع يشرف عليها كل من سبق ذكرهم، لأجل طرح بديل يوقف الدمار ويتصدى لماكينة الموت التي حصدت أعدادا كبيرة من المتقاتلين والمدنيين في الشرق والجنوب والغرب وخلفت آثارا ستبقى في ذاكرة الليبيين دهرا، ويمنع الانزلاق إلى قطيعة اجتماعية تمهد للانقسام.

4. الموقف الدولي من حفتر وعملية الكرامة

تأثر الموقف الدولي من حفتر وعملية الكرامة بعيد إطلاقها بالمناخ السياسي والوضع الأمني في البلاد، ويمكن القول إن الموقف الأمريكي، الذي يؤثر بدرجة كبيرة في مواقف جُل العواصم الأوروبية، انقسم بين موقف مؤيد وفق مقاربة الانتفاع دون وقوع ضرر، وهي رؤية المخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع، بالذات لجنة العمليات الخاصة، التي ترى في حفتر فاعلا في مقاومة الإرهاب والتطرف، وموقف متردّد حيث ترددت الخارجية الداعمة للاستقرار السياسي وللمؤسسات الشرعية التي حاول حفتر الانقلاب عليها، في دعم عملية الكرامة[1].

(1) Wehrey "The Burning Shores" previous reference page 111

فرنسا شذت عن الموقف الأوروبي من خلال دعمها المبكر لحفتر عسكريا وسياسيا، حيث وقفت على النقيض من إيطاليا التي تواصلت مع حكومة الإنقاذ وإن لم تعادِ حفتر، ثم دعمت حكومة الوفاق خاصة في الحرب على تنظيم الدولة في سرت، في حين ظلت العواصم الأوروبية الأخرى تتحرك بحذر في علاقتها مع طرفي الصراع الليبي.

الدور الأبرز في دعم حفتر والكرامة كان عربيا، بدأته القاهرة ثم تبنته أبوظبي كليا، وكان للأردن والسعودية إسهامهما في دعم حفتر في فترات متقطعة. ولقد كان تدخل أبوظبي مباشرا لصالح حفتر منذ الأشهر الأولى من إطلاق عملية الكرامة، فقد ثبت بمعلومات أميركية أن الطائرة التي قصفت قوات فجر ليبيا في أغسطس/ آب 2014م بطرابلس وذهب ضحيتها أكثر من عشرين من المقاتلين كانت إماراتية[1].

روسيا كان الدولة الأكثر مرونة في التعامل مع حفتر، وأخذ دعمها لحفتر اتجاها تصاعديا بداية من الدعم السياسي مرورا بدعم عسكري محدود وصولا إلى المشاركة المكثفة في هجومه على طرابلس بنحو ألفين من عناصر الفاغنر والمستشارين والخبراء العسكريين، لتصبح موسكو اليوم هي الحليف الأكبر لحفتر، وهو ما يؤكد وقوع ليبيا في مستوى حيوي ضمن السياسة الخارجية الروسية.

ثالثا: انتخاب البرلمان وملامح الانقسام

انتخابات البرلمان جاءت في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة لذا كان الإقبال عليها متدنيا قياسا بسابقاتها، وبالنظر إلى أعداد المشاركين في انتخابات المؤتمر الوطني العام وانتخابات البرلمان يتكشف الواقع السياسي الذي جرت فيه انتخابات البرلمان والأزمة التي انعكست سلبا على أدائه، فقد ألقت حالة الاستقطاب السياسي الشديد بظلالها على انتخابات البرلمان، وظهر الأثر السلبي لهذا الاستقطاب في تدني نسبة المشاركة مقارنة بانتخابات المؤتمر الوطني العام، حيث بلغ عدد المقترعين نحو 1.7 مليون في انتخابات 2012، ولم يتعد الرقم 630 ألفا في انتخابات 2014م[2].

(1) Wehrey "The Burning Shores" previous reference p 116-7

(2) المفوضية العليا للانتخابات، تقرير حول انتخاب مجلس النواب shorturl.at /uwAOU

مــن جهة أخرى، كان من نتائج التجربــة المرتبكة للمؤتمر الوطني، ومن الآثار المباشــرة للموقف السلبي من الأحزاب السياسية أن تم إقصاء الأحزاب مــن الســباق الانتخابي في عام 2014م، وتم الانتخــاب وفقا للنظام الفردي[1]. وانطلق الســباق الانتخابي في نفور من المنتظم المدني من أحزاب وجمعيات، ونفــرة من الثــوار، ونجح عدد من أصحاب النزوع القبلــي والجهوي وأنصار النظام الســابق والنفعيين في امتطاء الموجة العالية فارتفعت نسبة عضويتهم في البرلمان، وكان ذلك أثرًا مباشرًا لأخطاء وقع فيها الإسلاميون، وللدعاية السلبية ضدهم التي ضخمت من أخطائهم واختلقت لهم تهمًا من مثل تضييع الأموال في الداخل والخارج والتلاعب بعدادات النفط والتخطيط لمنع تأســيس جيش وطني وتمكين المليشــيات من مفاصل الدولة، وهي تهم كان لها أثر كبير على الرأي العام وثبت لاحقا أن العديد منها كان محض افتراءات.

ولأن عــددا من أنصار ثورة فبراير قاطعوا البرلمان بعد الخلاف حول آلية التسليم والاستلام بينه وبين المؤتمر الوطني العام، فقد صار نَفَس البرلمان في الغالــب الأعــم مجافيا للنَّفَس الثوري، ولا يلغي ذلــك اقتناعًا لدى العديد من النواب بالحاجة إلى الانتقال من الحالة الثورية إلى تثبيت وجود الدولة وتفعيل سلطاتها ومؤسساتها، إلا أن هؤلاء لم يكونوا الصوت الأعلى تحت قبة البرلمان، ولهذا انقلب مجلس النواب على عدد من القرارات ذات الطبيعة "الثورية" مثل قانون العزل السياســي، بل وتقدم خطوات في الاتجاه المعاكس بإصداره عفوا عاما يشمل أنصار النظام السابق الذين تورط الكثير منهم في ممارسات يجرمها القانــون، واتجه إلى الاســتدراك على قوانين تمــس القيم العليا من مثل تعديل القانون الذي أصدره المؤتمر الوطني العام بشأن المعاملات الربوية.

نتفق على أن قانون العزل السياسي معيب، والوضع الذي ترتب عليه غير صحــي وأنه كان بحاجة إلى معالجــة، لكن معالجته لا تكون بإلغائه نهائيا، ثم إصــدار عفو عام يشــمل من ثبت تورطهم فــي جرائم ضد المدنيين، فصار من ثبت بالدليل القطعي أنهم متورطون ليس فقط في التحريض على القتل وانتهاك الأعراض، بل من وقعوا في أعمال تصنف أنها جرائم بلا شك، صاروا أحرارا

(1) المفوضية العليا للانتخابات، تقرير عن انتخابات مجلس النواب shorturl.at /svzIM

يتجولون في مناطق نفوذ البرلمان ثم أصبحوا ضمن مشـروع حفتر السياسـي والعسكري وشاركوا في الحروب التي شنها بعد ذلك.

المقاطعون للبرلمان وعددهم نحو 30 عضوا استندوا في موقفهم على ما اعتبروه مخالفة ما نص عليه الإعلان الدسـتوري حـول كيفية انعقاد البرلمان، وفسـر بعضهم ما وقع بأنه محاولة لتجاوز التطورات الميدانية المتسـارعة في طرابلـس وبنغـازي جراء المواجهات العسـكرية، التي أدت إلـى دفع كتائب القعقـاع والصواعـق، الداعمة للتيار المدني، خـارج طرابلس، وكذلك هزيمة قـوات الصاعقة في بنغازي في قتالها ضد أنصار الشـريعة ومعهم بعض الثوار الذين ضمهم مجلس شـورى ثوار بنغازي، على خلفية انضمام الصاعقة لعملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر.

إذاً كان للظروف السياسـية والأمنية المعقدة الأثر الأبرز في تشكل وتوجه البرلمان بشـكل لا يخدم الانتقال الديمقراطي كما تم رسـم مسـاره من قِبَل المجلـس الانتقالـي ومن بعدُ المؤتمر الوطني العـام، وهو ما أكده تعثر عملية الانتقال والاتجاه إلى منزلق أكثر حدة من التأزيم.

فعلى صعيد اسـتكمال الأساس الدستوري الذي حددت مساره المادة 30 من الإعلان الدسـتوري وسـارت على هداها قوانين وقرارات المؤتمر الوطني العام الذي أشرف على انتخابات الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، أخفق البرلمان في استكمال ما تبقى من المسار التأسيسي لوضع الدستور، برغم استكمال الهيئة أعمالها بوضع مسودة الدستور وإقرارها بأغلبية الثلثين في عام 2017م.

ووفقا للمسار الانتقالي الخاص بالدستور، فإن على البرلمان الإشراف على طرح المسـودة للاسـتفتاء العام في مدة لا تتجاوز شـهرًا، إلا أن جدلا طويلا ومعقدا داخل البرلمان عطل عملية الاستفتاء، ووقع خلاف حول آلية الاستفتاء على المسودة بتدخل عدد من النواب الذين ينتسبون إلى التيار الفيدرالي حيث تـم فرض آلية مزدوجة للاسـتفتاء تقوم على إعطاء الأقاليـم التاريخية الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) الحق في إقرار المسـودة من عدمه وبنسـبة 51٪، وذلك قبيل إقرارها على مستوى البلاد.

هذه الإضافة على ما قرره المسـار الانتقالي الخاص بالأساس الدستوري

وفق الإعلان الدستوري فتحت باب جدل بعد اعتراض المجلس الأعلى للدولة[1] الذي يستند في اعتراضه على الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات[2].

فيما يتعلق بالوضع الأمني، فقد اتجه البرلمان إلى فرض رؤية غير توافقية ولا تأخــذ بالاعتبار طبيعــة الأزمة في البلاد بعد عام 2013م، وذلك من خلال القبول بمشــروع حفتر الأمني والعســكري دون تحفظ برغم التجاوزات الكبيرة والخطيرة التي وقع فيها حفتر المطلوب للعدالة والمتورط في أعمال تقود إلى أحكام قضائية قاســية. وبهذا فشــل مجلس النواب في تجاوز أخطاء السلطات التشريعية والتنفيذية السابقة، ولم يفلح في التأسيس لجيش وطني بعقيدة صحيحة ومســؤوليات لا تتقاطع والمسار السياسي ويكون حاميا للتراب وعامل استقرار لا عامل تأجيج صراعات وحروب أهلية.

1. الحكومة المؤقتة والمركزي الموازي

اختــار مجلــس النواب المنعقــد بطبرق عبد الله الثنــي، وزير الدفاع في حكومة زيدان زمن المؤتمر الوطني العام، رئيســا للحكومة المؤقتة التي أصبح مقرهــا مدينة البيضاء، 200 كم شــرق بنغازي، وصــارت الحكومة المؤقتة هي الحكومــة المعترف بها دوليا وذلك خلال فترة ما بين مباشــرة مجلس النواب أعماله وتوقيع اتفاق الصخيرات الذي نقل الشرعية الدولية إلى حكومة الوفاق.

ويؤخذ على الحكومة المؤقتة تورطها في الاستدانة المفتوحة من المصارف التجارية التي يقع مقرها الرئيسي في الشرق الليبي إلى درجة تهديدها بالإفلاس، والتعويــل على المصــرف المركزي بالبيضاء، الذي عزز قدرته على توفير النقد من خلال طباعة العملة المحلية في روسيا بكميات كبيرة كان لها أثرها السلبي على الاستقرار النقدي، والاقتراض من المصارف التجارية، حيث بلغ حجم ما

---

(1) هو الجسم الذي ورث المؤتمر الوطني العام وصار الواجهة السياسية الرسمية للجبهة الغربية في مقابل جبهة مجلس النواب في الشرق وذلك بعد توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر/ كانون الأول 2015م.

(2) الاتفاق السياسي هو الوثيقة التي توافق عليها وفدا المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب بمدينة الصخيرات بالمغرب وذلك بعد مراثون حواري دام أكثر من عام، حيث أصبح الاتفاق السياسي هو الإطار العام لتنظيم العلاقة بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب والضابط للانتقال السياسي.

اقترضتــه الحكومة المؤقتة خلال أعوام 2015-2020م نحو 60.7 مليار دينار[1]. وفي مقابلة تلفزيونية لمحافظ مركزي البيضاء، علي الحبري، في فبراير/ شــباط 2019م، أكد أن الإنفاق العام بلغ ما يزيد على 35 مليار دينار خلال ثلاثة أعوام، وتم تمويله من خلال الاقتراض من المصارف وطباعة العملة[2].

صحيــح أن الحكومة المؤقتــة والمصرف المركزي بالبيضاء ســدًّا بعض الفراغ في المنطقة الشــرقية الذي وقع بعد الانقســام السياسي، كما أن لبعض تحفظات الحبري على إدارة المصرف المركزي طرابلس وجاهة إلا أنه تورّط هو والحكومة المؤقتة في الصراع وصارا الممول الرئيسي لقوات حفتر وللعمليات العسكرية التي نفذها والحروب التي شنها، ففي عام 2016م بلغت نسبة الإنفاق علــى الجيــش 43٪ من الإنفاق العام خلال نفس الســنة[3]، وظلت مخصصات الجيش عالية خلال الســنوات اللاحقة قياســا بمخصصات القطاعات الأخرى الحيوية برغم تدني الخدمات العامة بشــكل كبير في المنطقة الشــرقية، وجعل محافــظ مركــزي البيضاء الأولية في الإنفاق لدعم قوات حفتر في هجومه على العاصمة حتى قبل مرتبات المواطنين[4].

2. البرلمان والحكومة والتمهيد لسيطرة حفتر

كان من أكبر أخطاء البرلمان أن انحاز لأحد طرفي الصراع المسلح، وهما عمليــة الكرامــة وعملية فجر ليبيا، ولم يتعامل مع الأزمة بحيادية وعقلانية ليتم تفكيك النزاع ولم شــمل الليبيين، فإذا كانــت فجر ليبيا قد تورطت في أعمال تخريبيــة كما يقول عنهــا خصومها، فإن حفتر مطلــوب للعدالة بتهمة محاولة الانقلاب على الســلطة الشــرعية التي أشرفت على انتخاب البرلمان، ووقع في جرائم اعتداء على الأرواح والأملاك. وقد تجاهل النَّفَسُ السياسي العام للبرلمان

---

(1) التقرير العام لسنة 2020م، ديوان المحاسبة طرابلس 2021م ص 34.

(2) حلقة خاصة مع محافظ مركزي البيضاء، برنامج المؤشر قناة ليبيا الحرار، 26 فبراير/ شباط 2019م. https: / /www.youtube.com /watch?v=xjT7jrjByT8

(3) الحبري: ثلث ميزانية الإنفاق خلال السنوات الماضية جرى تسييلها للجيش، الوسط، 19 فبراير/ شباط 2019م http: / /alwasat.ly /news /libya /236465

(4) الحبري لأهل بنغازي: دعم الحرب على طرابلس يأتي أولا قبل المرتبات، ليبيا أوبزرفر، 2 إبريل/ نيسان 2020م https: / /ar.libyaobserver.ly /article /7764

-كمـا قلنـا- كلَّ ذلك وأقدم على تجريم عملية فجـر ليبيا واعتبرها جماعات إرهابيـة، في حين تورط في تبني عملية الكرامة وذهب إلى تنصيب حفتر قائدا عاما للجيش فتغول حفتر وتنمر حتى على البرلمان نفسه حيث إنه رفض طلبات استجوابه بل ودعا إلى حل البرلمان.

هـذا مع التنبيه إلـى أنه لا وجود لمعارضة ذات وزن لحفتر في البرلمان، إذ اقتصـر الأمـر على أصوات قليلة جدا انحصر موقفهم في طلب اسـتجواب حفتر للوقوف على حقيقة ما جرى في حرب بنغازي وغيرها من عمليات حفتر وحراكه العسـكري، وهي مطالب على اسـتحياء وازدراها حفتر، ولم يسـتطع البرلمان فعل شيء أمام تعالي حفتر عليه.

لقـد صار لحفتر كتلته التي تنافح عنه بقوة وبتعصب شـديد لدعمه دعما مطلقا، عرفت بكتلة "السيادة الوطنية"، ولقد نجحت هذه الكتلة في تعظيم سلطة ونفوذ حفتر في البرلمان وخارجه، وكان لها الفضل في إفشال أي تحرك برلماني لا يرضي خليفة حفتر خاصة فترة التفاوض حول تعديل الاتفاق السياسـي عام 2016م وما بعدها.

الخلـل في العلاقة بين البرلمـان وقائد الجيش المعين من قبله تطور إلى درجة وقوع البرلمان أسيرا لإرادة حفتر، والمتابع لمساعي رأب الصدع والتقريب بين جبهتي الغرب والشرق يدرك أن خليفة حفتر كان العامل الرئيسي في فشل تلك المساعي.

وبالرجـوع إلى اجتماعات تونس التي ضمت فريقا من البرلمان وآخر من المؤتمر الوطني العام في عامي 2016 و2017م، نجد أن الخلاف حول منصب حفتر كان العامل الأبرز في فشلها، فأعضاء المؤتمر الوطني يطالبون بتسوية دون الالتفات إلى حفتر، في حين يصر وفد البرلمان على تثبيت حفتر في أي اتفاق محتمل.

3. فشل البرلمان

وبالعودة إلى دور البرلمان بوصفه السلطة العليا في الدولة نذكِّر بأن عزوف قطاع واسع من الليبيين عن المشاركة في انتخابات البرلمان، وما قاد إليه من فوز

خليط من الرافضين لثورة فبراير وآخرين من ذوي الاتجاه الليبرالي أو الجهوي ومقاطعة أنصار تيار الثورة لجلساته، أن كل ذلك أسهم في تورط البرلمان في أخطاء كبيرة. ولقد كان للضغوط التي مارسها حفتر أثرها في مضاعفة هزال البرلمان حتى صار يعقد جلساته دون النصاب القانوني، والخطير أنه تم اتخاذ قرارات وإصدار قوانين بحضور أقل من خمسين عضوا في مقابل نصاب قانوني يتجاوز تسعين عضوا، وصار هذا أمرا مألوفا منذ عام 2017م وحتى التئام البرلمان بعد التسوية السياسية في مارس/ آذار 2021م.

أحداث عدة كشفت أن عشرات من أعضاء البرلمان اتجهوا اتجاها توافقيا ولديهم نية لدعم المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، إلا أن انحياز رئاسة البرلمان لموقف معارض لهم وداعم لحفتر جعل صوتهم، وهم الأغلبية، خافتا وموقفهم ضعيفا، إذ لم يفلحوا في عقد جلسة بنصاب مع أن عددهم يسمح بذلك، كما أنهم لم يقدموا على إقالة عقيلة صالح[1] برغم أنهم يميلون لهذا الاتجاه.

تشتت البرلمان وتفرد مجموعة قليلة بقيادة رئيسه ظهر مع الخلاف على الاتفاق السياسي واعتماد الحكومة التي شكلها المجلس الرئاسي، فقد نجحت أقلية من الأعضاء مرات عديدة في منع الأغلبية من عقد جلسة صحيحة للتصويت على الحكومة. وعندما لم تنجح جهود الأغلبية في التصويت لصالح الحكومة، اكتفى المؤيدون لها من أعضاء البرلمان بالتوقيع على عريضة مُهِرت بأسماء أكثر من مائة عضو، وهو ما يفوق النصاب، إلا أن العريضة لم تكن كافية لتمرير قرار برلماني بهذا الخصوص.

وطرحت بدائل لالتئام البرلمان خارج طبرق حيث اقتُرحت مدينة غدامس في أقصى جنوب غرب البلاد، كما سعى بعض الأعضاء للتنسيق لجلسة للبرلمان في تونس وذلك لتوفير مناخ مريح وغير ضاغط للتصويت، لكن باءت

(1) هو مستشار في المحاكم الليبية من مدينة القبة شرق بنغازي، وقع انتخابه رئيسا لمجلس النواب في أغسطس/ آب 2014م وظل رئيسه حتى وقت تأليف هذا الكتاب، وفشلت كل محاولات إقالته، ويحمله قطاع واسع من الليبيين خاصة في الغرب مسؤولية الكثير من الأزمات التي شهدتها البلاد خاصة العدوان على العاصمة عام 2019م.

كل المبـادرات بالفشـل. وقد مثل قرار الخزانـة الأميركية فرض عقوبات على عقيلة صالح، رئيس البرلمان[1] رسالة واضحة مفادها حصر المعرقلين في رئيس البرلمان والأعضاء الداعمين له، والاتجاه للتصعيد إذا اسـتمر التوجه المعرقل لحكومة الوفاق، إلا أن أثر العقوبات ظل محدودا واستمر موقف صالح معارضا لحكومة الوفاق حتى إنه دعم الحرب التي شـنها حفتر عليها في إبريل/ نيسـان 2019.

التوتر بلغ مداه بين الأعضاء بخصوص قانون الاستفتاء على مسودة الدستور حيث تطور الأمر إلى إطلاق الرصاص الحي وإصابة أحد أعضاء البرلمان، وهو صالح هاشم بطلق ناري[2].

وانتشـر عدد من أعضاء البرلمان بيـن دول الجوار، خاصة مصر وتونس، وكشفت تقارير عدة عن الميزات المادية التي يتمتعون بها في مقابل أداء هزيل وإخفاق في معالجة الأزمات الخانقة التي مرت بها البلاد، أو تلك التي تتعاظم في المناطق الواقعة تحت سلطته وأعلنت تأييدها له، وفشل في توجيه حكومته لتفرض الأمن وتحقّق مستوى جيّدًا من العيش في مدن الشرق وخاصة بنغازي، والأهم من ذلك الرقابة على الجيش ومحاسبة قائده العام على تجاوزات خطيرة سياسيا وأمنيا ووقف تحركاته التي أصبحت من أهم أسباب التأزيم الراهن.

وكان الخطأ الأخلاقي والقانوني الكبير الذي وقع فيه البرلمان هو التمديد لنفسـه بمن في ذلك أعضاء فاعلين اشتهروا بمواقفهم السياسية المتشددة تجاه المؤتمر الوطني العام، وقادوا حملة "لا للتمديد" التي رفضت استمرار المؤتمر الوطنـي العام وادعت أن المدد الزمنية المقررة في الإعلان الدسـتوري تقضي بانتهاء المؤتمر الوطني في حين قبلوا لأنفسـهم الاستمرار أعضاءً في البرلمان، فكان موقفهم محرجا وصادما خاصة لأنصارهم.

(1) وزارة الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على رئيس مجلس النواب الليبي، رويترز، 13 مايو/ أيار 2016م، shorturl.at /eiI46

(2) صالح هاشم يروي لـ"بوابة الوسط" ظروف إصابته أمام مقر مجلس النواب، بوابة الوسط، 15 أغسطس/ آب 2018م، shorturl.at /bzV04

4. انقسام المؤسسات العامة الكبرى

الصـــراع الذي احتدم منذ عام 2014م بين عملية فجر ليبيا وعملية الكرامة والأجســـام السياسية الرســـمية في الشـــرق والغرب، وما نجم عنه من انقسام، انعكس ســـلبا على إدارة المؤسســـات العامة. ولأن تتبع أثر الانقســـام السياسي على أداء مئات المؤسســـات العامة يتطلب جهدا لا تســـعف هذه الســـانحة في تغطيته، فإن عددا من المؤسسات السيادية والكبرى يمكن أن يكون مثالا لتقييم تداعيات الانقســـام وتقييم السياســـات العامة التي اتبعت بخصوص إدارتها، وما ترتب على تفرد مســـؤوليها بالقرار من تداعيات. فقد كان المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار من أهم المؤسسات العامة التي ثار جدل كبير حولها وتأثرت بدرجة كبيرة بالصراع والانقسام، مع التأكيد على تفاوت درجة الجدل حولها والضرر الواقع عليها.

أ. المصرف المركزي: كان المصرف المركزي في بؤرة الصراع، فهو الخزينة العامـــة للدولة، والتحكم في إدارتـــه يعني التحكم في الموارد المالية الضخمة، لهـــذا كان الجدل حول محافـــظ المصرف المركزي، الصِّدِّيق الكبير حادًّا جدًّا، ولـم يكن أداء المحافظ هو العامل الرئيســـي في الحملة الكبيرة التي شُنّت عليه من قبل رئاسة البرلمان وأنصاره وأنصار حفتر، إذ لـم يكن أداء محافظ مركزي الشرق فترة الانقسام أفضل من ناحية التجاوزات، فدافعهم سياسي بامتياز.

غير أن تســـييس الموقف من محافظ المصرف المركزي بطرابلس لا ينفي وقوعه في أخطاء وتجاوزات كان لها أثرها المباشر على الواقع الاقتصادي وبررت الحملة ضده، مع تأكيد أن للمحافظ إنجازات مهمة في مقدمتها المحافظةُ على الاحتياطي من العملات الأجنبية كما أكد ذلك تقريرُ المراجعة والتدقيق المالي الذي أشـــرفت على إعداده البعثة الأممية والذي أظهر أن الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي في طرابلس انخفض فقط بنســـبة 8٪ منذ عام 2014م[1]، ومنعُ اســـتخدام الرســـوم المفروضة على بيع النقد الأجنبي في أوجه الإنفاق المختلفة كما أرادت حكومة الوفاق ووزارة المالية، وكذلك منعُ السيطرة

(1) البعثة تنشر فقرات من تقرير المراجعة المالي للمركزي، الوسط، 8 يوليو/ تموز 2021م http: // alwasat.ly /news /libya /326006

عليه من قبل الجبهة الشـــرقية التي كان دورها أكبر في التأزيم والحروب وكان آخرها الهجوم على طرابلس الذي نقل النزاع الليبي خطوات بعيدة على مســـار التأزيم.

وننوه إلى أن من تحفظوا على أداء الصِّدِّيق الكبير ليســـوا فقط من الجبهة الشـــرقية، الجبهـــة التي يقودهـــا عقيلة صالح وخليفة حفتـــر، فهناك العديد من الانتقـــادات الحـــادة التي وُجهت لإدارة المصرف المركزي تنطلق من أســـاس اقتصـــادي صحيـــح، فضلًا عن انتقادات أخرى وُجهت إليـــه لخلطه بين ما هو شخصي وما هو مهني، منها على سبيل المثال ما ذكره الدكتور صالح مخزوم، النائـــب الثاني لرئيـــس المؤتمر الوطني العام، للمؤلف مـــن أن الكبير منع عن حكومـــة الوفاق التمويل مدة غير قصيرة ردًّا على عدم اعتراف فايز الســـراج[1]، رئيس المجلس الرئاســـي وحكومـــة الوفاق الوطني، بكونـــه محافظًا للمركزي الليبي، وذلك في الأشـــهر الأولى من توليه رئاســـة المجلس الرئاســـي ورئاسة الحكومة. فبحسب المخزوم فإن السراج طلب في أول لقاء له بالكبير أن يراه بعد وصول المحافظ، في إشـــارة إلى علي الحبري، الذي تم تعيينه من قبل مجلس النواب محافظًا للمصرف المركزي عام 2015م بديلا عن الصِّدّيق الكبير، ورفض الأخير الانصياع لقرار مجلس النواب وظل محافظا للمصرف المركزي بالعاصمة طرابلس وذلك فترة الانقسام.

كذلـــك أصر المصـــرف المركزي على عدم القبـــول بمقترحات لتصحيح الوضع الاقتصادي والمالي المتردي، منها منحة أرباب الأســـر التي أوصت بها جهـــات عـــدة ذات اختصاص، وتحفظ عليها المصرف المركزي، ثم عاد ليأخذ بهـــا تحـــت ضغوط البعثة الأممية لليبيـــا، وكان للتأخير في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية أثره المباشـــر في تفاقم أزمة الســـيولة التي تســـببت في معاناة كبيرة للمواطنين.

لا يمكن أيضا تبرئة ساحة الكبير كليًّا من الخلاف الذي وقع داخل جبهة الوفاق، ويذهب البعض إلى أن موقف الكبير من منع استخدام رسوم بيع النقد

(1) هو عضوا مجلس النواب وأول رئيس للمجلس الرئاسي، السلطة التنفيذية العليا وفق اتفاق الصخيرات، وذلك من مارس/ آذار 2016 إلى فبراير/ شباط 2012م وهو تاريخ اختيار أعضاء جدد للمجلس الرئاسي.

الأجنبـي فـي النفقات العامة لم يكن لدواعي المصلحة العامة فقط بل بسـبب المناكفة الشـخصية[1]، وكذلك تبادل الاتهامات بين المركزي والحكومة وديوان المحاسـبة، ولقـد أخبر وزير الاقتصاد في حكومـة الوفاق خلال عامي 2018 و2019م، الدكتور علي العيسـاوي، المؤلف بأن الكبير تجاوز صلاحياته بدرجة كبيرة ومارس درجة من الدكتاتورية برفضه طلبات من الوزارة بخصوص توريد السـلع بحجج غير مقبولة اعتبرها العيسـاوي تدخلا مباشرا فيما هو اختصاص أصيل للوزارة.

أمّا تهم الفسـاد وتقديم تسـهيلات بخصوص الاعتمادات التي شـكلت مصـدرا لثراء عدد من رجال الأعمال وغيرهم، فاللَّغط حولها كثير، وهناك من يدعي تورط الكبير في بعضها من خلال تقديم تسـهيلات لبعض المسـؤولين والنافذين في المجموعات المسـلحة للحصول على اعتمادات خارج المسـار الإداري والقانوني، إلا أنه لا دليل يمكن الاعتماد عليه لنسبة فساد الاعتمادات للكبير مباشرة.

يؤخذ أيضا على الصِّدّيق الكبير الذي تشدد كثيرا في مراقبة إنفاق حكومة الوفاق أنه بدا متسـاهلا وسـخيا مع حكومة الوحدة الوطنية التي تجاوز حجم إنفاقهـا إنفـاق حكومة الوفاق بمقدار الضعف، وذلـك بالنظر إلى آخر ميزانية لحكومة الوفاق.

ب. المؤسسـة الوطنية للنفط: المؤسسـة الوطنية للنفط هي الجهة المعنية مباشـرة بإدارة النفط الليبي بداية من التعاقد على الاستكشاف، مرورا بعمليات الإنتاج والتكرير، وصولا إلى تصديره. وهي مهمة كبرى تتعلق بالمصدر الرئيسي والوحيد للدخل، وتتقاطع فيها مصالح داخلية وخارجية.

ولقد تعرضت المؤسسة للأثر السلبي لرياح الانقسام، فصار هناك مؤسستان للنفط، وحاولت المؤسسة الموازية إبرام عقود لتصدير النفط بمساعدة شركات مقرها بالإمارات، إلا أن موقفا دوليا بقيادة واشنطن منع استمرار هذه الازدواجية، فكان عمرها قصيرا وأثرها محدودا وذلك بالمقارنة بما وقع للمصرف المركزي.

---

(1) الجديد، مختار "ما بين الكبير وأبومطاري وادبيبة: المبادئ تحضر وتغيب، الصفحة الشخصية للكاتب على فيسبوك 24 أغسطس/آب 2021م. https: / /www.facebook.com /profile.php?id=100002932281942

ولأن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل، فقد كان في مقدمة ملفات النزاع والصراع، فقد تم إغلاق الحقول والموانئ عام 2013م لأسباب سياسية مصلحية تم توظيف العامل الأيديولوجي والجهوي فيها.

وبعد أن أعيد فتح الحقول والموانئ، تحول النفط إلى ساحة صراع بين حفتر من جهة والجظران وسرايا الدفاع عن بنغازي من جهة أخرى، ولم يتوقف هذا الصراع إلا بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت النفط خارج دائرة الصراع، ومن هنا عادت المؤسسة الوطنية للنفط لممارسة صلاحياتها ولمع نجم رئيسها، مصطفى صنع الله، بتصريحاته الجريئة، لكنه أصبح في فترة ما طرفا في التدافع السياسي بل وتجاوز صلاحياته بعد أن أعلن وقف تحويل إيرادات النفط إلى المصرف المركزي احتجاجا على ما اعتبره فسادا وهدرا يتحمل مسؤوليته المصرف المركزي.

ج. **المؤسسة الليبية للاستثمار**: المؤسسة الليبية للاستثمار هي المعنية بإدارة الأموال الليبية في الخارج التي تقدر بنحو 66 مليار دولار أمريكي[1]، وتتوزع هذه الاستثمارات على العديد من الدول ويدار جزء كبير منها عبر شركات تعد بالعشرات، تشرف المؤسسة على متابعتها وتتفرد بقرارات تعيين مجالس إداراتها ومديريها العامين.

لهذا أصبحت المؤسسة الليبية للاستثمار محل نزاع وتجاذب كبير بين التيارات السياسية فترة المؤتمر الوطني العام، ثم بعد الانقسام السياسي حيث تشكلت مؤسسة موازية بالشرق، اعتُرف بها دوليا فترة قصيرة، ثم عادت إدارتها للغرب بعد توقيع اتفاق الصخيرات.

لقد تطور النزاع على إدارة المؤسسة برفع دعوى قضائية ضد علي محمود المكلف من حكومة الوفاق من قبل بعض المسؤولين السابقين للمؤسسة، وحكم القضاء البريطاني لصالح علي محمود[2].

(1) المؤسسة الليبية للاستثمار: الأموال المجمدة في مأمن بعد تدخل بلجيكا، العربي الجديد، 10 فبراير/ شباط 2021م shorturl.at/qxzF9

(2) الليبية للاستثمارات الخارجية. أزمة الخلافات والإفساد، بوابة أفريقيا الاقتصادية، 2 إبريل/ نيسان 2020م https://economy.afrigatenews.net/251391

وقد انعكس الانقسام والخلافات حول إدارتها على أداء هذه المؤسسة وتكبدت خسائر كبيرة بسبب ذلك.

وفي ظل الوضع المتقلب لأهم المؤسسات الاقتصادية للدولة، وبسبب ما لحقها من أضرار تذبذب إنتاج النفط بشكل قاد إلى أزمة اقتصادية ومالية كبيرة وذلك بفعل الإغلاقات المستمرة وتوظيف حقول وموانئ النفط كورقة ضغط، حتى بلغ مستوى الإنتاج في فترات متعددة ثلاثمائة ألف برميل وبعائد سنوي لم يتعدّ 3.5 مليارات دولار عام 2020م من مستوى إنتاج يصل إلى مليون ونصف برميل يوميا وبعائد يتجاوز 30 مليار دولار الأعوام التي سبقت إغلاقه، وظهرت أيضا مشكلة نقص السيولة التي قادت إلى وضع مأساوي لمعظم الليبيين، كما بلغ التضخم مستويات قياسية، وكذلك الدين العام الذي بلغ نحو 270٪[1] من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى مقلق جدا، كما أن الوضع غير المستقر لإدارة الأموال الليبية في الخارج أفقدها أي مساهمة مهمة في الإيرادات العامة.

5. الاتفاق السياسي والعجز عن رأب الصدع

بعد الانقسام السياسي الذي فرق البلاد إلى سلطتين شرعيتين، البرلمان المنتخب والمؤتمر الوطني الذي عاد بعد صدور قرار المحكمة العليا في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014م القاضي بحل البرلمان، وأفرز حكومتين هما الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان وحكومة الإنقاذ التابعة للمؤتمر، ومصرفين مركزيين، مركزي طرابلس ومركزي البيضاء، ومؤسستين وطنيتين للنفط، وديوانين للمحاسبة، ومؤسستين للاستثمار وغيرها، صار الوضع يتجه إلى منزلق خطير أقلق الداخل الليبي وأقلق أيضا الفواعل الدولية.

ومن المهم التنويه إلى أن حالة الانقسام السياسي جذرتها مقاربة أمنية لكلا الطرفين تقوم على ضرورة استكمال ما بدأته العمليات العسكرية، عملية الكرامة ببسط قوتها على مدينة بنغازي ودرنة وأجدابيا، وعملية فجر ليبيا بفرض قوتها على مناطق جنوب غرب العاصمة في ورشفانة ومنها إلى مناطق حيوية في مقدمتها قاعدة الوطية.

---

(1) Mohareb, Hatem "Libyan Central Banker Pins Revival Hopes on Higher Oil Output" Bloomberg 22 Aug 2021 https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-08-22/libyan-central-banker-pins-revival-hopes-on-higher-oil-output

ولقد كان للانقسام السياسي تبعاته الكبيرة على البلاد والمجتمع، حيث انزلقت البلاد إلى قاع التأزيم وتردى الوضع الاقتصادي بشكل غير مسبوق، وتعمق الشرخ الاجتماعي حتى صار الحديث عن مكونات اجتماعية وجهوية مختلفة لا يربطها رابط حقيقي متداولا في أوساط النخبة وانتقل إلى المستويات الدنيا في المجتمع الليبي. ويمكن إجمال مظاهر وتداعيات الانقسام فيما يلي:

- **الوضع الأمني**: وصل الانفلات الأمني إلى مستوى سيئ فيما بعد الانقسام السياسي، فقد ازدادت عملية بناء الجيش تعقيدا بعد ظهور حفتر على المشهد الذي أصر على رؤيته في تشكيل الجيش، بالمقابل تحولت المجموعات والكتائب في الغرب، خاصة العاصمة، إلى تهديد حقيقي للانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي، بعد أن تغولت ووقعت في فساد كبير من خلال التحكم في كثير من مؤسسات الدولة والحصول على الأموال مقابل الحماية لشركات القطاع العام والخاص، وكانت أحد الأسباب الرئيسية في فشل بناء الجيش والمؤسسات الأمنية المختلفة.

ولقد صاحب الاستقطابَ الأمني والعسكري اندلاعُ حروب كان محركها الرغبة في توسيع النفوذ والهيمنة على القرار السياسي والمالي، ومثالها حرب 2018م التي شنها الكانيات[1] ومعهم لواء الصمود بقيادة صلاح بادي، ثم حرب 2019م التي شنها حفتر على العاصمة.

- **الوضع الاقتصادي**: بلغ التردي الاقتصادي مستوى غير مسبوق بعد إغلاق النفط في عام 2013م، حيث انخفضت قيمة الدينار الليبي بنحو 70٪، وبلغ التضخم مستويات قياسية أثرت بشكل كبير على دخول المواطنين، وترتب على ذلك نقص شديد في السيولة واصطف المواطنون في طوابير طويلة للحصول على بضع مئات من الدنانير، وبلغت ساعات انقطاع الكهرباء في العديد من المدن، خاصة في الغرب، أكثر من اثنتي عشرة ساعة يوميا في فترات الصيف خلال أعوام 2017–2021م، هذا علاوة عن نقص الوقود، وانقطاع المياه، وتراكم القمامة، وتردي الخدمات الطبية.

---

(1) مجموعة من الأشقاء ينتسبون إلى عائلة الكاني بترهونة برزوا كقوة مسلحة بعد الثورة وتحكموا في المدينة بسياسة الحديد والنار وتحالفوا مع حفتر في هجومه على العاصمة وتورطوا في المقابر الجماعية التي تم الكشف عن العشرات منها بعد هروبهم من المدينة.

- الوضع الاجتماعي: الشرخ الاجتماعي الذي وقع أثناء ثورة فبراير وكان بسبب تحريض نظام القذافي القبائل والمناطق، خاصة في الغرب، على محاصرة المناطــق والقبائل التي أيدت الثورة هناك، وتطور ذلك بشــكل مقلق جدا بعد إطــلاق عملية الكرامة، ووقعت قطيعة كبيرة بين الليبيين في المنطقة الشــرقية، وبلــغ النزوع الجهوي مداه بين الشــرق والغــرب خاصة بعد هجوم حفتر على العاصمة حتى صار التقسيم مطلبًا ينادي به بعض نشطاء ونخب الغرب بعد أن كان حكرا على نظرائهم في الشرق.

بعــد هذا الانقســام اتجه المجتمع الدولي بقيــادة البعثة الأممية لليبيا إلى احتواء هذه الأزمة وكســر مقاربة الاعتماد على العمل العســكري، فرعت البعثة مفاوضات في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية، كانت شاقة ومراثونية.

رابعا: الحوار السياسي ومسوداته الخمس

بدأ الحوار السياســي بمبادرة من المبعوث الأممي الأســبق، طارق متري، وكان ذلــك فــي آخر عهــده بالملف الليبي في شــهر يوليو/ تموز 2014، لكن الاستجابة لدعوته كانت محدودة، ثم تلقف المقاربة المبعوث اللاحق، برنادينو ليون، وانطلق في تنظيم جلسات التفاوض من مدينة غدامس إلى جنيف فتونس، ثم مدينة الصخيرات في المملكة المغربية.

لم تتضح مضامين الحوار السياســي إلا في المسودة الثالثة التي تمحورت حول اتفاق الأطراف الليبية على تشكيل حكومة موحدة، والتوافق على جمــلة مــن الترتيبــات الأمــنية. ولأن مناخ التوافق غير مهيًّأ لم تمر المسودة. فالمؤتمر الوطنــي وقتها مجمع تقريبا على ضرورة تطبيق قرار المحكمة العليا بخصوص حل البرلمان ويطالب بتغيير للســلطة التنفيذية والســلطة التشريعية كليا، وهو ما رفضه البرلمان، فاتجه ليون إلى تطوير المســودة إلى النسخة الرابعة التي اقترح من خلالها التوافق على حكومة وفاق وطني، ومجلس تشريعي، ومجلس رئاسي أعلى، والبحث في تشكيل مجلس الأمن القومي ومجلس للبلديات يتشكل من عمداء البلديات المنتخبين[1].

(1) "أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة"، وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث

ردود فعل الأطراف المتنازعة على المسودة الرابعة قادت إلى إنتاج النسخة الخامسة، ويبدو أن ليون انحاز في تصميم المسودة الخامسة إلى البرلمان قليلا وذلك بإعطائه صلاحية سحب الثقة من رئيس الحكومة التوافقية وتعيين خلفه، وتعيين القائد العام للجيش، وإقرار الطريقة التي تشكل بها الجيش في المنطقة الشـرقية، واعتبار القوة التابعة للمؤتمر مليشيات، وذلك بعد أن نصت المسودة الرابعة على إعادة تشكيل الجيش وليس دعمه كما تنص عليه المسودة الخامسة بحيث يمكن تفسـير النص المعدل على أن المقصود بالدعم هو الجيش التابع للبرلمان وليس قوة رئاسة الأركان التابعة للمؤتمر الوطني العام، كما أن المسودة تثبـت خليفة حفتر وتحافـظ على موقعه وصلاحياته وهو مـا يرفضه المؤتمر قطعيا[1].

ولأن ليـون فتح حوارا مع المؤتمر بخصوص اعتراضاته، كان رد البرلمان بالرفض لأي تغيير في المسودة خاصة ما يتعلق بصلاحية تعيين رئيس الحكومة التوافقية ونائبه، وأن يكون مقر الحكومة في الشرق إلى حين إخلاء العاصمة من المليشـيات، وبعض المطالب التي تتعلق بحقه في سلطة التشريع منفردا وإلغاء كافـة قـرارات المؤتمر الوطني العام مع تثبيت القوانيـن والقرارات والتعيينات الصادرة عنه.

ولقد اقترن الجدل الكبير في حوار الصخيرات ومسوداته الخمس بشخص المبعـوث الأممـي الذي ظـل يفاجئ الجميع باقتراحاته التـي لا تمت لما تم التفـاوض عليـه بصلة، كما كشـف تفاوضه على منصـب أكاديمي في إحدى مؤسسات دولة الإمارات عن ثلمة كون الأخيرة ضالعة في النزاع الليبي ومنحازة لصالح مجلس النواب.

ميثـاق المبادئ الذي أعلن عنه عدد من أعضاء البرلمان والمؤتمر الوطني والذي دعا إلى هجر مسـار البعثة والتفاوض بين الليبيين مباشـرة، وذلك قبل أيـام من التوقيع على اتفاق الصخيرات، قوبل بالرفض واعتُبر محاولة لتقويض

ودراسة السياسات، يوليو/ تموز 2015م
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_3467FDA3.pdf

(1) المصدر السابق.

الحوار، ولقد كانت ردود الفعل على الميثاق بمثابة الإعلان غير الرسمي عن إقرار التوافق، فقد جاءت ردود الفعل الرافضة للميثاق من قبل رئيسَي وفدَي التفاوض في الصخيرات السابقين، محمد شعيب، وصالح مخزوم.

المبعوث الأممي اللاحق كوبلر جمع الطرفين في تونس وأدخل تعديلات إضافية على مسودة ليون الأخيرة ومنها توسيع المجلس الرئاسي ليضم تسعة أعضاء، فصارت هي مسودة التوافق الأخيرة التي تم اعتمادها والمصادقة عليها.

المشكلة هي أن من مثلوا المؤتمر والبرلمان ووقعوا على وثيقة الاتفاق السياسي ليسوا مخولين ذلك، إذ مثل الأول صالح المخزوم، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام المستقيل من وفد المُفاوضات، ومثل الثاني امحمد شعيب، النائب الأول لرئيس البرلمان، الذي تمت إقالته من وفد المفاوضات[1].

والحقيقة أن الضغوط الدولية أسهمت بدرجة كبيرة في تمرير الاتفاق الذي واجه معارضة داخلية ليست محدودة، فكان اجتماع روما لوزراء خارجية 19 دولة في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية داعما لإبرام الاتفاق بحجة مواجهة خطر داعش الذي تمدد في ليبيا، ولقد أرسل المجتمعون تحذيرا لمن أسموهم بالمعرقلين من أنهم سيواجهون عقوبات دولية.

وبالفعل تم الإعلان عن التوافق في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015م، وكان من نتائج هذا الاتفاق تأسيس سلطة تنفيذية جديدة هي المجلس الرئاسي بعضوية تسعة أعضاء يمثلون أطراف النزاع، مع الإبقاء على البرلمان كمجلس تشريعي وتحويل المؤتمر الوطني العام إلى مجلس أعلى للدولة بصفة استشارية، لكن الاتفاق يمنحه صلاحيات يتقاطع فيها مع البرلمان لمعالجة المختنقات المتعلقة بإعادة ترتيب الوضع السياسي والأمني والاقتصادي.

كانت النقطة الجدلية التي أخرت التوافق وقادت إلى إنتاج خمس مسودات للاتفاق السياسي هي موقع حفتر ضمن التسوية السياسية، الذي حددت ملامحه المادة الثامنة من الاتفاق، حيث اعتبرها مفاوضو المؤتمر الوطني مكسبا كبيرا وإخراجا لحفتر من المشهد بـ"جرة قلم"، ورفضها حفتر وأنصاره لكونها تصادر صلاحياته التي منحها له البرلمان وتساوي بين جيشه وبين المليشيات كما كرر

---

(1) "أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة، مصدر سابق.

ذلك ناطقه العسكري وفريق من أنصاره في البرلمان وخارجه.

تلقى الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق المنبثقة عنه دعما دوليا عريضا، حيث مثل اجتماع "فينا" الذي انعقد يوم الاثنين 16 مايو/ أيار 2016م وضم الأطراف الدولية الفاعلة، تطورا مهما في الموقف الدولي، فقد اعتبر البيان الصادر عن المجتمعين حكومة الوفاق الحكومة الوحيدة المعترف بها دوليا، وأقر بشكل مبدئي طلب المجلس الرئاسي رفع الحظر على توريد السلاح وأكد البيان أن الجهة المخولة استلام الدعم هي حكومة الوفاق، وأكد عدم التعامل مع الأجسام الموازية (الحكومة المؤقتة التابعة للبرلمان)، وطالب المؤسسات السيادية الكبرى وهي المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمارات الخارجية بخضوعها لحكومة الوفاق، وهذا ما وقع فعلا، فقد أحبطت الأطراف الدولية كافة مساعي شرعنة المؤسسات الموازية.

وبرغم كل هذا الدعم، فإن الاتفاق السياسي ظل مأزوما، حيث إنه مثل جناحا واحدا في كل طرف من أطراف النزاع، إذ لم يمثل الاتفاق الكتلة العريضة في الغرب أو الشرق، إذ وقع عليه نواب الأجسام التشريعية المتخاصمة وليس الرئيسان اللذان صارا من المعارضين للاتفاق، وهما عقيلة صالح ونوري بو سهمين[1].

وعليه، فقد تحول الوضع إلى انقسام داخل كل جبهة، ولأن نفوذ حفتر كان في ازدياد ولأنه اتجه إلى فرض إرادته بالقوة، صار الموقف من الاتفاق السياسي وما انبثق عنه شبه موحد ويرسم ملامحه حفتر فيعبر البرلمان، أو المجموعة ذات الصوت المرتفع فيه، وكافة مكونات جبهة الشرق السياسية والاجتماعية عن موقف حفتر، أما في الغرب فقد ظهر الانقسام جليا حيث عارضه أعضاء من المؤتمر الوطني والحكومة المنبثقة عنه وعارضته دار الإفتاء وأنصارها من المتدينين وغيرهم، وبعض من الكتائب المسلحة في مصراتة وغيرها، ولكن صوت المعارضين للاتفاق في الجبهة الغربية تراجع لأسباب عدة منها عدم الرغبة في وقوع فتنة. ومع ضعف أداء المجلس الرئاسي الذي أسهم فيه رفض

(1) انتخب عضوا في المؤتمر الوطني العام سنة 2012م ثم صار مقررا لأمانة المؤتمر ثم رئيسا له بعد استقالة الدكتور محمد المقريف، واعتزل العمل السياسي بعد توقيع اتفاق الصخيرات ثم عاد إليه عام 2021م عبر تشكيله حزب يا بلادي والترشح للانتخابات الرئاسية.

البرلمان الحكومة المنبثقة عنه ومقاطعة أعضاء المجلس الرئاسي الذين يمثلون جبهة الشــرق أو الموالين لحفتر، وفشــل مفاوضات تونس بخصوص الخلاف حــول الاتفاق، صارت المعارضة لمخرجات الاتفاق واســعة، ولم تتحد جبهة الغــرب إلا بعــد انقلاب حفتر على اتفاقاته مع رئيس المجلس الرئاســي، فايز السراج، وشنه العدوان على العاصمة في 4 إبريل/نيسان 2019م.

مفاوضات تونس التي رعتها البعثة الأممية بقيادة الدكتور غســان ســلامة ركزت على معالجة نقاط الخلاف بين البرلمان بطبرق والمجلس الأعلى للدولة الــذي يتخــذ من طرابلس مقرا له، وتم الاتفاق علــى اختيار لجنة من الطرفين لتعديل الاتفاق السياســي، ودار جدل طويل حول ما ينبغي تعديله في الاتفاق، وكان مــن بين النقــاط الجوهرية تقليص عضوية المجلس الرئاســي إلى ثلاثة أعضاء بدل تســعة، وتحديد صلاحيات المجلس الرئاسي ورئاسة الحكومة بعد الفصل بينهما، ووضع حفتر ومنصبه كقائد عام للجيش التابع البرلمان.

ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين برغم امتداد الحوار والمفاوضات إلى أكثر من سنة، وكانت العقبة الكؤود أمام التوافق هي وضع حفتر، والخلاف حــول صلاحيات الرئاســي والحكومــة، كما أخبر بذلك المؤلــفَ عضوُ فريق الحــوار عن المجلس الأعلى للدولة، عمر بوشــاح. ذلك أن النقاش دار حول ما يمس صلاحيات حفتر بالتقاطع مع صلاحيات المجلسين، أو الخلاف حول تحديد موقع ووضع حفتر في الخارطة السياسية والأمنية بشكل مباشر. وعندما لم يحصل حفتر على ما يريده من خلال التفاوض والاتفاق سلميا، ظل يسعى خلف أهدافه عبر استخدام القوة.

1. تغيير في طبيعة الحوار وأطرافه

نجاح حفتر في الســيطرة بالقوة على مقاليد الأمور في رقعة واســعة من الشــرق الليبــي وحتى الجنوب بالإضافة إلى المؤيديــن في مناطق متناثرة في الغــرب، والدعــم الكبير الذي تحصل عليه إقليميا ودوليا، جعل دوره محوريًّا في أي مســاع دولية للتوفيق بين الشــرق والغرب الليبــي، لهذا انتقل الحوار والتفاوض منً المجلســين، البرلمان والأعلــى للدولة، إلى خليفة حفتر وفايز

الســـراج، فكانت القاهرة وأبوظبي وباريس محطات للتفاوض بينهما، وانتهت إلـــى توافقات ظل بعضهـــا غير معلن، إلا أن خليفة حفتر كان راضيا جدا عن مخرجاتها في أول الأمر.

والحقيقـــة أن فايز الســـراج كان مرنا إلى درجـــة كبيرة في مواقفه، وأعطى لحفتـــر كل مـــا يريده على مســـار إعادة تشـــكيل القوات المســـلحة، ذلك أن مفاوضات توحيد المؤسسة العسكرية كانت تقع في القاهرة، حليفة حفتر، ورفض الســـراج الانصياع إلى قيادات عسكرية ونشطاء مدنيين في الغرب الليبي لتعيين رئيس أركان حتى لا يربك ذلك مفاوضاته وتوافقاته مع حفتر، وتكشف بيانات وتصريحات المجلس الرئاسي عن تأييد للعمليات العسكرية التي نفذها حفتر في بنغازي ودرنة وأيضا عملياته العســـكرية في الجنوب، ولم يدر في خلد السراج أن هذا التقدم كان تمهيدا لوصول قوات حفتر إلى العاصمة.

المرونة التي أبداها الســـراج تجاه حفتر ومطالبه كانت سببا لإثارة السخط على الأول ضمن مجاميع عســـكرية وسياســـية في الغرب الليبي، وهي بالتالي كانت محل إعجاب من حفتر وأنصاره حتى إنه اعتبر نسبة التوافق والتطابق بينه وبين السراج مائة بالمائة.

كانت زبدة لقاءات الســـراج وحفتر في القاهـــرة وأبوظبي وباريس التوافق على أجندة سياسية وأمنية ملخصها[1]:

- إلغاء المادة الثامنة من الاتفاق السياسي التي تنص على عدم قبول حفتر في المشهد السياسي والأمني.
- إعادة هيكلة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق.
- توحيد الجيش والعمل على تطويره.
- وحدة التراب الليبي والتصدي لمخططات التقسيم.
- رفض التدخل الأجنبي.
- مكافحة الإرهاب.

وتفسر أجندة التوافق بين السراج وحفتر أسباب ابتهاج حفتر وأنصاره بتلك

(1) "دواعي التقارب بين حفتر والسراج وآفاق تسوية الأزمة الليبية" مركز الجزيرة للدراسات ،23 مايو/أيار 2017م https: / /studies.aljazeera.net /ar /article /593

اللقاءات ذلك أنها تلبي كل مطالبه وشـروطه، والأهم من ذلك أن مفاوضات السـراج وحفتر ثبتت ما اعتبرته أطراف إقليمية ودولية قسمة عادلة، وهو حيازة السـراج على الشرعية السياسـية على أن ينعم حفتر بالشرعية العسكرية، وهذه محطة مهمة بالنسبة للأخير[1].

وبالعموم فإن الاتفاق السياسـي وحكومة الوفاق فشلَا في إدارة المرحلة، ومن أبرز مظاهر فشـل الاتفاق السياسـي ومخرجاته اسـتمرارُ حالة الانفلات الأمني بتغول المجموعات المسلحة أكثر واستمرار الإخفاق في بناء المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية، واستمرار مظاهر التردي الاقتصادي، وتعاظم الشرخ الاجتماعي وتوقف مساعي الصلح بين اللبيين.

صحيح أن السنتين الأخيرتين من عمر حكومة الوفاق شهدتا تطورا إيجابيا تمثل في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى لجم تهاوي الدينار الليبي أمام العملات الصعبة نسـبيا، وتراجع التضخم وتوفر السـيولة، وتحقيق فائض فـي الميزانية العامة بقيمة 8 مليارات دينار و13 مليارا لعامَي 2018 و2019م[2]، وتحسـن على مسـتوى الأمن من خلال تخفيف تغول المجموعات المسـلحة وتعزيـز وجـود وزارة الداخلية، إلا أنها حالة لـم تدم، وكان هجوم حفتر على العاصمة العامل الرئيسي في توقف العمل بالإصلاحات الاقتصادية وتوقف خطة الإصلاح الأمني.

2. لماذا إذًا "غدر" حفتر بالسراج؟

لفظة الغدر كانت من بنات شفتَي فايز السراج، فقد استخدمها مرات عدة فـي التعبير عن سـخطه مما فعله حفتر به بعد أن أعطـاه كل ما يريد. وبالنظر إلى مسـار التفاوض، فقد حقق حفتر نصرا سياسـيا على خصومه ضمن جبهة الوفاق وعلى آخرين ممن عارضوا الاتفاق السياسي لأنه لم يقص حفتر كليا من المشهد وذلك من خلال ماراثون التفاوض مع السراج انطلاقا من القاهرة ومرورا بأبوظبـي وصولا إلى باريس، وذلك خلال أشـهر قليلـة منتصف عام 2017م،

(1) " حفتر والسراج في ضيافة ماكرون: مبادرة محفوفة بالتعقيدات لحل الأزمة الليبية" ليبيا المستقبل، 26 يوليو/ تموز shorturl.at /cotGX

(2) التقرير العام لسنة 2020م، ديوان المحاسبة الليبي أغسطس/ آب 2021م ص 12.

إلا أنه لم يكتف بما تحقق له من مكاسب، لأنها ببساطة لا تحقق طموحه، ولأنها جاءت عبر ضغوط إقليمية دولية من دول حليفة صارت تشعر بالحرج من استمرار دعمها لحفتر ضد الحكومة الشرعية التي قدمت لحفتر وحلفائه ما يشتهون بدون قيود أو تحفظات.

من جهة أخرى، فإن مرونة السراج وتنازلاته الكبيرة لصالح حفتر لم تلق قبولا واسعا من أطراف فاعلة على الأرض، وأصبحت مادة تأجيج ضد السراج نفسه، إذ إن معظم الكتائب والمجموعات المسلحة في العاصمة لا تقبل بأن يستأثر حفتر بالقرار الأمني والعسكري، وحفتر يدرك ذلك ويعلم أنه بدون عمل عسكري كاسح لا يستطيع أن يسيطر على مقاليد الأمور في العاصمة.

الأهم من ذلك هو أن خليفة حفتر وجد ثغرات عدة ضمن المنتظم الأمني والعسكري في العاصمة، ووصلته إشارات واضحة من مكونات اجتماعية مهمة في بعض مدن الغرب تؤكد له اصطفاف مجاميع مهمة فيها إلى جانبه جعلته يوقن بأن السيطرة على طرابلس ستكون أشبه بنزهة وأنها لن تكون حربا ضروسا.

خامسا: الهجوم على العاصمة.. الهزيمة والتداعيات

الدعم السياسي والمالي والعسكري الهائل الذي حصل عليه حفتر، أمام ضعف وارتباك حكومة الوفاق وتخبط موقفها وهزاله في مواجهة عناد حفتر وتوسعه، جعله يتقدم بخطى حثيثة نحو توسيع نفوذه في مناطق خارج الشرق بل وضمن نفوذ حكومة الوفاق بحكم القرب الجغرافي، فدخلت قوات حفتر إلى الجنوب وتحالف حفتر مع بعض المكونات الاجتماعية هناك فصار هو المسيطر، ثم حرك أنصارا له في شرق وغرب وجنوب غرب العاصمة فصارت مدن كترهونة وصبراتة وصرمان والأصابعة وبعض الفواعل العسكرية في الزنتان والرجبان، صارت كلها موالية له ونجح في تعبئتها ضمن خطته لاجتياح العاصمة.

1. تحرك قوض السلام وأفشل المسار السياسي

كان من مفارقات الهجوم الذي شنه حفتر على العاصمة أنه وقع قبل أيام قلائل من عقد مؤتمر غدامس الذي رعته البعثة الأممية وكان من المفترض أن يضم كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الليبي.

ولأن الاهتمـام الدولـي بهذه المحطة السياسـية كبير، فقد قدم إلى البلاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش سعيا منه لإعطاء زخم لهذا الملتقى وإظهار مدى الاهتمام الدولي به ودعمه له. وفي هذه الأثناء وأمام هذه التطورات المهمة زحفت قوات حفتر فاجتاحت مدينة غريان، نحو 100 كم جنوب غرب العاصمـة، وتقدمت صـوب طرابلس لتتمركز على بعـد بضعة كيلومترات من مركزها.

اتجـه غوتيرش إلى الرجمـة والتقى بحفتر رغبة منه في أن يوقف هجومه ويقبـل بالمفاوضـات بديلا عن العنف، إلا أنـه رفض، وأصر على المضي في الاقتتال، وحاول طمأنة الأمين العام بأن العملية لن تطول وأن قواته ستسـيطر على طرابلس خلال أيام قليلة.

2. موقف الطيف السياسي الليبي من الهجوم

يمكن القول إن اتفاق الصخيرات، برغم المعارضة الواسعة له، قفز بالمشهد السياسي الذي تشكل بُعيد الثورة إلى الأمام باتجاه درجة من الامتزاج والاندماج في الموقف بين الخصوم بل حتى الأعداء، حيث تقلصت المسافة بين فريق من أنصار سـبتمبر وأنصار فبراير، أو ثلة من أنصار سـبتمبر وأنصار الكرامة، وبين أنصار الكرامة في الشرق ومعارضيها في الغرب.

وحتى صبيحة الهجوم على العاصمة كانت نخبة من السياسـيين والنشطاء من أنصار حفتر يتحدثون عن السـلام والتوافق ويؤيدون مبادرة مؤتمر غدامس ويعبرون عن تفاؤلهم به. وما إن جاءت الأخبار ببدء الهجوم حتى انقلبوا على أعقابهـم وانزلقوا إلى هاوية تأجيج الصراع. ويذكر المؤلف أنه كان قبل يومين من الهجوم على الهواء على شاشـة إحدى الفضائيات الليبية مع عضو مجلس النواب عن تاورغاء، جاب الله الشيباني في حديث عن مؤتمر غدامس، وكيف يمكن أن يكون المؤتمر منعطفا مهما لصالح التوافق والمصالحة والاسـتقرار، وإذ به في مقابلة مماثلة عشـية الهجوم متحمس للعملية العسـكرية مدعيا أنها السبيل الوحيد لإخراج البلاد من أزمتها!!

ويمكن القول إن حرب طرابلس أعادت الخارطة السياسية إلى سابق عهدها

قبيـــل عملية الصخيرات وإبان عمليتـــي الكرامة وفجر ليبيا وما انبثق عنهما من منتظم سياسي رسمي وشعبي، حيث توحد أنصار الكرامة مع شريحة واسعة من أنصار النظام السابق، في مقابل تراص من دعموا اتفاق الصخيرات ومن ناهضوه ضمن جبهة فبراير.

كان العديـــد من أنصار النظام الســـابق يدعمون الحـــوار المزمع عقده في غدامس الذي لم ينعقد بسبب هجوم حفتر على العاصمة، إلا أنهم تحولوا من موقف دعاة للســـلام إلى مؤيدين للحرب والتحق بهم آخرون من نظرائهم في جوقة التأييد. ويمكن القول إن شـــريحة واسعة من أنصار النظام السابق وضعوا ثقلهم خلف حفتر ومحاولته السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد عبر السيطرة على العاصمة، فكثير من مبرزي النظام الســـابق جاهروا بدعمهم للهجوم على العاصمـــة، وخرج العديد منهـــم على القنوات الفضائيـــة للإعلان عن تأييدهم لحفتر ومشروعه، حتى إن شخصية سبتمبرية بارزة هي بوزيد دوردة، الذي شايع القذافي منذ الســـنوات الأولى لانقلابه العســـكري عام 1969م، وتولى مناصب قيادية كبيرة خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة، وساند القذافي بقوة في خطته العنيفة لإجهاض ثورة فبراير، أعلن أن من يرفض خليفة حفتر فهو إما إرهابي أو عميل أو طالب سلطة[1].

موقـــف أنصار النظام الســـابق هذا أوقعهم في حـــرج كبير وأفقدهم ورقة التـــوت بنعتهـــم ثورة فبراير بالنكبة لأن الثوار وافقوا على دعم المجتمع الدولي لهم وأيدوا العلميات العسكرية التي نفذها الناتو ضد كتائب النظام إبان اندلاع الثورة.

الهجوم على طرابلس الذي نفذه حفتر كان مشروعا سياسيا وعسكريا دعمته دول أجنبية في مقدمتها فرنســـا وروســـيا بل تورطت في دعمه الإدارة الأمريكية في الأشـــهر الأولى من الهجوم، ونزل المرتزقة الأجانب إلى ســـاحات القتال ضـــد الليبيين، وذلك دون غطاء قانوني عربـــي أو دولي كالذي توفر للعمليات العسكرية ضد كتائب النظام السابق عام 2011م.

---

(1) بوزيد دوردة يتحدث عن دعم حفتر في هجومه على العاصمة طرابلس https://www.facebook.com/watch/?v=466565287602609

3. الموقف الدولي من الهجوم على العاصمة

يمكــن القــول إن خليفة حفتر حظي بتأييد ودعم أطــراف إقليمية ودولية فاعلــة، فــي مقدمتها مصر والإمارات والســعودية، فقد تحدثــت تقارير يمكن القــول إنها موثقة[1] عن تأييد الرياض لتحرك حفتر تجاه طرابلس، ويدعم ذلك الزيارة الســريعة التي أجراها حفتر للعاصمة السعودية ولقائه بملكها سلمان بن عبــد العزيــز. ولا جدال في الدعم غير المحــدود من مصر والإمارات للعملية العسكرية، كما تأكد لاحقا دعم فرنسا وروسيا لها.

أمــا من حيث ردود أفعال الأطــراف الإقليمية والدولية الأخرى، فقد ظل الموقــف الجلي للأطــراف الدولية والإقليمية غير المتورطة في الصراع ضبابيا، فهي من ناحية تدعو إلى تغليب الخيار السياسي على العسكري، وتدعم حكومة الوفاق بوصفها سلطة تنفيذية معترفا بها دوليا، لكنها لم تدن الهجوم أو تطالب بشــكل حازم بوقفه، واقتصرت في أغلب بياناتها وتصريحات مســؤوليها على الدعوة إلى التهدئة ووقف الحرب والذهاب إلى طاولة المفاوضات.

صحيح أن بعض الأطراف الدولية الفاعلة ســعت إلى وقف إطلاق النار، وكان اجتماع برلين محطة مهمة باتجاه وقف الحرب، كما احتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي صدر في فبراير/ شباط 2020م اتهامات مباشرة لحفتر وقواته، ورافق التقرير تصريحات بعض الساســة الأوروبيين الذين حملوا خليفة حفتــر مســؤولية خروقات وقف إطلاق النار بعد اتفــاق الروس والأتراك على وقــف القتال ودعم مؤتمر برلين للمبادرة الروســية التركية، وهناك أيضا حراك بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين عبروا عن قلقهم تجاه الموقف المرتبك للبيت الأبيض حيال الأزمة الليبية.

لكــن الموقــف الدولي كان في مجمله مترددا، كمــا أن الحراك الضاغط علــى حفتــر لم يظهر إلا بعد دخول الأتراك على الخط وبعد مشــاركة الروس في المعارك من خلال قوات الفاغنر، وهذا وقع بعد نحو تسعة أشهر من بداية الهجوم.

---

(1) ميدل إيست آي: السعودية تضاعف دعمها لحفتر في ليبيا، الجزيرة نت، 25 إبريل/ نيسان 2020م shorturl.at/dmzF0

4. عنصر المفاجأة والأمل في الحسم السريع

كان من بين أبرز أسباب تردد معظم الأطراف الدولية في إدانة هجوم حفتر علـى العاصمة الموقفُ الأمريكي المرتبـك في بداية الحرب الذي تأثر بدعاية وترويج مصري إماراتي، كما وثق ذلك تقرير نشر بصحيفة النيويورك تايمز، من أن هجوم حفتر مهم لأنه يستبدل حكومة ضعيفة كما قالوا، برجل قوي، وأن العاصمة يسيطر عليها الإسلاميون الذين لو استمروا في السيطرة عليها سينتهي أمرهم بتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة[1].

تواصل أبوظبي والقاهرة كان مع جون بولتون، مستشـار الأمن القومي في عهد الرئيس ترامب، وسبقت ذلك حملة إماراتية لدعم حفتر بدأت مع انتخاب ترامب للرئاسة. وقال تقرير النيويورك تايمز إن ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، سوق خليفة حفتر لدوائر مهمة في وزارة الخارجية الأمريكية ولدى مقربين من ترامب في لقاء سـري عقد بنيويورك في ديسمبر/ كانون الأول 2016م. وهو ما فعله الرئيس عبد الفتاح السيسي عند زيارته للولايات المتحدة ولقائه مع ترامب. وبحسب عضو مجلس الأمن القومي في إدارة ترامب، أندرو ميلر، فإن موضوع حفتر كان محورا مهما من محاور النقاشات مع المصريين والإماراتيين[2].

ومن المهم التنبيه إلى أن جون بولتون اعتمد على الحسـم السـريع لمنح حفتر دعم البيت الأبيض كما يشـير تقرير النيويورك تايمز، وكان بولتون وراء ترتيب الاتصال الهاتفي الذي وقع بين ترامب وحفتر، والذي اعتبره الأخير ضوءًا أخضر للمضي في حربه.

مـن ناحيـة أخرى، فقد تبين لاحقا أن الموقف الأمريكي من هجوم حفتر لـم يقتصر على غض الطرف والدعم المعنـوي، بل أخذ بعدا ماديا من خلال إعطاء الإذن بتوفير أموال وترتيب انتقال مرتزقة متخصصين في بعض الأسلحة النوعية، وتسهيلات أخرى تتعلق بالحصول على طائرات من دون طيار وأخرى عمودية مقاتلة، كما أثبتت ذلك تقارير صحفية عدة، وذلك من خلال شركة بلاك

---

(1) Kirkpatrick, David "the White House Blessed a War in Libya, but Russia Won It", the New york times 14 April 2020. https://www.nytimes.com/2020/04/14/world/middleeast/libya-russia-john-bolton.html

(2) نفس المصدر السابق.

ووتر ومؤسسـها إريك برنس "Erik Prince"، الداعم للرئيس ترامب والقريب من بعض كبار موظفي البيت الأبيض، في عملية عسـكرية خاصة أطلق عليها "Project Opus" تهـدف إلـى تعزيز قدرات حفتر في حسـم المعارك لصالحه وذلك بعد بضعة أيام من شن هجوم على العاصمة طرابلس[1].

وبحسـب رويترز، فقد أماط خبراء تابعين للأمم المتحدة اللثام عن خطة برنـس لتوفير طائـرات عمودية مقاتلـة من نوع كوبر، وطائـرات رصد ونقل معلومات، وكذلك نقل 20 مرتزقا من جنسـيات عدة لتنفيذ العلميات المطلوبة منهم، إلا أن العملية أوقفت ورجع الفريق بعد أن وصل إلى القاهرة قبل عبوره إلى ليبيا وذلك لأسباب أمنية.

5. ارتباك أمريكي أوروبي وفاعلية روسية تركية

كان مـن النتائج الفارقة لحرب طرابلس أن وقع تغير جوهري في موازين القـوة إقليميـا ودوليا، فبعد أن كان النفوذ والتأثير المصري الإماراتي هو الأكبر والأقوى إقليميا، قاد دخول الأتراك على خط النزاع إلى تغير ملحوظ في أوزان القوى الإقليمية.

وبالمثل كان لتعاظم الوجود والنفوذ الروسـي في البلاد بعد الحرب أثره في أن تصبح روسيا وتركيا أكثر قدرة على صناعة وتوجيه الأحداث من إيطاليا وفرنسـا اللتين كانتا تتنازعان حول وجهة المسـار السياسي والأمني ولهما تأثير واضح على مجريات الأحداث منذ 2011م وحتى هجوم حفتر على العاصمة.

تخبـط أوروبـا بسـبب الخلاف الإيطالي الفرنسـي، وعدم قـدرة ألمانيا وبريطانيا على لملمة شعث العواصم الأوروبية لصالح رؤية وسياسة موحدة أو غير متناقضة، وغياب الفعل الأمريكي الذي عادة ما يقوم بدور المرشد والقائد للأوربيين في تعاطيهم مع الأزمات المختلفة حولهم، قاد إلى تبلور خارطة نفوذ وفعل سياسي وأمني بعيد عن الأمريكان والأوروبيين، أو في غياب تأثير حازم منهم خاصة أن ليبيا منطقة نفوذ لهم، وهو ما لا يمكن استمراره في ظل السياسة

(1) Nicholas, Michelle "Blackwater founder Erik Prince accused of helping evade U.N. Libya sanctions", Reuters 21/2/2021. https://www.reuters.com/article/us-libya-security-un-idUSKBN2AL0GW

الروسية التي تتجه إلى تحول مهم وفق الإستراتيجية "البوتينية" الكبرى التي تهدد المصالح الاقتصادية الأوروبية بل والأمن الإستراتيجي الأمريكي الأوروبي.

تقرير النيويورك تايمز نقل أن عملاء سريين في ليبيا أرسلوا قبل أيام من الهجوم رسائل إلى موسكو قالوا فيها إن جيش حفتر الضعيف والقليل العدد سيُهزم في الحرب التي شنها على طرابلس. ورأى العملاء، حسب التقرير، أن في هذا الضعف فرصة أمام روسيا لملء الفراغ ووضع أقدامها بثبات في ليبيا، وكان المقترح إرسال قوة عسكرية لدعم حفتر وقلب الهزيمة المحتملة إلى نصر.

ويبدو أن موسكو لم تكذب الخبر فاتجهت إلى مضاعفة الوجود الروسي الداعم لحفتر منذ سنوات عبر إرسال مئات من عناصر الفاغنر الذين كان لهم إسهامهم الملحوظ في الضغط على القوات المدافعة عن العاصمة وتعزيز فرص القوات المهاجمة في كسر المقاومة والوصول إلى مركز طرابلس.

التغير الكبير في السياسة الروسية الذي انتقل من تقديم دعم محدود لحفتر منذ عام 2015م إلى الدعم المؤثر عبر إنزال أعداد كبيرة من المقاتلين في الصفوف الأمامية، برغم نفي الكرملين علاقة الفاغنر بدوائر صناعة القرار الروسي، يدخل ضمن سياسة خارجية مركزة تجاه ليبيا. وبحسب مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) فإن السياسة الروسية تجاه ليبيا تدخل ضمن إستراتيجية بوتين الكبرى (Putin Grand Strategy) التي تدور حول تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تعظيم النفوذ الروسي عالميا من خلال نفوذها الجديد في حوض البحر المتوسط، وتعزيز المصالح الاقتصادية، خاصة النفط الذي يبدو أن موسكو توليه أهمية كبرى ضمن مصالحها الاقتصادية، هذا علاوة على رغبة بوتين في تشتيت الضغوط الأمريكية من خلال توسيع المواجهة مع أمريكا بعيدا عن البحر الأسود[1].

بهذا الفهم فإنه قد يكون من غير اليسير القطع بخروج القوات الروسية من المناطق الحيوية التي تسيطر عليها في ليبيا، وهي مناطق إنتاج وتصدير الخام الأسود، الأمر الذي يستدعي ردَّ فعل أمريكيًّا أوروبيًّا، ذلك أن مواجهة

(1) Exploiting Chaos: Russia in Libya Center for Strategic and International Studies 23 Sep 2020 https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/exploiting-chaos-russia-libya

التوسع الروسي أولوية أمريكية، وتوحي تفاهمات واشنطن وأنقرة حول الملف الأفغاني والتقارب التركي الباكستاني الذي يأخذ بعدًا إستراتيجيًّا فيما يتعلق بصناعة السلاح، بأن الولايات المتحدة تدعم إستراتيجية تضيق الخناق على روسيا في عمقها الإستراتيجي في آسيا، ولا بد أن يكون لهذا الضغط المحتمل آثارٌ على النزاع الليبي ودور الأطراف الدولية فيه.

ما سبق ذكره يفسر ما يمكن وصفه بنقطة التحول في الموقف والسياسة الأمريكية بعد دخول قوات الفاغنر الروسية على خط النزاع الليبي، ويبدو أن دوائر صناعة القرار الأمريكي ممثلة في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي (بعد عزل جون بولتون) والمخابرات تحركت وفق ثقافتها وحسها القائم على التحسس بقوة من الروس وسياساتهم الخارجية، وقد أثر هذا التحرك في البيت الأبيض ليتحول الموقف الأمريكي من الارتباك والقرب أكثر من حفتر، إلى التحفظ على الهجوم والقلق من تعاظم الوجود الروسي في ليبيا.

وقد أسهم تطور الموقف الأميركي المتوجس من تعزيز روسيا وجودها في ليبيا في أن تقفز تركيا إلى ساحة التدافع الإقليمي والدولي في ليبيا، فقد وجدت أنقرة في التطورات المتسارعة فرصة لخدمة مصالحها فيما يتعلق بالصراع على مناطق البترول والغاز في شرق البحر المتوسط، وهذا ما يفسر حرص الأتراك على الربط بين الاتفاقية الأمنية والعسكرية واتفاقية النفوذ الاقتصادي في البحر المتوسط اللتين تم إبرامهما مع حكومة الوفاق. فقد وقعت الحكومتان اتفاقيتين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019م، اتفاقية اقتصادية تقضي بترسيم الحدود ومناطق النفوذ الاقتصادي البحري بين تركيا وليبيا، واتفاقية أمنية وعسكرية أشبه باتفاقية دفاع مشترك بموجبها تدخلت أنقرة عسكريا في صف حكومة الوفاق في تصدّيها للهجوم الذي شنّه حفتر على طرابلس بدعم ومعونة أطراف دولية وإقليمية.

لم ينتظر الأتراك توقيع الاتفاقيات بشكل رسمي، فقد استجابت أنقرة إلى الطلب الرسمي من حكومة الوفاق بمساعدتها في صد الهجوم، وذلك بعد أن استغاثت بالشركاء الأوروبيين فلم يغيثوها، فكانت استجابة تركيا سريعة وحيوية جدا.

نزل الأتراك بثقلهم العسكري باستخدام سلاح الجو في نسخته الجديدة المعتمدة على الطائرات المسيّرة بدون طيار التي كان لها الفضل في تحييد

القــدرات الدفاعيــة المتطورة عنــد حفتر المتمثلة في منصــات الدفاع الجوي الروســية، الثابتة والمتنقلة، كما لعبــت دورا في إضعاف القوات المهاجمة من خلال استهداف تمركزاتها وملاحقة آلياتها العسكرية.

وما إن جاءت الأوامر بانسحاب قوات الفاغنر، وذلك بعد أن لاحت تباشير انتصــار قوات بركان الغضب التابعة[1] لحكومــة الوفاق، حيث أصبحت قوات الفاغنــر عرضة لنيران الطيران المســيّر بعد تحييــد كل أو جُل منصات الدفاع الجوي، حتى لاحت مؤشــرات هزيمة قوات حفتر ووقع تحول كبير في ســير المعــارك بعــد دخول قوات بركان الغضب إلى مدن تســيطر عليها قوات تابعة لحفتر على الســاحل غرب العاصمة وجنوب غربهــا، وكانت الضربة القاصمة لقــوات حفتر هي دخول قوات بــركان الغضب مدينة ترهونة التي كانت خلال الحرب من أهم القواعد الهجومية ونقطة دعم وإمداد لوجستي للقوات المهاجمة.

من الحرب إلى طاولة المفاوضات

هزيمــة قوات حفتر وتراجعها إلى مدينة ســرت، وحمــاس قوات بركان الغضــب لملاحقة قوات حفتر وإخراجها من ســرت ومطاردتها حتى الرجمة، معقــل حفتر، وما يمكــن اعتباره تخوف أطراف إقليميــة ودولية من أن تطول المواجهــات وتتحول إلى حرب أهلية وأن تقود الهزيمة إلى تقويض ســلطات حفتر في الشرق ووقوع فوضى هناك، كل ذلك دفع إلى استبدال البندقية بطاولة المفاوضات.

تخوفات الأطراف الخارجية وجدت طريقها إلى المنتظم الليبي، فمن جهة تقدم السراج في أغسطس/آب 2020م بمبادرة سلمية توقف الاقتتال وتقود إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في كافة ربوع البلاد، وجاء الرد من عقيلة صالح بالموافقة.

وهناك المبادرة الروسية التركية التي دعت إلى وقف إطلاق النار في يناير/ كانون الثاني 2020م، والتي نســج على منوالها اجتماع برلين الأول في فبراير/

(1) أطلقت رئاسة أركان القوات التابعة لحكومة الوفاق اسم بركان الغضب على عملية صد هجوم قوات حفتر على العاصمة وصار الاسم علما على تلك القوات.

شباط من نفس العام غير أنها لم تقدم أساسا دبلوماسيا قويا يفرض وقفا لإطلاق النار، ولم يستجب حفتر لكلا المبادرتين، ويبدو أن القاهرة وأبوظبي لم تجدا في مقررات برلين1 ما يضمن تحقيق مصالحهما فكان لهما رأي مخالف وهو ما جعل خليفة حفتر يستمر في حربه، إلا أن مضاعفة تركيا لحضورها في الصراع وتكبيد القوات المهاجمة خسائر فادحة قلب الطاولة على حفتر وحلفائه.

هزيمة حفتر لم تقتصر على الأثر العسكري والأمني، بل كانت لها ارتدادات سياسية واجتماعية من المحتمل أنها أثرت نسبيا على نفوذه في معقله في الشرق، ولدرء هذا التهديد اتجه حفتر وحلفاؤه إلى القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

سياسة الهجوم التي اتبعها الحلف الذي خطط ودعم الحرب على العاصمة الليبية انقلبت إلى دفاع، وظهر الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام حشود عسكرية كبيرة بالقرب من الحدود الليبية المصرية ليعلن عن اعتبار سرت خطا أحمر[1]، وكان للموقف المصري ما يبرره بالنسبة إلى الفواعل الدولية، وتفهمت أنقرة الوضع وقبلت بما تحقق لها من مكاسب واعتبرتها كافية للمناورة والضغط، فكان أن تمترس الطرفان حول مدينة سرت شرقا وغربا.

حالة التدافع السياسي في أعقاب التطورات العسكرية والأمنية المتسارعة فرضت نوعا من الجمود على خطوط التماس بين قوات بركان الغضب وقوات حفتر عند مدينة سرت، ولقد تلقفت البعثة الأممية بقيادة ستيفاني ويليامز، التي كانت تشغل منصب القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية في ليبيا، وبدعم لا شك فيه من واشنطن، تلقفت الفرصة وسعت إلى تحقيق اختراق وتوجيه الأحداث من الجبهات العسكرية إلى ساحات التفاوض السياسي.

بالفعل حققت البعثة اختراقا مهما من خلال جذب الجميع إلى طاولة المفاوضات، ونجحت في تفعيل مسارات التفاوض السياسي والأمني والاقتصادي، التي كانت متعثرة منذ نحو أربع سنوات، فكان أن شهدت المرحلة تسوية سياسية واتفاقا جديدا.

(1) https://www.youtube.com/watch?v=TwCAyQ3d3bc

الخلاصة

اتجاهــات ومصالح الأطراف المتنازعة فتــرة المؤتمر الوطني العام قادت إلى انقســام سياسي ومؤسســاتي حاد خاصة بعد انتخاب مجلس النواب، وجر هذا الانقســام المجتمع الليبي إلى اصطفافات حركتها غايات سياســية ومصالح خاصــة ونزوعات جهوية وقبلية ومناطقية، فكان عنوان هذه المرحلة الصدمات المســلحة والقطيعة المجتمعية وتعاظم نفوذ المجموعات المســلحة في الغرب والشــرق، وبــروز حفتر وتحوله إلــى رقم صعب خاصة في المنطقة الشــرقية وصارت طموحاته العائق الأكبر أمام التوافق.

ولقد فتح النزاع الحاد بين جبهتي الشــرق والغرب المجال لتعاظم الدور الدولي في الشأن الليبي وراهنت أطراف إقليمية ودولية على المشروع العسكري وعرابه حفتر الذي قاد إلى الهجوم على العاصمة وانتقال النزاع الليبي إلى مرحلة جديدة من التأزيم.

الخلل الذي وقع في معادلة التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشــرق الأوســط بعد بروز روســيا وتركيا على ســاحة الصراع في المنطقة، خاصة في سوريا وليبيا، دفع الغرب بقيادة واشنطن إلى التحرك لوقف تمدد هاتين القوتين، خاصة المد الروســي، فكان أن تمهدت الطريق لجولة جديدة من المفاوضات والتوافقات كان ثمرتها إعادة تشكيل السلطة التنفيذية.

ولأن الأجســام الرئيسية متنازعة، وهي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولــة وقيــادة الجيش التابعة للبرلمان، فقد انتكــس الاتفاق ودخل في دهليز التأزيــم، وتعلق الداخل والخارج بالانتخابات التي اتفق على أن يكون موعدها 24 ديسمبر/ كانون الأول علها تغير المشهد وتؤسس للسلام والاستقرار.

الفصل السادس

اتجاهات الأزمة الليبية بعد خارطة طريق جنيف 2021م

أصـــدر هجوم خليفة حفتر على طرابلس شـــهادة لوفاة اتفاق الصخيرات، أو لنقل مخرجات اتفاق الصخيرات التي من أهمها المجلس الرئاســـي المكون من تسعة أعضاء والحكومة المنبثقة عنه. ذلك أن تعثر الاتفاق السياسي وعجز المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق عن إدارة المرحلة بكفاءة جعل الطريق ممهدا أمام حفتر ليشن حربه على العاصمة في إبريل/ نيسان 2019م، ولأن الفشل كان حليف حفتر ومن ساندوه في حملته العسكرية، صار لا بد من الشروع في مارثون تفاوضي جديد وهو الذي أشرفت عليه البعثة مستلهمة إياه من مفاوضات سابقة، والذي تأسس على مسارات ثلاثة هي المسار السياسي والمسار الأمني والمسار الاقتصادي، عمرت بها بوزنيقة في المغرب، وجنيف في سويسرا، والقاهرة في مصر، واقترن الحوار بتونس التي شـــهدت انطلاقه وضمت العديد من جلساته، وكان لرئيس البعثة بالإنابة، ستيفاني وليامز، دور حيوي في إطلاقه وإحراز تقدم فيه.

أولا: مقاربة جديدة في مواجهة أزمة ما بعد الصخيرات

قاد البحث عن مخرج من مأزق اتفاق الصخيرات الذي واجه تعنتا من قبل رئيس البرلمان عقيلة صالح ورهطه من الأعضاء، ورفض حفتر الذي نجح في أن يكيف خيارات المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج وفق هواه، قاد إلى مقاربة تسوية سياسية ينخرط فيها عدد من المبرزين والنشطاء يجتمعون في غدامس في الرابع عشر من إبريل/ نيسان 2019، وفي يوم وصول الأمين العام للأمم المتحدة لمباركة هذا الاجتماع ودعمه أفسد طموح حفتر وعناده الخطة الأممية بهجومه الذي شنه على العاصمة.

ومع فشل خطة السيطرة على العاصمة تحركت الدبلوماسية الدولية والتقى ممثلـــو كل أو جل الأطراف الإقليمية والدوليـــة المتورطة في الأزمة الليبية في

العاصمة الألمانية برلين في يناير/ كانون الثاني 2020م، واتفقوا على جملة من النقاط، لتصبح مقررات برلين، بالإضافة إلى الإعلان الدستوري واتفاق الصخيرات، الأساس لخارطة الطريق الجديدة، وليصير ملتقى الحوار السياسي إضافة جديدة لآليات وأدوات احتواء النزاع والبحث عن مخرج للأزمة وحلحلة ما يعترض خارطة الطريق من إشكاليات. فالبعثة بخبرتها وبمعرفتها بصعوبة أن يتوافق الجسمان الرئيسيان، مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، أضافت للمعادلة جسما جديدا ليكون وسيلة للضغط على الجسمين للتوافق، أو بديلا عنهما في حال فشلهما في التوافق.

1. آليات إدارة الحوار والتحفظات عليها

جوهر مقاربة التوافق الجديدة يقوم على جمع الأشخاص الملائمين حسب تقييم البعثة الأممية واستخدام الضغوط الدولية لدفعهم للوصول إلى اتفاق سياسي جديد. وفي سبيل تحقيق ذلك اتبعت البعثة بقيادة ستيفاني ويليامز نهجا أثار حفيظة قطاعات عدة فاعلة في المشهد السياسي والأمني، فقد صممت مبادرتها لإدارة الحوار السياسي من خلال توسيع دائرة المشاركة، وهو أمر مرغوب فيه، إذ إن تجربة التفاوض المباشر بين ممثلين عن المجلسين، النواب والأعلى للدولة، لم تكن موفقة ولم تأت بثمار.

في المقابل، فإن استئثار البعثة بتحديد من يشارك في تقرير مصير الليبيين لمرحلة انتقالية جديدة مقلق، فقد قرر وليامز أن يكون العدد 75، دون توضيح لماذا هذا الرقم، وهل من سبب لاختياره سوى الاستئناس بمرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، كما أن البعثة لم تعلن المعايير التي على أساسها تم اختيار الأعضاء التسعة والأربعين المضافين إلى ثلاثة عشر من مجلس النواب ونظرائهم من مجلس الدولة، حتى يتسنى للمراقبين تقييمها.

ومن التحفظات الكبيرة أن البعثة لم تشرك ممثلين عن المكونات الأمنية والعسكرية التي كان لها دور حيوي في المواجهات التي سبقت الحوار والتي كانت سببا في إطلاقه. وأبدى كثيرون تحفظهم أيضا على مقاربة المحاصّة الجهوية التي انتهجتها البعثة، ويقوم التحفظ على عدم صحة التمثيل الجهوي وفق الظروف التي تعيشها البلاد، وعلى تكريس هذا التوجه الذي لم يكن حتى فترة قريبة منطلقا لمعظم الفواعل السياسية والاجتماعية والعسكرية بل كان

مرفوضًا من معظمها، ولكنه فُرض اســتجابة لضغوط إحدى المكونات ليصبح بعد ذلك خيارا ثابتا في إدارة الأزمة السياسية بإشراف البعثة الأممية.

ولقــد أثبتــت التجربة أن المحاصّة لم تحقق المرجو منها، فلا الحكومات التي قامت على المحاصّة نجحت، ولا المؤسسات التي تقرر إسنادها لإدارات على أساس جهوي تطورت، كما أن تجربة هيئة وضع الدستور التي كانت مثالا حيًّا على الانجرار وراء المطالب الجهوية وفرض المحاصّة، لم تحسم نزاعا ولم تنه صراعا، وبرغم أنها تشكلت وفق التوجه الجهوي من خلال تقسيم عضويتها حسب الأقاليم التاريخية الثلاثة بالتساوي، فإن مخرجاتها لم تلق قبولا، خاصة من عرَّابي الاتجاه الجهوي أنفسهم.

علاوة على ما سبق، فإنه برغم التعلل بالإرث التاريخي وأن تأسيس دولة ليبيا الحديثة كان باتحاد الأقاليم الثلاثة، فإن الخلاف بين مكونات كل إقليم لم يسعف في دفع المسار السياسي وفق المحاصّة، والمثال الحي والأخير هو عدم توافق أعضاء الجنوب داخل البرلمان على من يرأس البرلمان باعتبار أن رئاسة البرلمـــان من حصة الجنوب وفق مقاربة المحاصّة الجهوية التي اعتمدتها البعثة الأممية بعد إطلاق ملتقى الحوار السياسي.

من جهة أخرى، فقد فشل المشروع السياسي الجهوي الذي قام على فكرة إنشاء حكومة جهوية، هي حكومة إقليم برقة، بقيادة إبراهيم الجظران، الذي أقدم على إقفال الحقول والموانئ النفطية في الشـــرق والجنوب، وفشلت "الحكومة البرقاوية" لأسباب عدة من بينها الخلافات بين المكونات السياسية والاجتماعية في برقة ذاتها.

2. أسس التسوية السياسية ومساراتها

أشرنا إلى أن اتفاق الصخيرات ظل ضمن أساس التسوية السياسية الأخيرة، وهو ما حاول حفتر تقويضه بإعلانه وقف العمل بالاتفاق السياســي وذلك في مداخلة متلفزة بُثت على القناة الخاضعة لقواته بتاريخ 27 إبريل/ نيسان 2020م، أي بعد عام من هجومه على العاصمة[1].

(1) "حفتر يعلن قبول التفويض وإسقاط الاتفاق السياسي" صحيفة الوسط، 27 إبريل/ نيسان 2020م shorturl.at /syCES

تجاهلــت الأطراف الدولية تصريحات حفتــر، لكن ينبغي الإقرار بأن من أسهم في إفشال تحرك حفتر لتقويض أساس التسوية السياسية هم فواعل الجبهة السياسية التي ينتمي إليها حفتر، وفي مقدمتهم البرلمانُ على لسان رئيسه عقيلة صالح، وبعضُ قيادات التيار الســلفي في الشرق المعروف بدعمه لحفتر، حيث ظهر عقيلة في لقاء مع بعض شيوخ القبائل في الشرق رافضا إعلان حفتر مبيِّنًا مســاوئه، وتبعه القيادي الســلفي أشــرف الميار بتأكيده على أن الولي الشرعي بالنسبة لهم هو البرلمان[1].

وبرغم فشــل اتفاق الصخيرات، كمشــروع سياسي، الذي كان أبرز مظاهر فشــله الهجوم على العاصمة، فإن ذلك الفشــل لم يكن حافزا لإلغائه من قبل المجتمع الدولي والبعثة الأممية وكثير من الفاعلين السياســيين على الســاحة الليبية، ومن أهم دوافع ذلك أنه أوجد الأجسام الحاكمة وأن إلغاءه يعني إلغاءها، لــذا فقد قامت مقاربة البعثة الأممية على خلاصات دار النقاش حولها ســنتين تتعلق بتعديل الاتفاق السياســي بدل إلغائه، كما سبقت الإشارة إليه، وتضمنت الخلاصات تقليص عضوية المجلس الرئاسي إلى ثلاثة أعضاء بدل تسعة، وفصل الحكومة عن الرئاسي.

وكان الجديد في خارطة الطريق هو الاتفاق على إجراء انتخابات عامة في الرابع والعشــرين من ديســمبر/ كانون الأول عام 2021م، وبهذا صارت بوصلة ومحرك تفعيل العملية السياسية هي الانتخابات العامة، كما أصبحت الانتخابات معيارا لتقييم أداء الحكومة والحكم على مواقف الأجسام السيادية.

على المســار الاقتصادي اتجهت الخطة الأممية إلى توحيد المؤسســات النقديــة (المصرف المركزي طرابلس، المصــرف المركزي البيضاء)، ومعالجة أزمة الدينار الليبي وتهاويه أمام العملات الأجنبية، واحتواء الأزمات الاقتصادية والمالية المتفرعة عنها.

أمنيــا ركزت المقاربة على إجراءات تثبيت وقف إطلاق النار الذي بادرت

---

(1) " حفتر انقلب على أنصاره بمعسكر طبرق.. كيف جاء رد عقيلة صالح؟" صحيفة الاستقلال (د.ن)، shorturl.at /bswD1

به روســيا وتركيا في ديســمبر/ كانون الأول 2019م، ونسج على منواله اجتماع برلين، ثم توحيد المؤسسة العسكرية.

المفاوضــات التــي كان من المتوقع أن تواجه عقبات لا ســبيل لاحتوائها أفضت إلى اتفاق حول تشــكيل الســلطة التنفيذية بجناحيها، المجلس الرئاسي، والحكومة، ونجحت قائمة "المنفي – ادبيبة" في الفوز بمقاعد السلطة التنفيذية، كما تم الاتفاق على معايير اختيار شــاغلي المناصب الســيادية الثمانية، والتأم مجلس إدارة المصرف المركزي بعد قطيعة لنحو ست سنوات، واتفق الأعضاء على تثبيت سعر صرف الدينار أمام الدولار ليكون 4.48 دنانير للدولار.

وكانت لجنة 5+5 قد أعلنت بعد عدة اجتماعات عن التوصل لاتفاق أمني، وذلك في أكتوبر/ تشرين الأول 2020م، ويقضي الاتفاق باعتماد إجراءات لتثبيت وقــف إطلاق النار، وإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد، والعمل على توحيد المؤسسة العسكرية.

مــا من شــك في أن ما وقع مــن توافق وما لحقه من إجــراءات عملية، بثَّ في الليبيين درجة من التفاؤل، فبالنظر إلى المشــهد قبل إطلاق التفاوض، يظهر في طرفه الاقتتال والدمار، ليتحول المشهد إلى اتفاق على حكومة واحدة يصادق عليها البرلمان بشــبه إجماع غير مســبوق منذ عام 2011م، ويقع توافق على المسارات الاقتصادية والأمنية في مدى زمني قصير.

3. البرلمان ينخرط في المسار السياسي

صوت أعضاء البرلمان الذين اجتمعوا في ســرت في الحادي عشــر من شهر مارس/ آذار 2021م لصالح منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية التي شكلها عبــد الحميــد ادبيبة وآخرون، وذلك بـ132 صوتا من أصل 133 عضوا حضروا مــداولات البرلمان والتصويت على الحكومة، وللعــدد والتاريخ دلالتهما التي سيتم التعرض لها لاحقا.

وبهــذا التوجه تكــون البلاد قد دخلت في مرحلة انتقالية خامســة وذلك بــدءًا مــن المجلس الانتقالــي وحكومتيه، المكتب التنفيذي فتــرة اندلاع ثورة فبرايــر والحكومة المؤقتة برئاســة الكيب، فالمؤتمر الوطنــي وحكومة زيدان، ومرحلة الانقســام بحكومتين في الغرب وفي شــرق البلاد فتــرة البرلمان، ثم

توافــق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني، وصولا إلى اتفاق جنيف وحكومة الوحــدة الوطنية، التي يراد لها أن تنهــي المراحل الانتقالية وتوصل البلاد إلى مرحلة الاستقرار السياسي والأمني والانتقال الديمقراطي.

4. خطوة مهمة في المسار السياسي

ورغم التحديات التي لحقت، والعودة إلى التجاذب والنزاع الذي اشتهرت به مرحلة ما بعد انتخاب البرلمان عام 2014م، فقد مثَّل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصادقة عليها من قبل البرلمان تطورا مهما، وتتويجا للمسار السياسي الذي انطلق بعد صد الهجوم على طرابلس، فجاء المســار السياســي كانعكاس لتغيرات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي.

في الداخل كان لهزيمة حفتر على أسوار طرابلس واندحار قواته إلى سرت، 450 كم شرق العاصمة، تأثيرٌ كبير على النخبة السياسية التي دعمته طول سنوات وأيدته بقوة في الهجوم الذي شنه على العاصمة بغية السيطرة عليها وعلى مقاليد الأمور بالقوة، فكان نتيجة ذلك تراجع نفوذه وقوته، وتحرر النخبة السياسية في البرلمان، نسبيا، من الضغوط الكبيرة التي مارسها حفتر عليهم والتي كانت السبب الرئيسي في فشل مفاوضات البرلمان والمجلس الأعلى للدولة منذ التوقيع على اتفاق الصخيرات في ديسمبر/ كانون الأول 2015م.

ولا يمكن القبول بتفســيرات حفتر لما وقع بعد اندحار قواته، أو التســليم بقوله إنه آثر الانسحاب ليعطي للعملية السياسية والحوار السياسي فرصة أخيرة علَّه يسفر عن شيء إيجابي، حسب ما صرح به في خطابه عشية احتفاله بالذكرى السابعة لإطلاق عملية الكرامة. فمعلوم أن خليفة حفتر شن الهجوم قبيل عشرة أيام تحديدا من انطلاق مؤتمر غدامس الذي كان من المفترض أن يضم مكونات سياســية واجتماعيــة برعاية الأمم المتحدة للوصول إلــى اتفاق يخرج ليبيا من أزمتهــا، بل إن الهجوم وقع بعد وصول الأميــن العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيــرش، الذي أراد بقدومه دفع العملية السياســية إلــى الأمام وحفز الجميع على المشاركة في ملتقى اغدامس وإنجاحه، حتى إن الأمين العام قد ذهب إلى حفتــر فــي الرجمة ليثنيه عن الهجوم إلا أنه رفض طلبه ومضى قدما في عمليته

العسكرية، وهو ما يمكن فهمه بوضوح من تغريدة غوتيرش وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة قادما من ليبيا[1].

وبالعودة إلى مناقشة أسباب نجاح الحوار في الوصول إلى اتفاق بخصوص السلطة التنفيذية وحكومة الوحدة الوطنية، فقد شكل العامل الخارجي، متمثلا في تغير خارطة التوازنات الإقليمية والدولية المعنية بالملف الليبي بعد حرب طرابلس، شكل دافعا لتدخُّل من نوع جديد لإعادة التوازن. فقد تراجع دور اللاعبين الأوروبيين إلى حد ما، وبرز الدور التركي والروسي حيث أصبحت موسكو وأنقرة الفاعلين بشكل مباشر في تحديد اتجاه المواجهات العسكرية خلال الهجوم على طرابلس وحتى انطلاق المسار السياسي.

هذا الخلل في ميزان القوى وخارطة التوازنات أقلق الأمريكان والأوروبيين، فالنفوذ الروسي في ليبيا يشكل تهديدا لا يمكن السكوت عنه، وهو ما فسر الاهتمام الذي حظي به الملف الليبي من قبل دوائر صناعة القرار الأمريكي، ممثلة في وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، والمخابرات ووزارة الخارجية، والتغير في موقف البيت الأبيض كما سبق القول.

ولقد اتضح أثر الموقف الأمريكي من التغلغل الروسي في ليبيا من خلال تراجع الدعم الكبير والسخي من قبل الأطراف الإقليمية العربية لحفتر، ورفع فرنسا يدها عنه، ولو بشكل مؤقت، فكان أن رضخ حفتر للضغوط ورضي بالمسار السياسي.

وكشف حفتر في لقاء صحفي في يوليو/ تموز 2021م عن طلب الأمريكان فك ارتباطه مع الروس، وطالبهم حفتر بالبديل، فلم يحصل على دعمهم، وذكر حفتر أن قوات الأفركوم[2] لعبت دورا في تغيير ميزان القوة واتجاه المواجهات المسلحة على تخوم العاصمة، بجانب الدعم التركي، لصالح قوات بركان الغضب[3].

---

(1) غوتيرش يلتقي حفتر ويغادر ليبيا، الحرة 5 إبريل/ نيسان 2019م shorturl.at /yzSX4

(2) هي قوات مقاتلة تتبع رئاسة الأركان الأمريكية وتشرف على تنسيق العلاقة مع الدول الأفريقية في الجانب الأمني والعسكري، تأسست عام 2007م وتقوم بعمليات قتالية أغلبها ضد مجموعات متشددة من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية الموجودة في القارة الأفريقية.

(3) حفتر لا يقر بالهزيمة ويتحدث عن دور أمريكي، عربي 21، 3 يوليو/ تموز 2021م / shorturl.at dfjBX

في هذه الأجواء، وبسبب التغير في المناخ السياسي الداخلي والخارجي، تقدم المسار التفاوضي بشكل سريع وتراكمي ليصل إلى محطة مهمة وهي منح الثقة للحكومة الجديدة. فقد صار للبلاد حكومة واحدة بعد انقسام دام ما يزيد على ست سنوات، وأذعن كل من رئيس حكومة الوفاق في الغرب، ورئيس الحكومة المؤقتة في الشرق لقرار البرلمان، مما يعني إزاحة بعض العراقيل التي قد تشوش على الحكومة الجديدة فيما يتعلق بشرعيتها.

5. فرصة تأخرت سنوات عدة

منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية من قبل البرلمان برئاسة عقيلة صالح، أبرز الداعمين للانقسام والمؤيدين للعدوان على طرابلس، وفّر عوامل مهمة من المفترض أن تسهم في تهيئة المناخ السياسي لصالح إنجازات تحققها الحكومة. فلقد مثل انقسام البرلمان وازدواجية الحكومة والمؤسسات التنفيذية العليا السبب الرئيسي في فشل اتفاق الصخيرات وإخفاق حكومة الوفاق فيما ما أنيط بها من مهام. والآن انعقدت الآمال في أن يسهم التآم البرلمان، ومن خلفه المؤسسات العليا مثل المصرف المركزي والمؤسسات السيادية الأخرى، في تسهيل مهام الحكومة لأجل تحقيق المهام التي أسندت إليها.

من ناحية أخرى، فقد أدى فشل مشروع الانقلاب على المسار الديمقراطي وعسكرة الدولة في الشرق قبل الغرب، وتأزم الوضع بشكل كبير جدا سياسيا، وأمنيا، واقتصاديا، واجتماعيا، أدى إلى تخلي قطاع فاعل من النخبة عن الدعم اللامحدود لعملية الكرامة، والبحث عن بديل، ولم يكن أمامهم إلا التوافق والوحدة الوطنية في ظل مسار ديمقراطي مدني، غير أن هذا التوجه لا يشكل ضمانا لعدم مواجهة حكومة الوحدة الوطنية لمعارضة قوية تعرقل خطتها لمعالجة المختنقات.

يضاف إلى التغير في مواقف النخبة تأثير التردي الكبير على المستويين الأمني والاقتصادي في عموم ليبيا، الذي أصبحت مظاهره أكثر حدة في الشرق، خاصة مدينة بنغازي، وجعل المدينة تعيش شبح خوف وتشهد توترات بين مكوناتها الاجتماعية ومراكز النفوذ الأمني. ودلالة ذلك أن الشرق الذي كان داعما لعملية الكرامة ومعرقلا للوفاق، سيكون أقل حماسا للعملية إذ استمر

التردي الأمني والاقتصادي والخدمي، فبنغازي ومدن الشـرق التي تميزت عن مدن الغرب بعدم انقطاع الكهرباء والماء عنها خلال السـنوات الماضية، عانت خـلال عـام 2020م وما بعده نفس المعاناة، ولو أحسـنت الحكومة في إثبات وجودها خاصة في ملفي الخدمات والاقتصاد، فإن رأيًا عامًّا جديدًا قد يتشكل تجاه الوضع السياسي بعمومه، وتجاه نفوذ حفتر تخصيصًا.

والصـورة لا تختلـف كثيرا في الغرب الذي يتسـم بسـيطرة مجموعات وكتائب مسـلحة أثَّر نفوذها على سياسات وقرارات حكومة الوفاق، وهي اليوم تدرك أنها تواجه سـخطا شـعبيا وضغوطا دولية إذا تورطت في عرقلة حكومة الوحدة الوطنية. هذا علاوة على الجنوب الذي يعاني كثيرا في الخدمات العامة وصار مستباحا أمنيا.

ولقد دفع هذا الوضع المأزوم إلى تطلع شرائح واسعة إلى الوفاق والوحدة أملا في أن تخرج البلاد من وضعها المتردي.

الأهم من كل ذلك هو الأثر الإيجابي، كما سـبقت الإشـارة إليه، لتغير العامل الخارجي الذي كان له تأثير خطير ومدمر على وحدة البلاد واستقرارها وتسبب في تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الواضح أن التأثير السلبي والخطير للأطراف الدولية صار إلى تراجع، مما يعطي فرصة لحكومة الوحدة الوطنية في أن تعمل في مناخ إيجابي نسـبيا، مـع التأكيـد على أن تحييد الأطراف الإقليمية والدولية ليس نهائيا، وقد يتحول مـن فرصة إلى تهديد إذا تعثـرت الحكومة وتحركت قوى داخلية ضدها لتجد الأطـراف الإقليمية والدولية ضالتهـا فتعيد الكرة، ويبدو أن هذا التخوف يتجه إلى أن يكون واقعا في ظل الخلاف بين البرلمان بقيادة عقيلة صالح والحكومة برئاسة عبد الحميد ادبيبة.

ثانيا: حكومة الوحدة الوطنية وتحديات إنجاز المهمة

التغيّر على المسـارين الداخلي والخارجي سـيكون دافعـا قويا لحكومة الوحـدة الوطنيـة في أن تنجز ما حددته من أولويات خـلال المرحة الانتقالية الجديدة، إلا أنه، كما سـبق الإشـارة إليه، لا يعني إزاحة العراقيل السياسـية والأمنيـة والاقتصادية والاجتماعية نهائيا، فالتحديات ظلت قائمة وظهر تأثيرها

على أداء الحكومة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. تحدي الشـــرعية الكاملة للحكومة: برغم التركيز الإعلامي الكبير على فضيحة الرُّشَى داخل ملتقى الحوار السياسي بُعيد اختيار السلطة التنفيذية الجديدة وتداول ذلك في جلسة لمجلس الأمن في مارس/آذار 2021م، واتخاذ قرارات بهـــذا الخصـــوص تصل إلى فرض عقوبات، فإن بيان الخمس الكبار أظهر عدم رغبة الفاعلين الدوليين في التصعيد بشـــكل يمس شرعية رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

من ناحية أخرى، فإن منح الثقة للحكومة ســيكون منقوصا بل لا قيمة له إذا لم تتم دسترة توافقات ملتقى الحوار السياسي التي كانت من ثمارها حكومة الوحـــدة الوطنية، ويبـــدو أن البرلمان يغض الطرف عن هذه المســـألة ويكتفي بمـــا تم التوافق عليه، إلا أن عدم تضمين مقررات ملتقى الحوار السياســـي في الإعلان الدســـتوري سيفسح المجال للطعن في الحكومة إذا تأزم الوضع وعاد الاستقطاب إلى حالته التي كان عليها قبل وأثناء العدوان على طرابلس. إذ إن دســـترة الاتفاق ليســـت متعذرة في ظل توفر هذا العدد ممن حضروا في مدينة ســـرت ومنحوا أصواتهم لصالح حكومة الوحدة الوطنية، غير أنه بمرور الوقت يغيب هذا الاستحقاق لتطغى استحقاقات أخرى.

وينبئ مضي الوقت وانخراط النخبة السياسية في الخلافات حول استكمال المســـار السياســـي لتأمين إجراء الانتخابات بعدم إعطاء أهمية لدسترة الاتفاق، وأنه لن يكون ذا قيمة في ظل الأشهر المعدودة المقررة للعملية السياسية، فقد حاصر البرلمانَ والمجلسَ الأعلى للدولة الوقتُ المتاح وأمامهما ملفات جدلية كبيرة مثل القاعدة الدســـتورية لإجراء الانتخابات وقانون الانتخابات، استغرقت وقتا أطول من الوقت المستغرق في التوافق على اختيار السلطة التنفيذية، وكان المخرج النهائي غير مرضي لكثيرين كما سيتبين لاحقا.

ويمكن القول إن عدم دسترة الاتفاق أسهم في تعرض الحكومة للضغوط التي انتهت بحجب الثقة عنها من مجلس النواب بعد مضي سبعة أشهر فقط من تشـــكيلها، ولحق ذلك الجدل حول استمرارها حتى بصفة حكومة تسيير أعمال بعد انقضاء التاريخ المحدد للانتخابات.

2. تحـــدي تركيبـــة الحكومة: فلقد تأكد أن رئيـــس الحكومة لم يكن حرا في تحديد تركيبة الحكومة أو حتى اختيار طاقمه الوزاري، ولقد أفصح الرئيس عن ذلك بشكل صريح[1]، الأمر الذي أوقعه أمام تحدي إدارة حكومة واسعة لا تلائم تركيبتها الظرف السياســـي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد اليوم.

توســـيع الحكومة بالشـــكل الذي تمت المصادقة عليه مـــن قبل البرلمان، وفرض أســـماء لشـــغل حقائبها كما وقع فعلا قيَّد يدي رئيسها بصور عدة منها وقوع خلافات لم يتمكن رئيس الحكومة من السيطرة عليها، وقادت إلى تشتيت تركيزه على الملفات الحيوية وهي:

- الملف الأمني
- الملف الاقتصادي
- ملف الخدمات
- ملف الفساد
- ملف المصالحة
- ملف الانتخابات

إن تشـــكيل حكومة بهذا الحجم، وبحقائـــب لا قيمة لها ولا جدوى منها في ظل التحديات التي شكلت بيئتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية آنداك، والإطار الزمني الذي حدد لها، لا يعني إلا شيئا واحدا وهو عدم فاعلية تلك الوزارات.

إن إدراج حقائـــب وزارية مثل الزراعة والثـــروة الحيوانية والموارد المائية والصناعة وثلاث وزارات للتعليم ووزارة الخدمة المدنية، ووزراء دولة لشؤون المـــرأة والهجرة وشـــؤون الحكومة في ظل الوضع السياســـي الأمني المحتقن والتردي الاقتصادي والاجتماعي مثَّل انحرافا عن مســـار تحقيق الغاية الأساسية للحكومة وهي الوصول إلى الانتخابات خلال أشهر معدودات، في حين غابت المصالحـــة الوطنية عن هذا الكـــم الهائل من الحقائب الوزارية ووزراء الدولة،

(1) هاشم، مصطفى "برلمان يختار الوزراء" الحرة 20 مارس/ آذار 2021م، موقع قناة الحرة، shorturl.at /yFRV0

وهي من أهم الملفات التي تساعد على تهيئة الظروف للانتخابات العامة، وذلك بعد الملف الأمني.

من ناحية أخرى فإن لهذا العدد من الوزارات والوزراء تبعات مالية تشكل هــدرا لا مردود له، وتفتح بابا للفســاد الذي جعله رئيــس الحكومة أحد أهم الملفات التي ســتعمل حكومته على مكافحتهــا، وهو ما وقع بالفعل حيث تم توجيه تهم فساد لعدد من الوزراء في الحكومة من قبل النائب العام الذي أصدر أمرا بحبسهم.

وفي الاتجاه ذاته، اختار ادبيبة، أو فُرض عليه كما صرح بذلك، شخصيات لا تراكم سياسيًّا ولا خبرة لها في المجال الذي اختيرت له، وينطبق ذلك على معظم الوزارات، وشكل أيضا اتجاه ادبيبة والأطراف الضاغطة، إلى إدماج كافة التيارات السياســية التي بينها عداوة مريرة (فبراير، الكرامة، الفاتح من ســبتمبر) تحديا أمام مطلب التناغم والتجانس الضروري جدا في هذه المرحلة الصعبة.

فوق كل ما سبق، كان لعدم تناسق رؤية وتوجهات الحكومة وعدم واقعية خياراتهــا انعكاسٌ على مقتــرح الميزانية أظهر ما يؤكد الملاحظات أعلاه، فقد اقترب الإنفاق المقترح، في نســخته الأولى، من مائة مليار دينار، منها نحو 34 مليارا للمرتبات، في حين بلغ بند نفقات التسيير 13 مليار دينار، والطوارئ نحو 5 مليارات.

صحيح أن التغيير في ســعر صرف الدينار أمام الدولار ألقى بظلاله على إجمالــي الإنفاق المقترح، إلا أن بعض أوجــه الإنفاق المقترحة تتجاوز فروق سعر الصرف بين مقترح الميزانية والإنفاق الفعلي لميزانية العام المنصرم.

فعلى سبيل المثال فإن مقترح الميزانية لعام 2021م في بند النفقات التسييرية الحكوميــة زاد بنحــو 5 مليارات دينار عن النفقــات الفعلية لعام 2020م، ولأن نفقات الحكومة بالدولار كانت في حدود 700 مليون دولار لعام 2020م، فمن المفترض أن لا تتعدى الزيادة 3 مليارات دينار وفق سعر الصرف الجديد.

تم رفض مقترح الميزانية من البرلمان، وتم تعديلها مرات من قبل الحكومة، إلا أن ما وقع ســواء ما تعلق بأســلوب وضع مشروع الميزانية أو نهج التحفظ والاســتدراك عليها، عكس اتجاها فــي إدارة المال العام غير مطمئن، وأكد أن

البوصلة ضائعة من الحكومة التي من المفترض أن عمرها لا يتعدى بضعة أشهر ووضعت مقترح ميزانية برقم غير مسبوق في التاريخ الليبي المعاصر.

ولقد شكلت أزمة وزارة الخارجية وموقف الوزيرة، نجلاء المنقوش، من الاتفاقية الأمنية والعسكرية الموقعة مع تركيا بعض ما أشرنا إليه في ملف تركيبة الحكومة والصعوبات التي تنجم عن هذه التركيبة، فالوزيرة تحدثت بما يخالف ويناقض موقف رئيس الحكومة بخصوص الوجود التركي في ليبيا حيث طالبت بخروج القوات التركية ضمن مطالب خروج القوات الأجنبية في البلاد، وتطورت الأزمة من تصريحاتها في البرلمان الإيطالي حتى لقائها الأول بوزير الخارجية التركي في طرابلس في شهر يوليو/ تموز 2012م، مما يؤكد اتجاها للوزيرة لا يساعد على وحدة الموقف السياسي على مستوى الحكومة[1].

ومن المهم التنويه إلى أن توقف الوزيرة عن التصريح ضد الوجود التركي، أو تغيير نبرتها بهذا الخصوص، له علاقة بضغوط من خارج الوزارة، وقد علم المؤلف من مصادر مطلعة أن عددا من قيادات عملية بركان الغضب وفاعلين في العاصمة طرابلس قابلوا الوزيرة ووضحوا لها خطورة إخراج الأتراك أو إلغاء الاتفاقية الأمنية العسكرية وحفتر لا يزال يهدد ويمكن أن يكرر مغامرته التي تورط فيها في إبريل/ نيسان 2019م وساعتها لن تجد الوزيرة من يحميها ويحمي الحكومة، وأنهم غير مرتاحين لموقفها من الحليف التركي.

ومن أخطر ما وقع بخصوص اختيار أعضاء حكومة الوحدة الوطنية وفق التركيبة المشوهة هو شرعنة "المحاصّة" والاتجاه لدسترتها، ودسترة مسألة تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم، على الأقل فيما يتعلق بالإدارة السياسية للبلاد، كما سبقت الإشارة إليه.

3. تحدي النفوذ الأمني خارج سلطة الحكومة: إذ إن حالة التوافق لم تغير من خارطة النفوذ الأمني في الشرق والغرب والجنوب. ففي الشرق لا يزال حفتر وأبناؤه والكتائب التي تتبعهما المسيطرين والمتحكمين في الملف الأمني والسلاح، ويمكن أن يكون عامل هدم لما يمكن أن تبنيه الحكومة في حال

(1) "المنقوش" تثير جدلا حول قوات تركيا في ليبيا.. والخارجية توضح، عربي 21، 24 إبريل/ نيسان 2021م shorturl.at /elnL6

عدم الاســتجابة لمطالبه أو رأى أن الحكومة تريد أن تفرض واقعا يقوض من نفوذه، وقد لاحت ملامح معارضة حفتر للحكومة، خاصة تحفظه على إســناد رئيس الحكومة حقيبة الدفاع لنفسه.

وبرغم إعلان حفتر عن قبوله بمخرجات المســار السياســي بما في ذلك المجلس الرئاســي والحكومة، فإنه رفض التسليم المطلق للحكومة وفق مقاربة خضوع القوات المسلحة لحكومة مدنية، فقد عبر العديد من معاونيه العسكريين وأنصاره السياســيين عن عدم قبول إخضاع "الجيش" لســلطة الحكومة برئاسة ادبيبة[1]، كما أنه عبر صراحة عن رفضه الخضوع لســلطة مدنية[2]، ولا يســعف بعض من فسروا كلام حفتر بأنه يقصد سلطة غير منتخبة، وتدحض هذا التفسير ســيرةُ حفتر التي تأكد فيها عدم خضوعه للبرلمان المنتخب الذي عينه برفضه دعوات الاستجواب واتخاذه قرارات مصيرية دون أن يخطر البرلمان بها، وكانت حادثة اختطاف النائبة ســهام ســرقيوة، التي يعتقد أنها لاقت حتفها، مؤشرا قويا على عدم تقدير حفتر للبرلمان.

من جهة أخرى، تورط حفتر في ممارسات مؤداها تحدي الحكومة، إذ تعمد حفتر تثبيت سياســة الاستقلال بالقرار العســكري عن سلطة المجلس الرئاسي والحكومــة، ومنها جملة اللقاءات التــي جمعته بوفود عن القبائل، والمناورات والعروض العســكرية التي نفذها وتحريك قواتــه هنا وهناك برغم صدور قرار من المجلس الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفق اتفاق جنيف، بمنع تحريك أي قوات بدون إذن منه، والتأخير والتردد في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في لجنة 5+5، خاصة بند إخراج المرتزقة من البلاد، كل ذلك يدلّ على إصرار حفتر على فرض موقع سياســي وأمني يتخطى صلاحيات الحكومة والمجلس الرئاسي.

ولقــد مثلت حادثة منع الحكومة من عقد اجتماع لها في بنغازي مؤشــرا واضحا على ما أسلفناه، فلأن ادبيبة لم يدرج الالتقاء بحفتر ضمن برنامج زيارته

(1) "الجيش الوطني الليبي لن يسلّم قيادته لدبيبة: لا مجال لتجارب فاشلة" صحيفة النهار العربي، 12 ديسمبر/ كانون الأول، shorturl.at /bjISY

(2) "حفتر يرفض الخضوع لأي سلطة مدنية أو غيرها"، الجزيرة نت 9 أغسطس/ آب 2021م shorturl.at /wzJ29

لبنغازي جاء رد حفتر سريعا بمنع عقد اجتماع الحكومة بها، ومن الواضح أنه يتحفظ على سياسة ادبيبة في بسط نفوذ حكومته على كافة مناطق البلاد بما في ذلك مناطق نفوذ حفتر دون الترتيب معه، وهو ما لا يقبل به حفتر.

وجاء موقف نائب رئيس الحكومة، حسين عطية القطراني، ووكيل وزارة الداخلية فرج اقعيم، منسجما مع موقف حفتر من الحكومة وذلك في البيانات والتصريحات التي عبرا فيها عن تحفظهما الكبير على أداء رئيس الحكومة وما اعتبراه تهميشا متعمدا للمنطقة الشرقية، وتهديد القطراني بتشكيل حكومة منفصلة في الشرق إذا لم يستجب رئيس الحكومة لمطالبهم، وهو الأمر الذي فنده ادبيبة بتقرير مطول عن حصص المنطقة الشرقية في الإنفاق التنموي وإسناد الوظائف العامة لعناصر من الشرق.

قس على ذلك نفوذ الكتائب المسلحة في الغرب، الذين شكلوا أحد أهم أسباب انحراف حكومة الوفاق بقيادة السراج عن البناء ووقوع فساد وهدر في المال العام. ويشي تحول الكتائب إلى أجهزة بالانتقال خطوة في اتجاه التأزيم، ذلك أنها تشكل نفوذا قابلا للتصادم، كما أن هناك مؤشرا على اختلاف رؤاها وعلى أنها قد تكون قابلة لتوجيه قدراتها العسكرية في اتجاهات متعارضة في ظل الاستقطاب السياسي الراهن.

واقعة الدخول على فندق كورونثيا بالعاصمة، مقر اجتماعات رئيس المجلس الرئاسي، من قبل مجموعة مسلحة محتجة على سياسة وزيرة الخارجية تجاه الاتفاقية الأمنية الليبية التركية، مؤشرٌ على تحدي المجموعات المسلحة للمنتظم السياسي والأمني الرسمي.

ولا أدل على تأثير المجموعات والكتائب المسلحة في الغرب، خاصة طرابلس، من واقعة محاصرة مقري المجلس الرئاسي والحكومة في العاصمة احتجاجا على قرار المجلس الرئاسي إقالة آمر المنطقة العسكرية بطرابلس، وتعيين بديل عنه، وما لحق هذا التصرف من تداعيات.

أما الجنوب فيمثل نفوذ المرتزقة، خاصة من التبو غير الليبيين، الذين يشكلون ثقلا ملحوظا[1] بحسب بعض التقارير وروايات كثير من المواطنين،

---

(1) قبائل التبو مكون أساسي من مكونات المجتمع الليبي من غير الأصل العربي لهم لغتهم وتراثهم

ويمثلون خطرا ليس أمنيا فقط بل وديمغرافيا أيضا، ويشكلون أحد أبرز أسباب التوتر في المنطقة.

4. تحدي الفساد والفاسدين: فقد شكل الفساد والمتربحين من المال العام بطرق غير مشروعة، في مقدمتها الاعتمادات، عائقا أمام إصلاح الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد. ويضع مؤشر الشفافية ليبيا من آخر الدول العشر الأكثر فسادا في العالم، وذلك خلال سنوات 2014-2019م، وصار الهدر في المال العام وضعف مؤسسات الدولة سببا في تفشي الفساد بشكل خطير.

بيانات منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات الفساد في ليبيا تؤكد أن البلاد أصبحت مرتعا للفساد. وبحسب مؤشرات النزاهة فإن ترتيب ليبيا بين الدول كما يلي:

بيانات منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات الفساد في ليبيا[1]

السنة	النقاط	الترتيب
2009	21	160 من أصل 176
2010	22	146 من أصل 178
2011	20	168 من أصل 183
2012	19	160 من أصل 174

مع التنويه بأن هذا المؤشر قد انخفض إلى 16، 18 ،16، 14، خلال السنوات الأربع الأخيرة على التوالي، فحازت على الترتيب 172/ 175، 169/ 175، 161/ 170، 167/ 176 عالميا.

البيانات أعلاه تكشف عن تفشي الفساد في الدولة الليبية تفشيا كبيرا جعلها في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، وأسهم في هذا الوضع غياب الإرادة

الخاص، يقطنون الجنوب ويتقاطعون في علاقاتهم مع تبو الدول المجاورة مثل تشاد والنيجر، ووقع تغير كبير في ديمغرافيا الجنوب الليبي بعد عام 2011م إثر نزوح أعداد كبيرة من التبو الأجانب إلى ليبيا.

(1) أنبيه، عادل الكاسح "مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات" المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الجزء الأول 11-13 ديسمبر/ كانون الأول 2017، shorturl.at /dmEUZ

والإســتراتيجية الواضحة لمكافحة الفساد، وذلك بالرغم من وجود عدة أجهزة للرقابة على مؤسسات الدولة العامة مثل هيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد"[1].

الأخطـر هــو تحول الطبقة المتربحة من نهــب المال العام إلى قوى ذات نفوذ وتحرك مجموعات مسلحة لحماية مصالحها وتعزيز مكاسبها، الأمر الذي أعطى للفساد خصوصية في ليبيا تتسم بالخطورة وتتطلب موقفا شجاعا وجهدا جبارا، إذ يشكك البعض في قدرات رئيس الحكومة الجديد على مواجهة الفساد.

5. **تحدي الانقسام الاجتماعي والنعرة الجهوية**: النزوع الجهوي المناطقي برز بشكل واضح مع اندلاع الثورة وكرسه توظيف النظام السابق له في مواجهة المدن والمناطق المنتفضة ضده عام 2011م، وتفاقم بشكل أكبر خلال السنوات التــي تلت ذلك، ثم أخذ زخما ملحوظا إبان وبعد عدوان حفتر على طرابلس، حتى انتقلت عدوى المطالبة بتقســيم البلاد إلى نشطاء بل ونخبويين في الغرب الليبي، بعد أن كانت هذه الدعوة مقصورة على نشطاء وبعض نخبة الشرق. وكان اجتماع مكونات مدنية من المنطقة الغربية بعضها شبه رسمي لوضع أسس إقليم الغرب نهاية شــهر أغســطس/ آب 2021م، خطوة متقدمة في اتجاه تعزيز حالة الانقسام وإعطائها بعدا تنظيميا نخبويا وشعبيا.

وتقترن مســألة النــزوع الجهوي بالواقع السياســي والاقتصادي والإداري للبــلاد ذي الطابع المركزي، الذي لم تنجــح الحكومات المتعاقبة في تفكيكه أو التخفيــف مــن غلوائه، إلا أن العديد ممن رفعوا الراية الجهوية يفعلون ذلك لغايات سياسية أو مطامع شخصية. وليس من المتوقع أن تتخطى حكومة الوحدة الوطنية أسوار النزوع الجهوي، وسيكون أي تأخير في التخفيف من المركزية أو الإخفاق على مستوى الخدمات العامة بيئة مناسبة لتكريس الجهوية والمناطقية أكثر لتكون سببا في عرقلة عمل الحكومة، بل والدفع باتجاه تقسيم البلاد.

6. **تحدي معاودة التدخل الخارجي**: ذلك أن أسباب التنافس بين الأطراف الإقليميــة والدولية لا تزال قائمة، فتركيا حاضرة بثقل في الملف الليبي وتعيين مديــر إدارة الأمن الخارجي في جهــاز المخابرات العامة التركية، كنعان يلماز،

---

(1) أنبيه، عادل الكاسح "مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات"، مصدر سابق.

ســفيرا لليبيــا في إبريل/ نيســان 2021م له دلالته الواضحــة، وفي المقابل فإن الوجود التركي شــكل تحديا كبيرا لمصر والإمارات وفرنســا بشــكل أخص، وعموم العواصم الأوروبية وحتى الولايات المتحدة بشكل عام، وغض الطرف عن السياســة التركية في ليبيا هو اســتثناء مربوط بالوجود الروســي، وســيتغير الموقف تماما ويتحول إلى ضغوط قوية ومباشرة على أنقرة إذا تم إخراج الروس مــن البــلاد. وبرغم التطور في العلاقات بيــن تركيا من جهة ومصر والإمارات والسعودية من جهة أخرى، فإنه لا يمكن الجزم بأن تقاربها سيكون نهائيا وينهي التنافس في ليبيا، وســيعتمد موقف تلك الأطراف على اتجاه السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، وموقف روسيا من الأزمة الليبية.

ويشير اتجاه تركيا إلى تفكيك أزماتها الإقليمية، خاصة النزاع مع مصر، إلى رغبة تركية في تقديم تنازلات، ولأن القاهرة اشــترطت خروج القوات التركية مــن ليبيا، فــإن أنقرة قد تقايضه بقبول القاهرة بالنفوذ الاقتصادي البحري الذي رســمته، ومن هنا قد يكون إرســال مدير إدارة الأمن الخارجي في المخابرات ســفيرا بليبيا يهدف إلى تحويل الوجود العســكري إلى نفوذ أمني. ولقد شكل وصول وفد مجلس النواب الليبي إلى أنقرة والإعلان عن رغبة حفتر في القدوم إلى أنقرة تحولا له ما بعده، لكن من غير المتوقع أن تتخلى أنقرة عن اتفاقاتها مع ليبيا دون مقابل مجزئ سياسيا واقتصاديا، وسيعطي الوجود الروسي في ليبيا مساحة لتركيا للمناورة.

وبالنظر إلى ما وقع في اجتماع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في يونيو/ حزيران 2021م، الذي تناول الملف الليبي باهتمام، يظهر أن هناك رغبة وحرصًا أمريكيا أوروبيا تركيا للتوافق على سياســة واضحة في ليبيا تحقق للجميع مصالحهم، ويبدو أنها تتمحور حول إخراج الروس.

لقد أظهرت التصريحات ولغة الجســد الإيجابية عند لقاء الرئيس التركي بــكل من الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنســي أنهــم لن يقعوا في صدام حول الأزمــة الليبيــة، وأن الجهــود ينبغي أن توجه إلى الخطــر الأكبر وهو التغلغل الروســي الذي أخذ في التوســع مؤخرا وشكل قلقا كبيرا ليس فقط للأمريكان، العدو الأول للروس، بل ولفرنســا التي واجهت تحديات في مناطق نفوذها في

أفريقيـا، ومـا وقع في مالـي من تطورات كبيرة كان للروس إسـهام فيها يقلق الفرنسيين بدرجة كبيرة حتى إنهم تخلوا عن المقاربة الأمنية العسكرية للتعاطي مـع الملف الليبي من خلال دعم حفتر، وبدؤوا يتجهون إلى الخيار السياسـي والدبلوماسـي، حيث طرحت باريس مبادرة تركز على إخراج القوات الأجنبية، حاول الرئيس إيمانويل ماكرون إقناع الرئيس رجب طيب أوردغان بها، وطلب رسميا من الرئيس جو بايدن تبنيها.

اجتمـاع برلين2، الذي انعقد بعد أيام من قمة الناتو، لم يكن توافقيا، ولم يأت بجديد بخصوص توحيد الموقف الدولي، وتفعيل الثقل الخارجي بشـكل إيجابـي باتجاه التصـدي للمعرقلين للاتفاق وذلك لوجـود أطراف من خارج المنظومة الغربية في الاجتماع مثل روسـيا، ويبدو أن هامش المناورة للأطراف التي ترغب في التأثير على حاضر ومسـتقبل العملية السياسـية في ليبيا لا يزال وافرا.

وجـاء لقاء باريس في أكتوبر/ تشـرين الأول 2021م صدى للاجتماعات السابقة ولم يحقق نقلة في العلمية الانتخابية بعد أن ظهر الخلاف بين الموقفين الفرنسي والإيطالي على الأسس القانونية للعملية الانتخابية.

وعليه فمن غير المسـتبعد وقوع تطور نسبي فيما يتعلق بالمطالب الدولية لإخـراج القـوات الأجنبية والمرتزقة، وهو ما يبدو أنه أسـاس الاتفاق التركي الروسي بالخصوص، وقد نشهد استجابة فعلية بإخراج عدد من القوات الأجنبية على الجبهتين، غير أن تصريحات قادة البلدين لا تشير إلى رغبة في التخلي عما تحقق لهما من ثقل سياسي وأمني بوجودهما على الأرض الليبية.

وفي المقابل، فإن تسوية النزاع الليبي مع احتفاظ أنقرة وموسكو بنفوذهما سـيكون بمثابة تهديد إسـتراتيجي لأوروبا وحتى الولايات المتحدة، فالتجربة الروسية في العراق التي انتهت -بحسب تقرير لمجلة الفورون بولسي Foreign Policy "مستقبل النفط العراقي روسي"[1]- إلى تعزيز موسكو لنفوذها الاقتصادي من خلال التغلغل في قطاع النفط العراقي بشـكل نافسـت فيه شـركات النفط

(1) Mironova, Vera "the future of the Iraqi's Oil is Rassian" Foreign policy 15 Nov 2019, shorturl.at/pKR19

الروسـية الشـركات الأمريكية، وهذا السـيناريو مرشـح إلى أن يتكرر في ليبيا خاصة أن وجود القوات الروسية يتمركز في المناطق القريبة من حقول وموانئ إنتاج وتصدير النفط في الوسط والجنوب. وإذا أضفنا ما يمكن أن تحققه أنقرة فـي ملف الإعمار -ذلك أن شـركات البناء التركية لا منافـس أوروبيًّا لها إلا بعض الشركات الألمانية- وقدرة المنتج التركي المصنع على منافسة المنتجات الصناعيـة الأوروبية والأمريكية فإن اتجاه الأزمة الليبية وفق هذا السـيناريو لا يمكن أن يكون مقبولا للأوروبيين والأمريكان بالقطع.

7. إطار زمني لا يسعف: تشكيل سلطة تنفيذية (مجلس رئاسي وحكومة) يراد لها أن تنجز كل ما يتطلبه الاسـتحقاق الانتخابي في بضعة أشـهر لم يكن واقعيا، وذلك بالنظر إلى طبيعة وحجم التحديات. كما أن تشابك الاستحقاقات وتفرقهـا بين سـلطات عدة يصعب إنجازها في المـدة المقررة من قبل ملتقى الحوار السياسي. فهناك ملف القاعدة الدستورية وقانون الانتخابات، الذي ظهر أنه جدلي بامتياز واستغرق وقتا أطول من المدة المقررة، وهناك التحدي الأمني والاجتماعي. ولأن السيد ادبيبة يرى أن الإطار الزمني غير كافٍ، فقد شرع في فتح ملفات تتطلب عمرا أطول للحكومة منها مشروع إعادة إحياء التنمية في ليبيا، وطالب المجتمع الدولي والفاعلين السياسـيين بإعادة النظر في الإطار الزمني، وبرغم فتح المفوضية باب الترشح للانتخابات والانخراط في هذه العملية، فإن الأزمة كانت أكبر من أن يحتويها الزمن المقرر، وكشـفت مقاربة احتواء فشـل إجراء الانتخابات في الموعد المقرر أن عمر الأزمة ممتد، وإذا اشـتد الخلاف فسيكون مداعاة لتأزيم الوضع من جديد والعودة إلى مربع الصراع.

ثالثا: تعثر المسارات والبحث عن مخرج

لم يكن موقف البرلمان من الميزانية والضغوط التي وقعت على الحكومة بخصـوص خطتهـا الاقتصادية والأمنية من خلال تحمل مسـؤوليتها في توفير الخدمات ومعالجة مشـكلة السـيولة وكذلك بسط نفوذها في الشرق والجنوب وموقف نائب رئيس الحكومة حسين القطراني، لم يكن ذلك نهاية المطاف في عرقلة المسارات السياسي والاقتصادي والأمني، ذلك أن المشاكل أطلت بعنقها

وأخذت طريقها لإطالة عمر التســوية السياسية وهددت خطة إجراء الانتخابات العامة في موعدها كما يلي:

1. **اضطراب المسار السياسي**: بعيدا عن المشاكل التي واجهتها الحكومة، فإن المســار السياســي تعطل وتعرقل، وهناك تخوف حقيقي من احتمال فشل التغيير الديمقراطي عبر انتخابات عامة نزيهة بعد الإخفاق في إجرائها في الرابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 2021م، وقد تطول الفترة الانتقالية الجديدة، كما ســبقت الإشــارة إليه، فيتأزم الوضع ويتم خلط الأوراق ونعود إلى واقع ما قبل العدوان على العاصمة وتتكرر المأساة.

ولا يُتصور أن تكون الحكومة ورئيسها معنيين بدرجة كبيرة بالوصول إلى الاستحقاق الانتخابي في موعده، وربما لن يكون ادبيبة أكثر حرصا من السراج، ولقد ترشــح ادبيبة للسباق الرئاسي ضاربًا بتعهده بعدم الترشح عُرض الحائط، الأمــر الذي أثار موجة عداء ضده، ويســتغل خصومه الإنفاق الهائل لحكومته الذي تلبس بفساد وقف عليه النائب العام.

ويواجه المسار السياسي مزيدًا من العقبات من مثل عودة الأحلاف القديمة وهذا يعني الاقتراب أكثر من وضعية الانقسام زمن حكومة الوفاق، فلقاء عقيلة صالح بحفتر بعد جفاء بل قطيعة بينهما لا يأتي من فراغ، ويبدو أن عقيلة صالح أراد إرســال رســالة لخصومه في البرلمان بأنه يمكن أن يعود إلى سيرته الأولى إذا ضاعفوا ضغوطهم لإزاحته من رئاســة البرلمان، ورفضوا مقاربته لضمّ إدارة المصرف المركزي إلى نفوذه، كما أن قرار حجب الثقة عن الحكومة، والتفكير فــي إمــكان إعادة الحكومة المؤقتة، وظهور عبد الله الثني في صورة حديثة مع حفتر يصبّ في نفس الاتجاه.

وكان من بين أبرز العقبات أمام تقدم المســار السياســي موضوع الأساس الدســتوري حيث عهد ملتقى الحوار السياســي بوضع قاعدة دستورية إلى فريق مختار من بين أعضائه شكلوا ما عرُف باللجنة القانونية، إلا أن النسخة الأولى من مقترح القاعدة الدستورية لم تكن محل اتفاق الأعضاء الخمسة والسبعون، فأحالتها البعثة إلى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وأمهلتهم بضعة أيام للتوافق عليها، وهو ما لم يقع، فأعادت البعثة المقترح إلى اللجنة الاستشــارية

التي أجرت تعديلات على المقترح، إلا أنها تعديلات رآها عدد كبير من أعضاء الملتقى منحازة لخليفة حفتر، ففشـــل ملتقى الحوار السياسي في التوافق عليها، برغم الضغوط التي مارســـتها البعثة، فانفض الملتقى بتكليف لجنة "التوافقات" التي اختارها الملتقى بالحوار للبحث عن مخرج من الانســـداد الذي وقع، غير أنـــه بالرجوع إلى اجتماعات اللجنة والمقترحـــات التي قدمتها يمكن القول إن المسافة بين الفرقاء السياسيين ليست قصيرة، وهو ما ظهر في تفرد البرلمان، أو جمهـــرة منـــه، بوضع قانوني انتخاب الرئيس وانتخاب مجلس النواب، وما أدى إليه هذا الفعل من تأزيم كما سيأتي لاحقا.

2. تعثر المسار الاقتصادي: فما إن اجتمع مجلس إدارة المصرف المركزي واتخذ قرارا بتعديل سعر صرف الدولار أمام الدينار، حتى عاد الفتور في العلاقة بين أعضائه وأخفق المجلس في الاجتماع مرة أخرى.

ولـــم يســـتجب المحافظ لدعوة أربعة من أعضـــاء مجلس إدارة المصرف المركزي، وجميعهم من الجبهة الشرقية، لعقد اجتماع للمجلس للاستدراك على قرارات اتخذها الصِّدّيق الكبير منفردًا، وعاد الحبري أيضا إلى اســـتخدام صفته كمحافظ للمصرف المركزي بالبيضاء، فما وقع من فتور هو مؤشر على إمكان تأزم الوضع على مســـتوى راســـمي السياسة النقدية في البلاد، وهو ما أدى إلى الفشـــل في عقد اجتماع لمجلس إدارة المصرف بعد مضي أشهر على اجتماعه اليتيم الذي جاء بعد قطعية دامت ست سنوات.

تقريـــر المراجعة والتدقيق المالي الذي تم إعداده من قبل شـــركة مراجعة عالمية معروفة تحت إشراف البعثة الأممية لم يدن أيًّا من المحافظ لمركزي في طرابلس ومحافظ مصرف البيضاء حسب ما ورد في بيان البعثة الأممية لليبيا[1]، وجاء بيان البعثة بمناسبة صدور التقرير بنبرة تهدئة، ولا يستبعد أن يكون ضمن التقرير ما يدين الطرفين وأن البعثة اتخذته وسيلة للضغط عليهما لإتمام عملية توحيد المصرفين واحتواء الخلافات بينهما. غير أن الوضع ظل فاترا ولم يقع أي تطور على مسار إنهاء الخلاف، ومن الواضح أن التقدم على المسار الاقتصادي

---

(1) بيان البعثة الأممية بخصوص تسليم تقرير المراجعة والتدقيق المالي لحسابات المصرف المركزي في طرابلس والمصرف المركزي البيضاء، موقع البعثة، 8 يوليو/ تموز 2021م shorturl.at /hkC29

رهن بالتقدم على المسار السياسي، وكلما تعثر الأخير تعطل الأول.

3. بطء المسار الأمني: لم يقع تطور مهم فيما يتعلق بالاتفاق الأمني الذي توصلت له لجنة 5+5، فقد مضى عام بكامله دون أن يتحقق أي من بنود الاتفاق الذي تم توقيعه، وصدرت قرارات بخصوص إخراج بعض المرتزقة خاصة من جانب قوات حفتر وذلك بعد اتفاق لجنة 5+5 على إخراج المرتزقة الأجانب خلال اجتماعها بجنيف في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2021م.

ومن المؤكد أن المسار الأمني وأعمال لجنة 5+5 صارًا رهينة لتطور المسار السياسي، ولأن الأخير مضطرب فإن أثره يظهر على المسار الأمني. ولا يستبعد أن يكون بطء المسار الأمني بسبب توجه حفتر لجعله ورقة ضمان يواجه بها ضغوط حكومة الوحدة الوطنية التي ترغب في بسط نفوذها في مناطق نفوذ حفتر، فبعد أن تم منع رئيس الحكومة من عقد اجتماع الحكومة في بنغازي اتجه إلى فتح الطريق الساحلي من بوقرين إلى سرت لأجل تحريك الماء الراكد على المسار الأمني وفرض حلول لحالة الانسداد، ثم التطور على صعيد توافقات اللجنة بخصوص المرتزقة. ولا يستعبد أن تعمل الأطراف الإقليمية والدولية التي استثمرت الكثير في الأزمة الليبية وراهنت على الفوضى لتحقيق مصالحها على استغلال انحراف الحكومة عن المسار المخطط لها لتأليب الرأي العام عليها وتحريك أدواتها في الداخل لأجل خلط الأوراق، وبالتالي تهيئة المناخ لمغامرة عسكرية أخرى.

فلقد أثبتت تقارير عدة منها تقارير رسمية أمريكية[1] أن الإمدادات العسكرية تصل تباعا عبر الجو إلى قوات حفتر من خلال مطارات عدة منها مطار قاعدة القرضابية بمدينة سرت، وكثافة التعبئة تتجاوز مطلب الضغط لتحقيق مكاسب سياسية إلى الاستعداد للانقضاض إذا وقع فراغ بسبب تعثر المجلس الرئاسي والحكومة وفشلهما في تحقيق ما أنيط بهما.

حالة الشك وتغليب خيار العودة للحرب لا يقف عند ما كشفت عنه تقارير أمريكية من استمرار وصول الدعم العسكري لأطراف النزاع من قبل المتورطين

(1) ((طارق، محمد "بعض الدول تقدم السلاح لمليشيات حفتر لإطالة معاناة الليبيين" الأناضول 11 سبتمبر/ أيلول 2021م shorturl.at/bjoxO

فــي الأزمة الليبية من القوى الإقليمية والدولية، بل إن التأخير والتعثر في تنفيذ بنود الاتفاق الأمني والعسكري والسياسي الذي أقرته لجنة 5+5، وفي مقدمتها إخراج المقاتلين الأجانب، يؤكد إصرار الأطراف الخارجية المتورطة في الملف الليبي على البقاء وهو ما يعني إمكان تفجر الوضع من جديد بشكل يعيد ترتيب الوضع السياسي بصورة مختلفة عما هو عليها الآن.

سارع حفتر إلى مواجهة خطر الإرهاب الذي عاد ليضرب في الجنوب من خلال نشر قوات إضافية هناك، ثم أقدم على السيطرة على بوابة غات التي تربط ليبيا بالجزائر، وهو ما يؤكد سياسة التفرد بالقرار الأمني مما يعني أن خطره لا يــزال قائمــا وأنه قادر على المناورة في مواجهة حكومة بين يديها قدرات أمنية وعســكرية كبيرة إلا أنها تعجز عن تفعيلها ليكون هذا التردد فرصة أمام حفتر للتقدم أكثر وملء الفراغات وهو ما قد يعني الاقتراب من العاصمة من جديد.

مهمة خطيرة أمام أجسام متضادة

كان علــى النخبة الرشــيدة، والقوى والمكونات السياســية والاجتماعية، والأطراف الإقليمية والدولية التي تريد الاســتقرار لليبيا، وترفض سيناريو خلط الأوراق أن تركز جهدها على نزع فتيل الخصام والمحافظة على وحدة البرلمان، وتناغمه مع مجلس الدولة لإتمام الاستحقاق الدستوري والقانوني بالتوافق، فهما الكفيلان بضمان إجراء الانتخابات في موعدها ومنع الانزلاق إلى مرحلة انتقالية طويلة ومدمرة كســابقاتها، وهو ما لم يقع، فصار المسار يهدد بإجراء انتخابات لا توافق حقيقيًّا عليها ولا على مخرجاتها.

لهذا كان من المفترض الضغط على البرلمان، وتحريك الرأي العام ضده فيمــا يتعلق بالموقف من القاعدة الدســتورية وقانوني الانتخاب، وفرض رقابة دولية محكمة وضاغطة بالخصوص، ورفع حالة التطلع الشــعبي للاســتحقاق الانتخابي ليكون حدثا مهما لغالبية الليبيين ينهي آثار المراحل السابقة ويؤسس لانتقال ديمقراطي صحيح.

أما في حال استمرار الموقف بتمرير قوانين انتخابات غير توافقية ومحابية لبعض الأشخاص، فإن الانتخابات لن تكون مجدية ولن تحقق لليبيين الاستقرار السياســي والأمني والانتعاش الاقتصادي، بل ربمــا تكون نتائجها الاتجاه إلى

وضـــع أكثر تعقيدا عنوانه فتح ســـاحات جديدة للنزاع السياســـي والاجتماعي والصراع المسلح، أو التقسيم.

إن فكـــرة إحالة الملفـــات الحيوية التي هي محل نزاع بين مجلس النواب والأعلـــى للدولة إلى ملتقى الحوار السياســـي لم تكن فعالـــة دائما، والاختبار الحقيقـــي كان ملف الأســـاس الدســـتوري للانتخابات، وبالتالـــي فإن الاتجاه الصحيح يكون من خلال تحرير النواب والأعلى للدولة من الضغوط والقيود، خاصـــة ضغوط حفتر على النواب، وكذلك القطع بينهما وبين المصالح الفئوية والشخصية.

لقـــد أثبتـــت تجربة نزاع أعضـــاء ملتقى الحوار السياســـي وخلافهم حول القاعـــدة الدســـتورية ثم تفـــرد البرلمان بإصدار قانون انتخـــاب الرئيس وقانون انتخاب مجلس النواب، أن الملتقى لا يختلف كثيرا عن النواب والأعلى للدولة، وأن أزمة البلاد والعائق أمام التوافق الحقيقي والمصالحة الشـــاملة يكمنان في القوى الفاعلة المؤثرة في السياسة والقرار، وأبرز تلك القوى المعيقة هي حفتر وأنصاره، دون أن نقلل من الدور الســـلبي للقوى العسكرية والسياسية الأخرى. وبالتالي فإن تصحيح المســـار السياسي وتحقيق الوفاق الحقيقي ينبغي أن يتجه إلى الأسباب الرئيسية للتأزيم والمعرقلين الرئيسيين للعملية السياسية.

رابعا: مظاهر التأزيم بعد تنفيذ الاتفاق

كما سبقت الإشارة إليه، لم تكن الضمانات التي تحدثت عنها البعثة الأممية إلى ليبيا كافية لسير الاتفاق بخطى حثيثة، كما أن حالة التفاؤل كانت خلافا لما هو متوقع فعلا، وتحولت التحديات إلى تهديد للاتفاق، تلك التحديات التي تم استعراضها في هذا المبحث.

فقد دخل الاتفاق منعرج التأزيم بعد أســـابيع قليلة من منح الثقة للحكومة مـــن قبل البرلمان، وأســـباب التأزيم تعود أولا إلى مماطلـــة البرلمان في إقرار الميزانية العامة وأســـباب المماطلة تتداخل بين الاقتصادي والسياســـي، وتقييد صلاحيـــات رئيس الحكومـــة خاصة على صعيد فرض نفوذ الحكومة على كافة ربوع البلاد، ثم اســـتمرار خليفة حفتر في فرض واقع سياســـي وأمني وعسكري

خارج نفوذ السلطة التنفيذية الجديدة، وفي تحدٍّ سافر لها، ثم تفرد البرلمان بتصميم وتوجيه العملية الانتخابية.

جدل الميزانية العامة الذي امتد لأشهر كان يمكن أن يكون حدثا اعتياديا وموقفا مفهوما لمجلس النواب لو أنه اقتصر على الدواعي الاقتصادية، ذلك أن مقترح الميزانية الأول الذي قدمته الحكومة قد تضمن تجاوزات وبنودا غامضة تحتاج إلى تفسير وتبرير.

لكن عددا من النواب، من بينهم الرئيس، تخطّوا بتحفظاتهم التجاوزات الاقتصادية ورهنوا عملية اعتماد الميزانية للنزاع السياسي لأشهر وذلك في ظرف معيشي صعب بالنسبة لليبيين، خاصة فيما يتعلق بالمناصب السيادية، ونفقات الجيش التابع للبرلمان، والزج بالنزوع الجهوي في قلب الخلاف من خلال المطالبة بتقسيم الميزانية على الأقاليم الثلاثة، وهو المطلب المثير للاستغراب، ذلك أن إجراء كهذا يتطلب أسسا دستورية وقانونية وتنظيمية لا يمكن التوافق عليها في أمد قصير، حتى لو حسنت النوايا.

اشترط عقيلة صالح وأنصاره الحسم في المناصب السيادية ومخصصات الجيش التابع للبرلمان لقاء الإفراج عن الميزانية، ومن ذلك ضمان تعيين محافظ للمصرف المركزي مؤيد لجبهة الشرق وموالٍ لعقيلة صالح وخليفة وحفتر، وهو أمر في حال وقوعه سيعزز من نفوذ وسطوة الجبهة الشرقية التي كانت فاعلة دون سيطرة مالية فكيف إذا أصبح المصرف المركزي تحت يدها.

وكذلك يجنح عدد من النواب إلى فكرة تقسيم الإيرادات العامة للدولة على الأقاليم التاريخية الثلاثة، طرابلس وبرقة وفزان، وقد توعد بعضهم بمنع تمرير الميزانية إذا لم يتم لهم ما يريدون، وفي هذا المسار انحراف خطير، ذلك أنه لا يوجد أساس دستوري قانوني أو تنظيمي إداري يمكن الاستناد إليه في توزيع الواردات وفق النزعة الجهوية المطروحة اليوم.

ومن المهم التنبيه إلى أن موضوع تقاسم الإيرادات، كان مطلبا لبعض أنصار التيار الفدرالي قبيل توقيع اتفاق الصخيرات، إلا أنه حضر بقوة في المشهد السياسي بعد هجوم حفتر على العاصمة، والتفسير أن خليفة حفتر مركزي التوجه وهدفه السيطرة على العاصمة ومن ثم التحكم في إدارة الموارد

الليبية، لهذا لم يكن توزيع الإيرادات ضمن مطالبه أو شروطه.

تغير الموقف بعد فشل خطته للسيطرة على مقاليد الأمور عن طريق دخوله العاصمــة، فورد في بعض تصريحاته مطلب توزيع الإيرادات[1]، وقد تزامن هذا مع شح موارده المالية التي كان جزء منها يأتي من الخارج، ثم دخلت القاهرة علــى الخط ودعــا الرئيس المصري إلى إعادة توزيع الإيرادات، فصار الحديث عنه بشــكل صريح ضمن مطالب أنصار حفتر في البرلمان وفي ملتقى الحوار السياسي.

ويأخذ على هذا المطلب أنه يأتي في ظروف سياسية وأمنية معقدة، ويراد تفعيلــه بــدون الأخذ في الاعتبار هيكلية الدولة وطبيعة مؤسســاتها الإدارية أو العدالــة فــي التوزيع من خلال مراعاة معايير مثل الكتلة الســكانية وحالة الفقر ووضــع البنى التحتية ومســتوى الخدمــات العامة في كل إقليــم من الأقاليم التاريخية التي يراد أن تقسم الإيرادات عليها كما وقع في الوظائف الحكومية.

ومثلت حادثة منع رئيس حكومة الوحدة الوطنية من عقد اجتماع لرئاسة الوزراء في بنغازي، وما تبعها من موقف متشدد من قبل نائب ادبيبة عن الشرق الليبي، مثالا حيا على عجز الحكومة عن بسط نفوذها على كافة ربوع البلاد ولو بشــكل صوري، وفي منع الرئيس من دخول بنغازي إشــارة واضحة إلى رفض حفتر تمدد الحكومة وتغلغلها شــرقا، ويبدو أن خليفة حفتر اســتغل نقطة عدم تضمين رئيس الحكومة اللقاء معه ضمن جدول أعماله أثناء زيارة بنغازي، ولم تتخذ الأطراف الدولية موقفا حيال ما فعله حفتر من تقييد تحرك الحكومة، ومن بينهم من يضع بعض اللوم على رئيس الحكومة، وقد ثبت أن المبعوث الخاص للبيت الأبيض إلى ليبيا، ريتشارد نورلاند، طلب من رئيس الحكومة مقابلة حفتر وتجاهل الأخير مطلبه.

ادبيبــة لم يبد انزعاجــا مما وقع في بادئ الأمر، بل إنه أرجع عدم القدرة علــى الوصــول لبنغازي وعقد اجتماع الحكومة هناك إلــى خلل في الترتيبات اللوجســتية، ممــا يعني أنه لا يريد الوقوع في خــلاف مع حفتر، وعليه فيمكن تفســير عدم إدراجه اللقاء بحفتر ضمن أجنــدة زيارته لبنغازي إلى الخوف من

(1) محمود، خالد "حفتر يتمسك بتوزيع عادل للنفط في ليبيا" الشرق الأوسط 2 يوليو/ تموز 2020م، shorturl.at /jxGW2

رد فعل قوي من القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية في الغرب عموما، وفي مصراتة خاصة.

وحتى بعد أن تحدث عن المعرقلين وضرورة ممارسة ضغوط دولية عليهم ومعاقبتهم لم يشر إلى أسماء أو كيانات بعينها، بل اكتفى بخطاب التعميم، وعرض بيانات وأرقاما تؤكد أنه لم يفرق بين الشرق والغرب، بل إن حصة الشرق كانت أكبر.

ومن الواضح أن خليفة حفتر ضغط باتجاه قبول الحكومة بالمنصب والصلاحيات والنفوذ الذي يتمتع به كمتحكم في القرار العسكري والأمني، أو العسكري على الأقل، وهو ما لم يقدم عليه المجلس الرئاسي أو يتعاط معه رئيس الحكومة، وذلك لأن نتائج وتداعيات الهجوم على طرابلس ظلت حاضرة في مخيلة القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية الفاعلة في الغرب، ويتطلب هذا التوجه وقتا ليقبل به كملف ضمن ملفات التفاوض الذي لم ينته بعد، وربما يحتاج إلى تحالفات بين قوى أو أطراف في الشرق مع الغرب لتكون أساسا لتغيير الحكومة.

خامسا: حفتر ومقاومة التوافق الجديد

خطاب حفتر في الاستعراض العسكري الكبير في مايو/ أيار 2021م، الذي نظمه في الذكرى السابعة لإطلاق عمليته العسكرية، التي أصبحت ثورة في قاموسه وقاموس أنصاره، يشير إلى عدم استعداده للتسليم للسلطة التنفيذية الجديدة وفق مقاربة خضوع الجيش للسلطة المدنية كما تقرر بخارطة طريق منتدى الحوار السياسي، كما أسلفنا سابقا، وأنه يعتبر محطة الانتخابات هي الفارقة. ولقد جاء تهديده صريحا فيما يتعلق بالعملية السياسية، مما يعني أنه سيعود إلى التأزيم الأمني إذا لم يحصل على ما يريد. مع التسليم بأن فحوى الخطاب ليس موجها كليا إلى السلطة الجديدة، بل هو موجه في جزء منه إلى المناطق التابعة لحكمه، وإلى الأطراف الإقليمية التي تراجعت نسبيا عن دعمه، وتلك التي تعتبره أصل المشكلة، وكأنه يقول إنه موجود ونافذ ويملك من الأوراق ما يجعله رقما صعبا في المعادلة الليبية وخطة الانتقال.

وينبغي التنبيه إلى أن حفتر وجد مساحة للمناورة لأن حكومة الوحدة الوطنية فشلت في المبادرة وتحريك جزء من القوات الكبيرة التي تأتمر

بأمرهـا، والتي ضمتها عملية بركان الغضب، ولو فعلت لكان التحرك دعما لها في المنتظم السياسـي والعسكري والشـعبي والدولي، ولكن التلكؤ وفر هامشا لحفتر للتحرك وقد فعل وحقق بتحركه مكسبا سياسيا وعسكريا وربما شعبيا.

برغم تأكد اسـتمرار عملية التحشيد والتعبئة العسكرية، خاصة في صفوف قوات حفتر، وبرغم توعده بشـن هجوم جديد على العاصمة إذا فشلت العملية السياسـية، فإنـه غير قادر علـى الإقدام على هذه المغامـرة في ظل التوازنات العسـكرية الراهنة، وذلك بحسـب تأكيدات من قبل قيادات عسـكرية معروفة. فقـوة الـردع على الأرض من القوات التي انضوت تحت عملية بركان الغضب قوية، كما أن الاتفاق الأمني والعسكري مع تركيا يضمن تحرك الطيران التركي لصد أي هجوم بري قادم من الشرق أو الجنوب.

قوة الردع بمسـاهمة تركيا لا يمكن تحييدها إلا من خلال عملية عسكرية روسية واسعة تستخدم فيها مقاتلات وقواذف موجهة متطورة، وهو أمر مستبعد لأنه يعد تحديا مباشـرا للغرب، ويمكن أن يكون مبررا لتدخل مكافئ أمريكي أوروبي غير مباشر ربما من خلال توفير دعم عسكري حيوي لتركيا.

ويتطلب إقدام حفتر على حرب جديدة تغيّرًا في التوزان العسكري الراهن، بمعنى إسقاط الاتفاقية مع تركيا وإخراج قواتها من الغرب الليبي، وهذا ممكن في حالة واحدة وهي انسحاب القوات الروسية من وسط وجنوب البلاد. ولأن قـوات حفتر من غير المرتزقة لا تسـتطيع القيام بهجوم كهذا، لأن تقدمها إلى نقاط قريبة من وسـط العاصمة إبان الهجوم على طرابلس كان بإسـهام قوات الفاغنر الروسية، فإنه لن يكون قادرا على إعادة الكرة دون دعم خارجي نوعي، بمقاتلين وعتاد متطور.

ومـن غير المسـتبعد أن يكون اقتناع حفتر وأنصـاره بعدم جدوى العمل العسـكري يرجع إلى ظهور سيف الإسـلام على الساحة ودعم الروس له، ثم التغيير في مواقف داعميه الإقليميين من تركيا.

سادسا: معضلة الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات

اتفاق جنيف عاد بنا مرة أخرى إلى مناقشـة الاستحقاق الدستوري، الذي هو عمود عملية التأسـيس والانتقال الديمقراطي، فقد تفجر خلاف بين الفرقاء

السياسـيين بملتقى الحوار السياسي في جلساته خلال الأشهر التي تلت اختيار السـلطة التنفيذية حول الأسـاس الدسـتوري الذي تقوم عليه الانتخابات، بين الدعوة إلى إقرار قاعدة دسـتورية اسـتثنائية تُضمَّن في الإعلان الدستوري، أو إجراء استفتاء على مسودة الدستور التي أعدتها الهيئة التأسيسية، ورافقه خلاف أيضا حول جملة من النقاط كالخلاف حول المزامنة أو التلازم بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والخلاف حول الانتخابات الرئاسية بين من يطالب بانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب ومن يطالب بأن يكون ذلك عبر البرلمان الجديد.

1. مواقف الأطراف المتنازعة من الأساس الدستوري وقوانين الانتخابات

ومن الواضح أن عامل الثقة قد فعل فعله في رسـم ملامح الخلاف حول الأساس الدستوري وما يتضمنه من خلافات مصاحبة كالخلاف حول الانتخابات الرئاسـية، ذلك أن كلا طرفي النزاع تخوف من تغول الرئيس في حال كان من الجبهة السياسية المعادية له. وكذلك لا يثق المجلس الأعلى للدولة ومن يسانده فـي أن يكون هناك ضمانات تمنع تفرد الرئيس بالقرار وتمنع تحوله إلى حاكم مستبد، فتجارب دول الجوار بمصر وتونس تؤكد هذا التخوف، وخبرة السنوات العشـر الماضية بداية من المجلـس الانتقالي مرورا بالمؤتمر الوطني فالبرلمان وصولا إلى المجلس الرئاسـي أثبت قابلية تحول رئيس هرم السـلطة التشريعية والتنفيذية إلى مستبد، ولو بنسب متفاوتة.

معظم الرافضين لمطلب انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب هم من جبهة الغرب المحسـوبين على ثورة فبراير، وترجع أسـباب رفضهم إلى الأسـلوب المتشدد الذي انتهجه أنصار حفتر الذين ضغطوا باتجاه تكييف بعض بنود مقترح القاعدة الدستورية التي تم إعدادها في اجتماعات تونس نهاية شهر يونيو/ حزيران 2021م، ثم قانون انتخاب الرئيس، خاصة ما يتعلق بالسـماح بترشـح حاملي الجنسية الأجنبية والعسكريين لعضوية البرلمان ورئاسة الدولة.

في المقابل لا يمكن استبعاد تخوفهم من أن تأتي نتائج الانتخابات الرئاسية عكسية وذلك لافتقار جبهتهم إلى مرشح رئاسي قوي قادر على منافسة مرشحي المعسـكر الآخر، حيث وجد حفتر وسـيف الإسلام وعارف النايض وغيرهم، وذلك قبل أن يعلن عبد الحميد ادبيبة عن رغبته في الترشح، وقوة هذه الجبهة

ليست فقط في اتساع قاعدة أنصارها بل في قدرتها على توفير تمويل كبير لحملتها يمكنها من مغالبة تيار ثورة فبراير، كما أن قادتها هم التيار الأكثر قبولا على الساحة الإقليمية والدولية.

وظل الفاعلون في الجبهة الشرقية على رهانهم بالفوز بمنصب الرئاسة ليضم إلى منصب رئاسة البرلمان ومحافظ المصرف المركزي فيكونوا هم القوة الحقيقة على الأرض والمعترف بها دوليا فلا يضرهم رفض جبهة المجلس الأعلى للدولة ومن معه للنتائج ولينقلب مشهد الشرعية ويتحول من الغرب إلى الشرق كليا. ويفهم من جعل انتخابات مجلس النواب لاحقا لانتخاب الرئيس ودون أجل محدد أن الفاعلين في البرلمان من الجبهة الشرقية يريدون أن لا تفلت الأمور من بين أيديهم في حال كان الرئيس المنتخب من الجبهة المعادية.

2. اضطراب الأجسام المعنية

ظهر ارتباك البعثة الأممية بشكل واضح في إدارة الجلسات الخاصة بإقرار الأساس الدستوري، وأسهم الخلاف ضمن ملتقى الحوار الوطني في اضطراب البعثة في إدارة هذا الملف. ذلك أن اللجنة القانونية أو لجنة الـ"18"، التي تم اختيار أعضائها من ضمن أعضاء ملتقى الحوار السياسي، توصلت إلى وضع قاعدة دستورية تضمنت عشرات البنود، بعضها كان محل جدل مثل البند المتعلق بتحديد عمر البرلمان الجديد الذي اقترحت المسودة أن يمتد لأربع سنوات، على أن يتم الحسم في ملف الدستور الدائم في الأشهر الستة الأخيرة، وهو ما يعني فترة انتقالية جديدة عمرها أربع سنوات على الأقل، وبند شروط الترشح لعضوية البرلمان ولمنصب الرئيس، وبند القسم الذي تضمن الحفاظ على مكتسبات ثورة فبراير وهو ما يرفضه أنصار النظام السابق المشاركون في الحوار.

ولم يحسم الملتقى مسألة انتخابات الرئاسة، وهل تكون مباشرة أو غير مباشرة عبر البرلمان، لذا فقد رحَّلت البعثة موضوع القاعدة الدستورية إلى البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، فلم يفلحا في حسمه، وتأكد الخلاف بعد إعلان المجلس الأعلى للدولة عن مبادرة الأخذ بمسودة الدستور التي أنتجتها هيئة وضع الدستور للعمل بها لدورة واحدة، ودعم المقترح ما يزيد على

خمسين عضوا من البرلمان، وانتهى الأمر بإصدار قوانين الانتخابات بصورة مفاجئة ومنفردة من قبل البرلمان خلافا للإعلان الدستوري وللاتفاق السياسي الذي يقضي بتوافق البرلمان مع الأعلى للدولة بخصوص القوانين.

المفوضية أعلنت عن عزمها إجراء الانتخابات في الموعد المقرر وذلك برغم تحدي الإطار الزمني الضيق، ذلك أن المفوضية العليا للانتخابات أكدت في السابق أنه في حال تسليم القاعدة الدستورية وقانون الانتخابات في مطلع شهر يوليو/ تموز 2021م ستكون قادرة على تنظيم الانتخابات العامة في الموعد المقرر لها، ولأنه قد مر الأجل المقرر ولم يتم التوافق على القاعدة الدستورية فضلا عن التوافق على قانون الانتخابات، فإن إجراء الانتخابات في موعدها صار محل شك.

البعثة، التي عبر مسؤولها عن سخطه على مجلس النواب الذي أخفق في أن يستجيب للنظر في مقترح القاعدة الدستورية، قررت إعادة المقترح إلى لجنة الحوار بعد مراجعته من قبل اللجنة القانونية أو الاستشارية، فقدمت تلك اللجنة مقترحا رأى كثيرون أنه "مفصل"[1] لضمان مشاركة حفتر في الانتخابات الرئاسية، وضمان الاستمرار في منصبه في حال فشله، ذلك أن المقترح المعدل للقاعدة الدستورية يسمح لحاملي الجنسيات الأجنبية بتكييف وضعهم قانونيا دون الحاجة إلى التخلي عنها، كما يرحل استقالة المترشحين من العسكريين بعد فوزهم في الانتخابات، بمعنى أنه ليس مطالبا بالاستقالة حتى قبيل الانتخابات بيوم واحد.

ويمثل هذان البندان أهم أسباب رفض حفتر لمسودة الدستور التي أعدتها هيئة وضع الدستور التي تشترط مرور عام على استقالة العسكريين قبل ترشحهم لعضوية البرلمان أو منصب الرئيس، وتشترط أيضا عدم حمل المترشح لجنسية غير الجنسية الليبية.

فشل ملتقى الحوار السياسي بجنيف في جولته الأولى مطلع شهر يوليو/ تموز 2021م في التوافق على القاعدة الدستورية، واتجه النقاش بعد جدل طويل إلى

(1) "هل فصلت القاعدة الدستورية ليترشح حفتر ونجل القذافي" الجزيرة نت، 2 يوليو/ تموز 2021م shorturl.at /iwW45

التفضيل بين مجموعتين، الأولى تدعو إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية متزامنة وفقا للمادة الدستورية المقترحة دون تعديل، أما المجموعة الثانية، وهم الأكثرية، فترى القبول بالمقترح بشرط التصويت على البنود الستة محل الخلاف في القاعدة الدستورية المقترحة، وهو ما تم رفضه من قبل المجموعة الأولى وانفض الاجتماع دون توافق، وذلك بعد أن أعلن رئيس البعثة الأممية أنه لن ينفض ملتقى الحوار إلا في حال الاتفاق على القاعدة الدستورية وإقرارها.

ولأن الخلاف حادّ والهوة واسعة بين الطرفين كما ظهر في الجولة الأولى، فإن التوافق على القاعدة الدستورية، دون تعديل فيها، لن يكون في صالح لمّ شمل الليبيين والدخول في انتخابات شاملة، حرة ونزيهة.

تفتق ذهن البعثة عن تشكيل لجنة أسمتها لجنة التوافقات مؤلفة من ثلاثة عشر عضوا من ملتقى الحوار كما سبقت الإشارة إليه، إلا أنها لم تتفق على بديل في جلساتها الأولى بل أحالت إلى ملتقى الحوار السياسي أربعة خيارات وذلك في شهر أغسطس/ آب 2021م، ولم يفلح أعضاء الملتقى مجتمعين في حسم الخلاف واختيار أحدها، وانتهى الأمر بإصدار قانوني انتخاب الرئيس ومجلس النواب وقبول البعثة والأطراف الدولية بها فصارت الأساس الذي تقوم عليه الانتخابات.

وعليه، يمكن تلخيص تحدي المسار السياسي، بما في ذلك الأساس الدستوري والقانوني، بأنه قائم على إصرار أنصار حفتر ومعهم بعض أنصار سبتمبر -وهم الذين دخلوا ساحة التدافع السياسي بعد قطيعة مع المسارات السياسية منذ عام 2011م باعتبار أنها منتج فبرايري لا ينبغي القبول به- على الاستئثار بالكعكة كلها والسيطرة على مقاليد الأمور جميعها أو هدم "المعبد" فوق رؤوس الجميع. وقد بذل رئيس الحكومة جهودا لإقناع الأطراف الدولية الفاعلة، بوصفها الضامن للاتفاق والتسوية، بالضغط على المعرقلين وتهيئة المناخ لسير العملية السياسية بأقل عراقيل وصولا للانتخابات العامة، ولأن معادلة أنصار حفتر وبعض السبتمبريين صفرية، فليس من المرجح أن تسفر التسوية السياسية عن نتائج مرضية، إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة بثقلها لصالح فرض توازن حقيقي بين الطرفين.

وبحسب بعض المصادر فإن أطرافا سياسية ضمن الجبهة الغربية أبدت استعدادا للتوافق مع الجبهة الشرقية، وفي المقدمة منها حفتر، عبر اعتماد نظام القائمة في الانتخابات الرئاسية ليكون التصويت على قائمة تضم الرئيس ونائبين، يكون أحدهما صدام بن خليفة حفتر، الذي أصبح من متصدري المشهد الأمني والعسكري.

لكن الأحداث جرت في اتجاه مختلف بعد أن أعلن حفتر ترشحه ثم لحقه عقيلة صالح في ذلك، إلا أنه من غير المستبعد العودة إلى هذا التوافق، فهو يلبي رغبة القاعدة العريضة من الفاعلين في المنطقة الغربية الرافضين لترشح حفتر للانتخابات الرئاسية، وهو أيضا يشكل توازنا يلبي رغبة الطرفين، ويمكن أن تدعمه الأطراف الدولية.

3. تحدي إجراء الانتخابات

أعلن رئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد الأسايح، عن إجراء الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 2021م، وتسابق المترشحون للرئاسة ولعضوية البرلمان في إعلان رغبتهم خوض السباق الانتخابي، وتقدم للسباق الانتخابي ما يقرب من مائة مترشح للرئاسة وما يزيد على خمسة آلاف للبرلمان، غير أن الخلاف الحاد حول الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات، وارتباك المفوضية فيما يتعلق بملف المرشحين ومن يحق لهم الترشح، وارتباك المجلس الأعلى للقضاء خاصة فيما يتعلق بلائحة الطعون في المترشحين، لم يقد كل ذلك إلى الإخفاق في إجراء الانتخابات في موعدها فحسب، بل شكك في جدواها في ظل المناخ السياسي المنغلق والنزاع الحاد بين مكونات المشهد الليبي.

فقد لحقت ذلك دعوةُ نحو ربع أعضاء ملتقى الحوار السياسي إلى إعادة النظر في خارطة الطريق، خاصة النقطة المتعلقة بتقرير موعد 24 ديسمبر/ كانون الأول للانتخابات، وهو توجه لدى المجلس الأعلى للدولة بهذا الخصوص، الأمر الذي تعترض عليه البعثة الأممية وتصر على المضي في خارطة الطريق خاصة الاستحقاق الانتخابي[1].

---

(1) البعثة تنتقد ملتقى الحوار الليبي، روسيا اليوم 14 أغسطس/ آب 2021م shorturl.at /dnBJQ

بعــد فتح المفوضية باب الترشــح تطور الموقف من إجــراء الانتخابات فــي الغرب في ظل القوانين المختلــف عليها إلى المعارضة الصريحة، وأيدت الأعلى للدولة في موقفه مكوناتٌ مختلفة من عمداء مجالس بلدية وقوى سياسية واجتماعية وعســكرية في الغرب الليبي، وأدى إعلان ســيف الإســلام ترشحه لانتخابات الرئاســة إلى رد فعل قوي كان من آثاره غلق المراكز الانتخابية في مدن الزاوية ومصراتة وزليتن وغريان وغيرها.

وبالنظــر إلى مواقف الكثير من المراقبين والمحليين عبر القنوات الفضائية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فإن تساؤلات عديدة طرحت بخصوص إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل الواقع الأمني المأزوم، فكيف يمكن أن تجــرى انتخابات حرة، يعبر فيها الجميع عن اختيارهم بحرية ودون ترهيب أو تخويف ودون أن يشــوبها التزوير في ظل سيطرة حفتر على الشرق وحكمه إياه بالحديد والنار.

ويمكــن أن ينطبق الأمر حتــى في الغرب والجنوب، ولو بدرجة أقل، في ظل سيطرة قوى عسكرية ذات توجهات أيديولوجية وسياسية، تتحكم في مناطق وأحياء بعينها خاصة في العاصمة طرابلس.

والإشــارة إلى سباق الرئاسة، تقدم للســباق عقيلة صالح وسيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر وعبد الحميد ادبيبة وفتحي باشاغا وخالد شكشك وعارف النايــض وخالد الغويل والفضيل لامين وآخرون منهم من هو معروف وأغلبهم مجهولون، وأســقطت المفوضية نحو 25 مرشحا من السباق في مقدتهم سيف الإســلام، وشــهدت هذه الفترة طعونا بعضها قدمه مترشــحون ضد مترشحين آخرين، ومنعت قوة عســكرية تابعة لقوات حفتر ســيف الإسلام من الطعن في قرار المفوضية برفض ترشحه حيث حاصرت القوة محكمة سبها، وصدرت عن محاكم في مصراتة والزاوية أحكامٌ تقضي بمنع حفتر من الترشح لرئاسة البلاد، وأُقفلــت مراكــز انتخابية في مدن عديدة في الغرب، الأمر الذي قاد إلى إعلان وزير الداخلية قلقله من الوضع المأزوم ومن الخروقات الأمنية واحتمال تأجيل الانتخابات.

عاد جل المرشـحين المسـتبعدين إلى الحلبة بعد الطعن قضائيا في قرار المفوضية، وشاب العملية ما شابها من خلل، فسيف الإسلام القذافي الذي صدر في حقه حكم نهائي من محكمة جنايات طرابلس ينبغي أن يسـقط من السـباق وفقا لقانون انتخاب الرئيس القاصر، ومع ذلك حكمت محكمة سـبها ببطلان قرار المفوضية ليصبح مرشحا لا غبار عليه!

وقس على ذلك موقف المحكمة من استبعاد عبد الحميد ادبيبة الذي تعهد في قسمه لتولي رئاسة حكومة الوحدة الوطنية بأن لا يترشح للانتخابات، وعاد إلى السباق بعد استبعاده من قبل المفوضية بحجة أن تعهده كان أخلاقيا وليس قانونيا.

انقضى الموعد المقرر للانتخابات وتسـارعت الأيام بعده وانعقد مجلس النـواب دون أن يقرر موعـدا بديلا، فالمفوضية ألقـت باللائمة على البرلمان وأعربت في تقرير قدمته للبرلمان عن عدم قدرتها على إعلان قائمة المترشحين للانتخابات وبينهم من لا يحق له الترشح لأسباب قانونية، وقالت المفوضية إن من بين من ترشحوا للبرلمان مئات من أصحاب السوابق، وأفادت تقارير أمنية أحيلت للبرلمان أن تزويرا كبيرا في الأرقام الوطنية قد وقع، ناهيك عن فوضى اسـتلام البطاقات الانتخابية بعد أن ثبت أن أعدادا كبيرة من المقترعين أخبروا عند مجيئهم لاستلام بطاقاتهم أنها قد سُلِّمت فعليا!

قدمـت لجنـة خارطة الطريق خلاصة أعمالهـا لمجلس النواب، في نهاية يناير/كانـون الثاني 2022، وكان من بين مقترحاتها إجراء الانتخابات في نهاية العام وترميم المسـار السياسـي من خلال إعادة النظر في الأسـاس الدستوري والقانوني. عليه، اتفق مجلس النواب على تشكيل لجنة تضم أعضاء من البرلمان والأعلى للدولة وهيئة وضع الدستور وخبراء مستقلين لمراجعة مسودة الدستور وقرر فتح باب الترشح لرئاسة الحكومة الجديدة، وقد واجه قرار البرلمان تحفظًا مـن المجلس الأعلى للدولة باعتبـار أن موضوع تغيير حكومة الوحدة الوطنية لم يكن بين التوافقات مع البرلمان، كما عبَّرت هيئة الدستور عن تحفظها أيضًا بالقول: إنه لا يملك أي جسم التدخل في مسودة الدستور التي ينبغي أن تُطرح للاستفتاء.

واعتمد البرلمان خارطة للطريق تتضمن إجراء الانتخابات في مدى أقصاه أربعة عشر شهرا والتوافق على تعديل مسودة الدستور وتغيير حكومة الوحدة الوطنية. وبالفعل تشكَّل فريقان من البرلمان والمجلس الأعلى للدولة للتوافق على تعديل الإعلان الدستوري، واتفق الطرفان على تشكيل فريق يضم أعضاء من البرلمان ومن الأعلى للدولة وهيئة وضع الدستور المنتخبة وخبراء مستقلين لإجراء التعديلات المختلف حولها في مسودة الدستور ثم إحالتها للاستفتاء العام ليلحقها التوافق على وضع قوانين الانتخابات. وفي العاشر من فبراير/ شباط 2022، قام البرلمان بالتصويت على التعديلات وعلى تعيين رئيس جديد للحكومة، هو فتحي باشاغا، وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، إلا أن طريقة التصويت شابها خلل عارضه عدد من الأعضاء لمخالفته للوائح البرلمان في التصويت، ثم أعلن المجلس الأعلى للدولة رفض قرارات البرلمان لأن البرلمان، أو الفاعلين فيه، قاموا بتغيير ما جرى التوافق عليه ضمن التعديل الدستوري بشكل منفرد خلافًا للاتفاق السياسي، إلا أن البرلمان رفض قرار الأعلى للدولة وتجاهل المعارضة الواسعة لقراراته التي لم تقتصر على المنطقة الغربية بل امتدت إلى "القبة"، حيث مسقط رأس عقيلة صالح، وعدد من مدن الشرق وبزخم أكبر في مدن الغرب الليبي. وفي جلسة يوم 2 مارس/ آذار 2022، جرى منح الثقة للتشكيلة الحكومية التي قدمها فتحي باشاغا والتي دار حولها لغط كبير كونها لم تختلف عن التركيبة الواسعة لحكومة الدبيبة وتلبَّست بشبهة فساد، حسب ما أعلن بعض أعضاء البرلمان أنفسهم من أن مبالغ بمئات الآلاف من الدينارات دُفعت لأعضاء من البرلمان لترشيح وزراء بعينهم، كما تحفظ عدد أكبر من أعضاء البرلمان على طريقة منح الثقة للحكومة، ليتجه الوضع إلى تأزيم جديد من مظاهره المحتملة عودة الانقسام الحكومي ووقوع مواجهات بين حلفاء الأمس.

أمام هذا النزاع المستحدث فإن المخرج يكون بوقف جميع القرارات الجديدة والتوافق على موعد لإجراء انتخابات برلمانية في مدى لا يتجاوز شهر يوليو/ تموز 2022، وفق قاعدة دستورية مؤقتة وقوانين يجري التوافق عليها ليُترك للبرلمان الجديد النظر في ملف الدستور وتنظيم الانتخابات الرئاسية.

وينبغــي التنبيــه إلى احتمــال عدم تغير الوضــع كثيرا حتــى بعد إجراء الانتخابــات، وتفجر الوضع في حــال تعثرها، وتصريحات عقيلة صالح لوكالة ســبوتنيك الروسية منتصف شهر أغسطس/ آب 2021م بخصوص تداعيات عدم إجراء الانتخابات لست من قبيل الضغط فقط بل هي تشي بما هو أقرب للوقوع بالنظر إلى الانسداد الراهن ومحركاته التي هي انعكاس لعمق الأزمة الليبية.

سابعا: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد عشر سنوات ونَيْفٌ

لا جدال في أن الواقع اليوم مرير ســواء على مستوى الدولة ومؤسساتها، أو مســتوى المجتمع وحال المواطن، وأن العشــرية التي بدأت مع تفجر الثورة عام 2011م برغم البداية المزهرة والانطلاقة الواعدة خاصة خلال عامي 2012 و2013م لم ترتق إلى مستوى الآمال؛ إذ إن انعطافا حادا انزلق بالبلاد والمجتمع إلى هوة التأزيم السياسي والانفلات الأمني والتردي الاقتصادي والاجتماعي.

سياسيًّا صارت مقاربة التوافق والعودة بالبلاد إلى درجة مقبولة من الوحدة السياســية والإداريــة صعبــة، فمنحى الانحــدار كان مطردا منذ عــام 2013م، وبالتحديد مع أزمة إغلاق النفط وعجز الحكومة على فعل شــيء يمنع النزاع، فقد صار الوضع السياسي أكثر تعقيدا في كل مرحلة ومع كل محاولة لاحتواء النزاع، حتى وصلنا اليوم إلى حالة إحباط تلاشــى معه التفاؤل الذي وقع بعد التوافق على حكومة الوحدة الوطنية والاتفاق على موعد للانتخابات العامة.

لم يكن مظهر تردي الاقتصاد الوطني هو سوء أحوال المعيشة جراء ارتفاع الأســعار وانخفاض الدخل الحقيقي وتآكل مدخرات الليبيين وتردي الخدمات العامة بشكل كبير فحسب، بل المقلق هو الخلل الذي أصاب منظومة السياسات الاقتصادية، خاصة المالية والنقدية، وتفشي الفساد والهدر في المال العام بشكل يصعب معه تدارك الوضع في ظل الانقســام والصراع وما يقود إليه من ضعف كبير في المؤسسات المعنية بتوجيه الاقتصاد وإدارة المال العام.

أمنيًّــا بدا أن نمط التحكم الأمني الســائد قد صــار واقعا لا يمكن تخطيه والاســتدراك عليه، فالمجموعات المســلحة في الغرب، وتحديدا في العاصمة، تصير مع كل مرحلة أو انعطاف سياسي أو أمني أقوى وأقدر على فرض سلطتها

ونفوذها الذي يكون على حساب خطط تقوية الجيش والشرطة، والاقتراب من الصدام المسلح للمحافظة على النفوذ. أما في الشرق فالموجود هو نموذج المؤسسة العسكرية التقليدية المتحكِّم فيها من قبل شخص يوجهها لخدمة رؤيته وطموحه بعيدا عن أي رقابة أو محاسبة، وسلوك بعض مكوناته مليشياوي أسوأ من مليشيات الغرب، في العاصمة وغيرها.

اجتماعيًّا، الليبيون اليوم يعيشون مرحلة قديمة من التاريخ، حيث تقترن النعرات بالفروق السياسية والاجتماعية ضمن الأقاليم الثلاثة وما وقع بينها من خلافات، خاصة إقليمي الغرب والشرق، فمقاربة معالجة المركزية المقيتة تم شحنها بنزوع جهوي مقيت وصارت هي الفيدرالية الملغومة أو التقسيم، ولأن مقاربة النظام السابق كانت عبر مجابهة جذور التناقضات الاجتماعية بالقمع، فإنه بمجرد ذهابه أطلت تلك التناقضات برأسها وكان لها تأثيرها السلبي جدا في ظل قلة الوعي، ليس فقط على مستوى القاعدة، بل بين قطاع من النخبة.

ويثير الواقع الليبي على صعده المختلفة جدلا حول أسباب هذا التردي، وما إذا كانت فترة الكبت والقمع والفشل على مستوى التعليم هي سبب التيه الذي وقع فيه المجتمع والعجز الذي صاحب إدارة الدولة، أم أن مستوى الوعي والاستجابة كان لا بأس به إلا أن عوامل تقترن بالضغوط الخارجية والانحياز والمصالح التي وقعت فيها النخبة القيادية هي التي جرَّت المجتمع بمختلف مكوناته إلى مستنقع التأزيم.

وبالعموم فإن الصوت الواعي والخيار العقلاني لم يجد له مكانا وازنا في المعادلة السياسية بعد، وهناك مؤشرات على اتجاه واعد بهذا الخصوص إلا أنه لن يكون هو الأعلى والأقوى في المدى القصير، لكن مجريات الأحداث تقود إليه وسيكون حاضرا بعد أن يستنفد المعطلون والمخربون والفاسدون طاقتهم ويصبحوا غير مؤثرين في الرأي العام.

حتى دعوات المصالحة الوطنية التي واكبتها اتصالات لوسطاء بين الشرق والغرب على مستوى التجمعات الاجتماعية لم يؤسس لها بشكل صحيح وبدا أنها تأتي لخدمة الساسة المبرزين لتحقيق سبق في الانتخابات العامة.

ثامنا: السبيل لاحتواء الأزمة الليبية

يذهب لاتشر ولفرام (Lacher Wolfram) مؤلف كتاب تشظي ليبيا (Libya's Fragmentation) إلى أن أزمة ليبيا تمثل نموذجا حادا جدا في التشظي من جهة أن القوى السياسية والعسكرية أخفقت حتى في السيطرة على المناطق والمدن، وأن الانقســامات تتكرر وتتجدد حتى فــي داخل المنطقة والمدينة والمجموعة الواحدة الأمر الذي يفقد الفواعل السياســية والعسكرية القدرة على التحكم في الأزمة، وهو خلاف للوضع في أزمات مشابهة في أفغانستان والصومال[1].

أزمة ليبيا لم تقتصر على الافتقار إلى سلطة مركزية تستحق تسميتها بسلطة مركزية بالمنظور الإيجابي الذي يبدو غائبا اليوم، إذ بالإضافة إلى ضعف السلطة المركزية هناك غياب القوى السياســية والعســكرية الوطنية المنظمة، والسلطات المحليــة الفاعلة[2]، لــذا فإن مقاربة تصحيح هذا الوضع تبدأ من تجميع فواعل من المكونات الثلاث والتوافق على مسار إصلاحي ينهي النزاع.

هناك معطيات لابد من تقديرها لأجل احتواء الأزمة وأســس ينبغي الأخذ بها لتحقيق الاستقرار، إذ من دونها لا يمكن الوصول إلى بر الأمان. أولى هذه المعطيــات أن الأزمة الليبيــة لن تجد طريقها للحل إلا عبر بروز فواعل محلية لها القدرة على إحداث تغيير حقيقي على الأرض، وثانيتها أن الدور الخارجي لتحقيق الاســتقرار حيوي، وأن دورا بنّــاءً للولايات المتحدة وأوروبا لا يمكن إهماله، وأن مقاربة احتواء النزاع وفرض الاستقرار تكون من خلال:

1. حســم الخلاف حول النظام السياســي والإداري والثروة بحيث يكون توافقيا ولا مركزيا وعادلا بامتياز.

2. دعــم الطرف الجانح إلى التوافق والمؤهل للعب دور فعال في احتواء النزاع وفرض الاستقرار.

3. عزل القيادات المعطلة والمتسببة في استمرار النزاع وتحويله إلى صراع، وتحييد داعميها الإقليميين والدوليين، وإحلال قيادات أكثر توافقية وأكثر جنوحا إلى السلم والاستقرار ودعم المسار السياسي والانتقال الديمقراطي.

---

(1) Wolfram, Lacher Libya's Fragmentation: Structure and Process of Violent Conflict ebook p 5

(2) نفس المصدر السابق ص 6.

الخلاصة

برغم الحالة الإيجابية التي سادت بعد تحقيق اختراق على صعيد التوافق بين أطراف النزاع من خلال ملتقى الحوار السياسي، فإن ما وقع من تعثر وانعطاف حاد باتجاه التأزيم يعكس أن مقاربات التوافق لا تزال تتعامل مع مظاهر الأزمة وليس أسبابها وجذورها. أيضا تكشف النتائج السلبية التي لحقت التوافق على السلطة التنفيذية أن العائق لم يكن شكل السلطة التنفيذية وصلاحياتها، وأن حالة التنازع لا تزال تعتمد على محركات سياسية بلون جهوي ومناطقي وقبلي وأن القوة المسلحة لا تزال تفعل فعلها في عرقلة المسار السياسي.

غير أن المشهد الليبي تلون منذ عام 2014م بلون جديد بتأثير التدخل الخارجي حتى أصبح الخارج هو المتحكم في اتجاه الأزمة، والمتحكم في خيارات احتوائها، الأمر الذي زاد النزاع حدة، وجعل بدائل الحلول معقدة.

الخاتمة

استقلت ليبيا بعد حقبة استعمارية إيطالية مقيتة ومرحلة انتقالية تحكمت فيها الإدارة البريطانية، خاصة في الغرب والشرق، ووضع المؤسسون الأجداد لبنات بناء الدولة، وبرغم ما شاب عملية الانتقال وبناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلل، فإنها مثلت بداية واعدة كانت مختلفة عن غيرها من تجارب الانتقال في الجغرافيا التي تنتمي إليها ليبيا، المنطقة العربية والقارة الإفريقية.

ثم وقع منعطف الفاتح من سبتمبر الذي انحرف بمسار الانتقال وبناء الدولة إلى نموذج أقل ما يقال فيه إنه يعاكس مسارات البناء ويصادم المألوف والمعروف من وسائل تثبيت دعائم الدولة التي تعزز الاستقرار السياسي وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وجاءت ثورة فبراير بهدف تصحيح الانحراف الذي طال أمده وكانت له تشوهات كبيرة وخطيرة على الدولة والمجتمع، ونجحت في أن تفرض المسار الديمقراطي كنهج للتغيير والبناء المؤسسي، إلا أن التشوهات كانت أكبر من قدرات وإمكانيات وخبرات قيادات الثورة، بل إن مقاربات الانتقال التي تم تبنيها بعد فبراير/ شباط 2011م، وممارسات السلطات التي حكمت، وما قامت به الأطراف المحلية المعطلة التي تلقت دعما خارجيا سخيا، أسهمت في تكريس تلك التشوهات وإحالة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى واقع مرير يهدد وجود الدولة ويقوض تماسك المجتمع ويضع عموم الليبيين في معاناة اقتصادية واجتماعية وأمنية مريرة.

عامان بعد الثورة شهدا بشائر سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية، حيث عاد إنتاج النفط إلى مستواه في زمن قياسي وشهدت البلاد تحسنًا في مستوى المعيشة ووقعت انتخابات المؤتمر الوطني في أجواء غير مسبوقة منذ عقود، إلا أن الأوضاع انقلبت إلى نزاع سياسي وتأزيم اقتصادي وقطيعة اجتماعية وذلك منذ عام 2014م، وبالتحديد بعد تفجر الصراع بين عمليتين عسكريتين هما عملية

الكرامة وعملية فجر ليبيا، ليستمر النزاع حتى بعد التوافق على سلطة تنفيذية واحدة وانتخابات عامة في نهاية عام 2021م.

لقد أظهر النظر في الأحداث والوقائع التي مثلت أهم المنعطفات التي شدتها ليبيا خلال الأعوام العشرة التالية لاندلاع الثورة أن التأزيم كان بفعل اتجاهات نخبوية منحرفة خدمةً لأهداف مادية أو تعظيمًا لمصالح جهوية أو قبلية أو سياسية، وأن كافة المنعطفات الحادة أسس لها نخب غلبتهم نزاعات خاصة على حساب تغليب المصلحة العامة، وهذه علامة بارزة ونتيجة لا جدال فيها.

ولقد ظهر بالبحث والتقصي عند محاولتي تشخيص أسباب الأزمة منذ عام 2014م أن منطق المغالبة ظل هو السائد حتى في الفترات التي تم فيها فرض الخيار السلمي والحوار كوسيلة لتفكيك النزاع وحل الخلاف، ولهذا السبب انزلقت البلاد إلى صراعات دموية وفشلت جولات التفاوض جميعها تقريبا، ذلك أن زاوية النظر من قبل المتنازعين، خاصة جبهة الشرق بقيادة خليفة حفتر، هي البحث عن أكبر العوائد، وليس المكاسب المقبولة في ظل معادلة توازن عادلة. ولقد وجدت أطراف إقليمية ودولية في حفتر ومن دعمه فرصة في تمرير أجندتها، فكان تدخلها هداما بلا أدنى شك.

هذا المنطق هو الذي مهد السبيل للحروب التي شنها حفتر، فمنذ الأشهر الأولى لعملية الكرامة رفض حفتر الحوار لتجنيب بنغازي ويلات حرب ضروس برغم قبول معظم القيادات المحسوبة على الثوار الذين شكلوا لاحقا مجلس شورى ثوار بنغازي، وقد سعى للحوار وسطاء من الجنوب الليبي. ورفض تسوية ملف درنة سلميا وحاصرها ودخلها عنوة وأوقع بها ما أوقع ببنغازي، وبنفس المنطلق اتجه للجنوب ثم إلى طرابلس.

وفي سياق المغالبة ذاته يمكن تفسير الفرق في التعاطي مع الخلافات والمخالفين ضمن جبهتي الغرب والشرق خاصة ما بعد عام 2014م، والأمثلة على ذلك عديدة، فالمعارض للسلطة في الشرق لا يلقى غالبا الترحيب، بل من المحتمل جدا أن ينكل به وتتم تصفيته، وهو ما وقع للعديد من العائدين إلى بنغازي بعد خروجهم منها عام 2014م، بينما كثيرا ما يغض الطرف عن القادم إلى الغرب خاصة العاصمة. وفي الوقت الذي تلقى فيه النائبة سهام سرقيوة

والمحامية حنان البرعصي حتفيهما في بنغازي بسبب انتقادهما لحفتر، ويتوعد الفسي، وهو أحد قادة المجموعات المسلحة الذين دعموا عملية الكرامة بتصفية كافة المهجَّرين من الشرق إلى الغرب إذا فكروا في العودة رفضًا منه لدعوات المصالحة التي أطلقت في ديسمبر/ كانون الأول 2021م، يتم الإفراج عن الساعدي معمر القذافي وآخرون من رجال نظام القذافي في طرابلس، ويتوافد النواب والنشطاء الذين حرضوا على المكونات السياسية والعسكرية وأيدوا الهجوم على العاصمة إلى طرابلس دون أن يمسهم سوء.

وهو ما يدعو إلى لفت الانتباه إلى أن الغرب الليبي بمختلف مكوناته السياسية والعسكرية والاجتماعية أبدى استعدادا أكبر للتجاوب مع مبادرات السلام ومسارات التسوية، وأن التأزيم كان في معظم الأوقات آتيًا من الشرق.

ولا يسعف أنصار التأزيم من الشرق وحتى الغرب تبريرهم للتأزيم عبر الحروب التي شنها حفتر بتغول المليشيات والفساد والهدر في المال العام، ذلك أن الوقائع الكثيرة أثبتت أن سلوك الكتائب والمجموعات العسكرية المنضوية تحت الجيش الذي يقوده حفتر كان أكثر مليشياوية وعنفًا، وأن الفساد والهدر في المال العام كان كبيرا لدرجة أنه أوقع أزمة اقتصادية ومالية حقيقية في الشرق وتم ترحيلها إلى الغرب حيث توجد الحكومة.

وبنفس المنطق يمكن الرد على حجج آخرين لتبرير ما وقع من عدوان قاده حفتر من الشرق إلى الجنوب والغرب بأن الاستئثار بالثروة والقرار السياسي والمالي ومركزية السلطة التي كانت قاعدتها في الغرب ممثلا في العاصمة طرابلس، دفعت إلى انتفاض أهل الشرق للحصول على حقوقهم، ذلك أن التهميش والحرمان الاقتصادي وتردي الخدمات في الغرب لا يختلف كثيرا عنه في الشرق، بل أثبتت سنوات ما بعد 2014م أن المعاناة في الغرب كانت أكبر بمراحل منها في الشرق، كما أن السلطة التي تحولت لسنوات إلى الشرق ممثلة في البرلمان والحكومة المؤقتة لم تنه مسألة المركزية ولم تقدم مستوى أفضل من الإدارة الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل، ولم يكن السبب هو الفقر في الموارد المالية، فقد بلغ إنفاقها عشرات المليارات من الدينارات خلال سنوات معدودات، إلا أن الخيار كان أن تذهب المليارات في دعم الحروب ومن

ثم تكريس الانقسام وتقطيع أوصال المجتمع.

علاوة على ما سبق، فإن الجنوب كان أكثر تهميشا وحرمانا من الشرق إلا أنه لم يكن وقودا لحروب ولم يقع في شرك العرقلة والتعطيل والتأزيم كما وقع الشرق.

وهناك تحدٍّ مقلق وهو أن النزوع الجهوي "البرقاوي" الذي تجاوز المعقول والمقبول عاد إلى الواجهة بعد أن تم قمعه من قبل حفتر، فقد لجأ حفتر إليه لتحقيق ما عجز عن نيله بقوة السلاح والحروب هنا وهناك، ويبدو أن في "برقة" من هو مستعد لركوب الموجهة مرة أخرى وتوظيف المحرك الجهوي واستغلاله حتى لو أدى إلى تقسيم البلاد وذلك لأجل تحصيل مكاسب خاصة.

لهذا ينبغي التأكيد على أن نقطة الانطلاق الصحيحة لحل الأزمة وتفكيك النزاع هي بروز نخبة تغلب المصلحة العامة على النزعات الخاصة واللوثات الجهوية والأيديولوجية، وتحييد النزوع الجهوي المسيّس وإنهاء منطق المغالبة وفرض معادلة التوازن العادلة، ذلك أن فرصة أي من المشاريع السياسية الثلاثة، سبتمبر وفبراير والكرامة، في السيطرة على مقاليد الأمور وإدارة الدولة منفردًا، غير متاحة، وأن التوافق سياسيا ثم اتباع نهج لا مركزي تقوده كفاءات إدارية فاعلة ونزيهة، مع مجابهة الفساد والفاسدين والتضييق عليهم، هو الخيار الأفضل لإنهاء معاناة الليبيين، ووضع الأرجل على مسار الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومؤشر ذلك بروز نخبة واعية وغير منحازة همها الوطن والمواطن، وزيادة وزن هذه الشريحة واتساع دائرتها وتعاظم تأثيرها في الغرب والشرق والجنوب، ليتشكل بفعل جهودها الصادقة رأي عام يضعف سطوة المعرقلين ويقود إلى توافقات ترفع من قيمة الوطن المفتت والمواطن المطحون.

وتعقيبا على الاتجاه إلى الانتخابات واعتقاد قطاع واسع من الليبيين أنها ستكون الملاذ للخروج من قاع التأزيم الراهن، ينبغي أن ندرك أن الانتخابات وسيلة أساسية للانتقال الديمقراطي، لكن نتائجها الإيجابية ترتبط بمدى صحة البيئة السياسية والاجتماعية وملاءمة الأسس القانونية التي تقوم عليها.

وفي ظل التأسيس المضطرب للعملية الانتخابية الذي ظهر من خلال

القوانين القاصرة والتسييس الذي وقعت فيه المفوضية والارتباك الذي طغى على قرارات وأداء المجلس الأعلى للقضاء يبقى السؤال الحيوي هو: هل الأجواء والمناخ محليًّا مهيِّئة لديمقراطية مستقرة نسبيا لتكون الانتخابات الوسيلة للوصول إلى بر الأمان؟

والإجابة عن هذا السؤال لا يختلف عليها اثنان وهي أن الحالة السياسية والاجتماعية لا تشكل وعاءً مناسبا، والبلاد ليست اليوم في حالة الانتقال من قمة الأزمة إلى سفح الاستقرار، وأن عوامل التأزيم ومحركاته أكبر من محفزات الاستقرار ودوفع الانتقال الديمقراطي، لهذا قد يكون من التفاؤل غير الواقعي أن نتصور أنه بمجرد إجراء الانتخابات سنخرج من مستنقع الأزمة إلى بر الأمان، خاصة في ظل منطق المغالبة السائد ومقاربة التفرد بوضع قوانين الانتخابات، ذلك أن مقومات الاستقرار وأسباب الانتقال لا تزال مفقودة والعمل على توفرها لا يزال محدودًا ومشتّتًا.

تضاف إلى ما سبق حالة التوتر والتدافع بين الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالملف الليبي، فهي اليوم أكثر منها تناقضا فيما سبق، وخلافاتها تتجه إلى تصعيد وليس العكس في كافة مناطق التوتر بالعالم، وسيكون لهذا التوتر انعكاسه على مواقفها من العملية السياسية ومن الانتخابات ومسارها في ليبيا.

المصادر والراجع

أول: الكتب العربية

1. إصـــلاح القطاع الأمني في ليبيا، خطوة رئيســـية نحو بناء الدولة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يوليو/ تموز 2020

2.السنكي، شـــكري "منصور رشيد الكيخيا (سيرته ومواقفه وقصة اغتياله) دار الرواد طرابلس الغرب 2018م

3. الشلوي، عبد الفتاح "أسرار تحت قبة البرلمان" طرابلس 2015م

4. خدوري، مجيد "ليبيا الحديثة: دراســـة في تطورها السياسي" دار الثقافة بيروت 1966م

5. الدعيسي، ناصر "ليبيا: رجال الضربة الأولى" دار الكتب الوطنية طرابلس 2013م

6.الصواني، يوســـف "ليبيا: الثورة وتحديات البناء" مركز دراســـات الوحدة العربية بيروت 2013م

7.المنياوي، رمزي "رجل من جهنم" دار الكتاب العربي دمشق 2012م

8.الهوني، عبد المطلب "ســـيف الإســـلام: مكر السياسة وسخرية الأقدار" طبعة خاصة بالمؤلف

9.الزروق، محمد "أيام المؤتمر: الثورة في ليبيا يوما بيوم" أروقة للدراسات والنشر عمان 2015م

10. بســـيكري، السنوســـي "أوراق في الاقتصاد الليبي" مكتبة وهبة القاهرة 2008

11.شـــربل، غســـان "في خيمة القذافي: رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده" رياض الريس للكتاب والنشر بيروت 2013م

12. شلقم، عبد الرحمن "نهاية القذافي" دار الفرجاني طرابلس 2012م

13. متري، طاريق "مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها" رياض الريس للكتاب والنشر بيروت 2015م

14. كلينتون، هيلاري "خيارات صعبة" شـــركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبع الثالثة 2016م
15. كعـــوان، نزار "السياســـة الخارجية الليبية: الواقـــع والتحديات" أرتك للحلول التقنية والإعلامية طرابلس 2017
16. كوسه، طلحه-أوزتورك، بيلغيان "مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء الســـلام"، مركز الدراســـات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020م
17. نوتا، جان كريســـتوف "حقيقة حربنا في ليبيا" دار الفرجاني طرابلس 2014م
18. لي لوبرانو، ماري "تاكسي نحو بنغازي" دار الفرجاني طرابلس 2013
19. هيلســـوم، ليندســـي "عاصفة الرمال: ليبيا من القذافي إلى الثورة" دار الفرجاني 2014م

ثانيا: الكتب الإنجليزية

1. Lacher, Wolfram "Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict, ebook
2. Wehrey, Frederic "The Burning Shores:Inside the battle for New Libya" Farrar Straus and Group, New York ebook 2018

ثالثا: الدوريات العربية

- احميدة، علي "دراســـة تمهيدية عن المجتمع فـــي ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق" منظمة الإسكوا
- إدمـــاج حقوق الإنســـان في المجال الحزبي، مركـــز دعم التحول وحقوق الإنسان تونس 2017م
- " أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة"، وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو/ تموز 2015م
- اعبيـــد، علي أزمة الثقافة ليبيا، موقع عين ليبيا، 11 أغســـطس/ آب 2016م 2018م

- أقــدروة، عبد القادر "لماذا التأخير في عمل الهيئة التأسيســية" من صفحته على الفيسبوك بتاريخ 20 مارس/ آذار 2015م
- البعثة تنشر فقرات من تقرير المراجعة المالي للمركزي، الوسط، 8 يوليو/ تموز 2021م
- البعثة تنتقد ملتقى الحوار الليبي، روســيا اليوم 14 أغســطس/ آب 2021م https://arabic.rt.com/middle
- التقرير العام لســنة 2020م، ديوان المحاســبة الليبي طرابلس أغسطس/ آب 2021م
- التقرير النهائي للفريق الأوروبي لتقييم انتخابات المؤتمر الوطني العام
- الحبري: ثلث ميزانية الإنفاق خلال السنوات الماضية جرى تسييلها للجيش، الوسط، 19 فبراير/ شباط 2019م
- الحبري لأهل بنغازي: دعم الحرب على طرابلس يأتي أولا قبل المرتبات، ليبيا أوبزرفر، 2 إبريل/ نيسان 2020م
- الجديد، مختار "ما بين الكبير وأبومطاري وادبيبة: المبادئ تحضر وتغيب"، الصفحة الشخصية للكاتب على الفيسبوك 24 أغسطس/ آب 2021م
- الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب في ليبيا، الجزيرة نت 21 فبراير/ شــباط 2014م
- الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات مايو/ أيار 2016م
- القنطري، أبوالقاســم "دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنســانية في ليبيا" المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات 2017م
- المعداني، سالم "حول المنظمات الأجنبية والدولية في ليبيا"، مدونة المجتمع المدني 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019م
- المعداني، ســالم "حــول منظمات المجتمع المدني في ليبيا" الوســط 20 ديسمبر/ كانون الأول 2018م
- انتخاب المؤتمر الوطني العام، المفوضية العليا للانتخابات، بدون تاريخ
- أنبيه، عادل الكاســح "مكافحة الفســاد المالي والإداري فــي ليبيا: الواقع

والتحديــات" المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: السياســات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الجزء الأول 11-13 ديسمبر/ كانون الأول 2017 الخمس-ليبيا

- "الجيش الوطني الليبي لن يســلّم قيادته لدبيبة: لا مجال لتجارب فاشــلة" صحيفة النهار العربي، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2021م
- الربيعي، فلاح "تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل" مركز دراسات الوحدة العربية
- الصلابــي: على محمود جبريل أن يرحل الجزيرة نت 13 ســبتمبر/ أيلول 2011م
- الليبية للاســتثمارات الخارجيــة. أزمة الخلافات والإفســاد، بوابة أفريقيا الاقتصادية، 2 إبريل/ نيسان 2020م
- القلالي، عبد السلام "المنظومة التعليمية في ليبيا" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم طرابلس 15-17 سبتمبر/ أيلول 2012م
- المفوضية العليا للانتخابات، تقرير عن انتخابات مجلس النواب
- المقهور، عزة "هيئة الستين: أفكار وآمال" موقع ليبيا المستقبل 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م
- بوزيــد دوردة يتحدث عن دعم حفتر فــي هجومه على العاصمة طرابلس https://www.facebook.com/watch/?v=466565287602609
- بيــان البعثــة الأممية بخصوص تســليم تقرير المراجعــة والتدقيق المالي لحســابات المصرف المركزي طرابلس والمصرف المركزي البيضاء، موقع البعثة، 8 يوليو/ تموز 2021م
- خلقة خاصة مع محافظ مركزي البيضاء، برنامج المؤشر قناة ليبيا الأحرار، 26 فبراير/ شباط 2019م
- "حفتر يرفض الخضوع لأي سلطة مدنية أو غيرها"، الجزيرة نت 9 أغسطس/ آب 2021م
- حفتر لا يقر بالهزيمة ويتحدث عن دور أمريكي، عربي 21، 3 يوليو/ تموز 2021م

- " حفتر والسراج في ضيافة ماكرون: مبادرة محفوفة بالتعقيدات لحل الأزمة الليبية" ليبيا المستقبل، 26 يوليو/ تموز 2017م
- "حفتر يعلن قبول التفويض وإسقاط الاتفاق السياسي" صحيفة الوسط، 27 إبريل/ نيسان 2020م
- " حفتر انقلب على أنصاره بمعسكر طبرق.. كيف جاء رد عقيلة صالح؟" صحيفة الاستقلال (د.ن)
- دون، بروس "تحدي الإشراك التام في ليبيا"، معهد كرينجي 26 سبتمبر/ أيلول 2013م
- "دواعي التقارب بين حفتر والسراج وآفاق تسوية الأزمة الليبية" مركز الجزيرة للدراسات، 23 مايو/ أيار
- 2017م
- زيدان يعود إلى طرابلس ويعلن تأييده لحفتر، DW 18 يونيو/ حزيران 2014م
- "زيدان ينفي حدوث انقلاب ويؤكد استقرار الأوضاع" الجزيرة نت 14 فبراير/ شباط 2014م
- سالم، بول - كادليك، أماندا "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا" معهد كارينجي لدراسات السلام بيروت 2012
- عثمان، مفتاح "عيوب قانون انتخاب الهيئة التأسيسية المقدم من اللجنة المكلفة" موقع ليبيا المستقبل 5 يونيو/ حزيران 2013م
- عصيان مدني بمناطق الأمازيغ، الجزيرة نت 25 يوليو/ تموز 2013م
- على ليبيا أن ترفض قانون العزل السياسي، هيومن رايتس ووتش 4 مايو/ أيار 2013م
- "عمر أشكال عمري، خيري "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية" مجلة سياسات عربية العدد 13 مارس/ آذار 2015م... عندما اتفق الفرقاء على رجل" بوابة أفريقيا الإخبارية 1 مارس/ آذار 2017م
- عوض، هناء "التعليم في ليبيا، مراحل تطوره وإلى أين وصل"
- غوتيرش يلتقي حفتر ويغادر ليبيا، الحرة 5 إبريل/ نيسان 2019م

- مبروك، ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموار العدد الرابع 2018م
- محمد الجاسر، صالح "محمد مصطفى رمضان.. هل قتلته رسائله؟" جريدة الاقتصادية 10 إبريل/ نيسان 2011م
- محمد، جازية "أوجه العدالة الانتقالية في السياقات الليبية" المفكرة القانونية 14 يناير/ كانون الثاني 2020م
- مجزرة سجن بوسليم الجزيرة نت 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016م
- معيوف، أحمد "ملف حقوق الإنسان" موقع عين ليبيا 15 ديسمبر/ كانون الأول 2019م
- مقطع صوتي للدكتور الصادق الغرياني حول محمود جبريل وحزب التحالف
- مهدي، محمد عاشور "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، الهيئة العامة للاستعلامات
- نتائج المسح الوطني الشامل حول الدستور، مركز البحوث والاستشارات- جامعة بنغازي فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2013م
- كشبور، المهدي "تقرير عن عمل المجلس الوطني خلال العام" (د.ن) 2012م
- "هل فصلت القاعدة الدستورية ليترشح حفتر ونجل القذافي" الجزيرة نت، 2 يوليو/ تموز 2021م
- واقع التعليم في ليبيا: المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، إبريل/ نيسان 2016م

رابعا: الدوريات الإنجليزية

- Exploiting Chaos: Russia in Libya Center for Strategic and International Studies 23 Sep 2020
- Dawson, Grant "the UK and the Intervention in Libya in 2011" November 2017
- Kirkpatrick, David "the White House Blessed a War in Libya, but Russia Won It", the New york times 14 April 2020.

- Mohareb, Hatem "Libyan Central Banker Pins Revival Hopes on Higher Oil Output" Bloomberg 22 Aug 2021
- Mironova, Vera "the future of the Iraqi's Oil is Rassian" Foreign policy 15 Nov 2019
- Nicholas, Michelle "Blackwater founder Erik Prince accused of helping evade U.N. Libya sanctions", Reuters 21/2/2021.
- Prommier, Bruno: "The use of force to protect civilians and humanitarian action: the case of Libya and beyond", review December 2011.
- Said, Abdualkarim-Yurtsever,Serdar "An Analysis on the Future of the Libya Political System" Journal EMI ISSN:2602-3970
- The Battle for Libya: Killing. Disappearance and Torture" Amnesty International May 2011 p 7-8

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب أسباب ثورة السابع عشر من فبراير/شباط 2011 الليبية، ويوثق أبرز المحطات التي اتخذتها خلال الأحد عشر عامًا الماضية (2011 - 2022)، ويناقش العثرات التي اعترضت مسار التحول الديمقراطي ودور العامليْن الداخلي والخارجي في ذلك وما أفضت إليه هذه العثرات من احتراب أهلي، ويُقيِّم الجهود التي بُذلت لإعادة الأمن والسلم إلى ليبيا، ويسلِّط الضوء على مصالح القوى الإقليمية والدولية والمواقف التي اتخذتها من الثورة الليبية وأثر ذلك في تطور الأحداث ومآلاتها.

ورغم ما كُتب عن ثورة السابع عشر من فبراير/شباط 2011 خلال الأحد عشر عامًا الماضية فإنَّ ما يميِّز هذا الكتاب أنه من الكتب القلائل التي تعالج تلك الثورة بكل أبعادها؛ السياسية والاجتماعية، الداخلية والخارجية، على امتداد فترة زمنية طويلة نسبيًّا؛ تتيح الفرصة لتقديم قراءة معمقة حول مساراتها وعثراتها ومآلاتها.

المؤلف

السنوسي بسيكري، مدير المركز الليبي للبحوث والتنمية، حاصل على بكالوريوس اقتصاد من جامعة قاريونس بليبيا، وماجستير العلاقات الدولية من جامعة لندن المحلية ببريطانيا. صدرت له عدة كتب، منها: "أوراق في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية للتخطيط والتنمية في ليبيا خلال الأعوام 1972-2007" (مكتبة وهبه، القاهرة، 2007) وكتاب: "الشراكة الأورومتوسطية: من برشلونة الى الاتحاد من أجل المتوسط" (مكتبة وهبة، القاهرة، 2009). عمل مستشارًا في عدد من المؤسسات واللجان منها: فريق رؤية ليبيا 2030، ومكتب دعم السياسات العامة، ويتركز نشاطه حول الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسسي في ليبيا.

